

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحریر سنیب

مع

الحق الخادمیہ

لادیب الکامل والاریب الفاضل العریف  
الماهر المولوی حافظ محمد شعیب

ماکتبہ اششید

سیڑ کی روڈ، کونٹہ

فون: ۶۶۲۲۶۳



اللَّهُ يُجِيبُ إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى طَبْعِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْوَافِيَةِ فِي حُلِّ مَقَامَاتِ  
الْكَافِيَةِ نَلْشَهْرِ الْوَاحِدِ مُلَّا أَحْمَدُ أَعْنَى

# تَحْرِيرُ سَنَبِطِ

مَج

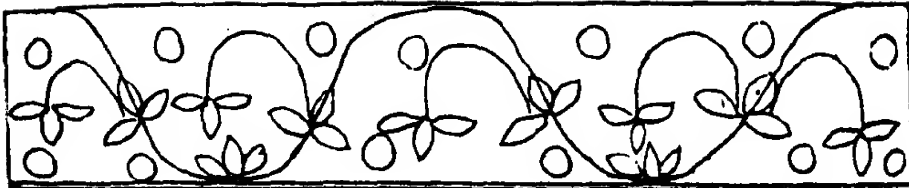
## التَّحْفَةِ الْخَادِمِيَّةِ

لَا دِيْبُ الْكَامِلِ وَالْأَرْيَا لِفَاضِلِ الْعَرِيفِ  
الْمَاهِرِ الْمَوْلَوِيِّ حَافِظِ مُحَمَّدٍ شَعِيبِ صَاحِبِ

النَّاشِرِ

مَكْتَبَةُ رَشِيدِيَّةِ

سِرْكِي رُوڈ ۛ كُوئٹہ ۛ فون: ۛۛۛ ۛۛۛ ۛۛۛ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدورنا وسيلة نبي الرشاد وزين أعمالنا بأفضل الأوامر والنواهي والاستعا  
ونورنا ماننا بتخليق الولي المقادير من علينا بخلافة سيد الأولياء والأوتاد الموسوم باسم حيا  
السالكين في السواد والصلوة على من توفقه سراج الهداية بتبليغ الرسالة إلى العباد وعلى الله  
وأصحابه الذين نالوا درجات النور والجهد خصوصاً على الخلفاء الراشدين البشيرة زينهم  
الجنة ونعم المهاد اللهم ابشراً ناضرة الوجوه من مرقه نايوم للعباد واخضنا من كيد الشيطان  
عند وداعة الأرواح من الأجساد واجعلنا من زمرة من يضي على الإسلام ممن يعبر الخلل  
في الاعتقاد ويعبد لما التمس عن طائفة من الطالبين المخلصين أن الكتب عدة سطوة  
تكشف بها مغلفات الكافية لقصو فهمنا عن درك المقاصد من الشروح الماضية فشرعت  
في أسفار مرهم توفيقاً من الله الكريم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قوله الكلمة قيل عليه  
لم خالف المصنف عن كتاب الله تعالى وسنن السلف حيث لم يصدر رسالته بحمد الله بمجمل جزء  
من كتابه فأقول إن لم يصدر رسالته بحمد الله بمجمل جزء من كتابه هفماً لنفسه فأنقيل  
الحمد جباراً وهضم النفس أيتانه بالعبادة لا في تركه فأقول إن الحمد على قسمين تركه من حيث

سلكه قوله الموسوم باسم آه الذي ذكر مات بآه مرات عالية المقيم بالشريعة المصطفوية المؤيد له هباً محفنة الكاسر لرسول  
المخالفين المحمل لشوك العلماء الراحمين محذورنا وذكرنا الأعظم أشادنا ومرشدنا الأنعم اسمه الشريف عبد المصطفى رضا الله يوم  
من القبول وانني حضرت خدمته بمرات عديدة وشرعت منه الكافية وحصل لي شيء الأبد عارة السجادة جنب الباب إلى مكة المكرمة  
البحر من ليليل النيران وحصل وجهنا فمر عند قراء الرمان اللهم اجعل لي رافع العلل اللام عند عداة الروم من الخان  
قوله من بني الإسلام آه أقول لا يخفى أي من عناية الاستعلاء سلكه قوله قال الكلمة بفتح الكاف وكسر اللام كما هو المشهور  
كسر الكاف ففتح وسكون اللام على نبح غير مسطور سلكه قوله لم يصدر آه أقول لا أدري إن يصدر إن لم يصدر كما لا يخفى فحينئذ  
مناظرة شريفة تافهة من لانا جدي سلكه قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم أقصد بحمد الله الكريم وعلماً بأحدث المشهور  
من السواد العظيم أتباعاً للكتب السلف وإن كان كتاباً غير قيم في ذم المصنف لكنه في نفس الأمر من حيث الاهتمام به فقيم ١٧

**له قوله** وانتظار النقص لا يلائم انتفاء النقص لان لا يتسلم انتفاء العام لكنه لا يتسلم وجود العام ايضا فمن لم يعلم ان ذاتي جبري لا يلزم الخالفة لا انتفاء لعدم القول بالثبات لارضاء المؤمنين خيرا لا ليقين ان الخلق فعل من افعال القلوب والمطابقة بين مضمون ما ينظر وقد اعدت بهناك لا يخفى لا نقول هذا اذا كان المعنى الثاني مستوفيا لشروط المطابقة ومنها لم تستوف لان منها ان لا يكون الفعل الثاني في اسم تعيين مختلف من حيث هو وبهذا نكته بحيث يتحقق في ذيل قول المصنف **له قوله** لما كان العلم انهم قد اختلفوا في موضوع النحو حال بعضهم في اللفظ الموضوع العربي وقال بعضهم الكلمة والكلام والجموع من غير ما راجع اليها وقال بعضهم الكلمة فقط والجموع من غير ما راجع اليها بارجع بحث الجوز الى الكل ما قول الما دل اسلم وجوبه الشرع فخص المذاهب كلها لان الجموع من احوال الكلمة والكلام اما لانها موضوعان او قسما منه او لكون احدهما راجعا الى الآخر لكن الماشا في العلم مضمون المعنى للزم حيث صرح بان موضوعه الكلمة والكلام كما لا يخفى على ذوي الاقناب اللهم الا ان ينع بالتباعد **له قوله** فليدعى ان الطلب وقال البعض فييد العلم وقال بعض فييد كليهما **له قوله** وكلهم باجزة آه اقول ان اريد ان مفهوم الكلمة الجبرية جزء من مفهوم الكلام الجبري فظلم وان اريد ان مفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي فظلم معنى قولنا الكلام بالخص او بالعموم فليبين موضوعين مفردين اسند احدهما الى الآخر وقا به ان مفهوم الكلمة الكلية اي لفظ وضع آه جزء من قولنا فليبين موضوعين وجزء الجوز جزء مفهوم الكلمة الكلية جزء من مفهوم الكلام الكلي فلا تفتت الى ما قال جمال النازكي **له قوله** خا وميه -



على الكل في الفهم فقلنا في الذكر مطابقة للوضع بالطبع فقال الكلمة قيل الكلمة والكلام من  
الاسماء الموضوعية لاسمها لان مدلالة اشتقاق على ارتكاب لتكلمات البعيدة وقيل لها  
مشتقان من الكلام بنسكين اللام لان مدلالة اشتقاق على رعاية التناهي بين الكلمتين  
وهو امر اهم في كلامهم فان قيل لا بد في الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه  
في اللفظ والمعنى جميعا وههنا وان وجدت المناسبة في اللفظ لكنها لم توجد في المعنى لان معنى  
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ومعنى الكلام ما تضمن كلمتين بلا سناد ومعنى الكلام المجرى  
قلنا المناسبة على ثلاثة اقسام مناسبة في المعنى للطابق ومناسبة في المعنى التضمني مناسبة  
في المعنى الاتراحي وههنا وان لم توجد المناسبة في المعنيين الاولين لكنها وجدت في  
المعنى الاتراحي اعني التأثير لتأثير معانيها في النفوس كتأثير المجرى في المجرى ولهذا عجز  
بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالمجرى كما في قول الشاعر شعري حواشي السانطانيات ولا يبتاع  
ما جرح اللسان فان قيل يحتمل ان يكونا مشتقين من الكلام بكسر اللام قلنا هذه اللاحقة الباطل  
لان اشتقاق اللفظ من الجمع وان كان على ضعف مخالف في الكلام بكسر اللام بدو التاء جنس ومع التاء فرد  
الجنس كقوله بدو التاء جنس ومع التاء فرد الجنس بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب بدليل

١٥ قوله لا تثير معانيها آه اقول اهم من ان يكون بالذات كما في الكلام او بالظن كما في الكلمة فلا بد ان لا تثير الكلمة لان التاثير  
فرع النسبة والانسبة في الكلمة اقول قال البيضاوي في كلامه هو التأثير المندك باحد الحائسين السمع والبصر قول فلي في هذا الصبح الاشتقاق بالكتابة  
١٦ قوله جراحات آه لم يسم فانه لم يكن معنونه البيت من قول سيدنا علي كرم الله وجهه ونظر القائل وليس ينظوم عنه ربح  
فانه قد قال مولانا عاصم في الالتيام بالمشاة والهجرة جاق شدة وبهم آملن زخم وعائدنا محمدوت اى ما جرحه يعني زخمهاى منزله  
جاق شدة وبهم آملن است وبني مشدود ان زخم كروا است ان زاز بان ١٧ قوله بدون التاء آه علم ان كل ما يميزه التاء كقول  
مخلط وكلمة فحين عند البصر من لوجه واما اول ثانيا فلما قال الاستاذ العلامة دام انفسا على الانام واما ثانيا فلما يصغر على شدة  
ولو كان جمعا لوجب الرد الى الواحد فليس يجمع كثرة ولا قللة لعدم مساعده انتهيها واما رابعا فلما يطلق لغير التاء على الواحد ايضاً  
وان كان بجمعها لم يجر فيه ذلك بحسب الاستعمال ودون الوضع فاما خامسا فلما لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد واما سادسا  
فلما لو كان جمعا لم يجر فيه لغير الواحد اليه والتالى باطل لقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب اصل الصلح يرفع سواء كان المستعمل في  
يرفع للكلمة البارز للعلل أو العكس ولقوله تعالى يرفعون الكلم من مواضع فالتقدم مشدود وجمع عند الكوفيين لما قال الاستاذ وفيه انه  
ان اراد به عدم الوقوع على الواحد من حيث الاستعمال فغير مفيد وان اراد عدم الوقوع من حيث الوضع فممنوع كيف وجاز  
ان يكون من حيث الاستعمال ١٨ تحفه خا وميه لى انط محمد شبيب ولا يتى من تلامذة مولانا محمد الحى ر

انہ یقع تميز العدة الادسط و قيل انہ یجمع بدل انہ یقع علی ثلثة فصاعدا وهذا امانة الجمعية  
 فان قيل لما كان جمعا فكيف يصح توصيفه بالمفرد اعني الطيب قلنا الكل ما وُل ببعض  
 اى اليه يصعد بعض الكل الطيب كما وُل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب  
 من المحسنين فان قيل ان اللام في الكلمة لا يخلو اما اسمي او حرفي فلا دل بطلان لان  
 الاسم اما يدخل على اسم الفاعل والمفعول الكلمة لا فاعل ولا مفعول وان كان حرفيا  
 فايضا لا يخلو اما زائد او غير زائد ولا دل بطلان لانه يلزم تنكير المبتدأ وان كان الثالث  
 فايضا لا يخلو اما جنسي او استغراقي او محدد خارجا او محددى ذهنا والكل باطل اما  
 بطلان الاول والثاني فلان الجنسي ما يشار بها الى ماهية الشيء من غير ملاحظة الوحدة  
 والكثرة والاستغراقي ما يشار بها الى جميع افراد ماهية الشيء والتاء فيها للوحدة ولها منافاة  
 بها وايضا ان التعريف بما يكون للماهية لا للافراد واما بطلان الثالث فلان العهد الخارجى ما يشار  
 اليه فمعه ويزن المتكلم الخطاب وليس ههنا فرد معهود حتى يشار بها اليه ايضا ان التعريف  
 انما يكون للماهية لا للفرد واما بطلان الرابع فلان الذهني ما يشار بها الى فرد معهود  
 في ذهن المتكلم هي في قوة النكرة فيلزم نكارة المبتدأ قلنا اللام للجنس التاء للوحدة  
 ولا منافاة بينهما لان الوحدة على اربعة اقسام جنسي وتوحي وصنفي وفردى والمنافاة انما يكون  
 بين الجنس لوحدة الفردية لا بينه وبين باقى الوجودات لهذا يجوز ايضا احدهما بالآخر كما  
 يقال هذا الجنس احد ذلك الواحد جنسي ونقول ان اللام للعهد الخارج والمعهود بها الكلمة الخارج  
 على السنة النخلة قوله لفظ اللفظ في اللغة الرمي مطلقا اى سواء كان من اللفظ او من غير اللفظ اذ  
 لفظ قال في اللفظ من اللفظ المتكلم بقوله زيد قائم ومثال الرمي غير اللفظ من اللفظ نحو كلمة التمر وان  
 النواة ومثال الرمي غير اللفظ من غير اللفظ نحو لفظت لرمي الدقيق فان قيل ان الكلمة مبتدأ ولفظ  
 خبره والخبر محمول على مبتدأ ههنا لا يصح المحل واللام محل خبر الوصف على الذات وهو باطل  
 ١٥ قوله كما يدل آء اقول بين الساتين فرق كما لا يخفى على من يربط الحق ١٦ قوله الرمي مطلقا قال تعالى في  
 في الشرح للرسالة العنصرية للقاضي العنصرى كرجح في عرف اللغة بانه مراد من الرمي من الصوت المعتمد حرفا واحدا واكثر  
 ههنا او مستغلا يقال لفظ الله بل يقال كلمة الله انتهى ١٧ تحفة خادمية الى افظ محمد شبيب ولايتي -

قلنا ان هذا الاعتراض انما يرد لو كان اللفظ محمولا باعتبار معناه اللغوي ليس كذلك بل هو محمول على معناه الاصطلاحي لان اللفظ منقول ما ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ به الانسان فان قيل ان تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لفراده لانه خرج منه المنوي لانه ليس ملفوظاً للانسان وايضاً خرج عنه المهمل لان المتبادر من اللفظ اللفظ الموضوع وانما خرج عنه المركب لان المتبادر من اللفظ لفظ مفرد قلنا ان ملفوظاً للانسان اعم من ان يكون حقيقة او حكماً هملأ او موضوعاً مفرداً او مركباً فالحقيقة مثل زيد ضرب الحكمة كالتنوي في زيد ضرب لانه ليس من مقولة الحرف الضميمة فالتنوي لا يمكن مقولة الحرف الضميمة فينبغي ان يكون معنى قلنا المعنى ما يقصد باللفظ وليس المنوي مقصوداً باللفظ لانهم يضعون له لفظاً فان قيل المنوي موضوع له لفظ هو مثله لان النحاة يعتبرون عن المثوبة كما يقال زيد ضرب هو قلنا انما اعتبروا عن المستتر ينحو هو باستعارة لفظ المنفصل له فان قيل لما لم يكن المنوي من مقولة الحرف الضميمة لم يوضع له لفظ فالدليل على جعله لفظاً حكماً قلنا ان الدليل على كونه لفظاً حكماً ان العرب اجروا عليه احكام اللفظ وهي كونه مسند اليه المبدل منه او المؤكد الى غير ذلك فالتنوي ان تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لفراده لانه خرج منه المحذوف لانه ليس ملفوظاً للانسان قلنا ان المحذوف لفظ حقيقة لانه ملفوظاً للانسان في بعض الاحيان فالتنوي ان تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لفراده

سأله قوله ما يتلفظ به أي حرف ضار فلا يرد ان تعريف الكلمة لا يكون مانعاً من دخول الغير لانه دخل فيه الحركات الاصواتية مع ان الجمهور على انها ليست بكلمة حتى ادعى بعضهم الاتفاق على ذلك كما قال الفاضل اللاري من ان في هذا الجواب نظر لان ظاهر قول الشارح ان حكمه عليه ليس من شأنه لانه اراد بالتلفظ حكماً ما يكون حارضاً وتاباً للغير مع ان القوم مصرحون ان المراد بالتلفظ حكماً ما يجري عليه احكام اللفظ من الاسماء وغيرها واداة كليهما محال ليس اليه مجال كما لا يخفى على صاحب الكمال ولا يقل بان المراد بما يتلفظ به احواله كما قال مولانا عبد الرحمن وغيره لانه على هذا التقدير يخرج التنوين عن الكلمة والجواب الذي اوردناه هو ان عبد الرحمن لم يرفع هذا الاعتراض من ان ما يتلفظ به من ان يكون بشخصه او بغيره والثاني متحقق في التنوين وان لم يكن الاول ليس بشي لان كونه من نوع الحروف فرع دخوله تحت الجنس أي الكلمة وهو لم يثبت بعد وقد عرضت هذا التقرير على الاستاذ ابي مولانا عبد الحميد فنهى ١٢ فان قيل آه اقول الاول ادراج هذا الاعتراض في الاعتراض الاصح به لا شتر كلها في التقرير الثاني الجواب مع ان قول الاستاذ ان من شأنها دفع الاعتراض الوارد بالمحذوف بالحدوث الوجهي كما لا يخفى ١٣

تحفة خادمية لفظ محمد شبيب ولايتي من تلامذة مولانا عبد الحميد رحمته الممدوحة



لانه خرج منه كلمات الله تعالى كالفاظ القرآن وكلمات الملائكة لقول جبرئيل  
ان في الجنة نهران لبن + لعل وحسين وحسن + وكلمات الجن لقول الجن شعر  
قد حرب بمكان قفر + ليس بقرب حرقب + قلنا ان كلمات الله تعالى داخله في اللفظ  
بمقتضى هذا التعريف لانها ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من شأنها ان  
يتلفظ بها الانسان اولاهما ما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة  
والجن فان قيل لا بد في تعريف الكلمة من قيد زائد يخرج به الى الاربعة اعني الخطوط  
والاشارات النصيب العقود قلنا ان اخراج الشيء يقتضى سبق دخوله في الجنس الدال  
الاربعة ليست داخله في اللفظ فلا حاجة الى قيد اذ يخرجها فان قيل لم خالف للمصر  
عن صاحب الفصل وقال لفظ بدن التاء وصاحب الفصل بالتاء مع ان الكافية ماخوذة  
من المفصل قلنا ان صاحب الفصل قصد الوحدة في الكلمة فقال لفظه بالتاء تنبيه على  
الوحدة والمص لم يقصد الوحدة فقال لفظه بدن التاء فعبد الله علما كلمة عند للمصر لا عند  
صاحب الفصل فان قيل ان المص والى يقصد الوحدة لكن الى ج عليه ان يقول لفظه  
بالتاء للزوم للمطابقة بين المبتدأ والخبر قلنا المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بالتشروط  
الخمسية احدى ما كون الخبر مشتقا فلا يريد بنحو الكلمة لفظ وثانيها ان يكون المبتدأ والخبر اسمين  
ظاهرين فلا يريد بنحو اسم وفعل وحرف ثالثها ان يكون الخبر حائلا لضمير المبتدأ فلا يريد بنحو  
زينة سقر ما هو وجور متمنع وراعيها ان لا يكون الخبر صفة يستحق فيها المذكر والمؤنث فلا يريد  
بنحو المواة جريح او نحو الصلوة خير من النوم لان اسم التفضيل المستعمل في الاستغناء لا يستحق فيه التذكير والتانيث  
وخاصها ان لا يكون الخبر صفة للمؤنث فلا يريد بنحو المرأة حائض فان قيل ان هذه الشروط شرط  
للزوم للمطابقة فعند فواتها وان لم يكن المطابقة لازمة لكنهما لم تكن مختلفة فالمطابقة عند فواتها

**قوله** كقول الجمن قال في مشرقة حرب هو بالحد والبلاد اهلها من الموحدة كعكس اسم الرجل الذي قامك الجمن والتعريف بالقاف والفاء و  
الرداء الهبة كعكس الارض الحالية من البلاد والكلاد وقول قرب اسم ليس مصناف الى قبر هو مصناف الى حرب القبر الثاني بالخبر خبر ليس اي  
قبر خربت من البلاد للضرورة و ملاحظة العاقبة يعني قبر حرب ثابت مست وجاني حال ذاب و كذا ديت زدك قبر حرب قبر ١٢  
**قوله** فلاير ونجوزيب ومقرآه اقول وكذا الاير ونحوه زيد ضاربة هي لانتقاء في الشرط لان عدم كون الحصة جارية على غير  
من هي الشرط مستقل كما قال بعض المشاهير بهذا الكتاب ١٢ تخففه خادوميه

فايراد لفظ ترجيح بلامهم قلنا المرحم كون لفظ الخطو اختصا لمحب لعله خير الكلام ما قل ودل  
ولم عمل قوله ووضعه الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز شيء آخر وفي الاصطلاح تخصيص  
الشيء بالشيء بحيث متى اطلق او احسن الشيء الاول فهو منه الشيء الثاني فان قيل **تفعلون**  
لا يكون جامعاً لفراد كانه خرج منه ضم الحرف لا معنى له لا يفهم مجرد الاطلاق بل اضم ضمنية  
قلنا ان المراد بالاطلاق والاصحح اطلاق الحرف بلاضم ضمنية غير صحيح ونقول  
المراد باطلاقها ان يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم لبيان مقاصدهم الاستعمال فيها لا يكون  
بدلاً للضمية قوله **لغة المعنى** ما يقصد بشئ فان قيل ان المعنى لا يخلو اما صيغة ظرف  
او مصدر ميمي فالعنى على الاول الكلمة لفظ وضم لما كان المقصد وعلى الثاني الكلمة لفظ وضم  
لتفسير المقصد وليس كذلك بالكلمة لفظ وضم لمقصود المتكلم قلنا ان المعنى صيغة ظرف  
او مصدر ميمي بمعنى المفعول بطريق المجاز والعلاقة بين الظرف والمفعول الزكوا واحد منهما  
من متعلقات الفعل بعد الاتمام بالفاعل والعلاقة بين المصدية والمفعولية هي الكلمة والآخر  
او نقول ان المعنى في الاصل معنوي على صيغة اسم المفعول فاعلا على ان هو مؤنث فصارت معنوية  
لكن في تخفيف على خلا القياس فصارت معنوية فالتقدير ان المعنى دخل في مفهوم الوضع فذكر المعنى بعد الوضع  
متدبراً قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبنى على تجريد الوضع عن المعنى فالتقدير ان المعنى لا يكون

**قوله** الوضع في اللغة **قوله** الوضع مع ان المذكور لفعل لان الخفاء في المشتق انما هو باعتبار اجابة الاشتقاق وقد مر انهم  
على ان الافعال المشتقة في الشريعات مجردة عن الزمان ماضية او مستقبلية **قوله** تخصيص الشيء بالشيء **قوله** الوضع  
والثاني في الموضوع فاقول تخصيص هو ان يوجب شي ولا يوجب في غير ذلك كونه شيئاً على التبريد من الجزء السلي فلا يراد بالافعال  
المراد ان كانت الباء داخلية على المقصود كما هو الاصح او الالفاظ المشتركة ان كانت الباء داخلية على المقصود عليه كما هو المشهور  
فانهم **قوله** فهم من الشيء **قوله** اي بعد العلم بالوضع فلا يراد به فهم عند الاطلاق بعد العلم بالوضع لكن الاستاذ لم يذكره نظيره واستأذ  
واورد عليه انما فرق فهم المعنى من اللفظ على العلم بالوضع واللفظ على العلم بالوضع **قوله** انما يكون ذلك بين الطرفين اي اللفظ والمعنى والعلم باللفظ  
مستوفى على العلم بالمتشبهين فيلزم الدور واجيب بان الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يوقف  
على فهم المعنى في الجملة لا على فهم من اللفظ اقول هذا الجواب انما يعني لو قرأوا ولو على الشئ المذكور ولو بين على شرط غير مطروبان  
العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى وفهم المعنى موقوف على العلم بالوضع والموقوف عليه موقوف عليه لذلك الشيء ولما لا  
اللفظ غير وان كما لا يخفى على من له ذهن غير جاف لا **قوله** معنى على التجريد **قوله** انما انى به للاصطلاح الى تفصيل المعنى بالافعال  
الافعال تعيين به كون المفرد قيد المعنى وقال جمال الناظرين انما انى بتكثير اللفظة وهو جعل قوله مفرداً من اللفظة والمعنى فافهم تخلفه

الافراد لانه خرج منه بعض الالفاظ الموضوعه بازاء بعض آخر كلفظ الاسم الموضوع بازاء زيد وعمود  
 وبكر ولفظ الفعل الموضوع بازاء ضرب او يضرب او اضرب ولفظ الخبر الموضوع بازاء من والى  
 وحتى قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد سواء كان لفظا او غيره فان قيل ان  
 تعريف الكلمة لا يصدق على الالفاظ المفردة الموضوعه بازاء الالفاظ المركبة كلفظ  
 الجملة والخبر للموضوعين بازاء زيد قائم قلنا ان زيدا قائم وان كان مركبا بالنسبة الى  
 معناه لكنه مفرد بالنسبة الى اللفظ الموضوع بازائه اعني الجملة واجيب عن اصل  
 الاعتراض باننا لا نسلط ان بعض الالفاظ موضوعه بازاء بعضها سواء كانت مفردة او مركبة  
 بل للفظ موضوع المفهوم كلى افراد الالفاظ فان قيل هذا الحكم منقوض بمثال  
 الضمائر لانها موضوعه بازاء الجزئيات المختصة قلنا ان في امثال الضمائر مذموم فذهب  
 المتقدمين ومنه المتأخرون فذهب المتقدمين انها موضوعه لجزئيات متعددة متكررة ملاحظة  
 في الجزئيات ومنه المتأخرون انها موضوعه لجزئيات متعددة متكررة ملاحظة  
 المفهوم الكلى وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين قوله مفرد فقوله مفرد  
 مجرّد على انه صفة للمعنى والمعنى المفرد لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فان قيل  
 ان جعل المفرد صفة للمعنى لا يصح لانه يومهم منه كوز المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع  
 بناء على ان الشئ اذا قيد بقيد وتعلق بذلك الشئ المعنى المصدر كغيره من ذلك الشئ  
 المقيد القيد قبل تعلق المعنى بالمصدر كذا الشئ كما في جاءني زيد راكبا وليس كذلك  
 لان الافراد والتركيب مبنيان على الدلالة والدلالة مبينة على الوضع قلنا ان  
 توصيف المعنى بالافراد قبل الوضع يجوز باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله عليه الصلوة والسلام  
 من قتل قتيله سلبه او كما في قول الفقهاء اذا جاء المصلّي فليتوضأ او مرفوع على انه صفة  
 اللفظ واللفظ المفرد لا يدل جزءه على جزء المعنى فان قيل ما النكته في ايراد احد  
 الوصفين جملة فعيلة والاخر مفرد قلنا كان النكته فيه التبيه على تقدم الوضع على  
 الافراد ولهذا اتى به بصيغة الماضي او منصوب على انه حال من الضمير المستكن في وضع  
 على قوله من قتل قتيله الا ان القول بما اذا قلنا ان المعنى مبني على الفعل دون الفاعل ان المعنى اذا كان مستكنا  
 من المتعدي يكون معنى الفاعل وانما هما كذلك كما لا يخفى فاحفظه فانما شريف ١٢ تحفة خواص ميسرة







ان جلد المص على تقدير من صنفها في جانب الخبر فكان حاصل المعنى لانها امان صنفها  
 كدلالة الخ فالدلالة اما فاعل لظرف او مبتدأ ومن صنفها خبره للمقدم عليه وهذه الجملة  
 في محل لرفع خبر ان فان قيل المراد بكون المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولاً عليه  
 للكلمة وهذا بعينه معنى قوله ان تدل الخ فيلزم التكرار في عبارته قلنا المراد بكون  
 المعنى في نفس الكلمة كون المعنى مدلولاً عليه للكلمة بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة  
 اخرى اليها والمفهوم من قوله ان تدل على معنى كون المعنى مدلولاً عليه للكلمة مطلقاً فلا  
 يلزم التكرار في عبارته قوله اولا فان قيل ان قوله اولا يشتمل على قسمين احدهما ان  
 على معنى اصلا كالمهل وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى في غيرها كما في قوله  
 الثاني ان تدل على الماهل ايضا قلنا المنع في قوله اولا هو الدلالة بنفسها  
 لا مطلق الدلالة بقرينة قوله اما ان تدل على معنى في نفسها قوله الثاني ان تدل  
 ان قوله الثاني صفة الكلمة فالمناسب يقول الثانية للزوم المطابقة بين الصفة والموصوف

له قوله ان عبارة المع الخ اول الفرق انما هو في دفعه الا مقرر من الشبهة ان كل واحد منهم يقول من المقبول والمنظور  
 فقال بعضهم بتقدير للصفات في جانب الخبر اي ذات من تدل قال بعضهم بتقدير في جانب الاسم اي لان علمها قال بعضهم بخزان ثل المثال  
 بالصدر باسم الفاعل اي والله ولا يلزم الجواز في الجواز لان الفعل لما قل بالصدر وصحة حقيقة بالوضع اكل وقال بعضهم بخزان يكون الفعل  
 المأول بالصدر مبتدأ وخبر ومخروفاً في ثابت او شبهت الجملة الاسمية خبر ان وقال بعضهم بخزان يكون فاعلا للظرف المخروفاً في ثانيا  
 من شأنها ان تدل او مبتدأ مؤخر او المخروفاً خبر مقدم كما قال المستاذ العلامة ثم فيض على الدوام اقول اول التقادير الاول لا على الثاني  
 يلزم تقدير الشيء قبل الجادة الريد على الثالث يلزم حذف شبه الجملة او بجملة حقيقة كما لا يخفى على من لم يفرجه سيلة وعلى الرابع اما حذف  
 الفعل مع بعض متعلقاته او شبه الجملة او بجملة حقيقة فافهم كذا قال مولانا الفاضل الا ان عهد لغو تركيز الشارح المبرور واما  
 تقدير الذات في مخالفت ما اقتضاه زيادة ان وقال في بعض حواشيلها انها تقتضي ملاحظة النسبة العسيرة في مفهوما دخلت هي عليه للذات  
 تقتضي عدم ملاحظة نسبت المصدر الصاذق اليه لا موصوفها ولهذا لا يقال هند ذات من يربها بل هند ذات من يرب انتهى وقال السيد  
 الشريف ان النظر الى المعنى يعني من هذه التقادير وليس في المعنى الصدقية حقيقة انتهى يعني ان كلمة ان اذا دخل على الفعل كجعل  
 في تاويل المصدر باعتبار الاحكام النقطية كصوت دخول حرف الجر عليه وحطت المفرد عليه لان يجعل في تاويله باعتبار المعنى بان يقتضيه  
 المعنى الصدقي ولكنه من هذا التقدير ظهر ما مر من عدم لزوم الجواز من الفراء وقال من المصدر لا يقع خبر عن الجملة اي الذات ان كان  
 صريحاً واما المأول به فيقع كذا في الفوائد الشافية على اعراب الكافية بزيادة ونقصان ليسير في تحفه فاديه **قوله** اول لا يعطون على  
 تدل حذف المحطوف مع بقاء العاطف لما يتبين عند عدم القرينة وتقاء بعض متعلقاته واما عند وجودها او كليهما فاجزأ منها وجعلها بجملة ما



قلنا نعم لكن الكلمة مأولة بتأويل القسم اى القسم الثانى الحرف فاما سمي هذا القسم  
 حرفا لان الحرف في اللغة الطرف كما يقال فلان في حرف الوادى اى في طرفها وجوز  
 طرفا لتقيل الحرف قد يقع في الوسط ايضا نحو اريد ان تحسن الى قلنا المراد  
 بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل فان قيل الحرف غير مستقل الاسم والفعل  
 مستقل فكيف يقابل غير المستقل بالمستقل قلنا المراد بالمقابلتهما يقان عملهما في الكلام  
 وهو لا يقع قوله والاول ما ان يقترن فان قيل الضمير في يقترن اما راجع الى الاول  
 المعنى وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الاقتران صفة المعنى لا صفة الكلمة والاول عبارة عن  
 الكلمة واما الثانى فلان المعنى غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير يرجع الى المعنى  
 وان لم يكن مذكورا حقيقة لكنه مذكور معنى من حيث انه مدلول الاول كما في قوله تعالى اخذوا  
 هو اقرب للقوى فان قيل لا نسلم ان معنى الفعل مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
 والا فيلزم اقتران الزمان بالزمان لان الزمان جزء مفهوم الفعل قلنا المراد  
 بمعناه المعنى لتضمني اعني الحرف فان قيل ان معنى المصاد ايضا مقترن باحد الازمنة  
 الثلاثة في الوجود فينبغي ان تكون افعالا قلنا المراد بالاقتراز الاقتران في الفهم والوجود  
 فان قيل ان معنى ضارب في زيد ضارب اس مقترن باحد الازمنة في الفهم ان لم يكن  
 فعلا قلنا المراد بالاقتراز الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال عليه والاقتراز في زيد  
 ضارب اس عن الامر الخارج وهو اس قوله باحد الازمنة الثلاثة فان قيل معنى الضرب  
 والقبول ايضا مقترن باحد الازمنة المطلقة مع انهما ليسا فعلين قلنا المراد باحد الازمنة  
 الثلاثة لاحد الازمنة الثلاثة المختصة اعني الماضي والحال والمستقبل لا مطلق الزمان فان قيل

له قوله قلنا الضمير يرجع الى الاول لان من يرجع الى الاول والآخر ان اكرم من ان يكون بالذات او بالواسطة وفي الكلام ان لم يوجد الاول  
 لكن يوجد الثاني في قوله باحد الازمنة الثلاثة اعني من عليه ان الازمنة موصوف والثلاثة موصوف اسماء  
 العدد في الحقيقة تميز لها والقاعدة في تميز عدد الاقل على خلاف القياس فينبغي ان يقع باحد الازمن الثلاثة بغير اشتراط اجبت عنه ان تكرر  
 التميز وتأتي به باعتبار التميز وهو مفرود منها فكذا في الزمان كذا في الفعول كذا في عبارة المعنى موافق للقاعدة لا تخالف منها كما قال بعض  
 الاقاصيل في صفة بلاغية حيث قال انما لم يراع القاعدة رعاية بجانب التركيب التوضيحي كما تحذف خادمية له قوله اعني الماضي  
 والحال والاستقبال لا مطلقا معناه مطلق لان معنى الضمير شرب خروا ووقت صبح وتنتى الضيق شرب خروا ودر شرب خروا  
 كذا في بعض كتب اللغة واجب عنه ان معنى اقتران الفعل بالزمان ان يدل باوجه واحد على الحدث وبشيء على الزمان ونحو صبح وخروا  
 ليس على نه الذين يدل عليها بآية ١٢ تحذف خادمية كما ظن محمد شبيب ١٥ المراد به الما صاحب جهاز بلغي في شرح المقدمة ١٢

ان معنى لفظ الماضي الحال والمستقبل مقتدر بلحد الارزمنة الثلاثة المحصورة مع انها ليست افعالا قلنا معنى الاقتدر ان يفهم ذلك الحشد عن الفعل فيفهم احد الارزمنة الثلاثة مقارن له ومعنى هذه الالفاظ عين الزمان لا الحشد المقترن بها قوله ولا الثاني الاسم وهو مأخوذ من البهم هو العلو ولا شك انه عال على اخويه فان قيل المراد بالاستعلاء لا يخلو اما بالنسبة الى كل افراد الاسم او بعضها والاول منه لان ثبت ولعل عال يأتى على بعض افراد الاسم كمن وقا والثاني مسلم لكن بعض افراد الحرف ايضا عال كما عرفت قلنا المراد بالاستعلاء انما هو بالنسبة الى كل افراد الاسم معنى الاستعلاء ان من جنس واحد يتكلم الكلام دون اخويه لا بالاستعلاء بمعنى قلة الحروف كثرته قيل من الوهم وهو التوهم العلامة ولا شك انه علامة على مسماه لكنه ضعيف لان الفعل والحرف ايضا علامتا على معنى قوله ولا اول لفعل بمعنى الفعل به لان الفعل في اللغة الحشد والفعل الاصطلاح مشق من الميم فيكون تسمية الكل باسم الحشد قوله وقد علم بذلك حد كل منها فان قيل ان ذلك اشارة الى الواحد المذكور فيما سبق اعني قوله لانها الحرف والجملة فلا يحصر المطابقة بين الاشارة الى المشار اليه قلنا ان ذلك اشارة الى وجه الحصر المفهوم من قوله لانها الحرف فان قيل الحد تغر الشيء بجميع ذواته والمفهوم من وجه الحصر ليس الا مفهومات جامعة الافراد وما نفعه عن ذلك الغيرة التي لا تكون بعضها حد ميثا والعقد لا يكون ذاتيا للشيء قلنا المراد بالحد ههنا التعريف الجامع لما نفع مجازا من قبيل ذكر الخاص اذ قد اعاد في العام اول الحشد عند ايراد اللفظ هو التوهم فان قيل لما علم من وجه الحصر تعريف كل واحد منها فلم ينبذ عليه بقوله وقد علم توهمه بغير ما بعد قلنا قد رتبنا في هذا الاشارة الى ان مراتب الطبائع فلا تشارك في وجه الحصر بالنسبة الى الزكوة والنبوة بالنسبة الى المتوسط والتصريح بالنسبة الى الفوق في الكلام ما تضمنه كلمتين بآلة مستند فان قيل ان كلمة ما تخلو ما بعدة عن اللفظ او الشيء او الكلمة او الكلام والكل لفظا ما لا اول ولا تعريف الكلام يصحده نعم الواقع في جوابه قال قام زيد لانه لفظا تضمن كلمتين

له قوله من غير ان يبين ان اللفظ هو اللفظ لا اللفظ كسرنا فاستأثر به من ان يبين ان اللفظ هو اللفظ بان اللفظ يطلق على اللفظ على ما كان في المتن في بحث من اللفظ هو اللفظ في ذاته فانظر مقتضاها ثم غادر

**ع** قوله لا دشمنی بکسین اقول ان کان بالواسطه فلا بد عا اور وقتال ۱۲ مخفیه خادمیه **ع** قوله فان قبل ان  
تترکین الکلام لا یکن جاسما لافراد الخ اقول لاحلی واما ج ذبا الاخر من فی الامر من اللاحق له لم یزکر ۱۳ مخفیه خادمیه  
**ع** قوله علی الصدقه اقول اولی الذمفعول بقضن اولی الزمان من فاعل قضن او علی انه صفة الکلمتین الاولی واولی مطلقا  
وما قال الماتذ العلم ایضا کما یخفی علی زوی الافهام ۱۴ مخفیه خادمیه



الذكورين والماء للسببية فيكون التقدير الكلام متضمن كلمتين تضمن أحدا لا بسبب اسناد  
 احدا الكلمتين الى اخرى ولا اسناد نسبة احدا الكلمتين الى اخرى بحيث تفيد  
 مخاطبة فائدة تامة وتيضير السكون عليها فقوله لفظ جنه شامل للمهمات والموضعات  
 والمنفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين خرج به المهمات  
 والمنفردات وقوله بلا اسناد خرج به المركبات الغير الكلامية وبقيت المركبات الكلامية  
 سواء كانت خبرية كزيد قاتل او انشائية مثل ضربي فان كل واحد منهما تضمن كلمتين  
 بلا اسناد فان قيل نعم ان الكلام الخبر متضمن للكلمتين لكن لا نسلم ان الكلام  
 الانشائي متضمن للكلمتين قلنا ان المراد بالكلمتين اعم من ان تكونا حقيقتين او  
 حكيمتين وفي الانشائي وان لم تكونا حقيقتين لكن احدهما حقيقتية وهو الفاعل والاخر  
 حكيمية وهو المفعول فان قيل تعريف الكلام لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج منه ضم  
 زيد اقام لانه ليس بمضمن للكلمتين لا حقيقة ولا حكماً بل هو متضمن للكلمتين الاربعة  
 قلنا كلام للمصطفي ان ضربت زيداً قائماً بمجموع كلام لانه لم يقيد تعريف الكلام بقيد  
 فقط وكلام صاحب المفصل صريح في ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه لانه  
 قال الكلام هو المركب من كلمتين الخ وتعريف المبتدأ باللام يفيد حصراً المبتدأ في الخبر فان  
 قيل ان تعريف الكلام لا يكون مانعاً عن خول الغير فيه لانه دخل فيه الجملة لكونها متضمنة  
 للكلمتين بلا اسناد قلنا بين الجملة والكلام ترادف في المذهب المختار فلو دخل احد المتراخين  
 في تعريف الاخر لا ضير فيه اما الجواب على قول من قال بالتباين بينهما فهو ان المراد بلا اسناد  
 في تعريف الكلام هو بلا اسناد المقصود لذاته ولا اسناد الماخوذ في تعريف الجملة هو مطلق الاسناد  
 فافتد قاعوله ولا ينافي ذلك الا في اسمين او اسم وفعل فان قيل ان نسبة التباين الى الكلام

سواء قلنا جرح به او اقول وكذا يخرج به نحو النار حارة والشمس مضيء فيكون من اجل البديهييات لان التميز في حقيقة الاسناد والافادة  
 ولا فائدة فيه وكذا يخرج كلام الناس بقولنا قصد الذي في بعض شروح الالفية ان تعريفه قوله في الانشائي انه اقول فهم  
 الاسناد العلم وخل متضمن ولا تقرب في تعريف الكلام به بتيسر الشايع الكلمتين الامر ليس كذلك الا انهم اجمع بين الحقيقة والمجاز  
 في الكلام كما لا يخفى على ذي الاقدام بل دخل بتيسر اللفظ اي امر من يكون حقيقة او حكماً فافهم ان تعريفه قوله او اسم وفعل في بعض  
 النسخ او فعل واسم فمن تقدم الاسم فلفظ الى امارة ومن تقدم الفعل فلفظ الى الواقع يعني كل واحد منهما انما يكون الفعل في وقت  
 ما حصل الاسم كذا افاد في سائر النسخ كذا في نسخة خا وميبة.

لا یصح ان لا یتیاناً فی ذی الروح والکلام لیس منه قلنا ان لا یتیاناً بمعنی لا یحصل  
اعلم ان ذلك اشارة الى الكلام لا التضمن الا سناد من جمیع احد هما ان قوله لا یتیاناً فی  
تقسیم للكلام فلا بد ان یشار الیه تأنیها ان ذلك اشارة الى البعید وهو الكلام دون التضمن  
والاسناد لانها قریبان فان قیل لما كان ذلك اشارة الى الكلام فیلزم من قوله فی اسمین  
او اسمین وفعل ظرفیة الشئ لنفسه وهو باطل قلنا لان سلم انه ظرفیة الشئ لنفسه بل  
هو ظرفیة الحرفی للكلمة فان قیل ان غلام زید مرکب من الاسمین لیس بكلام قلنا  
لیس المراد بالاسمین مطلق الاسمین بل کون احدهما مسند او الآخر مسند الیه وفلام  
زید لیس كذلك بل احدهما مضاف والاخر مضاف الیه فان قیل ان ضرباً بضمک مرکب  
من الفعل والاسم ولس بكلام قلنا المراد بالفعل والاسم کون الفعل مسنداً والاسم  
مسنداً الیه ومثل ضربک لیس كذلك بل ضرب فعل وضمیر المخاطب مفعول به فان  
قیل ان الوجه المصحح انما باداة الحصر تقسیم الكلام لا فی تقسیم الكلمة قلنا ان التركيب  
الثلاثی العقلي بین الاقسام الثلاثة یرتقی الى ستة اقسام ثلثة عن جنس واحد وثلثة من  
جنسین والواقع فی نفس الامر قسمان اعنی المركب من الاسمین والمركب من الفعل والاسم  
بخلاف الكلمة لانها لا تحتل فوق الثلثة فان قیل حصر الكلام فی القسمین ناطق بالوجود  
الثالث اعنی المركب من الاسم الحرف نحو یارب زید قلنا ان زیداً ما وُلِّدَ بتقدیر او زیداً ما وُلِّدَ  
من ترکیب الاسم والحرف بل من ترکیب الفعل والاسم اعنی المتو فی ادعوا فان قیل  
ان الكلام اذا ترکب من الفعل والاسم فالشرط فی الاسم ان یکون مسنداً الیه زیداً ما وُلِّدَ  
زیداً الیس مسنداً الیه بل هو مفعول قلنا ان الاسم المسند الیه من ان یکون ظاهراً للمعنى  
خبرها وان لم یکن ظاهراً لکنه منو قوله الاسم ما دل على معنى فی نفسه فان قیل

قوله ظرفیة الحرفی انما یقول المراد بالحرفی الحرفی الاضافی لا الحقیقی فاسم الحرفی قوله فان قلنا ان المراد بالاسم ما وُلِّدَ  
الاسم انما هو ان کلمة ذلك اشارة الى الكلام وحقیقة الكلام انما یتضمن الی اسناداً واما ما وُلِّدَ فاسم الی اسناداً واما ما وُلِّدَ فاسم الی اسناداً  
لا بد انما لا یحضر فی الاصل فافهم ثم قلنا ان المراد بالاسم انما هو ان کلمة ذلك اشارة الى الكلام وحقیقة الكلام انما یتضمن الی اسناداً واما ما وُلِّدَ فاسم الی اسناداً  
الاسم اعنی المتو فی ادعوا والمتو هو الی قول الله الاسماء العلم من ترکیب الفعل والاسم علی الظاهر الا انما هو ما وُلِّدَ فاسم الی اسناداً واما ما وُلِّدَ فاسم الی اسناداً  
قوله الاسم ما دل على معنى فافهم ثم قلنا ان المراد بالاسم انما هو ان کلمة ذلك اشارة الى الكلام وحقیقة الكلام انما یتضمن الی اسناداً واما ما وُلِّدَ فاسم الی اسناداً  
الاسم اعنی المتو فی ادعوا والمتو هو الی قول الله الاسماء العلم من ترکیب الفعل والاسم علی الظاهر الا انما هو ما وُلِّدَ فاسم الی اسناداً واما ما وُلِّدَ فاسم الی اسناداً

ان کلمه مالا تخلوا ما عبارة عن الشئ أو اللفظ أو الكلمة أو الاسم الكل باطلا أما إذا كان  
لو كان كلمة ما عبارة عن الشئ يصدق تعريف الاسم على له وال الالیه لو كان عبارة  
عن اللفظ يصدق تعريف الاسم على المركب لو كان عبارة عن الكلمة لا يجرى مطابقة بين  
الراجع اعني الضمير المستتر في ما دل والمجرور في نفسه والمرجع لو كان عبارة عن الاسم يلزم  
اخذ المحد وفي الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة وتدل الضمير باعتبار اللفظ الموصوف  
فان قيل التبادر ارجاء الضمير المجرور الى المعنى لقربه فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا  
لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه ان كلمة في بمعنى الاعتبار اي ما دل على معنى باعتبار في نفسه  
فان قيل كان معنى الاسم معتبر في نفسه كذلك معنى الحرف ايضاً معتبر في نفسه لان الاعتبار  
يجري في المتعدي فلا يحصل الفرق بين المعنى للاسم والحرف في قلنا المراد بكون المعنى  
معتبر في نفسه كون المعنى منظور اليه في نفسه ولا شك ان معنى الاسم منظور اليه  
في نفسه ومعنى الحرف غير منظور اليه في نفسه فان قيل ان كون في بمعنى الاعتبار  
دعوى مجرد عن البرهان قلنا البرهان عليه قولهم الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار  
ذاتها حكمها كذا الا باعتبار امر خارج عنها ولذلك اي لاجل كون في بمعنى الاعتبار في الحرف  
بكلمة تدل على معنى في غير ما باعتبار غيره لا باعتبار في نفسها اعلم ان محصل ما قال  
المصنف في شرح الفصل ما ذكره بعض المحققين هو ميرسيد شريف في حواشي شرح المطالع  
وحواش المتوسط وهو كما ان في الخارج يمكننا موجداً قائماً بذاته يسمى بالجوهر يمكن وجوده  
قائماً بالغير ويسمى بالعرض كذلك في الذهن معقول هو مدلول قصد او ملحوظ وذاته  
يصلح ان يحكم عليه به ومعقول هو مدلول تبعاً والة للملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما  
والغرض من الحصول تشبيه المعقول بالحصول لا يفصح المعقول يعني ان الموجود  
على قسمين موجود خارجي وموجود ذهني والموجود الخارجي على قسمين قائم بذاته  
القول ما ذكره بعض المحققين انما قال بعض الافاضل وانما قال ما ذكره ولم يقل ما قال لان الحصول ليس من السبب قدس سره  
بل من غيره اور على سبيل النقل لا قدس سره انهم من كلام المعصوم انتهى اقول فيه شبه كثير من اراد الاستدلال بغيره الى التفرقة  
المعقول في بيان الحاصل والحصول لمولانا خادم احمد الكنوي رحمه الله فادمية حافظ محمد شبيب ولايتي.

كالجوهر قائم بغيره كالعرض الموجو الذي على قسمة مستقل في الفهم كالمعنى الاسمي و  
 غير مستقل في الفهم كالمعنى المحر في فالمعنى الاسمي مشابه بالجوهر والمعنى المحر في مشابه بالعرض  
 فالا ابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل قصداً وبالأذا ان كان معنى مستقلاً بالمفهومية يصح ان يكون  
 عليه به وهذا المعنى بمذا الاعتبار لول لفظ الابتداء فقط ولا يحتاج لفظ الابتداء  
 الدلالة على المعنى الى ضم كلمة اخرى كالسير البصرية وهذا المعنى هو المراد بقوله للاسم  
 والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة والابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل من حيث هو حالة  
 بين السير البصرية وجعل العقل له لتفرحاً كما كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصح  
 ان يحتاج عليه به هذا المعنى بمذا الاعتبار لول لفظ من ويحتاج لفظ من الدلالة عليه  
 ضم كلمة اخرى كالسير والبصر وهذا هو المراد بقوله من لللف معنى كائناً في غير فأن قيل  
 الان لم ابتداء مثلاً اذا لاحظ العقل قصداً وبالأذا ان كان معنى مستقلاً بالمفهومية كان  
 الابتداء نسبة بين الفاعل والمبدء وكل نسبة تحتاج الى تصور الطرفين قلنا ان في النسبة  
 على قسمين اجمالي وتفصيل فالنسبة الكائنة بين الطرفين الاجماليين غير محتاجة الى ذكر الطرفين  
 والنسبة الكائنة بين الطرفين التفصيليين محتاجة الى ذكر الطرفين ومعنى الابتداء من قبيل  
 الاول ومعنى من من قبيل الثاني وحاصل الكلام ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي اي  
 الشروع عن شيء في لفظ من موضوع لمعنى جزئي اي الشروع عن شيء معين بشي معين فأن قيل  
 ان الضمير المحر في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى فالاول مستقيم  
 والثاني غير مستقيم لما فيه من المخالفة بين التفصيل والاجمال قلنا لا يلزم المخالفة لان مرجع  
 كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى الى امر واحد هو الاستقلال  
 بالمفهومية فان قيل لما كان الضمير المحر في عبارة محمداً للمعنيين فالظاهر ان الضمير  
 المحر في عبارة المفصل ايضا محتمل للمعنيين لان الكافية منتخبة من المفصل قلنا عبارة  
 المفصل ظاهر المعنى الاخير لعدم مسبوقتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس  
 الكلمة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لافراده وحده الحرف لا يكون

له قوله فان قيل ان الضمير المحر في عبارة المص يحتمل ان يرجع الى الكلمة الاولى ان يقال انه اذا كان الامر كذلك لانه اجمع  
 الضمير الى المعنى فيلزم ان الضمير في عبارة المص يقتضيه قوله الاسم اولى على معنى في نفسه والاجمال اي بها محمداً في قوله

مانعاً عن خول الغير فيه لان الاسماء اللازمة الاضافة خارجة عن تعريف الاسم ودخلة  
 في تعريف الحرف لانها محتاجة في الدلالة على معانيها الى ما اضيفت هي اليه قلنا ان  
 الاسماء اللازمة الاضافة لا تخرج عن تعريف الاسم ولا تدخل في تعريف الحرف لان معانيها  
 مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لزومها لتقل متعلقاتها اجمالاً وبعاً من غير حاجة  
 الى ذكرها فان قيل لما كانت معانيها مفهومات كلية فلم استعملوها في متعلقاً مخصوصة  
 ولا يستعملونها في متعلقاً عامة قلنا عادتهم جارية باستعمالها في مفهوماتها مضافة  
 الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها فلزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات  
 لانهم اصل المعنى فان قيل المراد بكونه المعنى في نفس الكلمة لا يخلو اما ان يكون معن  
 مطابقياً او تضمينياً او التزامياً او معنى مطلقاً والكل باطل فالاول فلانه لو كان المراد  
 بالمعنى المعنى المطابق يخرج الفعل عن تعريف الاسم بالتقيد الاول لان معناه المطابق ليس  
 كاشفاً في نفسه فاخرجه بالتقيد الثاني تخرج المخرج وهو باطل اما الثاني فلانه لو كان  
 المراد بالمعنى معناه التضميني يخرج من تعريف الاسم الاسماء البسيطة معن كل فظ النقطه و  
 المصلح لانه ليس لها معنى تضميني واما الثالث فلانه لو كان المراد بالمعنى معناه التزامياً فاحذر  
 في التعريفات تشنيع لانه بعيد عن الفهم اما الرابع فلانه لو كان المراد بالمعنى مطلق المعنى  
 فورد عليه ما ورد على المقيد لان المطلق لا وجوله الا في ضمن المقيد قلنا المراد بالمعنى  
 مطلق المعنى لكن المتحقق في الفعل ان معناه التضميني كاشف في نفسه وما قيل ان الواجب  
 على المطلق وارد على المقيد لان المطلق لا وجوله الا في ضمن المقيد فنقول كلامنا في الاول  
 لا في الوجود واردة المطلق به والمقيد ممكن فان قيل المراد بمعناه التضميني محمولاً بالنسبة  
 او الزمان او المحل فان كان المراد بالنسبة فهو ليست كاشفة في نفسها وان كان الزمان فيجئد يلزم  
 اقتران الزمان بالزمان ان كان المحل يلزم التزجيم بلا مرجح قلنا المراد بمعناه التضميني المحل  
 يلزم التزجيم بلا مرجح لان معنى الفعل موصوف بالكيونة ولا فتران النسبة ليست كاشفة  
 عما علم ان قوله اجنس شامل للاقسام كلها بالمقيد الاول يخرج الموصوف بالكيونة وبقولنا بحسب الوضع هو  
 خرج الافعال المنسوبة ودخل اسماء الافعال في تحققة حاد ميه.



فی نفسها والزمان ليس مقترنا والحد كان في نفسه ومقترن باحتمال لزمنة الثلاثة فتعین  
 بالارادة فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون جامعاً لمعاً لانه خرج منه اسماء الافعال  
 لان معانيها مقترنة باحتمال لزمنة الثلاثة قلنا المراد بعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع  
 الاول ولا شك ان معانيها غير مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض لها الاقتران  
 بعارض الاستعمال لانها منقولة عن المصدرية او الظرفية او الصوتية الى معنى اخر مر  
 او الماضي فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون مانعاً عن دخول لغريب لانه دخل  
 فيه الافعال المنسلخة لان معانيها مقترنة باحتمال لزمنة الثلاثة قلنا المراد بالاقتران  
 ما هو بحسب الوضع الاول ولا شك ان معانيها مقترنة بحسب الوضع الاول وان عرض  
 لها عدم الاقتران بعارض الاستعمال ولا نسلخ فان قيل ان تعريف الاسم لا يكون  
 مانعاً عن دخول لغريب لانه دخل فيه المضارع لان معناه غير مقترن باحتمال لزمنة  
 الثلاثة بل مقترن بالزمانين اعني الحال والاستقبال قلنا ان المضارع على تقدير اشتراكه  
 بين الحال والاستقبال ال على الزمانين المعينين من الزمنة الثلاثة والدلالة على الزمانين  
 المعينين متلزم للدلالة على واحد اذا الواحد في ضمن المتعدد فان قيل لما كان  
 المضارع دالاً على الزمانين لزم عموم الاشتراك وهو باطل قلنا عموم الاشتراك باطل في ال  
 لافي الدلالة ولهما في الدلالة فان قيل ان مقصود الحق بيان احوال العلية والكلام  
 واما تعريفها فلانه موقوف عليه للمقصود واما الاشتغال ببيان الخواص اشتغال بمالا  
 يعني لانه ليس مقصوداً ولا موقوفاً عليه للمقصود قلنا ان للاسم وجودين وجود ذهني  
 وجود خارجي ومعرفة الاول حصل بالتعريف فلا بد من معرفة الثاني ببيان الخواص  
 لزيادة الايضاح لان زيادة ايضاح الشيء مفيدة لزيادة البصيرة في الشيء فقال ومن  
 خواصه خول الاسم والجزم والتنوين الاسناد اليه الاضافة لاختصاص الاسم اما لفظية  
 ١٥ قوله من المصدر كترقيت او الظرفية كما ملك وملك او الصوتية كصر وصر ١٢ تحفه خادمية  
 ١٤ قوله لان خاصة الاسم اه اقول ليس غرض الاستاذ الاعلام من الفوا البط التي ذكرها في اول كل مرام ايراد  
 الدليل على ما ذكره في المرام بل تنطيط لاذعان الطلاب الكلام ١٣ تحفه خادمية

وأما معنوية فاللفظية أما محل ورودها أول الاسم أو آخره فالأول للآدم الثاني أنما نفس  
 الحركة أو تابع لها فالأول الجرح والثاني التنوين والمعنوية أما في ضمن المركب التام أو غير التام  
 فالأول هو الاستاد والثاني الإضافة فإن قيل المقص في صدر الاختصاص أنما سبب  
 أن يقول وخواصه دخول اللام قلنا أو من تنبيهنا على أن ما أوردناه هنا هو  
 الخواص كلها فإن قيل المذكور هنا خمسة فلما أورد جمع الكثرة قلنا المقص  
 أورد صيغة جمع الكثرة تنبيهنا على كثرة الخواص الواقعة فإن قيل إيراد المقص  
 هذا البعض ترجيح بلا مرجح قلنا إنما أوردناه لكونها الخواص المعظمة المبكرة فإن  
قيل لا نستلوان دخول اللام من خواص الاسم لأن كثيرا من أفراد الاسم يستغنى  
 دخول اللام عليها كاسماء الإشارة والموصولات والمضمرات والأعلام قلنا الخاصة  
 قسما شاملة وغير شاملة فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة إلى جميع أفراد  
 الشيء كالكتاب بالقوة للإنسان وغير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة إلى بعض  
 أفراد الشيء كالكتاب بالفعل للإنسان فالمراد هنا مطلق الخاصة لا الشاملة فإن  
قيل لا نستلوان دخول اللام من خواص الاسم لأن اللام كما يوجد في الاسم كذلك  
 يوجد في الفعل كلام الأمر لام الابتداء قلنا المراد باللام التعريف فإن قيل  
 كان اللام للتعريف كذلك الميم أيضا للتعريف كما في قوله عليه الصلوة والسلام ليس  
 من أمراء مصياف في أسفر كذا حرف النداء أيضا للتعريف نحو يا رجل إذا قصد به  
 معين فينبغي أن يقول ومن خواصه دخول حرف التعريف لشمسها قلنا إنما لم يتعرض  
 للميم لعدم شهرته في التعريف وكونه بدلا من اللام ولم يتعرض لحرف النداء لظهور  
 اختصاصه بالاسم لأن المنادى لا يكون إلا اسما فإن قيل المقص كما يحصل بقوله  
 دخول اللام كذلك يحصل بقوله دخول حرف التعريف فلم اختص اللام على حرف التعريف  
 قلنا في هذا المقام مذهب ثلثة مذهب سيبويه ومذهب الخليل ومذهب المبرد فإن  
 سيبويه أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيد عليها حمزة الوصل والتعذر لا بداء  
 له قوله كافي قوله عليه الصلوة والسلام كل الله خير في جواب عيسى حين قال يا من أبر اسميا في أسفره تفرغ فادبره

بالما كان ومذهب التحليل فما أُلْ كهل رَمَدَ هَلْ جردا غما الهمة المفتوحة وحدها زيد  
 عليها اللام للفرق بين همة التعريف همة الاستقراء والخارج عند المصم مذ هبسيوم  
 فلذلك اختار اللام على حرف التعريف وإنما اختص اللام بالاسم لأنه لتعيين معنى مستقل  
 بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل الفعل يدل  
 عليه تضمنه مطابقة قوله والبحر وإنما اختص حوال البحر بالاسم لأنه اشترط البحر  
 وحرف البحر مختص بالاسم لأنه لا فضاء معنى الفعل إلى الاسم فكذلك الشرة مختص بالاسم لا  
 يلزم وجوده لا ثبوت التثنية فإن قيل إن الدليل لا يطابق المدعى لأن المتكلم  
 مطلق البحر من خواص الاسم والدليل أن على أن البحر الذي هو أثر البحر مختص بالاسم  
 فيجب البحر الذي لو يكن أثر حرف البحر كالحرف المضاد إليه بالاضافة اللفظية قلنا بحر  
 البحر اسم من أن يكون لفظا أو تقديرا فالمضاد إليه بالاضافة اللفظية وإن لم يكن مجردا والبحر  
 البحر اللفظي لكنه مجرد بحرف البحر التقديري وإن سلم فالاضافة اللفظية فرع المعنوية والفرد  
 لا يخالف أصل قوله والتنوين الاختصاص مع التنوين الأربع بالاسم سواء تنوين  
 التثنية قوله والاسناد إليه فإن قيل إن الظاهر أن قوله والاسناد إليه عطف على  
 مدخول له دخول لا على نفسه والاي لزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون المعنى  
 ومن خواصه حوال الاسناد وهذه المعنى فاسد لأن الدخول ما ذكر الشئ في أول الشئ  
 أو نحو في آخره والاسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ليس قابلا للذكر في الأول ولا للمحور  
 في الآخر قلنا أن قوله والاسناد بالرفع عطف على نفس الدخول لا على مدخوله والفصل بين  
 المعطوف والمعطوف عليه متمم بالاجنبي المضاد إليه ليس اجنبيا عن المضاد بل من تمامه فإن  
 قيل الاسناد نسبة بين المسند والمسند إليه فلما كان الاسناد من خواص الاسم فينبغي أن يكون  
 له قوله للتعظيم معاني أو لا لا يوجب الانقطاع عما بعده والفصل يوجب الاتصال بالفاعل فيتنان وفيه نظر لأن  
 الصفات تقتضي الفاعل أيضا مع ذلك يدخل التنوين عليه واجب بان اقتضاه الفاعل فزعي فلا يعتدبه كذا في غاية التحقيق و  
 التنوين بمضافه على المشهور يحتمل قول الشاعر تنوين يرخ قسم شدي يارسن كبيرة أول تكن مت وروض تائش كبير كبريتا  
 است ورتبم برادهم من يرخ يادكن كوشوى شامبه نظير اعلم انه لو قال الاست والسلام تنوينات الحسن بالاسم سوى الراجح لأن أولي

المسند والمسند اليه ايضاً من خواص الاسم ليس كذلك بل المسند قد يكون فعلاً قلنا  
 المراد بالاسناد المسند اليه فان قيل المسند اليه انما هو من قبيل الاعراض قلنا  
 المراد بالمسند اليه كون الشيء مسنداً اليه من خواص الاسم  
 كل لان في كل واحد من المسند والمسند اليه لا بد ان يكون مستقلاً والحرف ليس مستقلاً  
 والفعل وان كان مستقلاً لكنه وضع مسنداً فلو جعل مسنداً اليه يلزم خلاف وضعه  
 قوله والاضافة فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلما كانت الاضافة  
 من خواص الاسم فينبغي ان يكون المضاف والمضاف اليه ايضاً من خواص الاسم  
 وليس كذلك بل المضاف اليه قد يكون فعلاً نحو يوم ينفع الصديقين صه فهم  
 قلنا المراد بالاضافة المضاف فان قيل المضافات والخواص من قبيل الاعراض قلنا  
 المراد بالمضاف كون الشيء مضافاً فان قيل لا نسلم ان كون الشيء مضافاً من خواص الاسم  
 لان خاصية الشيء ما يوجب فيه لا يوجد غيره وهذا كما يوجد الاسم كذلك يوجد الفعل  
 كما في قوله مرتب بزيد قلنا المراد بكوز المضاف من خواص الاسم بتقدير خور البحر بذكر  
 او نقول عن اصل الاعتراض ان المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواص الاسم وقوله  
 تعالى يوم ينفع الصديقين الخ بتاويل المصداق اي يوم ينفع الصادقين الخ واما كون الشيء مضافاً  
 من خواص الاسم فلا اختصاص لازم بالاضافة بل اسم اعني التحفيف والتخصيص والتعريف  
 كون الشيء مضافاً اليه من خواص الاسم فلان المضاف يعمل البحر المضاف اليه البحر من خواص الاسم قلنا  
 المضاف اليه من خواص الاسم قوله هو معزوم وبني لانه اما مركب مع غير اوله الثاني مبنى على اسم  
 المعدوم ولا ولا ما مشابه لبنى اصل ولا اوله مبنى على الثاني معرب قدّم المعرب على المبنى لان الأصل  
 في الاسماء الاعراب لان اللفظ موضوعه لا نظماً فان في الضمير هذا المعنى موجود في المعرب  
 قوله لانه اما مركب مع غيره او لا آه اوله واوله كذا من ادليس غرض الاستاذ ايراد الدليل انه ينفع ما يتوهم من ان يخرج  
 منه ما يكون مركب مع غيره ولم يشترط مبنى الاصل انه لم يكن مركب مع ما له نحو غلام زيد وان امكن الجواب عن بان المراد من  
 التركيب مع غيره تركيب يتحقق معه ما له ولو قال اما ان يختلف آخره عن الاسم الاول فالاول معرب الثاني مبنى لكان اسم  
 واخره لا يرد في جهاد في زيد عند حدوث الاعراب لتحق الاختلاف ولومن السكون ان تحذف حاديه -

لا في المبنى قوله فالمعرب المركب الذي لو يشبه منه الاصل فان قيل ان تقسيم  
 الاسم الى المعرب والمبنى لا يصح لان قسم الشيء اخص منه والمعرب والمبنى اعم منه  
 قلنا الامر في المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم  
 فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه ضرب في  
 ضرب زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل بل عينه قلنا المراد بالمركب الاسم  
 المركب ضرب في ضرب زيد فعل مركب فان قيل ان تعريف المعرب بالمركب لا يصح لان المعرب  
 من اقسام الاسم والاسم من اقسام الكلمة والمعتبر في مفهوم الكلمة الافراد والتركيبات  
 والتركيبات فاة قلنا المركب معنيين مركب بمعنى مضموم مع الغير ومركب بمعنى مجموع  
 المضمومين فالمراد بالمركب هنا هو المركب بالمعنى الاول والمنافي للمعرب هو المركب بالمعنى  
 الثاني فان قيل لما كان المركب مشتركاً بين المعنيين لزم اخذ المشترك في التعريف وهو  
 غير جائز قلنا اخذ المشترك في التعريف شنيع بدون القرينة وههنا وجدنا القرينة  
 وهي ان المركب اذا عُدَّ يعلل براديه المعنى الاول واذا عُدَّ من يراد به المعنى الثاني  
 وههنا عُدَّ به فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه  
 البتداء والخبر لان البتداء من التركيب تركيب مع العامل هالم يتركب مع العامل لان  
 عاملها معقود وتركيب اللفظي بالمعقود محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غير سواء  
 كان مع العامل وغيره وهما مركبان مع غير العامل لان كل واحد منهما مركب مع حقه فان  
 قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غلام في غلام زيد  
 لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل مع انه مبنى الاصل مع انه مبنى قلنا المراد بالتركيب  
 بالتركيب تحقق مع عامله فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه زيد في زيد  
 لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل بل هو مناسبة قلنا المراد بعدم المشابهة عدم  
 المناسبة فان قيل فلهذا يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو شنيع قلنا اخذ المجاز في التعريف  
 شنيع بل ان القرينة وههنا وجدنا القرينة هي ان المعرب مقابلاً للمبنى والمبنى بقيد المناسبة  
 لا في المعرب بل في المعرب المركب الذي لو يشبه منه الاصل فان قيل ان تقسيم الاسم الى المعرب والمبنى لا يصح لان قسم الشيء اخص منه والمعرب والمبنى اعم منه قلنا الامر في المعرب للعهد والمعهود به الاسم المعرب والاسم المعرب اخص من الاسم فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه ضرب في ضرب زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل بل عينه قلنا المراد بالمركب الاسم المركب ضرب في ضرب زيد فعل مركب فان قيل ان تعريف المعرب بالمركب لا يصح لان المعرب من اقسام الاسم والاسم من اقسام الكلمة والمعتبر في مفهوم الكلمة الافراد والتركيبات والتركيبات فاة قلنا المركب معنيين مركب بمعنى مضموم مع الغير ومركب بمعنى مجموع المضمومين فالمراد بالمركب هنا هو المركب بالمعنى الاول والمنافي للمعرب هو المركب بالمعنى الثاني فان قيل لما كان المركب مشتركاً بين المعنيين لزم اخذ المشترك في التعريف وهو غير جائز قلنا اخذ المشترك في التعريف شنيع بدون القرينة وههنا وجدنا القرينة وهي ان المركب اذا عُدَّ يعلل براديه المعنى الاول واذا عُدَّ من يراد به المعنى الثاني وههنا عُدَّ به فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه البتداء والخبر لان البتداء من التركيب تركيب مع العامل هالم يتركب مع العامل لان عاملها معقود وتركيب اللفظي بالمعقود محال قلنا المراد بالتركيب التركيب مع غير سواء كان مع العامل وغيره وهما مركبان مع غير العامل لان كل واحد منهما مركب مع حقه فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه غلام في غلام زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل مع انه مبنى الاصل مع انه مبنى قلنا المراد بالتركيب بالتركيب تحقق مع عامله فان قيل ان تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه زيد في زيد لانه مركب مع غيره ولم يشبه منه الاصل بل هو مناسبة قلنا المراد بعدم المشابهة عدم المناسبة فان قيل فلهذا يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو شنيع قلنا اخذ المجاز في التعريف شنيع بل ان القرينة وههنا وجدنا القرينة هي ان المعرب مقابلاً للمبنى والمبنى بقيد المناسبة

سنة  
وتقيدها للمقابلين بغيره يوجب تقيدها للمقابل الآخر بذلك القيد ضد المناسبة عدم المنا  
فان قيل ان تعريف العربي يكون جامعاً لفرادى لانه خرج منه غير المنصهر لانه مشابه  
للفعل فخرجت الفرعتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فان قيل  
ان تعريف العربي يكون جامعاً لفرادى لانه خرج منه اسم الفاعل لانه مشابه للمبنى الاصل اعني  
المضارع قلنا المراد بمبنى الاصل ما يكون اصله البناء لا ما يكون اصله البناء والمضارع  
مبنى الاصل بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فان قيل لما كان المراد بمبنى الاصل مبنى الاصل  
بالمعنى الاول فلا يحصل المغايرة بين المضارع والمضارع اليه قلنا اضافة المبنى الى الاصل  
بيانية فان قيل لم عدل المقص عن تعريف الجوهري وهو ان العربي اختلف آخره باختلاف  
العوامل قلنا انما عدل عنه لان تعريفه دورى لان معرفة اختلاف الآخر موقوف على  
معرفة العرب فيلوعرف العربي باختلاف الآخر لزم الدور ولكن هذا الجواب ضعيف لا يعرف  
تعريفه الا انه وهو قسم من تعريف جائز عند القوم فالحق ان يقال انه انما عدل عن المقص من  
تعريف العربي كونه وسيلة الى الحكم وتعرفه يكون وسيلة اليه لانه يستلزم تقدم الشيء على  
نفسه لانه اذا قلت ان زيد في قام زيد معزاي مختلف آخر باختلاف العوامل لانه ما اختلف  
آخره باختلاف العوامل فالصغر غير النتيجة والصغر مقدّم والنتيجة مؤخر فيلزم تقدم الشيء  
على نفسه بخلاف تعريف المقص لانه يكون وسيلة اليه لانه اذا قلت ان زيد في قام زيد معزاي كونه  
لم يشبه بمبنى الاصل لانه ما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهو  
معزاي كونه لم يشبه بمبنى الاصل فالصغر غير النتيجة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانه



اي حكم المعبر الناشئ عن العامل الثابت في المعبر ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً او  
تقدير اى يختلف خروج حقه باختلاف العوامل ذاتاً او صفة حقيقة او حكماً لفظاً او  
تقدير اى فان قيل ان اضافة الحكم الى المعبر للاستغراق فيكون المعنى ان كل حكم من  
احكام المعبر ان يختلف آخره باختلاف العوامل ليس لامر كذا لان للمعبر حكماً ما  
كثيرة سمي اختلاف آخره قلنا اضافة الحكم الى المعبر للعهد المعهود بما بعض الاحكام  
اي من جملة احكام المعبر فان قيل ان اضافة الحكم الى المعبر لا يصح لان الحكم عبارة  
عن اسناد احد الامر الى الاخر ايجاباً او سلباً وهو انما يتصور في المركب المعبر من اقسام  
المعبر قلنا المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوي وهو الاثر المترتب على الشيء فان قيل ان حكم  
المعبر منقوض بحركة نحو فلا يصح لانه اختلاف في آخر المعبر ليس بحكم قلنا المراد بالحكم  
ما هو حكم المعبر من حيث انه آخر المعبر وهذه الاختلاف ليس من حيث انه آخر بل من حيث  
انه ما قبل ايام المتكلم فان قيل ان اختلاف الاخر انما يستقيم في المعبر الذي هو معبر  
بالحر فلهذا هو معبر بالحركة قلنا ان اختلاف الاخر اعم من ان يكون ذاتاً او صفة فالمعبر  
بالحركة وان لم يختلف ذاتاً لكنه يختلف صفة والاختلاف الذاتي ان يتبدل حرف فيجوز الصفة  
ان يتبدل حركه فانه قيل ان الاختلاف الذاتي منقوض لكل واحد من التثنية واما  
المذكور السالم في حالة النصب الجرح لانها معربان بالحر فمع انه لم يختلف آخرهما من حيث  
الذات قلنا اختلاف الذات اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فلهذا وان لم يوجد للاختلاف  
حقيقة لكنه وجد حكماً لان الباع بعد خول لنا علاقة النصب حكماً كما انما بعد خول الجرح  
علاقة الجرح حقيقة فان قيل ان الاختلاف الصفة منقوض بما هو معبر بالحركة كونه جاء  
زيد ورأيت زيد او مرت بزيد لان آخره اعني النون الساكنة المستترة بالتونين مختلف باختلاف  
العوامل قلنا ان آخره الذات لا التونين بل هو كلمة براسها فان قيل ان الاختلاف الصفة منقوض  
بغير المنصوب في حالة النصب الجرح لانه معبر بالحركة ولم يختلف آخره من حيث الصفة قلنا

١٥ قوله من حيث آخر العرب اقول لو كان هذا المقيد لم يغير قولهم باختلاف العوامل فتذكر ما مر من اني فائدة ١٢

١٦ قوله لا ينافي معرب بالحركة لان الحركة ليست بأخر العرب كما هو الظاهر في قوله فادري ما حفظ محمد شبيب -

ان الاختلاف المصنف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وهما وان لم يوجد الاختلاف حقيقة  
 لكنه وجد حكما لان الفقه بعد دخول الجملة الجرح حكما كما ان بعد دخول لنا صلبه النصيب  
 حقيقة فان قيل ان العوامل جمع فينبغي ان لا يختلف اخره بدخول العامل في العامل  
 قلنا المراد بالعوامل جنس العامل بطلان الجمعية باللام فان قيل ان حكم  
 المعرب منقوض بمن في جاء في رجل منو ورايت رجلا منو ومرت برجل مني لان  
 اخره اختلف باختلاف العوامل مع انه ليس بحكم المعرب قلنا المراد باختلاف  
 الاختلاف لحاصل بدخول عامل عليه بالذات وهما العامل اخل على المستفهم  
 لا على الاستفهام فان قيل ان زيدا في مثل زيدا ضرر وبني ضربت زيدا والاضار  
 زيد اخل عليه العوامل المختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخره لم يختلف  
 باختلاف العوامل قلنا المراد باختلاف العوامل اختلافا في العمل لا في الاسمية الفعلية  
 والحرفية فان قيل ان حكم الشيء خاصة له واختلاف الاخر ليس خاصة المعرب بل بعض  
 الاسماء المعدودة للمركبة مع العامل ابتداء حكمها حذو الاعراب لا خلافا الاخر قلنا هذه  
 حكم اخر من احكام المعرب واختلاف الاخر حكم اخر من احكام المعرب فلو لم يدخل احد الحكمين في  
 الاخر لا فساد فيكون للمعرب احكاما كثيرة سواء اختلف الاخر فان قيل ان نصب لفظ او تقدير  
 لا يخلو اما على التميز او على المصداقية لا يصح كل واحد منهما اما الاول فلان التميز عن النسبة اما  
 فاعل ومفعول ففاعل قوله يختلف اخره لفظا لا افعالا ولا تقدير او اما الثاني فلان الشرط  
 في المصدر ان يشتمل معنى الفعل عليه من قبيل استعمال الكل على الجزء ومعنى يختلف  
 مشتمل على الاختلاف لا على لفظا ولا تقدير اقلنا انه منصوب على التميز ولا شك  
 انه فاعل بعد رد الجارة الى الاصل فيكون تقديره وحكمه ان يختلف لفظا اخره او تقديره  
 اخره او نقول انه منصوب على المصدرية بتقدير المضاف فتقديره ان يختلف  
 له قوله بطلان الجمعية باللام يعني ان اللام للجنس لا للاستراق كما فهم المستمن من تحفه خادمية  
 قوله جاني جرس منو او قول الاول حكايه عن الرفع والثاني حكايه عن النصب الثالث حكايه عن الجر وان اشبهت  
 التفصيل فارجع الى الفتية ابن مالك وشروحه ۱۲ تحفه خادمية -

أخره اختلاف لفظ وتقدير قوله الأعراب ما اختلف خوة به ليدل على المعاني المتعقبة  
 فان قيل ان تعريف الأعراب لا يكون مانعا عن خوال غير فيه لانه دخل فيه  
 العامل المعنى المقصود لانه يختلف بما اختلف العرب قلنا ان كلمة ما عبارة عن الحرف والكملة  
 والعامل المعنى المقصود ليس من الحرف والحركات لكن هذا الجواب ضعيف  
 لانه دخل فيه الحرف والعامة فلا دلي ان يقال ان كلمة ما عبارة عن الشيء والباء في  
 السببية والمتبادر من السبب السبب لقرب العامل المعنى المقصود من لا سبب  
 البعده فان قيل المقصود من التعريف الجمعية والمنفعة وما صلتان بالجملة السابقة  
 فلا حاجة الى قوله ليدل على المعنى المتعقبة قيل هذا ليس جزء من التعريف ليدل  
 اما الى الكافية ليس هذا من تمام الحد بل جملة متأنفة وقيس جواب سوال السائل كما  
 سأل الفائدة في وضع الأعراب فيما وضع ليدل على المعنى المتعقبة عليه لا في قوله ليدل  
 بالوضع المفهوم من نحو الكلام لكنه ليس ضيما للشك لانه بعيد عن الفحوى البعد الى ان يقال انه جزء

**له قوله** الأعراب ما اى حركة احرف من حروف الهجاء فانفع ما قال لانه اشارة الى ما يسمى من قول لكن هذا الجواب ضعيف  
 آخره اى آخر الاسم مطلقا للعرب فقط كما قال اكثر الشارحين جزاءهم انه يوم الدين فانفع ما قيل من ان هذا التعريف يستلزم ان  
 لان معرفة العرب توقفت على معرفة العامل توقفت على معرفة الأعراب لانه اشارة الى تعريف الأعراب فمعرفة العرب توقفت على  
 نفسه وهو الجواب الذى اورد في دفع هذا الاعتراض بان معرفة العرب توقفت على معرفة العامل مطلقا الاسم من الاسم والفعل  
 فان المذكور في تعريف العرب يشبه العامل الذى فيها بعد هو عامل الاسم فلا بد وليس على ما مضى لان العامل المذكور في تعريف  
 العرب ليس العامل المطلق كيف وقد قال الله راس الاسم الذى ركب مع غيره وتكيا يتحقق معه عالم الظاهر ان الضمير في عالم  
 راجع الى الاسم عند عرضت هذا التقرير على لانه اشارة الى مولا محمد بن موسى الاذكياء فاولئك القديرة خارج عن المشهور والمعلوم  
 داخل في العلم والتعريف في العامل مطلقا فاولئك القديرة على ما قلنا ان على هذا التعديل على تقدير ارجاع الضمير  
 الى الاسم المطلق يلزم ان يكون قوله ليدل جزء من التعريف والحدود يخرج كحركة غلامى وعلى تقدير ارجاعه الى الاسم العرب يخرج  
 بعيدا بعيدا كما ذكر الشارح مع ان عبارة العلم في شرحه يتبادر على ان قوله ليدل لا دخل له في الجملة والمضامنة حيث قال ليس هذا  
 عن تمام الحد خارج عن الحد لانه جزء بعيد الاختلاف عند بعضهم هو كون الاسم مرفوعا تارة ومفعولا تارة ومجرورا تارة لا نقل من  
 السكون الى الحركة والاشتقاق في نحو غلامى اشارة الى محل مراد المصنف وهو الاول فقولنا ما جنى شامل للحدود وغيره وقوله  
 اختلف آخره يخرج مسمى العرب واما اعراب العرب من العرب مع ان حصة التعديل لا يشتق منه فيكون اصلا والاصل فيه  
 التقديم لان العرب محل والاعراب محل والحل مقدم على المحال فافهم وكن من يعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال ثم قد غاب  
 لولا انه عيب ولا يتى من تلا ذلك مولا محمد بن موسى ربهما الله تعالى -

من التعريف ولا نسلم ان القبول المأخوذة في التعريف للجمعية والمنع بل بما ذكره القيد  
 في التعريف لفائدة اخذ غير الجمعية والمنع كما في قول صاحب الزنجاني التصريف في اللغة  
 التغير وفي الاصطلاح تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصود لا يحصل  
 الا بها وهذه المعنى مراد بقوله في شرح اما الى الكافية ليس هذا من تمام الحد اذ ليس  
 جزء من التعريف متعلق بالوضع المفهوم من نحو الكلام بل هو متعلق بقوله باختلاف  
 فان قيل ان المعنوية على صيغة اسم الفاعل متعد بنفسه فلا حاجة الى تعديته  
 بعل قلنا ان تعديته بعل لتضمنه معنى الورد والاستيلاء فان قيل ان تعدد  
 الاعراب لغو يجوز ان يكون الاعراب الواحد الاعلى للمعنى المتعد قلنا ان المعنى الحاضرة  
 على العرب متعاقبة غير مجمعة لتضاد بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علامتها ايض  
 كذلك فان قيل ان للاسم محلة ثلثة فلم تعين آخر الاعراب قلنا ان الاسم دال على  
 نفس المسمى والاعراب دال على صفة المسمى والصفة مؤخوة عن الموصوفينغ ان يكون  
 الدال عليها متأخر عن الدال عليه ثم اعلم ان المعرب مأخوذ عن الاعراب هو الايضاح  
 او من عربت المعدة وهو الفساد فان قيل ان تسمية العرب بالمعرب يصح على المعنى الاول  
 لاعلى المعنى الثاني لان المعرب موصوف للمعنى المقضية لا انه مفدها قلنا لو كان المعرب على  
 المعنى الثاني فالهزيمة في السلب معناه سلب الفساد لا شكا منه في اللفظ الا لقياس بعض المعاني  
 بعضها قوله ان اعادة فعله ونصبه جزا لاننا ما دال على الفعل اعلى الفضلة فالاول رفع والثاني  
 له قوله تضمنته ههنا يلاحظ في فعل اوصف معنى فعل اوصف آخر بقرينة ذكره تعلق الملاحظة بعده بحيث يكون لا اوصف  
 والثاني قيد على الاغلب فيكون المعنى المعتورة اياه واردة عليه ومستولية عليه كما قال جبال المنظرين بزيادة يسيروا في هذا  
 قال فلان اسم الزاع اعراب الاسم رفع سمي الرفع رفعا لارتفاع الشدة المعنى عند اللفظ باول رفع مرتبة بين اخويه لكنه علما  
 لما هو عمدة الكلام وهو الفاعل والنصب سمي النصب لاتصاف الشفتين عليه عند اللفظ اوله في نصب الفضلة اي بعضها في الكلام  
 من غير ان يحتاج اليه الكلام وجري مجرى الرفع الان ما لم يحجر الفعل الى الاسم اولان الشدة السليمة تجري الى الاسفل عند اللفظ وما انخر  
 في الشدة لان وضع الدال على المعاني دس ثلثة فكذا الاعراب الدال عليها اربعة ثلثة ليكون الدال على حسب السلول انا في ذلك لان  
 والياء مع ان الاعراب كما يكون بالحركات كذلك يكون بالحروف لان الرفع والنصب والجر يرفع على الحركات والحروف جميعا ١٢ متف

اماد ال على الفضلة بالذات او بواسطة حرف الجر فالاول نصب الثاني جر فان قيل  
 انحصر انواعه في الثلاثة باطل لوجوه القسم الرابع وهو الجزم قلنا هذا الحصر بالنسبة  
 الى اعراب الاسم الجزم اعراب الفعل فان قيل لم يبرهن الحركات الاعرابية بالرفع والنصب  
 والجر بل بالضم والفتحة والكسرة قلنا هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالجر والحركات  
 الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة  
 في الحركات البنائية غالباً وفي الحركات الاعرابية على قلة قوله فالرفع علم الفاعلية  
 فان قيل لان لم ان الرفع علم الفاعلية لانه كما يوجد في الفاعل كذا في غيره  
 كالمبتدأ والخبر وغيرهما قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فالحقيقة  
 ظاهر الحكمي وجد فيه خصلة الفاعل من كوز الشيء من ان يكون حقيقة او حكماً فالحقيقة  
 من الجملة والنصب علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولاً فان قيل لان لم ان  
 النصب علامة كون الشيء مفعولاً لان النصب كما يوجد في المفعول كذا في غيره غير المفعول  
 كالحا والتمييز والمستثنى قلنا المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فالحقيقة ظاهر الحكم  
 ما وجد فيه خصلة المفعول وهو ما يتعلق به الفعل بعد تمامه بالفاعل والجر علم الاضافة اي علامة  
 كون الشيء مضافاً اليه فان قيل لم الحق الياء المصدية بالفاعل والمفعول بالاضافة قلنا  
 الاضافة مصد بنفسها فلا يحتاج الى الحاق الياء المصدية بالفاعل والمفعول لانها ليسا مصدتين  
 بنفسهما فيحتاجان الى الحاق الياء المصدية فان قيل لم جعل الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية  
 والجر علم الاضافة ولم يعكس قلنا الرفع ثقيل والفاعل قليل فاعطى الثقيل للرفع والليل للتعادل  
 والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة فاعطى الخفيف للكثير رعاية للتعادل ولما لم يبق لضم الياء علامة  
 غير الجر فجعل الجر علامة العامل بما به يتقوم المعنى المقصود للاعراب فان قيل المعنى المقصود

١٣٠

له قوله وفي الحركات الاعرابية على ثلاثة ما بالضم والفتح والكسرة مجزئة عن اسماء مخصوصة بالحركات البنائية ولا يطلق على الحركات الاعرابية  
 اصلاً ثم قل قال العامل آء اقول هذا تعريف لعامل الاسم ما تقرين مطلق العامل فما وجب اثبت كون آخر الكلمة على وجه مخصوص  
 وفيه ان يطلق الوجه المخصوص فيه نحو زيد غلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدوام على قول من اخذ العامل في حد  
 الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقصود يابى ذكر آخر الكلمة ويخرج عامل الفعل اجيب بامارة وجه مخصوص مما يقتضيه التقطع او  
 اثبات التام لا غير كذا قال القاصي شهاب الدين وانما آخره من الاعراب لازم بسبب بعيد للاختلاف والاعراب بسبب قريب لم يمتنع

قائم بالمعنى لابل العالم فكيف يصح تعريف العالم بما قال المصنف قلنا التقوم بعينه المحسوس لا يشك  
ان اللغة المختص بها اصل بالعامل ففي جاء عامل اذ حصل له معنى الفاعلية فزيد فجعل  
الرفع علامته فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمه رفعاً والفتحة نصباً والكسرة  
جرّاً فان قيل المراجبا للمفرد اما مقابل لتثنية والجمع أو المضاف فالاول منقوض  
بالاسماء الستة لانها مفردة بهذا المعنى وليست معربة بهذا النوع من الاعراب الثاني  
منقوض بعلامه فلازم يكاد لا يمس بمفرد بهذا المعنى مع انه معرب بهذا النوع من الاعراب  
قلنا المراجبا للمفرد بالمفرد بالفتح الاول ولا يدخل فيه الاسماء الستة لان اللاحق في المفرد للصدق  
المعروضها المفرد لفظاً ومعنى والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظاً لكنها ليست مفردة معنى  
لكون معانيها منبثه من النعت فان قيل ان توصيف الجمع بالمكسر لا يصح لان ما هو توصيف  
بالاشتقاق قيام المبدأ به لك الشئ والمكسر مشتق من الكسر المكسر قائم بالمفرد لا بالجمع قلنا  
ان توصيف الجمع بالمكسر ليس تصديقاً بحاله بل هو توصيف بحال متعلق بالجمع لا بالكسر  
فان قيل لم يخص هذا الصنف من الاعراب بهذا النوع من الاسماء قلنا للمفرد المنصرف اصل من  
وهي الاصل به مفرد والمفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع الثاني انه منصرف المنصرف اصل  
بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر المنصرف اصل بالنسبة الى الجمع المكسر لغير المنصرف وهذا  
القسم من الاعراب ايضا اصل من وجهين الاول انه اعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل بالنسبة الى الاعراب  
بالفتح والثاني انه معرب بالحركات الثلاثة فاعطى الاصل للاصل عناية للتناسيب فلما قيل

الاول قال المنصرف والجمع المكسر ولم يقل قال المفرد والجمع المكسر لفرقنا مع انه اخبرنا انهم اخبروا عن الصنف من الاعراب  
ومين هو صنفها مني مجموع المفرد والجمع بالفتح معنى الكسر للملابسة والتغليب تحذف قوله لکنها ليست مفردة معنی قال ان يزل فعلی بذل  
یعنی ان یعرب یزیدوم بهذا القسم من الاعراب لا یسبغ بغير فظاً ومعنی بن فخر وفتحا ومعنی کما یفهم من قول الشارح عیناً بعد الصواب  
فی الجواب ان الیه المراد بالفتح الاول کما یسوی الاسماء الستة بمنزلة الکر فیما یبذل من افعال ثلاثاً والاعلام فی بحث المکر والروث فی قول  
المعجم السلام فانما اسناد الفعل فها آراء تحذف قوله فان قيل ان توصیف الجمع بالمکسر اقول عبارة الصنف خالیه من  
من المناقشة لان الجمع المكسر على قسمين من الجمع في مطلق القدم فلا بد ما اوردوا عليهم الا ان يقولوا قلنا قلنا باعترافهم اصل التركيب  
فانهم تحذف قوله والاعراب بالحركة اصل آخذة الحركات وتقول الحروف ولا يها بسيط والحروف مركبة والبسيط اصل بالفتحة الى  
المركب تحذف قوله والثاني انه معرب بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة والحركات الثلاث في الاحوال الثلاث اصل لمحصل  
المقصود بهما تميزاً ببعضهما عن بعض تحذف ما دونه.



ان نصب قوله رفعا أهلا يخلو أما على الظرفية أو على المصدية أو على الحالية والمحل باطل  
 أما الأول فلان الظرف كان زمانا أو مكانا والرفع والنصب الجبر ليس بزمان ولا مكان وأما  
 الثاني فلان الشرط في المصداق يشق معنى الفعل عليه من قبيل شتما لـ المحل على الجرح  
 ومعنى يعرب مشتقا على الاعراب لا على الرفع والنصب الجبر وأما الثالث فلان الحال المحمول  
 على ذى الحال ههنا لا يصح المحل لأنه يلزم حمل صرفا لوصف على الذات قلنا أنه منصوب  
 الظرفية بتقدير المصداق أى يعربان بالاضمة حالة الرفع أهلا أو على المصدية بتقدير المصداق أى  
 يعربان بالاضمة اعراب الرفع أهلا أو على الحالية لكن المصداق مبنى للفعول أى يعربان بالاضمة  
 هرفو غا أهلا جمع المؤنث السالم بالاضمة والكسر لأنه فرع للجمع المذكور السالم والنصب في تمام  
 الجرح فكذلك فى جمع المؤنث لا يلزم مخالفة الفرع عن الأصل فان قيل كثير من جموع المذكر  
 مع هذه النوع من الاعراب كالمرفوع والمنصوب والجوهرات والجمادات الخاليا فيختص  
 هذا الصنف من الاعراب بجمع المؤنث السالم قلنا المبدأ بجمع المؤنث السالم ما جمعه كالف  
 التام سواء كان مفردة مذكرا أو مؤنثا غير المنصوب بالاضمة والفتحة لأنه يشبه الفعل في جوارحه  
 فامتنع فيه ما هو مختص بالامم اعنى الجرح التنوين اخو واو واو وحموك وهنوك وفوايقك  
 مضافة الى غير المتكلم بالواو والالف والياء فان قيل لم يخالف الجمع عن الاخوات بكسر الكاف  
 الجمع قربة للمرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة فان قيل لو قدم الناقص على الجوف  
 سلم قوله قال جمع المؤنث اس جمع المؤنث السالم الاصطلاحى وسمي الحق آخره واما سواه كان مفردا ومثلا لـ العلم ما ذكره  
 العلم من باب البصرين هو ذا الكوفون نصب بالفتحة وسمي الحق قطعا لأنه على المنفرد ترك كسرى الكوفين فيها لانه أكثر خلافا لـ الأصل من  
 جمع المؤنث حيث ترك فيها كسرى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه كسرى فقط قال سيبويه في كتابه وقال الخليل في كتابه  
 مسلمات اضربان هذه مسلمات اضربان ذلك المرأة ربيت بها العفريت وذلك لان هذا تاء لاصدارت في نصب الجوف واخبرته  
 الياء التى في السليمن والياء التى في طينين صارت التنوين بمنزلة التنوين لا ترى الى ان حركات منفردة في كتابه شدي منصرفات السليمن  
 وذلك قول العرب هذه حركات مباركا فيها وديكنا ليعلى منصرفاتك لا تنزل فيها التاء لئلا انتهى وذكر في بعض شروح الفلاحة انه يكره  
 بالاضمة صرفا على الأصل ليضم نصب بالكسر ويجوز من التنوين فاعلى في سلم قوله لا يلزم مخالفة الفصح عن الأصل وعلى  
 الفصح على الأصل واجب ان كان ممكنا فلا يرد انه لم يحل طريقة أصل في الاعراب الجوف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صال في آخره  
 نحن سلم قال لا تقدر الفتحة من ان يكون مفتوحا وحل فلا يرد جميع المؤنث السالم حال الاعلى فانه غير منصرف كما ذكرنا لـ في بعض  
 مع انه ليس بحرف بالفتحة على الجوف سلم قوله قرب المرأة من الى زوجها واخيه ولغيره بالانطلاق على اقارب الزوجة المتخففة

واللغيف قلنا الناقص كثير من الاجوف واللغيف العزة للشكائر فان قيل المخالف  
 ذو عن الاخوان باضافته الى لظاهرون الضمير قلنا ان ذو وضع وسيلة لتوصيف <sup>الشيء</sup>  
 باسم الجمل في الضمير ليس باسم جنس فان قيل هذه الاسماء ليست معربة بهذا النوع  
 من الاعراب في حالة التثنية والجمع التصغير فكيف يصح هذا الحكم على سبيل العموم قلنا  
 المراد بكونها معربة بهذا النوع حال كونها موحدة مذكورة لانها لو كانت مثنى او جمعا كان اعرابها  
 كاعراب سائر التثنيات والجمع ولو كانت مصغرة كان اعرابها بالحرركات التثنية في الاحوال  
 التثنية فان قيل لما كان هذا ان القيدان مرادين في عبارة المصنف فلم يذكرهما قلنا  
 انما لم يذكرهما اكفاء بالامثلة فان قيل ينبغي ان يكتب بالامثلة في حوالها ايضا  
 قلنا لو كتبه بالامثلة في حق الاضافة وتوهم اشتراط اضافتها الى ضمير المخاطب لهذا النوع  
 من الاعراب ليس كذلك فان قيل اخواته بالواو او مشتمل بالفتحة ولا استحالة الالف  
 بالنسبة الى الواو ولا استحالة بالنسبة الى الالف والياء قلنا المراد بالالف واخوات الاسماء  
 الستة يعني هذه الاسماء الستة معربة بالواو والمخاذا بما يحكم على ثوم معين يراد به الحكم على نوعه  
 كقولنا زيد ضاحك بالطبع اي الانسان ضاحك بالطبع فان قيل الاجمل في المفردات هو  
 الاعراب بالحركة فلو اعربت هذه الاسماء بالحركة قلنا لما كان اعراب المفردات بالحرركات  
 واعراب التثنيات والجمع بالحركة جعلنا اعراب بعض المفردات بالحركة في الايلز للمنافرة  
 والوحشة التامة بينهما مع ان بينهما مناسبة الاشتقاق فان قيل ليس حصرا في الستة قلنا  
 لما كان كل واحد من التثنية والجمع احوال ثلاثة جعلنا في مقابلة كل حال سماعا على حدة فان  
 قيل لم خصوا هذه الستة قلنا انها مشابة للتثنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلكون اخر

لثوم  
على اللغو

له قوله ولو كانت مصغرة لان المصغر منها يحرك ميده ولا بد وجوب الهمزة في حروف العلة الجمل اعرابا يجب سكونه  
 اي ثابته الحركة واعلم ان ما ذكره من حكم المصغرات ليس بالاطلاق لان المصغرات المضافة الى ياء التكلم فيها اربعة مذاهب الاول  
 انها معربة بالحرركات تقديره الثاني انها مبنيّة للمضافة الى المبني والثالث انها ليست بجزء ولا مبنيّة والاربع انها معربة بالرفع  
 وبالغيب تقديره او الجمل لفظا والمصغرات مفردة غير مضافة او مضافة الى غير ياء التكلم المعربة بالحرركات لفظا كما قال بعض النحويين  
 اقول لعل الاستاذ العلام اختار المذهب الاول من المذاهب الاربعة ولهذا لم يقيده بالحرركات كبرهنا لفظا فانهم ما يفتخرون خادمية.

حرفا صالحة للاعراب واما معنى فلان معانيها منبثقة من التقيد بمعنى التثنية والجمع فان قيل يمكن في آخرها حرفا صالحة للاعراب كذلك في اخريه وديم فينبغي ان يعزوه التوابع من الاعراب ليس كذلك قلنا قد سمع من العرب إعادة الحرف والمخذوفة عند الاعراب في الاءاء لا في غيرها المثني وكلام مضاف الى مضمون اثنان اثنان بلاء لفظ الاءاء فان قيل ان ذكر كلا واثنان اثنان بعد المثني مستدر لا لانه ليس المراد بالمثني لفظه بل المراد افرادة وهذه الالفاظ من افرادة قلنا لا نسلم انهما من افرادة بل من ملحقاته لان ملحقاته ما يكون صورته صورة التثنية وليس له مفرد من لفظه فان قيل لم ذكر كلا ولم يذكر كلا مام انه في حكمه قلنا انه فرع كلاً وذكر الاصل معنى عن ذكر الفرع فان قيل الحال الواقعة بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون اعراب المثني بلاء لفظ الاءاء مقيدا بقيد الاضافة الى المضمون وليس الامر كذلك قلنا انه حال عن كلا فقط وما قيل ان الحال الواقعة بعد المعطوف والمعطوف عليه حال عنهما فينبغي ان يكون غير كلي فان قيل لم قيد اعراب كلا بلاء لفظ الاءاء بقيد الاضافة الى المضمون قلنا ان كلا اعتبارا باعتبار اللفظ مفرد وباعتبار المعنى مثني فلفظه يقتضيه اعراب بالحركة ومعناه يقتضيه اعراب بالجر فروعي فيه كلا الاعتبارين بحيث لو كان مضافا الى مظهر اعراب بالحركة لان الاضافة الى المظهر اصل اعراب بالحركة اصل ايضا فاعطى الاصل للاصل رعاية للناسب ولو كان مضافا الى مضمون اعراب بالحرف لان الاضافة الى المضمون خلاف الاصل والاعراب بالحرف ايضا خلاف الاصل فاعطى خلاف الاصل لخلاف الاصل رعاية للناسب فان قيل هذا ينقض بنحو جاء في كلا الرجلين ومريت بكلا الرجلين لانه مضاف الى المظهر ليس بمعرب بالحركة قلنا انه معرب بالحركة لكن حركته تقدر يريته

له قوله انه فرع كلاً ويجوز عليان الفرع قد يثبت اعرابا من الاصل يجمع التوث السالم فان فرغ من جمع المذكور السابق اعرابا بالجر و اعرابا بالرفع بالحركات الا ان يتحقق قتال لم كيف يذكر اثنان مع انه اصل اثنان لكنه دعي ان حكم التثنية لا يثبت في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح لفظ المذكور والتوث فيها التثنية على ان التذكير والتانيث فيها على ما عليه جميع الاشياء كما في الواحد الواحدة على انه ذكر في بعض النسخ ومتروك في بعضها قلنا انما نسخ من الاصل ولا يلزم علينا جميع كل نسخة كذا قال النحاة صنف في بعض النسخ



والباء مشتركة بينهما حالة الجر فان قيل ح لزم الالتباس بينهما في حالة الجر قلنا  
 الالتباس مدفوع بحركة ما قبل الياء لان ما قبلها في التثنية مفتوح وفي الجمع مكسوفان قيل  
 لم يحل على الرفع قلنا بيدر النصب والجر مناسبة لكون كل منهما دلالة على الفضلة بخلاف الرفع  
 لانه دال على لغة التقدير فيما تعدد كعصا وفلام مطلقا فان قيل الاعراب في الماضي  
 والامر المحذور لم يفتعن روليس بمقد قلنا ان كلمة ما عبادة عن الاسم لم يستب باسما  
 فان قيل الضمير في تعدد لا يخلو وانما راجع الى الاعراب والاسم فعله الاول بقولهم  
 بلاعانه وعلا الشان يلزم فشا المعنى كما لا يخفى قلنا الضمير فيه اجمع الى الاعراب والعائد  
 اعم فيه فان قيل النقد لا يمكن الوصول اليه لا بكلفة ومشقة والاعراب في عصا  
 وفلام لا يمكن الوصول اليه الا قلنا المراد بالنقد رهنها المتعق فان قيل لما امتنع  
 الاعراب فيهما فلم جعل من قبيل المعربات لا من قبيل المبنيات قلنا المتعق فها هو الاعراب  
 في اللفظ لا تقديره والمبينة ما امتنع فيه كلاهما والمراد بعصا كل اسم كان في آخر الف  
 مقصوبا ياقية او محذوفه لا لقاء الساكنين وانما قد راء اعراب فيه لان الالف الساكن  
 وضع لا يقبل الاعراب اصلا والمراد بفلام كل اسم مضى الى ياء المتكلم انما قد راء الاعراب فيه لانه  
 لما امتنع اخره بالحركة لا قضاء الياء امتنع عليه نحو حركه اخره سواء كانت مخالفة او متوافقة  
 او استقر كما في رفاعا وجرا والمراد به كل اسم كان في اخره ياء قبلها كسر وانما قد راء الاعراب فيه في  
 الرفع الجرح في حالة النصب والضم والكسر فقلنا على الياء بخلاف الفتحة لانها خفيفة ونحو  
 مسلمي رفاعا والمراد كل جمع مذكور مالم مضى الى ياء المتكلم انما قد راء الاعراب فيه في حالة الرفع

التقدير فيما تعدد كعصا والمراد بكل اسم في آخره الف سواء كان ثابتا كالعصا او ساقطا كعصا واختار بالمشال هذا وقد ذكر  
 تخفا المار في هذا دون ذلك وفلاي وطردا وكل اسم سوى جمع المذكور السالم مضى الى ياء المتكلم اول في ثلثة مذاهب الاول انه معرب بالافتراء  
 التقدير في الاصل كما قالوا في ان الاعراب حالة الرفع والنصب تقديرى ودالة الجر لفظ والثالث انه سبى والنسب عند هذه المذاهب الاول  
 ولينما قال مطلقا اي اعراب تقديرى في الاحوال الثلث ١٢ قلنا قوله المتعق فيها اه نقاش ان يقول معنى التقدير الغرض فغرض الحال  
 جائز فمن اين يستفرض الاعراب في المبني مع انه لا فرق بين الاعراب بالتقديرى والحمل الى ان في التقديرى يستفرض اخر الكلمة من الاعراب  
 والحمل يستفرض جميع الكلمة من قال مولانا عصا م اقول في الفرق اصطلاحى لان استعمال الاعراب في الاول نفس الامر من الشان في  
 فانهم فالاعراب في الجواب ان يقال انما لم يجعلوا مبنيين لعدم المناسبة الرتبة في البناء وبين البناء على هذا وعلى ذلك ١٢ تخففه غاديه

سواء كان ثابتا  
 او ساقطا  
 او متعلقا  
 او منفصلا  
 او متعلقا  
 او منفصلا  
 او متعلقا  
 او منفصلا

لا النصب الجملان في حالة الرفع قلبا والواو ياء والقلب يخرج الشيء عن حقيقة في حالة النصب  
والجملان غمت الياء في الياء والادغام لا يخرج الشيء عن حقيقة فان قيل كثيرا قد  
الاعراب بالحرف في الاحوال لثلاث نحو جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومتر بابي القوم  
فلو لم يجعل صنفا من اصنافه قلنا هذا التقدير بعرض لا ضافة والعوارض لا تعتبر  
واللفظ في ماعداه فان قيل الاعراب اللفظ اصل بالنسبة الى التقدير فلو قدم  
التقدير على اللفظ قلنا مواضع التقدير قليلة ومواضع اللفظ كثيرة والقليل  
بمنزلة الجزء والكثير بمنزلة الكل والجزء مقدم على الكل في الفهم فقدم في الذكر مطا  
للموضع بالطبع غير المنصهر ما فيه علتان من تسم او واحدة منها تقوم مقامهما فان قيل  
ان ضربت مما وجد فيه علتان التانيث ونز الفعل مع انه منه لا غير المنصهر قلنا كلمة ما عبارة  
عن الاسم لا عن اللفظ حتى يرد ما قيل فان قيل ان حضما ما وجد فيه علتان العلمية التانيث  
مع انه منه قلنا المراد بالاسم الاسم المعروض حضار مبتدئ فان قيل ان جلي ومصابيح  
اذا ما اعلين لشخصين جد فيهما علتان كما ترى فينبغي ان يكونا من قبيل القسم الاول منهما  
من قبيل القسم الثاني وهو ما وجد في فعله واحدة تقوم مقامها قلنا المراد بالعلتين ان تكونا  
مؤثرتين العلمية لا تؤثر مع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع فان قيل ان نوحا  
ما وجد فيه علتان مؤثرتان الجمة والعلمية مع انه منصهر على المخار قلنا المراد بالعلتين  
ان تكونا مؤثرتين استجماع شرائطها بشرط الجمة فخر لا وسط والزيادة على الثلاثة وليس في  
نوح واحدة فان قيل قيام العلة مقام العلتين لا يصح لان القيام انما يتصور في الاجزاء  
والعلل من قبيل الاعراض قلنا المراد بقيامها مقامهما ان تؤثر تائيدا وتؤثر عدلا وصفه تانيث  
مقرر وعجبة ثم تركب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل في هذا القول تقرير فان  
قيل الحكم على العلة لتسم بكل احد من هذه الامور لا يصح لانه يلزم حمل الواحد على المتعدد  
لانه قال في المنصهر ما فيه علتان اي اسم مركب في علتان مؤثرتان مع استجماع شرائطها او واحدة منها قد تم مقامهما بان يؤثر تائيدا  
تؤثر عدلا او يؤثر في كل واحد من هاتين الايتين لا في سيد الانبياء او الهامس من ارفع العرف لتسم  
كل اجتمعت وتجان منها فالعرف تفسير او انا اعدل اليه ومن هذا الورد لا لا يشترط واحدة منها وان امكن الجواب بان  
العلتين اسم من ان تكون حقيقيتين او كثرتين او مخففة خادمية لحافظ محمد شعيب.

وهو باطل قلنا هذا انما ورد لو كان الربط مقدما على العطف وليس كذلك بل الامر بالعكس كما  
اشار اليه الشاعر بقوله في اي العلل لتسج مجموع ما الخ فان قيل ان كلمة تعريفيد  
التراسخ فاعلم منه ان علية الجمع التركيبي عينية من علية الخمسة وليس كذلك قلنا  
العدل في هاتين البيتين عن الواو الى ثم لمجد محافظلة الوزن لا للتراسخ فان قيل  
ان زائدة لا يخلوا اما مرفوع على انه صفة النوز او منصوب على انه حال منه وكل واحد منهما  
باطل اما الاول فلعدم المطابقة بين الصفة والوصف في التعريف والتذكير اما الثاني فلان  
الحال ما عن الفاعل او عن المفعول النون في هذا التركيب فاعل لا مفعول بل هو مبتدأ  
قلنا انه حال عن النون فاعل في المعنى اي تمنع النون الضم زائدة من قبلها  
الفقوله الف فاعل لظرفا ومبتدأ والظرف خبره المقدم عليه فان قيل على هذا  
التوجيه يفهم زيادة النون فقطع من الالف ايضا زائدة ولذا يعبر عنها بالالف والنون  
المزيدتين فالحق ان يقال ان الالف فاعل زائدة والظرف متعلق بالزيادة فيفهم منه زيادتهما الف  
لكن تقدم الالف على النون في وصف الزيادة كما في جامعنا زيد راكبا من قبله اخذ قوله هذه  
القول تعريب اي ذكر العلل على نحو النظر القريب الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر او  
القول يكون العلل تسعة قريبا الى الحق او القول يكون كل واحد من هذه الامور التسعة علة قولنا  
لا حقيقة اذ العلة والحقيقة اثان فيها قوله كثر لمجر طلبة وزيد ابراهيم صاحب معد يكره عمران  
قوله فان قيل على انه التسمية فيقول هذا اذا كان متعلقا بالنون من افعال العموم فاما اذا كان من افعال الخصوص كالزيادة فليس كذلك  
فلا يمكن ان يجاب بضم النون الاول بالمعجزة موجه لان اللام في النون زائدة ويدل عليها ذكرها في السبابات ابيسن مكره ومثل الظرف  
على طريق ما من الاستاذ العلامة ومنا وبحثنا في النون الثالث باذنه مبتدأ مخدوع اي زيادة وقيل نصب على يد حكايه حال في قول  
قوله انما يصح العرف كذا وكذا والنون زائدة او لا حال جها فيجيبها اسئلة قوله او القول يكون العلل تسعة قريبا الى الحق لان في اللام  
خلا فاقطع بعضهم اثبات الحكاية في هذه الفاعل من الفعل الى الاسم كزيد وشكر وشمر وضرب فان امتنع العرف فيطريقا في الحكاية  
للفاعل يعني انك لم يزل عليه كسر النون قبل تقديم الفعل على اللام لاسميته كالم يزل بعد الفعل لا يخفى عليك ان هذا لا يجري في افعال  
فانهم متركيب فيما سواه تركيبا يشترك التركيب الذي عرفه للمعروف في التركيب بين اثنين كتركيب الجمع وهما التكرير في الجمع  
والعربي او توكيدهما من علية كذا في الباقي وقال بعضهم ان التسعة المذكورة ومما علة الوصف الاحكام بعد التكرير في نحو امر وخب الف  
التاثير المقصود به هو كل العلى ليست للتاثير زيدت في آخر الاسم من كسم لاسم كذا لان كاطي اسم جواد لا يقتضي اسم  
من لا يخفى عليك اجمالا احكام في التاثير الوصف كمال بعضهم في عشرة وعشرة كذا وزعموا ان التاثير قد يقع في الامعان فهم وكن الاحكام





كما في المثال الثالث فان قيل هذا الحكم منقوض بقوله تعالى سلاسل الأعداء سعييرا  
 لانه منون من غير ضرورة شعرية فأجاب لمصنف بقوله أو للتأنيب مثل سلا  
 وأغلا فان قيل ان صرح غير المنظر للضرورة واجب للتأنيب كما في كيف يصح قوله  
 ويجوز صرحه للضرورة قلنا المراد بالجواز بمعنى الامكان العام المقيد بحاجب  
 الوجود يعني لا يكون منع صرحه ضروريا كافي ضرورة شعرية اذ كافي التأنيب شعر  
 الامكان على قسمين خاص و عام فالخاص ما يكون فيه سلب الضرورة من جانبين  
 و العام ما يكون فيه سلب الضرورة من جانب واحد ثم الامكان العام على قسمين احدهما  
 الامكان العام المقيد بجانب الوجود و ثانيه الامكان العام المقيد بجانب العدم الاول ما يكون  
 فيه سلب الضرورة من جانب واحد لعدم سواء كان وجوده ضروريا او لا الثاني ما يكون  
 فيه سلب الضرورة من جانب الوجود سواء كان عدمه ضروريا ام لا فان قيل ان غير  
 المنظر عند المقام ما فيه علتان واحدة تقوم مقامها ارباد خال لكسوف الشمس لا يخرج  
 عن حقيقته فكيف يصح قوله ويجوز صرح للضرورة قلنا المراد بجواز الصرح جعل غير  
 المنظر في حكم المنصر فلا جعله منصرفا حقيقة فان قيل الاحتراز عن الزخافات لا يكون  
 ضروريا عند الشعراء فكيف يشغل قوله ويجوز صرحه للضرورة قلنا الاحتراز عن  
 بعض الزخافات بهذا الامكان ضروري عند الشعراء قوله ما يقوم مقامها الجموع فان فيه  
 تكرار الجموع سواء كان تكرار الجموع فيه حقيقة كما كالتأنيب و انعيم او حكما كما سجد  
 و مصابيح الفان التانيث لان فيها نفس التانيث و لزومها للتانيث و ضعاؤها بمزلة  
 تانيث آخر فان قيل كثيرا ما يكون التأنيث لازمة للكلمة بعارض كالعلية  
 فينبغي ان تكون قائمة مقام السببين قلنا التأنيث لا ضرورة للكلمة

له قوله فان قيل لو غير المنظر آه قد كسر بهذا الكلام ما قرره سابقا من ان المراد بالعلتين علتان مؤثرتان مع اتحاشي شرطها  
 ان يكون جوازها في الاصل الاول يلزم تحقق التأنيث و ان الاثر و بطلانها هو في الثاني بعد ان تعريف غير المنظر عليه فكيف القول  
 بما داخل كسر آه كذا قال ما في الخط مع قول لا تخفى متايزه الارباد اللهم لان قيل ان معنى على ظاهر كلام المصنف في الامام  
 و لا فلا محال في دفعه للتقادم ٢٢ قال ما في التانيث آه و الاث في الهمزة ايضا عموم اطلاق الثلاث اذ باعتبار الاصل فلا  
 يراد منهم من جهة الهم ان علامته التانيث في الاسم الممدود الثلاث الاول و الامر ليس كذلك كما حق في موضع ٢٢ تحت خادمية

بحسب اصل الوضع بان قوت فارقة بين المذکر والمؤنث فلو عرض لها اللزوم بعارض  
لا يقوى قوة اللزوم الوضع فان قيل الجمع مجرد الجمع كالجعم بلفظ الجمع فيكون المعنى  
ان الجمع والقي التانيث سبب واحد قائم مقام السببين وليس كذلك بل كل واحد منهما  
سبب على حدة قائم مقام السببين قلنا عبارة المصنف على حذف التانيث أي واحد  
الجمع ثانیها الف التانيث أي كل واحد منهما لا مجموعهما فلا يرد ان عبارة تشعران الف التانيث  
كلهما قائمان مقام السببين وليس كذلك قوله فالعدل خروج من صفة أصلية  
تحقيقاً كالثلاث ومثلث وأخر مجمع أو تقدير أكثر فان قيل العدل صفة المتكلم  
والخروج صفة اللفظ فلزم حمل صفة احد المتباینين على صفة مبیان آخر هو باطل  
قلنا العدل مصدر مبنى للمفعول أي فالعدل خروج الخ وفيه نظر من وجهين  
الاول المعدول ذات مع الوصف والخروج صفة الوصف فلزم حمل صفة  
الوصف على الذات مع الوصف وهذا باطل والثاني ان اسباب منع الضر من  
قبيل الاوصاف المعدول ذات مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم  
معدولاً وفيه نظر من وجهين الاول ان كون الاسم معدولاً متعدي والخروج  
لازم فلزم تفسير المتعدي باللازم وهو باطل والثاني ان كون الاسم معدولاً  
حاصل بالمصدة والخروج نفس المصدة فلزم حمل نفس المصدر على الحاصل  
بالمصدة وهو باطل قلنا المراد بالخروج كون الاسم مخرجاً فان قيل ان الضمير  
خروجه امتاراجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل لذكره على الثاني  
يلزم اخذ المحذو في الحد وهو باطل قلنا ان الضمير في خروجه سراجع الى  
الاسم لا يلزم المحذو بدقيرینه ان هذا المقام مقام بحث الاسم فان قيل  
قال فالعدل خروج الاسم أي خروج الاسم عن صفة الأصلية مع بقائه المادة الأصلية بحيث يدخل في غيره ولا يكون  
تحت أصل وقاعدة فتخرج الاسم من شاكل الشقائق وفيه خروج بقوله من صفة الأصلية ليس هو المحذو وانما لم يرد  
المصنف من اسباب عدم الضر الا العدل لكونها معلومة مبنية في موضعها بخلاف العدل فانه ليس ببيان موضع من نظام  
معين فيه فدخل فيه وانما قد مر على سائر العلل لانه غير مشروط بخلاف البديهي وانما يتجه على الترتيب المذكور لراية الاجل فيه  
ارعاية الوزن الجمال فانهم أخذوا من ميل للمحمد شبيب ولا يبي من تلاذه مولانا عبد الحميد

ان الصيغة عبارة عن الهيئة والمادة والاسم ايضا عينها فاعلم هذا يلزم اخراجه الكل  
 عن الكل هو باطل قلنا المراد بالصيغة الهيئة فان قيل على هذا يلزم اخراجه الكل  
 عن الجزء وهو باطل قلنا المراد بالاسم مادته فان قيل تعريفه لعدل يصح على  
 المشتقات لانها ايضا مخرجة عن الصيغة الاصلية قلنا المشتقا خارجة عن اضافته  
 الى ضمير الاسم لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات بدليل تغيرها في المعنى  
 فان قيل تعريف العدل يصدق على الاسماء المحذوفة الاعجاز ذكية دم لانها ايضا مخرجة  
 عن صيغتها الاصلية قلنا العدل خروجه عن صيغته الاصلية مع بقاء المادة ونائبها  
 ليس فيها بقاء المادة فان قيل تعريف العدل لا يصدق على ثلث مثلث لعدم  
 بقاء المادة فيها بخلاف التلوه عن ثلثة قلنا المراد ببقاء المادة بقاء مادة الحروف  
 الاصلية والتاء زائدة فان قيل تعريف العدل يصدق على المتغيرات القياسية  
 كذلك ودام لانها ايضا مخرجة عن صيغته الاصلية قلنا المعتبر في العدل خروجه عن  
 عن صيغته الاصلية ودخوله في صيغة آخر كمتغيرة عن الاولى بدخول الاول تحت  
 اصل وقاعدة لا الثانية وهما كلا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة فان قيل  
 تعريف العدل يصدق على المتغيرات الشاذة كاقومين ائيب لان اقوم جمع القوم وان  
 جمع نائبها من الاجوف والقاعدة فيها ان يجمع على افعال فعلم انها معد لان اقوم امر  
 له قوله ان الصيغة عبارة عن الهيئة والمادة آه اقول لفاصل ان يقول لا نسلم ان الصيغة عبارة عما ذكر بل هي عبارة عن  
 الهيئة فقط كما هو صريح في تعريفها من ان الصيغة هيئة ماضية للكلام وتفسير الشارح والصيغة بالصورة من قبيل تفسير غير الشهير  
 بالشهر الاجاب سوال كما هو المفسر ولهذا اقل هو لا ما عدا التفسير تليق الشارح المبور كانه اذا بدأها بالاسم لعموم الحكمة اي بيان خروج  
 من السمع ليس خروجها من الصورة الحقيقية اذ لا دخل فيها نعم بل لا دخل في صورتها الحقيقية لان الاسم بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يوجد فصل  
 بينها وبين دخولها مع باقي الاشكال لانها غير متناول للصورة الحاصلة من الاضافة ولهذا العبر التغيير كانه خروجها من حيث  
 الصيغة ما استلزام كانه اخرى وفيما في هذا التفسير ان يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير في محله لا من صحت في يوم  
 الجمعة المبرور بل غلط في لان يوم الجمعة المنسوب يصدق عليه ان يخرج مما هو منه مستلزم في ظاهره ان يذكر من الايراد على  
 تفسير العلم اذ ليس في مثل في الصورة الحقيقية لما از فصل بينها وبين دخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك يخرج من غير  
 تام لان المقدور في حكم الملتزم انتهى مع زيادة ١٢ تحفه خادمية لفظ محمد شعيب.

وايناب قلنا هذه النمايرد لو اعتبر جميعها ما دل على اقواس اينا يشترع اعتبارا واحدا  
 منها الى اقواس ائيب ليس كذلك بل لقوس جميع ابتداء على اقواس اينا على ائيب ولذا  
 سميت بالجموع الشاذة والمعدل لا يسمى بالشاذ فان قيل لم لا يجوز ان يكون للمعدل  
 قاعدة ويكونان مخالفتين عن هذه القاعدة فلما سميت بالجموع الشاذة قلنا ليس للمعدل  
 قاعدة حتى يلزم من مخالفتها تسميتها بالجموع الشاذة فعلم ان تسميتها بالجموع الشاذة  
 لكونها جمعا على خلاف لقياس فان قيل لا حاجة الى ايراد كتاب تلك الكلفات لان  
 المقص من التعريف تميزا للمعروف عن بعض ما عداه وهو حاصل فهنا لا تميزا عن سائر  
 العلل واما امتيازها عن جميع ما عداه فليس بلامر قلنا ان في مقام التعريف فلهي  
 من هب المتقدمين من هب المتأخرين فلهي المتقدمين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف  
 عن بعض ما عداه وهذا هب المتأخرين ان الشرط في التعريف امتياز المعرف عن  
 جميع ما عداه والمختار عند المصنف من هب المتأخرين قوله تحقيقا او تقدير اشار الى  
 تقسيم العدل يعني العدل على قسمين تحقيق وتقدري في تفسيرها خلاف بين العامة  
 والمحققين فمن هب العامة ان العدل لتحقيق خروج محقق عن اصل محقق والتقدير خروج  
 اعتباري عن اصل اعتباري بوجوه ثلاثة الاول ان قوله تحقيقا او تقدير اضافة الخروج  
 وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج في الاول تحقيقا وفي الثاني اعتباريا والثاني المخرج  
 في الثاني اعتباري فلو كان في الاول ايضا اعتباريا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو  
 باطل والثالث ان العدل لتحقيق ما وجد فيه دليل على وجو الأصل غير مضم للصرف  
 ووجو الدليل على وجو الأصل بعينه دليل على وجو الفرع ووجو الدليل على وجو الفرع  
 بعينه دليل على وجو الخروج فعلم ان الخروج في الاول تحقيق وفي الثاني اعتباري ومن هب  
 المحققين ان العدل لتحقيق خروج اعتباري عن اصل محقق والتقدير خروج

قوله امتياز للمعرف كترتيب الانسان بالاشياء قوله امتياز للمعرف كترتيب الانسان بالاشياء  
 قوله فذهب السامراء الى ان الشئ الذي حيث قلنا ان الشيء بالعدل المحقق بالحق ما لم يكن له غير محقق  
 بحيث لو وجدنا ما يميزه من الكان بناك لم يبق الى سره كونه صدق لا انبيء قوله خروج محقق عن اصل اعتباري  
 الحق فلذا قال من اصل محقق قوله الثاني انه كما هو ذهب المحققين ان الحق هو خارج ١٢ قول من الحق

اعتباري من اصل اعتباري فالحاصل ان الخروج فيما اعتبرت لكن الفرق باعتبار الاصل  
فان كان اصله محققا فهو عدل تحقيق وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقدير لان  
العدل من الاستصحاب الاعتبارية الضرورية بحيث يكون العلم بالعلة عقيبا على العلم بالحكم  
فلو كان الخروج في العدل التحقيق حقيقيا لا يكون العدل من اعتبار الاعتبارية الضرورية  
اجيب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقا او تقدير اصفة الخروج باعتبار حاله عن الثاني  
ان تقسيم العدل الى التحقيق والتقدير بحال متعلقه وهو الاصل لا باعتبار حاله هو  
الخروج عنه يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وعن الثالث نعم ان العدل التحقيق  
فيه دليل على وجود الاصل غير من الضم ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه  
دليل على وجود الفرع ولكن لا نسلك وجود الدليل على وجود الفرع بعينه بل على وجود  
الخروج لجواز ان يكون الاصل والفرع موجودين لا يعتبر اخراج الفرع عن الاصل كما في قوله  
واينب قولك ثلاث مثلك مثال لعدل التحقيق لانها لما وجدت في كل واحد من مضمونها  
ولم يوجد فيها سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الضم فاضطررنا  
للاعتناء بسبب آخر لما يصح للاعتبار بسبب آخر غير العدل فاعتبرنا فيها العدل التحقيق  
لان العدل التحقيق ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير من الضم ولا شك ان فيها  
الضم وجد الدليل على وجود الاصل غير من الضم وهو ان معناها مكرر وتكرر اللفظ  
يدل على تكرار اللفظ ولفظها غير مكرر فعملها معا لان عن لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة  
فان قيل المقترن سببية من الضم الوصفية الاصلية لا صا لها الوصفية لغروها  
والوصفية فيها عارضة لغرضها في المعدل عنه قلنا ان وصفية وان كانت عارضة  
في المعدل عنه لكن صا اصلية في المعدل لان العدل بمنزلة الوضع الثاني او مثلا اخر الوجه  
التيقنية لانهم لما وجد كلامهم غير منضم ولم يوجد فيه سبب ظاهر غير الوصفية والسبب الثاني  
في من الضم فاضطررنا الى ان العدل التحقيق ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير من الضم ولا شك  
ان ههنا اية وجد هو ان مجموع آخر مؤنث اخر وهو اسم التفضيل والقاعدة تقيده ان يستعمل  
له قوله بحيث يكون العلم بالادلة اقل من انان لما به المقصود من علم الخواصهم ان تحفه خادمية

على احد ثلثة اوجه اللام أو الاضافة أو من هو لم يستعمل بواحد منها فاعلم انه معدل عن  
 الآخر وعن آخر من ولم يذهب الى الاضافة أحد لان المقنن اذا قطع عن الاضافة وجب  
 البناء على الضمة كقبل وبعد او التنوين عوضا عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ او  
 اضافة آخر مثل الاولى مثل يا تيم تيم علكه وهنالم يوجد شئ مني فاعلم انه معدل عن  
 الامر من الاولين فان قيل لا نسلم ان آخر اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا على  
 زيادة موضوعه ما اضيف اسم التفضيل اليه آخر بمعنى غير نحو جاء في آخر القوم غير  
 القوم قلنا ان آخر الاصل بمعنى اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير جارح في الاستعمال والعوان  
 لا تقرب قوله وجه هذا ايضا مثلا العدل الحقيقي لأنه لما وجد في كلامهم غير منضم لم يوجد فيه  
 سبب غير الوصفية والسبب الواحد لا يكفي في منع الضم فظهر ان آخر العدل الحقيقي ما وجد  
 فيه دليل على وجوب الاصل غير منضم وهو ان جمعه جمع جمعاء مؤنث بهم قياسا على فعل ان كان

**قوله** من احد الامور ان قيل معدل عن اللام لو كان من مقدرة كما في اثر الكبر لا يزم ان يقع نسوة آخر على فذلك اهل لان اهل  
 بالتفضيل ما دام مجموعها من ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقة لمن يهمل بل يجب افراده ومنع اوجلي من كون آخر معدلا عن ذي اللام مثلا لا  
 بان لو كان كذا الوجه كونه معرفة كاسم من المعدولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للتكرات كما في قوله تعالى من ايام آخر واجيب  
 بان معدل عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التاكيد ومن اين لانه لا يجوز تحالف المعدل والمعدل عنه تعريفا  
 وتاكيدا لو كان مقتضى اللام في المعدل عن ذي اللام واجبا لوجب بناءه على ما ذهب اليه بعضهم فتعنه معنى الحرف فحرف ليس كونه  
 معدلا عن ذي اللام بل كونه علما ذهب ابن حنبل الى ان القياس في آخر لما تجر عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن وغيره لفظ في  
 جميع الاحوال فاحترق في قوله نسوة آخر معدل عن آخر من يلزم على هذا القول ان يكون آخران فآخران واما آخر واخرى واخرين  
 معدلات اية عن لفظ آخر الا ان اخرى واما آخر فنيان عن اعتبار العدل بالثاني والجمعية والمثنى والمجروح بالواو  
 والنون لا يتبين فيها حكم منع الصرف في موضع نحو آخران واجمعون واما اخرات فاستعملها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم  
 يكن ايضا لم يسم فصار منع الصرف كونه كمرفات هذا في ادعاء كون ظواهر اللفظ المؤنث والمثنى والجمع من معدلة عن لفظ  
 الواحد المذكور بعد الاول ان لا يذم كونه آخر وتصاريفه معدلة عن احد لوازم فعل التفضيل على التبيين بل نقول هي معدلة  
 عما كان جمعا ولازها في الاصل هي احد الاشياء الثلاثة مطلقا كذا في الرضى ١٢ تحفه خادمية **قوله** وقياس فخله القول اول  
 ان يقول ان جمع جمعاء مؤنث اجمع غير صفة وقياس فخله غير صفة ان يجمع على فعال او فعلاوات كعمر على محاربي وصحراوات  
 قل لم يجمع على واحد منها لم يعدل عن واحد منها كما قال صاحب المتوسط لان فخله جمعا اسمي كما فيهم من قول الشاعر واما آخر  
 الصفة الاصولية فلا حاجة فيما نحن فيه الى شقيه لا تحفه خادمية -



صفة ان يجمع على فعل كجرء على نحو ان كان اسما ان يجمع على فعلى او فعلاوات كصحاء  
على صحاك وصحاوات وهو لم يجمع بواحد منها فعلم انه معدول عن احدى الامرين اعني  
جمع او جمعاوات فان قيل ان اجمع من الفاظ التاكيد المتعق فكيف يكون وصفا لان  
بين الوصفية والتاكيد منافاة قلنا ان جمع في الاصل وصف ثم غلب استعماله  
في باب التاكيد والوصف بغلبة الاسمية لا يخرج عن سببية منع الصرف قوله  
او تقدير كجرء لانه لما وجد كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه سبب غير العلمية والسبب  
الواحد لا يكفي في منع الضم فاضطررنا الى اعتبار سبب آخر لما لم يصلح للاعتبار بسبب  
غير العدل فاعتبروا فيه العدل لتقدير لان العدل لتقديرى ما لم يوجد فيه  
دليل على وجو الاصل غير منع الصرف لاشك ان ههنا ايضا لم يوجد دليل على وجو  
الاصول غير منع الضم ففرضوا ان عمر معدول من عامر قوله بابقطام في قيم فان قيل الظاهر  
ان المراد بياها كل اسم على وزن فعال ليس كذلك لان كثير من اوزانه بمنزلة كزال ونجار  
وقسا وحصار قلنا المراد بياها كل ما يكون على فعال علمنا لانها المؤنثة من غير ذوات  
الراء وعدل فيه حملا على ذوات الراء لانهم لما وجدوا ذوات الراء مبنية في كلامهم  
ولم يجدوا فيها الا سببين العلمية والتائيد السبيل لا يوجبان البناء ففرضوا فيها  
العدل لتقدير كجرء ولما اعتبروه فيها اعتبروه فيما عدل حاملا عليها ثم ادرك عليهم ان ذكر  
باب قطام في هذا المقام غير مناسب للكلام في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب  
الضم والعدل فيها ليس لسبب منع الضم بل للحل على النظائر واجبت باننا لانهم وكل  
في الاسم الذي اعتبر فيه العدل لسبب منع الضم في اسم غير منصرف اعتبر فيه العدل سواء  
كان لسبب منع الضم او للحل على النظائر قوله الوصف فان قيل عد الوصف من اسباب منع  
الضم لا يصح لان الوصف في اصطلاحهم اسم ال على فاحتمية ما خذتم بعض صفاتها وهو  
والاسماء من قبيل الاعراض قلنا المراد بالوصف كون الاسم الا الح سواء كان الدلالة  
له قوله ثم اورد عليهم انه كل صاحب التوسط اذا وجدت التسمية لهذا الكتاب مقرونة على اسم ولم يكن فيها لفظ قطام  
فذلك تاديبا عنها فنقل هذه المصنف عن قراءة بعض المشغلين عليه عدم مطابقة القصور انتهى عبارة ١٢ تحفة خاتمة

بحسب الوضوح كما في آخر اوجاع من الاستعمال كما في اربع لكن المقترن في سببية من الضم  
الوصفية الاصلية لا صلتها بالعارضية لعمومها كما قال المص شرطه ان يكون في الاصل  
فان قيل ان الاصل اذا ذكر في مقابلة الوصف يراد به الموصوف وهذا المعنى ثابت في  
الوصف لعارضه ينفى فينبغي ان يكون سببا لضم الضم ايضا وليس كذلك قلنا المراد  
بالاصل الوضوح فان قيل ظرفية الوضوح للوصف لا يصح لان الظرف اذا زمان او مكان  
والوضوح ليس منهما قلنا كلمة في بمعنى عند اي شرطه ان يكون عند الوضوح بان يكون وضعه  
للوصفية قوله فلا تنظر الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية فان قيل لا سلم ان  
الغلبة لا تنفي بل تنفي لان الوصفية تنزل بالغلبة قلنا المراد بعدم الضم عند خروج  
عن سببية من الضم فان قيل على هذه الومى بالاسو الرجل لا يبيض فينبغي ان يكون  
غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وليس كذلك بل هو غير منصرف للعلمية ووزن  
الفعل اجميع عنه ان المراد بالغلبة اختصاصا لا سم ببعض افراد الرجل لا يبيض  
ليس من افراد الاسو قيل عليه لو معنى بالاسو الرجل لا يبيض ان يكون غير منصرف  
لوزن الفعل والوصفية الاصلية لانه فرد من افراد الاسو وليس كذلك بل هو  
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اجميع عنه بان معنى الغلبة اختصاصا لا سم  
ببعض الافراد بحيث لا يحتاج في الكلا له عليه الى انضمام قرينة وهو محتاج الى القرينة  
وهي اما ذكر الموصوف نحو بقرا سو او امر اخر نحو عندك اسو من الرجال قوله فلذلك  
فان قيل المذكور فيما سبق امر ان اشتراط الصالة الوصفية وعدم مضم الغلبة ود

له قوله المراد بالاصل الوضوح آه انما كان الوضع اصلا لغير الدلالات اشك عليه في باب الاقادة والاستغناء فصار الوضع  
اصلا لان الاصل ما يشي على الشيء والدلالات اشك متفرقة على الوضع لا اعتبار الوضع في غيرها بانها تنزه له قوله معنى الغلبة  
اختصاص الاسم المراد ببعض الافراد وبعض الافراد النوعية لا الشخصية لانه يصير على فلا يؤثر عليه حينئذ في منع الحرف لعدم معنى الوضوح  
فحينئذ هو قال فلذلك حرف آه اقول عبارة السمع الصيغة كذا فلذلك حرف موت بسوء الريح فلذلك قال مراد اختصاصا  
عاطل لا يصلح الى الاشك عليه سامة وليس في تقدير حرف الريح في حرف بسوء الريح لان حذف الفاعل وحذف الجار الى مثل في التركيب  
اشك وقال الفاضل بل لا يرى نسب الحرف الى الكل لانه صفة لجزءه كمن لما بين الشارح ان حاصل المعنى على الريح الشهيرة لا تعدى العبارة لان  
فيه محذورا فم الناسون بانها من الصفات فانزاعا من الشرع بالفظ والحركات والحركة او تحفه خادمية.

من الاسماء الإشارة المفردة المذكورة قلنا الامران المذكوران مأولان بتأويل المذكور  
 صرفاً اربع في مرتبة بنسوة اربع لعروض الوصفية لانه في الاصل اسم المرتبة المعينة  
 وهو ما فوق الثلاثة وما دون الخمسة لكنه لما تجر على النسوة صار اسم تقوم موصوفة  
 بصفة الاربعية قوله واقسم اسودارقم للحجة وادهم للقيده صالة الوصفية فيها عدم  
 مفردة الغلبة قوله وضعف من افغ كانواهم بعضهم على نعم ان الف مشتق من العفوة وهو  
 الخبت ثم صا اسماً للحجة واجدل كانواهم بعضهم على ان اجدل مشتق من الجدل وهو القوة  
 ثم صا اسماً للصغر واخيل كانواهم بعضهم على نعم ان اخيل مشتق من الخال وهي النقطة ثم صا  
 اسماً للطائر كخيلان واغنا وضعف من صر هذه الاسماء لانه لا قطع بكونها اوصافاً في الاصل  
 فان قيل كما انه لا قطع بكونها اوصافاً في الاصل كذلك لا قطع بكونها غير اوصاف في  
 الاصل فلم يجر الانصر على عدم الانصر قلنا انما جرح الانصر على من انصر لان الانصر اصل  
 في الاسماء قوله التانيث بالتاء فان قيل التانيث لمعنى أيضاً بالتاء فكيف يكون مقابلاً للتانيث  
 بالتاء قلنا المراد بالتانيث التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قوله شرط العلم لمعنى التانيث  
 لانها للكلمة لان الاعلام محفوفة من التعبير بقدر الامكان قوله والمعنى كذلك فان قيل

له قوله عروض الوصفية قال الشيخ الضمى لم يجر الى الآن دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتبر في منع الصرف واما قولهم  
 مرتبة بنسوة اربع مصروف فاجوز ان يكون الصرف لعدم شرطه في الفعل على ما ذكره عدم قبوله للتاء فانه يقبلها قولهم اربعة للعلم  
 شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في ليست بطارية على اربع لان اربعة للذكر واربعا للثلاث والذكر في الرتبة قبل الثلاث بخلاف  
 غير الوصف فان يعلو الثلاث فالتاء طارية على كل ليس بشئ فان وقفاً في النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصل في جعل كونه  
 قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المثلث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حاله خرج بها عن شرط  
 اعتبار الوزن في الحال حاصلاتها والمخرج عن اعتبار في حالة اخرى فمراء كان تلك الحال قبل وبعد بل العلم على اتصالها بها  
 فانما كان الوزن ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يحذف في الاربعة للثلاث مستعمل الاصل اعني اربعة للذكر وفي  
 اثباتي اعني يعلو وزن الفعل مهمل لكنه غير لازم لانه يقال للثلاث يعلو فالوزن ان متساويان في عدم اللزوم واربعة يزعمها عروض  
 الوزن على ما يسمي وقال السيد في حاشية عليه ليس بشئ ايضاً ما قيل ان المانع قبول تله التانيث والتاء في اربعة ليست للتثنية  
 بل للتذكير ذلك لان التاء في اربعة للتانيث ايضاً فان قولك اربعة رجال باعتبار التانيث في جميع المذكور وكذا الحال  
 في الزيدون الاربعة وان كان جميع سلامة انتهى اقول في اختلاف فقرجات القوم لانهم مصرحون بان تميز العدد الاصل على  
 خلاف القياس والعكس على انهم لا يقولون بتأويل جميع الذكر السالم بالجماعة ونحوها ولذلك يقدرون تميز جميع الذكر السالم  
 فلهذا ادون خلعت كما يقولون في غير فاعل ۱۲ مخففة خادمية

تشبيه التانيث المعتك باللفظ لا يصح لان علامة التانيث في اللفظ ملفوظة في المعنوي  
مقدّم قلنا ان تشبيه التانيث لمعتك باللفظ في اشتراط العملية فان قيل لما كان  
التانيث المعتك مشابها لللفظ في اشتراط العملية فالعملية في اللفظ شرط الوجوب فينبغي  
ان يكون في المعتك ايضا كذلك قلنا ان بينهما فرق في ان العملية في اللفظ شرط الوجوب وفي المعتك  
الوجوب اما شرط الوجوب فيه فاحدا لا مؤثلا كما اشار اليه المصنف بقوله وشرط تحتم تأثيره الزيادة  
على الثلاثة او تحرك الاوسط او اليمين لانه لو لم يكن كذلك لكان عربيا ثلاثيا ما كرر الاوسط  
حصوله خفة معارضة لتثقل حد السببين قوله فلهذا يجوز في لغوات شرط تحتم تأثيره  
وهو احدا لا مؤثلا الثلاثة المذكورة ويجوز منعه ايضا نظرا الى وجوب السببين في زينة سقراط  
وجوز منعه لوجوب شرط تحتم التأثير وهو الزيادة على الثلاثة في الاول وتحرك الاوسط في  
الثاني واليمين في الثالث قوله فان سمى به مذكرف شرطه الزيادة على الثلاثة لتكون الزيادة  
قائمة مقام ما فات من التانيث المعتك قوله فقدم منصرف لان التانيث المعتك الزيادة العلمية  
للمذكور وليس شيئا قائم مقام ما فات من التانيث المعتك قوله فقدم منصرف لان التانيث المعتك  
وان ال علمية للمذكور لكن الحرف الرابع قام ما فات من التانيث قوله المفعول قبل عليه  
المفعول من اسباب منع الضر لا يصح لا السبب وصف المفعول ذات المفعول اجتمع به بان  
المراد بالمفعول التعريف شرطها ان تكون عملية فان قيل في عبارة المصنف تكرار لكون  
احدهما مفهوما من ان الناصبة المصدية وثانيهما مفهوما من الباء المصدية فيكون المعنى  
شرطها كونها علما قلنا ان الباء مصلية لكن المراد بالعلمية هذا النوع من جنس التعريف

قوله وشرط تحتم اه فان قيل ما بال المعنوي حيث جعل احد الامور الثلاثة شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي في منع الضر دون اللفظ  
والخفة كما تناقض التانيث تناقض العملية البطلان كان الاصحاب يوجبون شرط تحقق منع الضر قلنا ان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث  
المراد بالمراد الى التقوية هو التانيث كونه معنويا دون العملية في الاخير بحث لانه لا يلزم البيان الذي ذكره الشارح كذا قال المناضل  
الارادي اذ ادبه قولان بياض ثقل السببين فان ظاهره عام لا يقتضي تانيث ويكفي ان يقع ان هذا تحقيق القام وتوجيه الكلام العلم والاعلم  
عدم ما يريه ظاهر الكلام الشارح وكذا الكلام الاستاذ فالعلم الامتحن قوله في النسخ من جنس التعريف اي لان المصنف اشار الى المنع من  
الاول فيقولان وعبارة المنع في هذا الكلام على عكس ما ذكرنا عليه في النسخ لان عبارة المنع فلفظ لعل مشتاده ما هو الشبه بغيره  
وبارنا من ان ياء النسب بغير المعنوي بغير اللكون المندرج وفيه فلفظ فاعرض ان كنت متروكا فاعلمنا فاعلمنا ما قال المحقق في النسخ فاعلمنا

ایک نیا

قوله واما كون المعرفة مشروطة بآه علم ان المعارف خمسة محيط بها قول الشاعر شعر معارف اين همه پنج اخذين نه ميشوند كه  
مضاف و ضموزد اللام و مبهم است و علم اخذت من قوله فتيقن التعريف آه ميرد على الكهانه قد عرفتهم ان آية اذا حلت منها مباحث  
التي نسبت من الصرف لتعريفها بالعلة و التائيه او التائيه و التعريف الاضافي و هذا التعريف باعتبار تعريف الابهام و الاضافة ايضا  
مؤخره فانه غير منصرف للتعريف العدل من السحر فانه اعتبر لخليل تعريف الاضافه في الجمع و اخواته في منع الصرف لسقوط اللغات اليه  
و تعرض للمضاف لفضل المتنين فيظهر ان منصرف العرف و الجوابان المحصر باعتبار الاتفاق و اختيار اللغ و لا شك ان التعريف التوكيدي و المؤخر  
باللام المقدرة قد اختلفت فيه و كنا اعتبار الابهام في آية لمنح الصرف عند ابى عمرو تعريف الاضافة عند ابن الكثر اخذت من قوله فتيقن  
المعرفة للشك و انظر آه لا يهمل المقابل للتأكيد و ان لم يهمل في قوله شرطها ان تكون عليه كما هو ظاهر من غير سبب سيوري و هم يشكون ان ابن  
عصاف و لا يشترط في غير اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوا على واما استعملوه بمعنى جري يفسح لصرف على الثاني لانه  
لم يكن في كلام العرب بل نسي كذا في التعبير اقول لا يخفى على من طالع كتاب سيبويه انه يعلم من كلام القولين ان اخذت خاد و مبهم

فينبغي ان يعتبر في نوح قلنا الجهة في ماء وجو مؤكدة لسببين آخرين مع سكوا الاوسط  
ولا يلزم من كونها مؤكدة لسببين آخرين مع سكوا الاوسط كونها سببا على جهة مع  
سكون الاوسط قوله فحرف منصرف لفوات الشرط الثاني وهو تحريك الاوسط والزيادة  
على الثلاثة فان قيل ما الوجه للمنع حيث فرع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فحرف منصرف  
فلم يفرع على انتفاء الشرط الاول كما فرع صاحب هدية الضوابط قوله فلجام منصرف قلنا انما  
خصص لتفريع على انتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق وهو انصرف  
نوح فلان اقدم ما هو متفرع على انتفاء الشرط الثاني على ما هو متفرع على وجوه من الاول  
تقديمه لان الوجود اشر من العدم قوله شدد ابراهيم منتم لوجوه الشرط الثاني وهو  
التحريك في الاول الزيادة في الثاني قوله الجمع فان قيل ان مثل رجال مسلمين جمع مع  
انه لا يكون سببا للمنع لصرف قلنا المراد بالجمع ما يكون على صيغة منتهى الجموع كما قال  
شرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع وفي التي كان اولها مفتوحا وثالثها ألفا  
وبعد الا لفحرفين متحركين او لها مكسورا وثلاثة اوسطها ساكن او لها مكسورا وانما  
يكون الجمع مشروطا بصيغة منتهى الجموع لتكون صيغته مصونة عن التغير لانها  
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا اسميت صيغة منتهى الجموع قوله بغير تمام لانها  
لو كانت مع هاء كانت على وزن المفردات مثل طواعية وكراهية فيقع في جملة مثل

**قوله** ما برأهم مفتاح العلم ان اسماء الانبياء والملائكة عليهم السلام كلها مستمدة من الحروف الالهية كما قال الشاعر في نظم الخواص  
 انه ما في نام بر سنجبري به تاكلام است اي برادر نردخوي مسفر به صلح بود و محمد شيعت به نجي و طوطا به مسفر و ان اين  
 بهما يضررت به قال بعض الافاضل انه فائدة مشهورة ذكرت في كثير من كتب النحو كمن يقتضيه نحو شيث و حرم فانهما مسفران كما قيل  
 عليه الخصوص انتهى - **قوله** اصل مرادهم ان اسماءهم ابو ذكروني القرآن المجيدة شيث ليس بذكر فيه كذا يعني على ان مرادنا في قوله  
 مسفر الامكان العالم الذي هو سلب الضرورة عن الجانب الخالف الضرر في الجانب الموافق وهو ليس بذكر في الجانب  
**قوله** مثلي و قالت اليه و عزير بن ابن الشافعي في تذكره **قوله** هي التي كان اولها آه اقول هذا التفسير يعني في قوله  
 يكون فيها اهدا كقوله و طهر بعد الله ثلثة احرف كلها متحركة فيخرج بقوله شرط آه **قوله** لغيره و لم يقل في قولها  
 كما قال في ذلك الفصل غير قابل للتدليل المراد من عدم الها في قوله لغيره هو عدم الها بالفصل وان كانا جالبا لها و اني قد  
 يكون المراد في عدم قبولها فان قيل مسفر لجراد فيقبل لتاكدنا في غاية التحقيق **قوله** خادمية -

وفور فان قيل ينبغي ان يكون نحو فواره منصوب فالكونه مع هاء يكون في وازنة غير  
 منصرف لكونه بلا هاء مع ان الامر بالعكس قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التثنية  
 حالة الوقف الهاء في فواره اصله او المراد بالهاء التاء مجازا باعتبار ما يؤل إليه حاله  
 الوقف فان قيل انه لو قال بغير هاء وبياء النسبة لكان اولى ليخرج نحو مدائن فانه  
 منصرف ان على صيغة فتهو المجموع بغير هاء قلنا لا حاجة الى اخراجه لانه مع ياء  
 النسبة منصرف محض اسم بلدة معينة وجمعه مدائن وهو لفظ اخر قوله كساجد الياء  
 بعد الف حرف متحرك كان قوله مصابيح مثال لما بعد الف حرف وثلاثة اوسطها ساكن قوله اما  
 فوازنه فنصرف لفوات شرط تأثيره وهو كونه بلا هاء فان قيل المؤثر في سببية منع  
 المجموعة الجموع الوزن شرط فينبغي ان يكون حضاجر منصرفا لفوات الجمعية فيه  
 وان كان على صيغة فتهو المجموع لان الوزن بدون الجمعية لا يؤثر في منع الضم والجا  
 المنصرف بقوله حضاجر على الضم غير منصرف لانه منقول عن الجمع حاصله ان الجمعية  
 اعم من الحال والاصل وحضاجر وان لم يكن جمعا في الحال لكنه جمع في الاصل لانه كان  
 في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن ثم سمي كل فرد من هذا الجنس بحضاجر مبالغة  
 في عظم بطنها كان كل فرد منها بمنزلة جماعة من هذا الجنس فان قيل لا حاجة في  
 منع الضم لاعتبار الجمعية الاصلية لوجوه السببين الآخرين وهما العلمية والتأنيث  
 لانه علم للضم وهو ان الضم قلنا علمية غير مؤثرة ولا لكان بعد التشكيل منصرفا  
 ولا مر ليس كذلك وتأنيثه غير علم لانه علم للجنس الضم مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما  
 كان الجمعية اعم من الحال والاصل قلنا سبب ان يقول الجمع شرطه ان يكون في الاصل  
 كما قال في الوصف قلنا لو قال كذلك لتوهم ان الجمعية كالوصف تكون اصلية مقبلة  
 وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل  
 لما تفصيت النفس عن الاعتراض المواردة على قاعدة الجمع بحضاجر تعميم الجمعية من الحال  
 قوله تأنيثه في رسم آرد على شاخ الباب حيث قال ويكره ان يكون من حرف حضاجر العلمية والتأنيث لانه علم للجنس  
 الا ان على التأنيث كما قال جمال الناصر في هذا معنى قوله علم للجنس غير التأنيث لانه علم للجنس كما تقرر في اللغة

والاصح فاقول في سراويل فانه لاجمعية فيه لانه في الحال لا في اصل فاجاب بقوله  
وسراويل ذالو يضر وهو الاكثر فقد قيل في التقصيص عنه انه اعجمي حمل على موازنه  
حاصله لان الجمعية اعم من ان يكون حقيقة او حكما وسراويل ان لم يكن جمعا حقيقة  
لكنه جمع حكما كجملة على موازنه من المجموع العربية كاتاعيم ومصايب فان قيل على هذا  
يلزم بطلان حصر الاشباق في التسع بل تكون عشرة التسع على المذكورة في البيتزد واحد  
الحمل على الموازن قلنا بناء هذا الجواب على تميم الجمعية من الحقيقة والحكمي لا على زيادة  
سبب آخر وهو الحمل على الموازن قوله قيل عربي جمع سرالة قد يراد حاصلا ان الجمعية  
اعم من الحقيقة ومن الاعيان وسراويل وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع اعتبارا <sup>باعتبار</sup>  
لانه لما وجد في كلامهم غير منصرف ولم يوجد فيه الا الوزن هذا الوزن بدن الجمعية  
لا ينعم الضرف فقد راء انه جمع سرالة واذا ضرف فلا اشكال فان قيل ان لانه في المنصر  
فيقتضي في جنس الاشكال ليس كذلك بل لا اشكال اردو هو انما كان سراويل  
منصرفا فينبغي ان يكون اتاعيم مصايب منصرفين لان الجمع يخرج عن سببية منصرف  
بموازنة المفرد قلنا المراد بالاشكال المنفي الاشكال الخاص العار على قاعدة الجمع لا مطلق  
الاشكال فقول الجواب ان الجمع اتاعيم يخرج عن سببية منصرف بموازنة المفرد العري  
وسراويل مفرد عجمي قوله نحو جوار رضاء جوارا فاض اراد به كل جمع منقوص على فواعل  
واو ثا كان او يائيا كالا واعي والجوار فان قيل ان تشبيه جوار بقاض لا يصح لان جوار  
وقاض مفرد قلنا ان تشبيه جوار بقاض في الحكم لا في الصيغة فان قيل ان تشبيه جوار  
بقاض في الحكم لا يصح ايضا لان ضرف قاض تفاقى وضرف جوار خلا في قلنا حكم جوار  
حكم قاض بحسب الصورة لا في الضرف ومنعه فان قيل لا نسلم ان صورة جوار  
له قوله وحمل عربي اما قال البرهان ان الجمعية متحدة في كمال عرضها لانه قد تم بحكمه قوله ما فاضرت فلا اشكال  
قيل لو قال ان معرف كان اسويان انما للقطع ومنه ليس يتطوع بغيره جيب بان مر فانية متطوع به كما قال العلوي لكن قال  
من ان لا قال مر لسانه بالفتور من انه لما كان عدم الضرف غالباً والعرف منلو بالان لفظا ذاتي الاول وقع موقعه في الثاني  
وهو قوله ما فاضرت فلا اشكال وقع موقع ان المشاكلة انتهى وللمشاكلة تنكر الشيء لفظا غير وقوعه في محبة ما تحفه خادمية





بلا مانع والدلیل لقوی مع وجود المانع ضعیف من الدلیل الضعیف مع عدم وجود المانع  
فتدبر ان كان لك ادنى تأمل قوله التركيب شرطه العلية يكون التركيب لازما للكلمة  
لان الاعلاء وحفظه من التغير بقدر الامكان فان قيل ان مثل النجم ويصيرهما وجد  
فيه التركيب مع العلية مع انه منصرف قلنا ليس المراد بالتركيب مطلق بل المراد  
صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء قوله وان لا يكون  
بإضافة لان الاضافة تؤثر في المضى الضم فكيف تؤثر في المضى ليقع الصرف والذم  
هو ضد الضم قوله ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات  
والضم ومنعه من قبيل المعنى فان قيل كما شرط فيه ان لا يكون مركبا اذ لا يكون ذلك  
شرط فيه ان لا يكون مركبا تو صفتا فلم يتعرض لثبته قلنا التركيب التوضيحي منه  
في الاضافة كان المضى اليه قيد للمضى كذلك الصفة قيد للموضوع فان قيل كما  
شرط فيه ان لا يكون اسناديا كذلك شرط فيه ان لا يكون صوتيا ولا تعداديا فلم يتعرض  
لثبته قلنا انما لم يتعرض لثبته الكفاية بذكرها في بحث المبنيات مثل بعلبك  
قوله الالف النون فان قيل ان عد الالف والنون من اسباب منع الضم  
لا يصح لان كل سبب فرع ووصف لشيء آخر الالف والنون من قبيل اللزوم قلنا  
للشأن خلافا في سببيتها المنع الضم فذهب بعضهم الى انها سبب لمنع الضم لكونها  
مزيدتين المزيد فرع المزيد عليه فذهب بعضهم الى انها سبب لمنع الضم لمشاكلة

له قوله بل المراد انه انما لم يصرح بهذا القيد كما صرح بالقيدين السابقين اعني قوله وان لا يكون بإضافة آء الكفاية بالبناء لان  
المتبادر من الكلمتين ليس متعلقا بغيرهما حتى ياتي بالآخرى فافهم هذا ليس تعريفا لمطلق التركيب حتى يرد عليه غير جامع يخرج  
الاشتراك والاضافي والتوضيحي عالم بغيره فكلتان كلمة واحدة بل التركيب الذي يوجد في الاسماء هو المناسب بسببه منع الضم  
تحت ٢٥ لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل آء الالف والنون من قبيل اللزوم قلنا التركيب التوضيحي منه  
الاسناد ليس بجزء لا بد منه تحت ٢٥ قوله طنا للشأن خلافا آء اقول ليس هذا جوابا لما قال من الامتناع من ان لا يكون  
والنون من الاسباب الالف والنون من قبيل اللزوم والالف والنون من قبيل اللزوم قلنا كل سبب في منع الضم  
وخلو الجواب عنها سبب غير الكيفية من المباشرة لانها في الثانية هما من اللزوم والالف والنون من قبيل اللزوم قلنا

الالف التانيث في عدم قبول التاء والمشب فرم المشبه به وصفه والواجح هو القول الثاني  
 قوله ان كانا في اسم فشرطه العلمية لتكونا لزمانين للكلمة لان الاعلام محفوظة  
 عن التغير بقدر الامكان **فان قيل** الاسم في اصطلاح النحاة ما دل على معنى نفسه  
 وهذا المعنى موجود في الصفة ايضاً فنذكر الصفة بعد الاسم مستدرك قلنا ان الالف  
 معنيين بمعنى عام وهو ما يقابل الفعل والحرف بمعنى خاص وهو ما يقابل الصفة والمراد  
 ههنا المعنى الثاني **فان قيل** ان الضمير في قوله فشرطه راجع الى الالف والنون وهما  
 امرتان فلا يحصل لمطابقة بين الضمير ومرجعه قلنا نعم لكنه افراد الضمير باعتبارها  
 سبباً محلاً ونقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتمل على الالف والنون لكن هذا الجواب  
 لا يخلو عن المسامحة لان الشرط السابقة مضافه الى الاسباب لا الى الاسماء وهذا  
 الشرط مضاف الى الاسم والاول حقيقة والثاني مجاز كما ترى كغيره ان اولى في صفة  
 فانتفاء فعلاية لان المقصود منها كمال الف التانيث في عدم قبول التاء ولا يحصل  
 الا بانتفاء فعلاية **فان قيل** ان قوله فانتفاء فعلاية جواز الشرط وهو لا يكون له جملة  
 وهذا الجواز ليس بجملة قلنا ان قوله فانتفاء فعلاية خبر مبتدأ محذوف اي  
 فشرطها انتفاء فعلاية **فان قيل** ان فعلاية اما بفتح الفاء او بضمها فانها لا تفتي  
 ان يكون عربياً نا غير منصرف لوجوه الشرط فيه لانه بضم الفاء وان كان الا لا يفتي  
 يكون ند ما ن غير منصرف لوجوه الشرط فيه لانه بفتح الفاء قلنا المراد به امتناع

**له** قوله فالراجح هو القول الثاني كان وجه الرجحان من الاول يتحقق في ندائه اليه من منصرف فيان المنصرف الزيادة وبعد  
 محو التاء لمحو الالف قاله الحافظ قال جمال الناطرين وفي بحث اذا لم يمتح بالاصل بعد محو التاء لم يمتح لان معنى اذا كان الزيادة  
 محضاً بعد الالف وهو منصرف اول اصل الباعث القوي على البحث في اي الحافظ ما ترى ووجه من البحث المذكور على ما قاله اي جمال  
 الناطرين في وجه الرجحان من ان شرط انتفاء فعلاية على القول الاول غير ظاهر انتهى فافهم **له** قوله المراد ههنا آه بقرينة التعليق  
**له** قوله او في صفة فانتفاء فعلاية كلة او للتوزيع والتقسيم فلا يراد ان يراد لو ههنا لا يصح لان الالف والنون يوجبان  
 في الصفة والاسم جميعاً **له** قوله في عدم قبول التاء ههنا المتابع بالنسبة الى الذهيب الثاني واما بالنسبة الى الاول  
 فلا يوجد والفرعية على هذا التقدير ايضا فافهم **له** قوله وفي لا يحصل آه او في من غير ظاهر لوزان يوجد ونسبة متباعدة  
 بالتاء ولا يكون على فعلاية **له** قوله خا وميه لحافظ محمد شبيب لا ياتي رحمه الله

دخول تاء التانيث سواء كان بفتح الفاء او ضمها قوله قيل وجو فعل لان المقصود  
 مشابهمه كالف التانيث في عدم قبول التاء والتيقن به انما يحصر الوجود على الوجود  
 يستلزم انتفاء فعلانه قوله ممكن ثم اختلف في رحمان فعلى المذهب الاول غير منصرف  
 لوجود الشرط فيه هو انتفاء فعلانه لان الرحمان صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على  
 غيره تعالى على المذكور ولا على المؤنث وعلى المذهب الثاني منصرف لفوات الشرط وهو  
 وجو فعل لانه لا يكون مؤنثه دهمي لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى  
 اصلا قوله دون سكران لوجو الشرط على المذهبين لان مؤنثه مكسر وجو فعل  
 يستلزم انتفاء فعلانه وذلك لما كان لفوات الشرط على المذهبين لان مؤنثه نداء مانه  
 وجو فعلانه يستلزم انتفاء فعله قوله ووزن الفعل فان قيل ان وزن الفعل  
 كيفية لازمة للفعل فكيف يؤثر في منه حرف الامم قلنا المراد بوزن الفعل كون  
 الاسم على وزن يرفع من اوزان الفعل فهو صفة لا سم مؤنثه قوله شرطه  
 ان يختص به فان قيل ان وزن الفعل اما موجود في الاسم اولا فعلى  
 الاول لا يكون مختصا بالفعل لان خاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره

قوله لاني التانيث في عدم قبول التاء في غير ما مر في قوله لا يتقبل قوله من ثم فتح الميم في قوله لا يتقبل  
 الى اللسان البعيد عن الاشارة الى اللسان الاصطباري ويؤيد فيه ما سلكه عند الوصف ويكتب في الوسائل بين مع الالف الى اللسان  
 على كذا ان يكتب بصورة لغتها على تقدير الابداء بها والوقت عليها فلذلك يكتبه زيد وقد مر بالباء لا كما نادفت عليها فقلت  
 مرة وقد بذلك كتب بها مع الباء لانه يترقى عليها وقوله ثم بالباء من فاعلا عما سلك في فاية التحقيق قوله ثم بان  
 المراد به ما هو من المتأخرة لا من المؤنث بل ان مؤنثه بالالف كما قال الشاعر قطع نيران منصرف كبره فانه نادى به تانيثا وابتداء  
 وجو فعل فميم في ذلك عدم بوزن وان مؤنثه في قابل بالاضراف شدن ليست مستقيمة قوله المراد بوزن آه وبهذا اللفظ  
 يرفع يقال من ان الامانة في هذا المقام بالالف فيكون قولنا ان يرفع يستدرك ما سلك الجواب ان الامانة لغير اللفظ لا  
 الامانة قال مؤنثه بعد الرحمن فانما فسر الوزن بالكون بالذي هو المعنى المصدري مع ان الوزن هو الحذف والهيئة اما صفة اللفظ  
 من ترتيب الحروف في الحركات والسكنات هي غير الكون لان الكون هو انصاف اللفظ بهذه الهيئة فلما قال هو حالة الهيئة لا سم  
 ثم لانه فسر هو على السوف لانه لا يخرج من سائر الحروف بالمعنى المصدري بالدلال على انصافه وعل حاله تانيثه بالاسم لغير اللفظ  
 فلذا فسر به وما ذكرنا من وجه ضعف ما ذكره هو لا انحصار من ان في تغيير وزن الفعل يكون الاسم آه ونظر لان الوزن ليس هو كذا  
 كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورية ولا اوج الى على هذا المعنى انتهى كلامه قوله خاد ومية لحاظ محمد شبيب

وعلا الثاني لا يكون سببا لمنع الضم في الاسم قلنا انه موجود في الاسم بمعنى اختصاصه  
بالفعل انه لا يوجد في الاسم ابتداء بل على سبيل النقل من الفعلية الى الاسمية فان  
قيل لا نسلم انه لا يوجد في الاسماء ابتداء بل يوجد كما في بقم وشلم قلنا المراد  
بالاختصاص الاختصاص للغة العربية من الاسماء الجمعية كشم وضرب او يكون في اوله  
زيادة كزيادة اي لا يكون الوزن مختصا به بل يكون مشتركا بينه وبين الاسم لكن  
في اوله ما يكون مختصا بالفعل هو حرف المضارعة فان قيل ان الضمير اوله اجم  
الى وزن الفعل هو معنى مصدر فكيف يكون ظرا للزيادة قلنا نعم لكن المراد به ليس  
المصدر بل المراد به ما يكون على وزن الفعل او نقول الضمير اوله اجم الى ما يكون  
على وزن الفعل قوله غير قابل للتاء لان هذه التاء ليست الا متحركة والتاء  
المتحركة من خواص الاسم يقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشاهدة بالفعل  
فان قيل ان اربع اذ اسم به مذكور قابل للتاء مع انه غير منصوب للعينية ووزن الفعل  
قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهذه ليست بقياسية فان قيل ان اسوق  
للتاء القياسية لانه يقال للجمعة ان تقاسم مع انه غير منصوب للوصفية ووزن الفعل قلنا  
المراد بالتاء هي التي لحقت بالاسم من جهة عينية فهو من ذلك الجهة ومنع صرفه للوصفية  
الاصلية ونحو التاء به باعتبار غلبة الاسمية العارضة قوله من ثمة اقمتم امر وجود  
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء احمرة وانصرف لانه وجد فيه الزيادة

١٤ قوله كافي بقرينة ذكره في الصراح ان الاول اسم وضع معروف و الثاني لموضع من الاشياء و قال الرضي ما دام لم يثبت المقدس  
 ١٥ قوله كثر اسم لغز من كثر كجاء بن يوسف و قد علم على ضرب من ان كان ثلثا لانه على صيغة المعلوم و المعلوم مرفوع على الجمل  
 و لا بد من الغرض معلوما و محبوا لبلخات فحزب اذ الذين معلومين الغرض و لان كثر ما نحن فيه بالغزل و حزب القوة كما قال الشاعر  
 و جعل على الشئ  
 ١٦ قوله قلنا المراد بالناموس التي تحت آه قال الرضي و اما ما كان التباسا سورة في الحية فلا يظن ان  
 الكلامان حاضرا بسبب فبته اللفظي لا سوادا و الاصل ان يقال في مؤنثه سوادا و في المثنى  
 ١٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ١٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ١٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٠ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢١ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٢ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٣ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٤ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٥ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٦ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٢٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٠ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣١ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٢ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٣ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٤ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٥ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٦ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٣٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٠ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤١ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٢ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٣ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٤ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٥ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٦ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٤٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٠ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥١ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٢ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٣ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٤ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٥ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٦ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٥٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٠ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦١ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٢ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٣ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٤ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٥ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٦ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٦٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٠ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧١ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٢ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٣ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٤ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٥ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٦ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٧٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٠ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨١ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٢ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٣ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٤ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٥ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٦ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٨٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٠ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩١ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٢ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٣ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٤ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٥ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٦ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٧ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٨ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ٩٩ قوله من ثم امتنع و كثر  
 ١٠٠ قوله من ثم امتنع و كثر

المذكورة لكنه قابل للتكامل مؤنث يعلمه للناقة القوية على السير العمل قوله ما  
فيه علمية مؤثرة اذ انكر صفة الاسم الذي جمع معه العلمية سواء كان اجتماعه  
شرطاً او تأثيراً معني الاول ان يكون مؤثراً بنفسه ويكون شرطاً للتأثير سبباً اخر  
ومعني الثاني ان يكون مؤثراً بنفسه ولا يكون شرطاً للتأثير سبباً اخر وتكثيراً على  
وجهين أحدهما ان يراد بالعلم المسبب به وتأنيها ان يكون العلم كتابة عن الوصف  
المشهور صاحبه بذلك الوصف نحو لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محو قوله  
لما تبين اى لدليل ظهر لا التزام من قوله وما يقوم مقامها الجموع افعالاً التانيث ان  
العلمية غير مؤثرة معها ومن قوله فلا تضره الغلبة افعالاً تجامع مع الوصف من  
اشتراطها في التانيث والمعرفة والجمعة والتركيب الالف في النون اذا كانت في اسم  
تجامع مع ما هي شرطية ومن امثلة العدل ووزن الفعل افعالاً تجامع مع ما هي شرطية  
اشتراطها قول من افعالاً تجامع مؤثرة الا ما هي شرطية لا العدل ووزن الفعل افعالاً  
نكر بقی بلا سبب في الاول على سبب واحد في الثاني فان قيل فجملة تارة تعدل الاستثناء  
من المستثنى منه الواحدية ايراد العاطف هو باطل قلنا لا نسلم ان المستثنى منه واحد  
بل متعدد لان الاستثناء الاول من مجموع الاسباب والثاني مما بقي من الاستثناء الاول  
فيكون المعنى افعالاً تجامع مؤثرة مع مجموع الاسباب الا ما هي شرطية لا تجامع مع غيرها  
شرطية لا العدل ووزن الفعل فان قيل لا يجوز ان يكون الاسم غير منصرف العلمية  
والعدل ووزن الفعل فالعلمية وازالت بالتكثير لكر العدل ووزن الفعل باقيا ان  
فاجاب بقوله وهما متضادان فلا يكون معاً الا احدهما لان اوزان الفعل قياسية واوزان العدل  
غير قياسية فلا يوجد مع العلمية الا احدا الا صيرين يعنى العدل ووزن الفعل

فان قيل  
فان قيل

له قوله واوزان العدل غير قياسية اقول ان اريد بالاوزان ما هو المتعارف من فعل مثلاً فلا معنى لزمان اربعين للموزون  
غير قياسية لمتنوع وان طلبت السند فارجع الى الرضى فالصواب ان يقر ان اوزان العدل لم يثبت شيء منها بالاستقراء على اوزان الفعل كما  
قال المخرج ويحيط باوزان العدل قول الشاعر شعري اوزان عدل وابتاعى ترشش شمرة ففعل فعل مثلاً لها مثلث فمرد في فعل  
ست جمل ثلاث مثلاً ففعل دان ووقفام وفعل حمزة وقال الرضى لا سائدة انشقة في اوزان الفعل شعري ففعل ففعل  
سلمو رد ثلاثى رباعى كرمو حمزة ايس هرودو وودو كبرى ارجند و كرمو وديلى هرشند ۱۲ مخف

فان قيل لا نسلم ان بينهما تضاد الا ان اضمت بكسرتين علمنا للنفاذ من اوزان  
 الفعل وجد العدل فيه لانه امر من صممت يصممت قياسه ان يحج بضميتين فلما  
 جاء بكسرتين علم انه امر معدل عنه قلنا لا نسلم انه امر من صممت يصممت بل  
 يحج ان يكون من صممت يصممت بكسر العين لا بضمها وان لم يشتهر او نقول  
 ان مجرد وجو اصل محقق لا يكفي في العدل بدو اقتضاه من الضر ومنع صرفه  
 لا يقتضيه العدل لوجو سببين اخرين وهما العلمية والتائيت فان قيل المتفق به  
 لا يكون اما مطلق السبب او احدهما بل العلم بالعدل ووزن الفعل فعلى الاول يلزم خلاف  
 الواقع وعلى الثاني يلزم استثناء الشيء عن نفسه قلنا المتفق به لا يكون امر اثنان مجموعا  
 ويلزم احدهما فقط لا ما بعده وغيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المختص بواحدة فاحتم  
 يلزم استثناء الشيء عن نفسه قوله فاذا انكر بقى بلا سبب ادعى سببا جده فان قيل  
 ان العلمية شرط في التائيت مع ان التائيت لا يزول بزوال العلمية قلنا المراد  
 بالزوال زال وصف السبب لا زال ذات السبب لا شك ان وصف السبب لا يزوال العلمية  
 قوله خالف سيبويه لا يخفى في مثل اجماع علماء اذ انكر فان قيل ان سيبويه استاذ الاخفش  
 فاستاد المخالفة اليه غير مستحسن قلنا نعم لكن لما كان قول التلميذ اظهر لواله فاقبته  
 القائل المذكوكة جعله اصلا واستاد المخالفة الاستاذ تنبيه على امهارة قوله فان قيل ان المخالفة  
 بينهما واقعة في سكون الالف فمخصص قلنا المراد بمثل اخر كان معنى الوصفية في ظاهر قول العلمية

له قوله فان قيل المتفق به لا يكون آه قد احرز من بعض الاشياء على جارية العلم فلا يكون معها الا احدهما باذنه فيصح لان المتفق به  
 المقصود للاحد بها فيلزم اشتراك شي من نفسه اما شي العام اي لا يكون مع العلمية شي من الاسباب الا احدهما بهذا اللفظ باطل لان العلمية تجوز  
 الستة المذكورة كما عرفت اما مجموع العدل وذل فعل بهذا اللفظ باطل لان احدهما ليس مندرجا في المجموع من حيث المجموع ان  
 اريد بالمجموع ذلك ان اريد بالسبب بالنسبة الى كل واحد فبذلك اللفظ باطل اذ في الحاصل يلزم التناقض في تحرير الجواب ان ههنا  
 ثلاثة امور العدل ووزن الفعل والمجموع والمتفق به من مفهوم كل واحد على كل من الثلاثة المذكورة فهو عام والمتفق به بعض  
 افراده هو ما يصدق عليه مفهوم احدهما فقط وذلك لان فلا يراد به شي من افراد هذا المفهوم اكل الا بالالفرد وهو ما بهما حفظا المراد بالالفرد  
 الدائر ذلك المفهوم اكل الستة من كذا قال الحافظ فاذا مفيد لما قال الاستاذ العلامة ۱۱ تحفه خادمية لفظ محمد شبيب ۱۲  
 قوله بل بلا سبب فيما هي شرط فيه اولى سببا من غيرها هي ليست بشرط في العدل ووزن الحاصل ۱۳ تحفه خادمية -

سواء كان على وزن افعال وفعلا ان ايضا لا يراد افعال التأكيد ولا افعال التقصير الا  
 افعال لتأكيد منفي بالاتفاق بعد التأكيد لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية  
 لكونه بمعنى كل وفعال لتقصير المجرد عن من التقصيلية ايض منصرف بالاتفاق  
 بعد التأكيد لضعف معنى الوصفية فيه بزوال من التقصيلية وفعال التقصير  
 المستعمل بمن غير منصرف بالاتفاق بعد التأكيد لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من  
 التقصيلية قوله اعتبارا للصفة الاصلية بعد التأكيد فان قيل لا يجوز ان  
 يكون الاخفش مرفوعا بالفاعلية وسيبويه منصوبا على المفعولية لكونه للفعل  
 على الفاعل تعظيما للاستاذ وحينئذ لا يلزم استاذ الخالفه للاستاذ قلنا ان قوله  
 اعتبارا منصوب على انه مفعول له الخالفه شرط نصبه تقدير اللام وهو شرط شرط  
 ثلاثة احدها ان يكون فاعلا فاعل فعلة احدا وفاعل اعتبارا كان سيبويه فاعلا  
 الخالفه ايض سيبويه ودليل سيبويه ان الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتأكيد  
 فلما نزع من اعتبار الوصفية الاصلية فان قيل كما انه لما نزع من اعتبار الوصفية  
 الاصلية كذلك لا باعث على اعتبارها مع ان الاصل في الاسماء الصرفة قلنا الباعث  
 موجو وهو قياسه على سواهم مع زوال الوصفية فهما بغلبة الاسمية على الوصفية  
 فان قيل ان قياسه عليهما قياس مع الفارق لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية ومن  
 اجمروا بالت بالكلية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فهما اعتبارا فيه دليل الاخفش ان  
 الوصفية زالت بالعلمية والعلمية بالتأكيد والزائل لا يعو من غير ضرورة ثم اعترض

قوله قلنا ان قرار اعتبارا له لان ان يمنع قوله منصوب على انه مفعول الخالفه ان يكون منصوبا على انه حال من سيبويه او مفعولا لانه  
 سيبويه اسماء معتبر سيبويه دون الاخفش كما قال الرضي او على ما عرفت او غير كما ذكر في غاية التحقيق وما قاله جلال السانبرين ان يجب ان  
 يكون اعتبارا منصوبا على انه مفعول لكونه مرفوعا ليس على ما ينش لان بيان الال ليس من طلب التوثيق على انه يجوز ان يكون مفعولا  
 على تقدير نصب سيبويه وما ذكره الاستاذ من حديث الامام وراي جمهور النحاة ما على راي بعض فليس بشرط وهو الرضي للشيخ الرضي ١٣  
 تخفف خادمية قوله فان قيل ان قياسه عليها قياس آه اجيب عن هذا البحث بان يجوز اعتبار التهمة من الوصفية في العلم كما اذا  
 سميت بالاحمر من غير الحمر فعلى هذا يستقيم الجواب وبحيث العرف على الجواب غير وار وكذا فهم من الحاشية قالوا لئلا يرد عليهم في  
 تخفف خادمية قوله والزائل لا يعود آه قال الاخفش في كتابه الاوسط ان خلافة في غير هذا من مقتضى القياس  
 واما السماع فهو على منع العرف كذا قال تلميذ الشافعي ثم تخفف خادمية حافظه شيب ولا يقي رعا الله



على سبويه من جانب الاخفش بانه لو كانت الوصفية معتبرة في مثل احرى جعل التكبر  
 كانت معتبرة في مثل حاتم حال علمية ايضاً والوصفية في مثل حاتم غير معتبرة فلم  
 انها في مثل احرى ايضاً غير معتبرة فاجاب بقوله ولا يلزم باب حاتم لما يلزم من اعتبار  
 المتضادين في حكم واحد وتقرير الجواب بانه لا يلزم من اعتبارها في مثل احرى بعد  
 التكرار اعتبارها في باب حاتم حال علمية لما يلزم من اعتبارها في باب حاتم اعتبار المتضادين  
 في حكم واحد هو باطل فان قيل ان اعتبارها في حكم واحد لا يلزم من اعتبارها في حكم واحد  
 باطل اذا كان فقط واحداً في نظرين غيرهما لفظان فان قيل المتضاد بالعلمية الحقيقة والوصفية  
 الحقيقة لا بالعلمية الحقيقة والوصفية الاعتبارية قلنا اجتماع المتضادين في الاعتبار مثل اجتماع المتضادين  
 حقيقة لا في الاعتبار حقيقة باطل فكذلك في الاعتبار قوله وجميع الباب باللام والاضافة يتجر  
 بالكسر فان قيل ان الباء للسببية واللام ذات فكيف يكون سبباً فلا ينجر بالكسر قلنا ان  
 مدخول الباء محذوف وهو الدخول فان قيل فاقض بقوله المال احرى لا يدخل اللام  
 مع انهم ينجزوا بالكسر قلنا المراد باللام التسمية فان قيل فاقض بقوله غلام احرى  
 احرى مضاف اليه مع انه لم يكن محذوراً ابداً بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافة الى الغيد  
 لا اضافة الغيد اليه فان قيل الكسرة بالتاء مشتركة بين القابلين والاعراب  
 والكسرة بالتاء خاصة بالقابلين وكلامنا في الحركات الاعرابية فالحق ان يقول  
 بالكسرة قلنا المراد بالكسرة لا حقيقة فان قيل ان جعله في مررت  
 بالجمع او بجملته مدخول اللام والاضافة مع انه لم يكن محذوراً ابداً بالكسر

بالعلمية

بالعلمية

قوله في حكم واحد هو باطل فان قيل ان اعتبارها في حكم واحد لا يلزم من اعتبارها في حكم واحد  
 لان قول المصنف في حكم واحد متعلق بالامتناع بالتضاد وان كنا قيل قول في هذا التعلق اليه بحث لان اعتدال الزج مثلاً  
 الاحكام مع ان اجتماع المتضادين في حكم واحد هو الدخول فان قيل فاقض بقوله غلام احرى  
 الاعتبار ما قلنا ان يمنع البطلان كيف لا ولا استواء في اعتبار المتضادين ثم لو قلنا لا غير مستحسن لكان اولي كما قال الشيخ اللهم  
 الا ان يقال منه الامر غير مستحسن من الشفاء والعلماء في جميع جهات اوجاز اطلاق البطلان على ما هو غير مستحسن في هذا فادعوا بحذفه من حيث هو مستحسن

قلنا الكسر من اللفظ التقديرى فان قيل الحاجة الى التقيد بالكسر بالناسب  
ان يقول بنجر قلنا لا بنجر اريد يكون بالفتح وهو غير مراد فان قيل ينبغي ان يكتب  
بقوله ينكر لتبين الجر بالكسر قلنا انما يكتب بقوله ينكر لان الكسر يطلق  
على الحركات البناءية ايضا والمراد الحركات الاعرابية فان قيل ينبغي ان يكتب بقوله  
ينصرف قلنا في صرح هذا الاسم خلا فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا الى  
سواء كان السببان باقين مع اللام والاضافة او لا اما في الثاني فظاهر واما في  
الاول فلان اللام والاضافة من الخواص المعظمة المكثرة للاسم فيترجم  
بها جهة الاسمية على جهة الفعلية وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا اما  
عند بقاء السببين فظاهر اما عند عدم بقائهما فلان الزوال لعارضى لا اعتبار له  
فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان يمنع الكسر عليه كما امتنع التنوين قلنا  
المنع من غير المنصرف هو التنوين بالذات امتناع الكسر بتبعية التنوين فلما  
ضعف شأنيته بالفعل ثرى سقوط التنوين المتبوع لا التابع وذهب بعضهم الى ان  
الاسم عند بقاء السببين غير منصرف وجهه ظاهر عند عدم بقائهما منصرف  
وجهه ظاهر لما تمت المقدمة شرع في بيان المقاصد وهي المرفوعات والمنصوبات  
والجودرات قد تم المرفوعات على المنصوبات والجودرات لان المرفوعات عائدة والمنصوبات  
والجودرات فضلة والعدة اصل الفضلة فرع والاصل مقدم على الفرع فقال

### المرفوعات

القول من الخواص المعظمة آيدو عليان اسناد حروف الجر ايضا من معطيات الخواص كما مر اعلم لا يجوز دخولها واجبة بان  
اللام والاضافة من بين المعطيات يترشحان في اللفظ المعنى فيها أقوى من البوائى فتأمل فيه <sup>١٢</sup> قلنا قوله في غير منصرف طحا آيدو  
عليان صنعت المشابهة مع اصالة الانصاف معين الانصاف كما ان جمعا من المعطيات لا يحيل الاسم في منصرف ثم لم يزل الاختلاف  
ثمة ام لا قيل لا اثره في اقل بل فيه ثمة لان من قال بعدم الانصاف فجز الفتح لله هم القبح فيه وتفسير ذلك كثيرا في كلام العرب  
لذا قال الحافظ القائل من لا اعصام اقول له ثمة ظاهرة خصه من في الاحكام الشرعية فان من حلف لا تخلم باسم في منصرف  
فان تخلم بالاسم الذي نحن في صدوره فلا يحث على الاول بحيث على الثاني ومثل هذا قال الاستاذ فيس الاذكياء في شرحه للرسالة <sup>١٣</sup>  
السمى بالهبة المتعارفة في الرحمن الذي هو وصفه من الصفات الالهية <sup>١٤</sup> تحفه خادمية -

سأول التفسير والميلان ناظر لما في السورين طالع التفسير في ما في الجنبان

أما بالرفع علم انه خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير بهذا البحث المرفوعات وأما بالرفع على  
مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير المرفوعات هذه أو بالوقوف لها واقع موقع  
الفصل ولا محل للفصل من الأعراب أعلم ان الأسماء المرفوعة ثمانية بلا استثناء  
وجما الضبطان عامل الاسم المرفوع لا يخلو أما مفعول وأما لفظ فان كان الأول فالعمل  
لا يخلو أما مسند اليه أو مسند به فالأول هو القسم الأول من المبتدأ وإن كان مسنداً  
به فأيضاً لا يخلو أما أن يشترط فيه أن يكون زائفاً للاسم الظاهر أو لا فالأول هو  
القسم الثاني من المبتدأ والثالث الخبر أن كان لفظاً فالمبتدأ لا يخلو أما أن يكون فعلاً أو شفعلاً  
حرفاً فالأول يقبل لا يخلو أما أن يكون قائماً بلا اسم أو واقعاً على الاسم فالأول هو الفاعل  
والثاني مفعول ما لم يسم فاعله الخاضع فافهم لا يخلو أما مسند اليه أو مسند به فالأول  
أما في كلام موجبة غير موجبة فالأول اسم الأفعال الناقصة سواء لثاني اسم ليس  
واسم ما ولا المشبهين بليس أن كان مسنداً به فأيضاً لا يخلو أما في كلام متو أو غير متو  
فالأول خبر المحرر المشبهة بالفعل والثالثة التي تلي الجنس فان قيل ان الأفعال  
الناقصة أفعال فكيف يصح إطلاق الحمد عليها قلنا أنها أفعال أصولها حروف مفعولة

له قوله أنه مبتدأ وخبره محذوف أول يجوز رفعه على أنه مبتدأ هو مبتدأ خبره أو مفعول فصل في ذكره وأفراده باعتبار ما قبل كل واحد  
وغير ذلك يجوز نصبه على أنه مفعول للفعل المحذوف وهو بحث وشرح مثلاً قال مولانا عصام ولم يأت بالرفع ولا أن تعريف الرفع وسم  
ان المرفوع ليس إلا وأعله هو الفاعل فأنال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد والاف في الجوروات خازن الجور والشاكلة وفي النصرة  
استتارة لاكثرية في موقعها انتهى قال مولانا نور الحق فان قيل لا بد من بيان فرق فيجب ان مع المرفوعات إشارة الى التعدد وان  
المنصبة لا يصلح للإشارة اليه بل هي مستتارة للكثرة مع ان الكثرة والتعدد متماثلان فان الحمل في الجوروات على مجرد المشاكلة ليس بغير  
فان لا حجة لتعدد والتكثير في بلاغته ان مجرد كل جوار خاير الجور جوار خاف في كل منها اثره على محسوس ويدرج اسبب في خاص لم يكن  
سفيداً غير قابل للاعتبار في مثل هذا الموضع فلا يمكن ان يقال المراد من التعدد وتعدد الانواع ولما كان المرفوع جنساً تحت انواع  
متعددة يصلح ان يشار به ابراده جمالي ذلك التعدد كما صرح في بعض الشروح انما جمعا اطلاقاً بان للانواع مختلفة بخلاف المنصوبات  
فان لم يتوفاها واحد وهو المفعول غالباً وفي الملحقات وتعدد من قبيل تعدد الاصناف والانواع فهو لم يصلح بحسب الإشارة الى تعدد  
الانواع ومع ذلك لما كان فيه كثر الاصناف والملحقات يصلح ان يجمع مستتارة للكثرة اما الجور وظلالاً كان جنساً مختصراً في نوع واحد  
وهو المضاف اليه لم يكن فيه كثر الاصناف والملحقات ايضاً فهو لم يصلح للإشارة ولما استتارة المذكورين فالمناسب ان يقال  
ابراده للشاكلة مثال هذا غاية التعليل في توجيه كلام المولى انتهى كلامه لا تحفظه -

لا يتم بالرفع فقط فان قيل لفظ المرفوع لا يخلو اما جمع المرفوع او المرفوع وكل واحد منهما  
لا يصح ما الاول فلان مفرد جمع المؤنث السالم مؤنث المرفوع مذكروا ما الثاني فلان  
المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم ولا سم مذكروا المرفوعة مؤنث قلنا انه  
جمع المرفوع لا المرفوعة لكنه بناء على قاعده وهي ان المرفوع والمنصوب والمجرور من صفات الاسم  
ولا سم مذكروا لا يعقل وصفه المذكر غير العاقل تجمع بهذا الجمع مطردا في ما ساء كما يام  
خاليا في جمال سجات هو اي جنس المرفوع تدل عليه المرفوعة من قبيل دلالة الجمع  
على الجنس من قبيل دلالة الجمع على الفرد فان قيل ان ضمير هو لا يخلو اما راجع الى  
المرفوعا او الى المرفوع فعلى الاول لا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع على الثاني يلزم  
الاضمار قبل الذكر قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوعا وتذكر الضمير بناء على  
قاعدة ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر حاية الخبر اولى لكن هذه الجواب ضعيف لانه يلزم  
تعريف الافراد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس قيل في الجواب ان ضمير هو راجع الى المرفوع  
ولا يقال انه ليس بذكور لان المذكر اعم من ان يكون مطابقة او تضمتا وهما وان لم يكن  
مذكورا مطابقة لكنه مذكور تضمتا لان المرفوعا تدل على المرفوع من قبيل دلالة الجمع على  
المفرد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم تعريف المفرد والتعريف انما يكون  
للجنس بالجنس فارجع الشارح بما حاصله ضمير هو راجع الى جنس المرفوع تدل عليه المرفوعا  
من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على المفرد فلا يلزم المحذور اذ  
ما اي اسم الذي شتمل على علم الفاعلية اي على علامة كون الشيء فاعلة هي الضمة والمفعول

حجۃ

له قوله من صفات الاسم ولا يمكن ان يقال ان مرصوفة كنه هي ثبوت لفصل المطابقة لان كلامنا في انما من صفات الاسم لا الاسم  
اعني كنه كنه كنه قوله يلزم تعريف الافراد وتعريف الافراد باطل لان تعريفها انما ان يكون العرف جميع الافراد من حيث هو اما  
ان يكون كل واحد مرصوفان اما ان يكون بعضها مرصوفان على البعض على الاول ينتج ان التعريف لا يصدق على كل الجمع لا يشتمل على  
علامته كون ذلك الجمع فاعلا اذ فاعلية الجمع من حيث المجموع على الثاني يبطل طر التعريف لصدة كل واحد من افراد المرفوع  
يكون كل واحد من افراد المرفوع مرصوفان ساءا التعريف لكل فاعل على الثالث يلزم التزم بالجمع مع بطلان الطرداي للباغية  
ولان التعريف انما يكون بالجنس لفصل الخاصة وهي كلمات والافراد من حيث هي افراد لا تشخص بهذه الكلمات بل انما تشخص  
بشخصات جزئية فلا يصح ان تشخص مرصوفات سواء كان جميعها او بعضها ۱۱ تحفه خا وميه لحاظ محمد شبيب

وجمع المؤنث السالم والجمع المذكر المنصرف وغير المنصرف والالف في الثنيات والواو في  
 الاسماء الستة وجمع المذكر السالم وعلامة الفاعل اعم من ان يكون لفظا او نقدا براد  
 محلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون مانعا عن خوال غير لانه دخل فيه الحرف الذي هو  
 محل الاعراب لانه لفظ او شئ اشتمل على علم الفاعلية قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم  
 لا عن اللفظ والشئ حتى يرد النقص فان قيل ان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل  
 على الجزء فهذا الحد يصح على المرفوع بالحرف لا على المرفوع بالحركة لانها ليست جزء الكلمة  
 قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموضوع على الصفة لا اشتمال الكلمة على الجزء فان قيل على هذا  
 يصح والحد على المرفوع بالحركة لا على المرفوع بالحرف لانه صفة الكلمة قلنا الاصل  
 في الاعراب الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فلا اعتبارا فاقبل  
 اطلاق العلم على الحرف والحد لا يصح لان العلم قسم من الاسم الاسم قسم من الكلمة والحد  
 مفهومها الوضوح لا وضع في الحرف والحد كان قلنا المراد بالعلم العلاقة فان قيل لا نسلم ان  
 الرفع علامة الفاعل لان علامة الشئ لا تنفك عن الشئ والرفع منفك عن ذات الفاعل قلنا  
 ان الرفع علامة على كون الشئ فاعلا لاعلاقة ذاتة ولا شك ان الرفع لا تنفك عن كون الشئ  
 فاعلا فان قيل تعريف المرفوع لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه المرفوع فجاء مؤنث  
 وجاء في هو لانه لا يكون فاعلا لان الشئ فاعلا قلنا علامة الفاعل اعم  
 ان يكون لفظا نحو جاء في زيد او نقدا براد نحو جاء موسى او محلا نحو جاء في هو لانه فاعلا  
 من جنس المرفوع على ان يكون الضمير لاجل الحد لانه المقصود او من جنس ما اشتمل على علامة  
 كون الشئ فاعلا على ان يكون الضمير لاجل الحد لانه قريب الفاعل ثم اعلم ان اصل المرفوع  
 من هذين هـ الجهم يؤمن هـ البعض قد هـ الجهم وان اصل المرفوع الفاعل باعتبار الوجهين

قوله لانه المقصود لكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ لو علم ان المعنى يقتضي الاول فاللفظ الثاني وانما قدم الاول لان  
 الكلام على ما يقتضيه المعنى اولى من على ما يقتضيه اللفظ ويحمل ان يكون الضمير واجبا الى المرفوعات بتأويل المذكور نحوه ١٢  
 نحو خادمية قوله على ان يكون الضمير واجبا الى الحمد لكن باعتبار حالة الجمالية فلا يرد عدم ورود التفسير على مورد الخبر  
 كما قال الناطق لا تحفه خادمية لحافظ محمد شبيب ولايتي رحمه الله تعالى.



اسما صريحا لكنه اسمٌ تاو ولا تقدره اعجبني ضربك زيدا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون  
 مانعا عن خول الغير لانه دخليه غير الفاعل كما لعطوف في مثل جاءني زيد وعمي ولاهما  
 ما اسند اليه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به قلنا المراد بالاسناد لا سنادا بالاصالة  
 فان قيل الاسناد الماخوذ في تعريف المصطلح مطلق وقد اريد به الاسناد بالاصالة وهذا ليس  
 اخذ المجاز في التعريف واخذ المجاز في التعريفات شنيع قلنا ان اخذ المجاز في التعريفات  
 شنيع بدون القرينة وههنا وجد القرينة وهو كالتوابع فيما ساقى فان قيل زيدا  
 كلمة ادى تعريف الفاعل شنيع لانها للتشكيك والتعريف لا ليضاح وبهها منافاة  
 قلنا كلمة او ههنا التقسيم المحدد بقرينة ذكر الفيد التعريف الشامل للشقين فان  
 قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن خول الغير فيكون دخل فيه مبتدأ في مثل هذا التركيب  
 من يكرمك لانه اسم ما اسند اليه الفعل وقدم على اه قلنا المراد بتقديم الفعل عليه  
 وشبهه هو التقديم الوجوه. وتقديم الخبر على المبتدأ على سبيل الجواز فان قيل كثيرا  
 ما يجيء تقديم الخبر على المبتدأ في مثل في الدار رجل قلنا المراد بالتقديم الوجوه هو التقديم  
 الوجوه النوعي هذا فري فان قيل ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور بالجار والمجرور  
 اذا وقع في عبارة القوم لا بد له من الاعراب المحلى فما الاعراب المحلى ههنا قلنا الاعراب  
 المحلى ههنا النصيب المصدية فان قيل الشرط في المصداق يشتمل معناه الفعل عليه  
 من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى اسند مشتمل على الاسناد على جهة قيامه به قلنا  
 ان مصداقته مجازا باعتبار الموضوع المحذوف اعني اسنادا فان قيل ان ظرنية الجار  
 والمجرور ومصداقته وحاليتها باعتبار المتعلق فتعلقه لا يخلو اما اسند المذكور الاسناد  
 المحذوف في فعله الاول يلزم تقديم الصفة على الموضوع وعلى الثاني يلزم ان تصاد الشيء على نفسه  
 كلاهما باطلا قلنا ان متعلقه ليس اسندا المذكور ولا الاسناد المحذوف حتى يتر النقص بل

سأله قوله النصيب المصدية ولا يلزم فصل من اجل العمل بالاصالة في قوله قدم عليه لان حال من الفعل بتقدير يكون  
 ظاهرهما معنويين شي واحد هو اسناد قول جازان محقق باسند ولكن اين متعلقه قد مر فيكون نصيبه على الغير اولى على الحالية من قائل  
 قدم ولا حاجة الى فهم الاسناد اعلم كما لا يخفى على ذوي الافهام وان اتلج في صدرك قال تلميذ الشارح العلامة ان الفعل  
 لا يكون على طريق القيام فاصح ما قال الشارح وفي معنى طريقة القيام "تخففه خاد صيه"





[illegible]

دال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فلا يكون كراقرنية شاملاً  
 للأعراب وكان مضمراً متصلاً نحو ضرب زيداً فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بمثلية  
 ضربت لأن الفاعل ضمير متصل بالفعل مع أن تقديره الفاعل على المفعول غير واجب  
 قلنا أن وجوب تقديره الفاعل على المفعول بشرط كونه عقيباً عن الفعل ووقع مفعوله  
 بعده لا فإن قيل هذا ينقض بمثل ما ضرب بالاعمر زيداً لأن المفعول ههنا وقع بعد الـ  
 مع أن تقديره الفاعل على المفعول ليس بواجب قلنا هذا الحكم مشروط بشرط توسط  
 الابين الفاعل والمفعول في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيداً الاعمر أو معناه  
 مثل ما ضرب زيداً عمراً وجب تقديره أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور  
 في الأول فلما يلزم الالتباس بين الفاعل والمفعول أما في الثاني فلما فاة الاتصال  
 بالانفصال أما في الثالث فلما لا يفوت الحصر المطلوب لا مقصود التكلم انحصاراً رتبة  
 زيداً في غير مع جواز كون عمر مفعولاً بالشخص آخر أو قلنا بشرط توسط الابين الفاعل  
 والمفعول في صورة التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الانفصال  
 ما ضرب الاعمر زيداً فالظاهر انه لا يلزم فوات الحصر لكن يلزم قصر الصفة قبل تمام الصفة  
 لان تمام الصفة لا يجي الابد كرسند اليه هو ليس بذلك واما قلنا الظاهر انه لا يحتل  
 ان يكون معناه ما ضرب احداً الاعمر زيداً فيفيد الحصر من الجانبيين المقصود الحصر  
 جانب الفاعل فقط واذ الاتصال ضمير مفعول نحو ضرب زيداً علامة او وقع بعد الاخوة  
 عمر الا زيداً او معناه ما ضرب احداً ما ضرب غير زيداً او انصرا به مفعوله نحو ضربك زيداً وهو  
 غير متصل وجب تأخير أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فلما يلزم الاضمار  
 قبل الذكر لفظاً وتارة ما في الثاني فلما لا ينقلب الحصر المطلوب لا مقصود التكلم انحصاراً رتبة  
 جواز كون زيداً ان يكون هذا الشخص آخر لو قدم الفاعل على المفعول كان مفيداً للعكس أما في الثالث  
 فلما فاة الاتصال بالانفصال قد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً فالقرينة سواء السائل  
 قال ماذا الفعل بغير مفعول أي غير رابط بالمفعول كذا الفعل بعبارة او بصفة ضمير المفعول عند من لم يجر الفصل به بعبارة  
 والموصوف بالاجنبى نحو ضرب زيدى الذي ضرب غلامه فاعلم بهند رجل ضرب غلاماً ١١٢ قال طيب تأخيراً آدم المثل  
 وجب تقديره أي المفعول لانه ذكر احوال الفاعل لا المفعول وعلى هذا التقدير يصير الامر بالعكس ١١٣

سواء كان مكفوطا كما في مثل زيد لم يقل من قام أو مقدرًا كما في المثال الآتي فان قيل  
 كما يحذف الفعل كذلك لا يحذف فشيء فلم يخص حذف الفعل بالذكور قلنا المراد بالفعل  
 ما يكون رافعًا للفاعل سواء كان فعلاً أو شبهه فان قيل لما كان المراد بالفعل  
 ما يكون رافعًا للفاعل فلم يخص الفعل بالذكور قلنا إنما خص بالذكور صالحة فان قيل  
 حذف الفعل من احكام الفعل وكلامنا في احكام الفاعل فيلزم الخروج عن المصنف قلنا  
 ان الفعل الرفع للفاعل من متعلقا الفاعل والبحث من متعلقا الشيء يكون بحثا عن احوال  
 ذلك الشيء فان قيل ان قوله جوازاً مفعول مطلق لقوله يحذف والشرط في المفعول  
 المطلق ان يكون معنى الفعل المذکور مشتقاً عليه من قبيل اشتغال الحل على الجرح ومعنى  
 الفعل المذکور مشتقاً على حذف لا على جوازاً قلنا ان جوازاً مفعول مطلق مجازاً باعتبار  
 الموضوع المحذوف عنه حذفاً فان قيل ان الصفة محمول على الموضوع ومنها لا يصح الحمل  
 هذا حمل المبتدأ على المبدأ وهو باطل قلنا ان جوازاً مصدري للفاعل اعني جائزاً فان قيل  
 ما الوجه اخذ التركيب باب حذف الفعل لا من باب حذف الخبر قلنا لو كان التركيب باب حذف  
 الفعل يلزم حذف جزء الجملة ولو كان من باب حذف الخبر يلزم حذف كل الجملة والتقليل في الحد اولى  
 من الكثرة وليست بزيادة ضارح مخصوصة فصار فاعل لفاعل محذوف وهو يتكيد المقادير  
 عليه السؤال المقادير وهو من يتكيد لا يتكيد على الصيغة المجعولة والصيغة المجعولة

**قوله** لو كان هذا التركيب من باب... فان قيل نفي هذا لا يطابق الجواب السؤال لان السؤال جملة فعلية والجواب جملة اسمية قلنا لان السؤال  
 وان كان في اللفظ جملة فعلية لكن في الواقع جملة اسمية تقديره اقام زيد لم يردم عمر ورام كبر غير من زيد وعمر وكره جزء الاستفهام من الماخضار وقتما  
 لا تقتضيه الصدارة فعلية الجواب جملة فعلية السؤال هو تحذف قال وليك يريده ويختط ما يطبخ الطوايح وقد اخطأوا في فهمه  
 تأمله قال بعضهم هو مظهر بن نيشل وبعضهم قالوا هو عمار بن نيشل وبعضهم قالوا هو مزار بن نيشل يعني بايد که گریه که شود بریند گریه کند بر آن  
 عاجز وذل وعمار از ان جهت که اعدا دشمنان او تنگ می کنند و بخصومت دوشین می آیند و و تنگید بر زنده بود و در دشمنی دشمنان طریقت  
 و ذلیل و ناگهیبانی می کرد و هنوز بعد وفات آکو می مدگدا ران عاجز باقی ماند پس باید که بخت این رخ ضایع بکامد گریه کند بریند  
 گریه کند بر آن بنید مسائل می دیلسا از هلاکت هلاک کنندگان مال او را و دیلسا عاشر او را زیرا که برین بخشش میبوی کرد فال باب رسلان  
 بی دیلسا و بی البیت احتمالات لم تعرض الاستاذها احد ان یزیدینا دی حذف حرف مذکور و قوله ضایع مفعول لم یسم فاعل الیک و الثاني  
 ان یزید مفعول لم یسم فاعل الیک قوله ضایع بدل من بدل الخط و الثالث ان ضارحاً منادی حذف حرف مذکور و الرابع ان ضارحاً خبر

منشأ التردد والاهتمام والتردد والاهتمام منشأ السؤال فيكون التقدير هكذا وليس كذلك  
 من يبيكه يبيكه ضاراً فان قيل ان اللام في قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق ببيكه المقدر  
 واما متعلق بضاراً فان كان الاول فاللام في قوله لخصومة لام اجلية وهي التي تجعل  
 مدخوله علة لما قبله والخصومة ليس علت بل علة البكاء فوث يزيد وان كان الثاني  
 يلزم عمل اسم الفاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضاراً وهو صفة للموصوف المحذوف  
 وهو شخص فيكون التقدير وليبك يزيد من يبيكه شخص ضاراً ووجوباً في مثل قوله  
 تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجرته والمراد به كل تركيبة فيه الفعل  
 الراجع للفاعل ثور في لرفع الاهتمام الناشئ عن الحذف ففهمنا الحذف واجب القرينة في  
 المسد اما القرينة فهي خول حرف الشرط لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوباً  
 وليس ههنا الفعل لفظاً فعلم انه مقدر واما سد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر  
 فيكون تقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجرته فاستجارك الاول  
 واقم الثاني مقام الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل الجمع بينهما جازم  
 كما في مثل جاء رجلان يدي قلنا الجمع بينهما متعذر اذا كان علة تفسير المفسر فرفع الاهتمام  
 الناشئ عن الحذف وههنا ليس لاهتمام ناشئ عن الحذف بل ناشئ من تكرار رجل واحد فاذن معاني  
 مثل نعم لم قال قام زيد ففهمنا الحذف جازم بقرينة سوال لسائل لا واجباً لاعتبار عدم وجود  
 سد المسد فان قيل ينبغي ان يكون ههنا الحذف واجباً ويقوم نعم مقام الفعل والفاعل قلنا ان  
 نعم حرف غير مستقل والفعل والفاعل جملة وهي مستقلة وغير المستقل لا يقوم مقام المستقل  
 فان قيل هذا ينقض بتركيب يا زيد لان ههنا تام حرف النداء مقام الفعل والفاعل قلنا  
 اقامة حرف النداء مقام الفعل والفاعل سماعي لا يقاس عليه غيره فان قيل ان كان  
 له قوله قلنا انه متعلق بهناج آه واجب من ايضا بان متعلقه ضارح ولا حاجة الى تقديره للصور لان للظروف كانه لا حصة  
 من الفعل اقول لقال بان يقول ان اللام متعلق ببيك ان يمنع قول لا ساء وقال اللام في قوله لخصومة لام اجلية بل هي بمعنى حوله واللام  
 في قوله لان حرف الشرط لا يخل آه خلافاً للاخش فانه جزو وقوع الاسمية بعد باد بشرط كون الخبر فضلاً عن ان لا يخل  
 اذن ليس ما نحن فيه لا يمكن ان تكون متعدي عن الشبهة كما لا يخفى على من لم ادنى تأمل في المعاني في تحفة خاور وميه لما ظم شعيب

هذا التركيب من باب حذف الجملية الفعلية لأن باب حذف الجملية الاسمية قلنا لو كان  
 هذا التركيب من باب حذف الجملية الفعلية يكون الجواب مطابقا للسؤال لو كان من باب  
 حذف الجملية الاسمية لا يجي المطابقة بين الجواب والسؤال المطابقة اولى من عدم  
 المطابقة واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فان قيل التنازع كما يكون بين الفعلين  
 كذلك يجي في غير الفعلين ايضا فلم يخص الفعلين بالذكر قلنا المراد بالفعلين العاملين  
 فان قيل لما كان المراد بالفعلين العاملين فلم ذكر الفعلين من العاملين قلنا ذكر  
 الفعلين للاصالة في العمل فان قيل التنازع كما يجي في الفعلين كذلك يجي في اكثر من  
 الفعلين كما في قوله عليه الصلوة والسلام كما صليت سلمة فلم تقتصر على الفعلين قلنا ذكر  
 الفعلين ليس للتحصيل للاقتضا على امرين التنازع وهو لا نشان فان قيل التنازع يتصور في  
 ذات الوجود والفعلان ليسا من ذات الوجود قلنا التنازع في اللغة نزاع ساخرين لا يكبر ويحيز  
 وفي الاصطلاح توجه العاملين ببعض البعض الى اسم يقع في محراب المعنوية كل واحد منهما على سبيل  
 البدل قوله ظاهر احتراز عن الضمير لانه لا يخلو اقا متصل ومنفصل اقا كان متصلا فحينئذ  
 تعين افعال الفعل الثلاثة جزء من الفعل الثاني ولا يجوز افعال احد الفعلين في جزء فعل الآخر اكان  
 منفصلا نحو ما ضربك ثم الان في وان تصير التنازع الذي لا يمكن قطعه هو طريق القطع عند وهو افعال الثاني

له قوله وانما تنازع الفعلان وهذا باب كما يسمى باب التنازع يسمى بابا لاهل احوال ايضا والمراد بالفعلين المتصرفين والتنازع  
 بين متصرفين خلافا لابن العلي مستد لا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فاقان ان لم تنازعا في تفعلوا ولا بين حرف وغيره خلافا من  
 اجاز في اصل موسى زيد كذا ولا بين جامدين ولا بين جامد وغيره خلافا للبرقي في فعل الشعب نحو ما حسن واجل زيد او قوله جند  
 ظرف مستقر متصرف لقوله ظاهر او لا متعلق به لانه صار اسما في اصطلاحهم وانما زاد الشارح ما قبله اشارة الى ان زيد المتخصص  
 يجري مجرى الصفات لاصفة حقيقة كما توهم البعض فارتفع ترددهم في عبارة الشارح فافهم قال المصنف لاجابة الى قوله لهد بها  
 او قد تنازعا من ما هو قبلها اذا كان منصوبا نحو زيد اضربت وتلك وبك قتت وتحدثت واما ك ضربت ما كرت لا تخضع

له قوله لا يمكن ان قال المصنف يجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول  
 مع احوال الثاني كما هو مذموم على ما يحتمل ويلزم المصنفين ايضا في هذا المقام مطابقة الكسائي في مذموم لانهم لم يفتوا به في الثاني  
 هذا من باب الحذف لا الاختصار لانهم حذفوا الفاعل مع دلالة الثاني عليه لانه هو منتهى ما تخففه خادمية

والاضمار في الاول عند البصريين العكس عند الكوفي لا نك لو اضمر فلا تخلو اما ان تضمر  
مع الاو بفتح فاعلى الاول يلزم اضمار الف على الثاني يلزم فساده المعنى فان قيل كما لا يمكن قطعه  
في الضمير كذلك لا يمكن في الظاهر ايضا في مثل ما ضرب واكرم الازيد قلنا الحكم مني على ما هو  
اغلب والاغلب في الظاهر مكان القطع في الضمير عدم امكانه فان قيل باب التثنية لا يلزم لا يقتضيه  
المفعول فكيف يكون قوله ظاهرا منصوبا على المفعولية قلنا باب التفاعل على قسمين احدهما  
ما يكون منقولاً من المفاعلة المتعدية الى مفعول واحد الاول يكون متعديا الى مفعول نحو  
تجاذبنا الثوب والثاني يكون لازماً نحو تساءلوا وتناكحوا وتغاسلوا والتنازع من قبل القسم  
الاول قوله بعدهما احتراز عما وقع مقدما عليهم او متوسطا بينهما لانه تعيين فيه الاعمال  
الفعل الاول وهو يستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع فقد يكون في الفاعلية نحو  
ضربني واكرمني يد وفي المفعولية نحو ضربته واكرمت يدا وفي الفاعلية المفعول مختلفين  
فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين الفاعلية والمفعولية كانا مختلفين من حيث  
الاقتضاء فلا حاجة الى قوله مختلفين قلنا التنازع بين الفعلين الفاعلية والمفعولية  
على قسمين احدهما مع اتفاق اقتضاء الفعلين اذا كان التنازع فيه متعديا نحو ضرب اهان  
زيد عمر او التنازع مع اختلاف الاقتضاء اذا كان التنازع فيه احداً نحو ضربني واكرمت يدا  
نقله مختلفين لتخصيص القسم الثاني بالارادة فان قيل لما كان التنازع بين الفعلين الفاعلية  
والمفعولية على قسمين فيجوز ان يبطل حصراً أقسام التنازع في الثلاثة بلا ضرورة اقسام  
اربعة قلنا القسم الاول منها مندرج في القسمين الاولين فان قيل لم يذكر مثالين  
للقسمين الاولين لا للثالث مع انه اهم بالمثال قلنا انه وان لم يذكر مثالا صريحاً لكنه ذكر

٥١ قوله الحكم مني على ما هو مطلب قول لا فاعلية ولا مفعولية بل هما سياتان فان في هذا التركيب كما لا يخفى قطع التنازع في الحكم كما  
لا يخفى في الظاهر وفي خبر كما يخفى في الظاهر يخبر في المضارع ايضا نحو اضربت واكرمت الاياك نحو قتلت قعدت بك نحو اياك ضربت  
واكرمت ونحو كبرت وقعدت بان تحذف المفعول مع الاتي ببعض الصواب ووجهها في بعضها انا المفعول يمتد ويسمي ذكره تفصيلاً فافهم  
٥٢ قوله مختلفين حال من قوله في الفاعلية والمفعولية والمطابقة غير لازمة لكنها مصادفة ومن الفعلين المفعول من الكلام انه هو  
في قوة قد تنازع الفاعلان في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء او خبر كان المقدام اذا كان مختلفين في مقتضاه

فهمنا أنه إذا دخل فعل من المثال الأول فعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث فيختار البصريون أعمال المثال الثاني للقرب والجوار والكيفية أعمال الأول للتقدم والسبقية فان عملت الثاني اختار الفاعل في الأول من مقتضى الفعل لاول لفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حد فواضمار وذكر فان حذف يلزم منه حد الفاعل من غير حد مسد وان ذكرت يلزم التكرار فعيين الاضمار بالضرورة على وفق الظاهر في بلا نراد والتشنية والجمع التذكير والتأنيث رعاية للطابقة بين الراجع والمزج في هذه الامور دون الخلل لئلا يلزم حذف الفاعل من غير حد مسد خلافا للكسائي فان حذف يحد الفاعل من التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حد فواضمار وذكر فان اختار يلزم الاضمار قبل الذكر وان ذكرت يلزم التكرار فعيين التحد بالضرورة قلنا الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في العمدة جاز وجازاى اعمال لفعل المثال مع اقتضاء الفعل الاول لفاعلية عند الجمهو خلافا للفراد فان جاز لا يجوز اعمال لفعل المثال مع اقتضاء الفعل الاول لفاعلية بل تعين اعمال لفعل الاول لانه لو اعلم التنازم الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجهمي واوحى الفاعل كما هو مذهب الكسائي وحذف المفعول ان استغنى عنه لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حد فواضمار وذكر فان اختار

١٤ قال فيختار البصريون البعوت فتح البدو كسرا او منها حكاه ابن الاثير بالنسبة بالفتح وكسروا انما لم يعم ثلثا بالنسبة الى البصري التي بالشام ثم كسرا فص من فتحها لتمييز عن النسبة الى الحمارة البيضاء كما قال طاعلى القارى على الشاطبي ١٢ تحذف

١٥ قال للقرب الجوار وايضا رملت الاول في الاول في العطف نحو قام وقعد زيد ففصلت بين العامل ومعموليه جازي بلا ضرورة ولطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاص الاصل لا تحذف ١٦ قوله للتقدم والسبقية يعني انه اذا دل الطالعين واحتياجه الى المطلوب اقدم لا تحذف ١٧ قال وجاز خلافا للفراد لهذه العبارة معان اعداها جازا اعمال لفعل المثال مع اقتضاء الاول الفاعل خلافا للفراد فانه لا يجوز عنه اعمال المثال الثاني كما قال الاستاذ وانه رعاية غير مشبهة وثانيها انه جاز اعمال لفعل المثال الثاني فقط خلافا للفراد فانه لا يجوز عنه اعمال المثال الثاني فقط بل يجب عنه تشريك الاثنين في التثنية جازا اعمال لفعل المثال مع اقتضاء الاول الفاعل اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراد فان عنه لا يجوز اضمار الفاعل في الاول بل يجب عنه الاضمار بعد الظاهر وهذا الروايتان مشهورتان عن فاهم فانه دقيق وباتفاق حقيق لا تحذف جازا وميم

يلزم الاضمار قبل المذكور وهو لا يجوز وان ذكر تيلزم التكرار فتعريف الحذف بالضرورة لان حذف  
الفضيلة جائز والا اظهرت نحو حبيبة منطلقا وحسبت يدا منطلقا لان التنازع اذا  
تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذفت اضمارا وذكرنا حذف فت يلزم حذفت احد  
مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز كما سيبي وجهه في افعال القلوب ان اضمرا يلزم الاضمار  
قبل الذكر في الفضلة فتعين الابطها بالضرورة وان اعلمت الاول ضمير الفاعل في الثاني  
ان اقضى الفعل الثاني الفاعلية لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق  
ثلاثة حذفت اضمارا وذكرنا حذف فت يلزم حذف الفاعل من غير ساد مسد وهو لا يجوز  
وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الاضمار بالضرورة والمفعول على المختار لان مفعول  
الفعل الثاني مغاير من المذكور على المذهب الغير المختار يحذف والمفعول لان التنازع  
اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذفت اضمارا وذكرنا حذف فت يلزم الاضمار  
قبل الذكر في الفضلة وهو لا يجوز وان ذكرت يلزم التكرار فتعين الحذف بالضرورة لان حذفت  
الفضلة وحذفه جائز الا ان لم يضمرا هو المذهب المختار ولم يحذف كما هو المذهب الغير المختار  
ان يمين قائم عن الاضمار والحذف فتظهر نحو حبيبة وحسبت ما منطلقين الزيدان منطلقا  
لان التنازع اذا تحقق بين الفعلين فلقطعه طرق ثلاثة حذفت اضمارا وذكرنا حذف فت يلزم حذفت  
احد مفعولي افعال القلوب وهو لا يجوز وجهه ما مر وان اضمرا فلا تخلو اما ان تضمرا  
مفرا او تضمرا شقي فعلى الاول لا يحصل لمطابقة بين مفعولي الفعل الثاني وعلى الثاني  
لا يحصل لمطابقة بين الراجع والراجع فتعين الاضمار بالضرورة فان قيل لا تنازع في  
هذه الصلوات الشرط في التنازع ان يكون اقتضاء الفعلين واحدا وفي هذه الصلوات ليس  
اقتضاء الفعلين واحدا لان الفعل الاول يقتضيه مفعولا مفرا والفعل الثاني يقتضيه مفعولا شقيا

له قوله وان اضمرا يلزم الاضمار قبل آه فان قيل يلزم الاضمار قبل الذكر لان الاسم الظاهر ولا ضمير بعده فلما قلت  
يلزم الفصل بالاجنبى بين العامل والمفعول واللبس او لا يجوز كما قال مولانا عبد الرحمن وقد كانت هذه التهمة في خلدي قد  
دعوت على الاساتذة والاحباب فاتوا بما قال مولانا المذكور قلت لهم لو كان هذا محال الى بي في المثال الثاني فلم يأتوا الا  
بسكوت او بشي اوه من بيت العكبريت على ان شاعرة التكرار ليس اوه من الفصل فيها ثم عفا دمه كما فاعلمه شعوب



ان اقتضاء الفعلین ہرنا واحد اذا لاحظت المفعول لثانی لهما اسناد الالے انصادات قما  
بالانطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتشبیہ ولما استدل لکوفیون علی ولویۃ اعمال  
الفعل الاول بقول امرئ القیس شعر ولوانما اسطی لادنی معیشتہ بکفا ولم اطلب قلیل  
من المال فحیث تنازع بین کفائی ولم اطلب قلیل فالاول یقتضی رفعہ بالفاعلیۃ والثانی  
نصبہ بالمفعولیۃ وهو اعلی الاول فعلم ان اعمال الفعل الاول ولی فابجا المفعول عن جانب  
البضیین بقوله وقول امرئ القیس کفائی ولم اطلب قلیل من المال لیس من ای مزایب  
التنازع لفساد المعنی علی تقدیر التنازع لان قول امرئ القیس علی تقدیر تنازع کفائی ولم اطلب  
فی قلیل من المال یتلزم عدم السعی وعدم کفایۃ قلیل من المال وطلب قلیل من المال  
وانما یتلزم هذا المعنی لان هذا الشعر صمد بکلمۃ لو وکلمۃ لو اذا دخلت علی الشعر والجزم  
او علی المعطوف علی احدہما یجعل المثبت منہما منقیا والمنفی منہما مثبتا فعلم ان مفعول  
لم اطلب محذوف وهو العز والمجد بقریۃ البیت لانی وهو قوله شعر کفائی لم اطلب  
مؤثرا وقد یدر الجحد المؤثر لثانی مفعول ما لم یسم فاعلہ فان قلیل مفعول

قوله ولما استدل الکوفیون اور علیہ ان لو کان ہذا البیت من اعمال الفعل الاول واستدلکم صمد بکلمۃ یلزم ان  
یکون حذف الفعل من الثانی ایضا مختاراً عین ما ذکرتم واللازم باطل عندکم واجب بان الحذف یلزم الاضمار ہرنا المانع آخرہ  
اکسار الوزن وما سبق من مرجحہ الحذف انما ہو فی السعۃ فیکون الحذف للضرورة لا لکونہ مختاراً آخرہ  
القیس یہ معنی ہذا البیت الذی ذکرہ الاستاذ فیہا سیاتی پس بدستہ اگر کسی کی کرم پر ایسے بہت دتر و ناتمام ترند کفائی کفایت  
میکرد مرادند کہ از مال دنیا و طلب میکردم عزت و شہادہ و لیکن کسی میکشتم بچہ رسیدن بزرگواری و شرفی کایس صفت دادہ کہ پادشاه  
و ثابت باشو حال آنکہ تحقیق کردہ یافتہ اند بزرگواری ثابت و اقربان و امثال من آخرہ قوله یتلزم عدم السعی اسمی آہ  
قال الفاضل الماری ان قلت ہذا ان کان لم اطلب معطوفا علی کفائی ہذا ان کان حالہا و معرفتہ او معلوفہ علی الشرط فلا یلزم  
انصاف و قلنا لا یجوز الاول للزم تقیید الجہ بمتقیض الشرط لا لاخیر ان للزم عمل الکلام علی التکید مدک التامیس مع ان دادہ  
یہی عن ذلک انما التکید آما و المعطوف فلا اقتضاء الغایۃ و ہذا الاعتراض فلا ینفع بین اثبتین سوی دفع الایہام اقول  
مخدی طرانی فی قولہ لزم تقیید الجہ بمتقیض الشرط کہ ہذا وجہ تسلیم ان لو یصل الشرط و الجہ متقیضین ان کما مشبتین لزم تقیید الجہ  
بمتقیض الشرط فانہم لا یکن من یقول اند قول من یتقید الاول علیہ بالاعتقاد بل من یقول ان یقول بالیقین لا ینظر ان من قال آخرہ فاد مہ

ما لم يسم فاعله قسم على حدة من المرفوعة فلم يفصله من الفاعل بقوله منها قلنا انما  
 لم يفصله عن الفاعل لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول  
 حذف فاعله اقيم هو مقامه فان قيل في عبارة النحاة تناقض لان قوله لم يسم فاعله  
 يشعر بعدم وجوب الفاعل في قوله فاعله يشعر بوجود قلنا ان قوله لم يسم فاعله يعني  
 لم يذكر فاعله فان قيل كيف يصح اضافة الفاعل الى المفعول مع انه فاعل للفعل فاعل  
 المفعول قلنا ان اضافته الى المفعول لا في ملازمة وهو كونه فاعلا للفعل متعلق به  
فان قيل ان اقامة المفعول مقام الفاعل لا يصح لان الفعل واحد عن الفاعل وواحد  
 المفعول فان قيل ان اقامة المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه  
فان قيل ان هذا التعريف لا يكون مانعا عن خول التعريف لانه دخل فيه الفاعل في مثل هذا  
 التركيب بنت الربيع البقل لان فاعل بنت محمد وفي هو الله تعالى الربيع ثم مقام  
 الفاعل قلنا المراد بالفاعل لفاعل الحق والله تعالى فاعل حقيقة وشرطه اي شرط  
 حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويُفعل لان  
 معناه غريب فاخترناه وزن غريب ليدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى فان قيل  
 هذا الشرط لا يصح مطلقا لان تغير صيغة الفعل الى فعل ويُفعل لا يستقيم في  
 شبه الفعل قلنا هذا الشرط فيما اذا كان عاملا فعلا واما اذا كان عاملا شبه الفعل  
 فالشرط تغير صيغته الى المفعول واما اذا ذكر الفعل فلا صلته فان قيل  
 هذا الحد لا يصدق على افعال استفعل يُفعل ويستفعل خيرها من الافعال المزبلة  
 فيها قلنا المراد بقوله فعل ما يصح مجهول وبقوله يفعل مضارع مجهول من قبيل  
 ذكر العلم وادارة الوصف المشتهر هو به لان فعل ويُفعل علان للمجهول او  
 نقول هما عند كوران على سبيل التمثيل ولا يقع المفعول الثاني مقام الفاعل  
 من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول سندا تاما فلو اسند اليه الفعل  
 سلك قوله ولا يقع الفعل الثاني قال ابن مالك ولا اري سندا انما قصد تفرقه اي من الاسم ولم يكن جملة وطرنا  
 جمل خير من الف شهر لية القدرة لا تحفه خا وميه لما فظم شيب لا يتي من ثلاثة مولانا عبد الله

يكون مسند اليه فلزم كون الشئ الواحد مسندا ومسندا اليه مقام كون كل من الاشياء  
 تافعا فلا يرد نحو اعجبني ضرر زيد عمر لان احدا لا سادين وهو اسناد المصدر الى عمر غير تام  
 ولا الثالث من باب اعلت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا  
 والمفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب  
 اعلت في عدم صحة اقامتها مقام الفاعل كالمفعول له فلان نصبه يشعر بكونه مفعولا  
 له فلو اقيم مقام الفاعل لفات النصيب لا شعاع فان قيل نوقض بنحو ضربت  
 للتأديك بانه قائم مقام الفاعل قلنا المراد بالمفعول له ما هو به ون اللام وهو اللام  
 فان قيل ينبغي ان لا يقوم الظرف مقام الفاعل لان نصبه ايضاً يشعر بظرفيته قلنا  
 الظرفية كثيرا ما يعلم من نفس الصيغة واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام  
 الفاعل مع الواو لان الواو دليل لا انفصال الفاعل كالجزم من الفعل لا بد من الواو فانه  
 لو لم يجزئ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي  
 يصح توهمها مقام الفاعل عين اى المفعول به له اى للقيام مقامه لشدة مشابهته بالفاعل  
 في توقف الفعل عليه لان الضرر مثلا لا يمكن تعقله بلا ضارب كذا لا يمكن تعقله  
 بلا مضرب فان قيل لا شك في انه اذا وجد المفعول به في الكلام فقط تعيين  
 وقوعه موقع الفاعل فلا حاجة الى قوله تعيين له قلنا ليس المراد المفعول به فقط بل  
 المراد المفعول به مع المفاعيل فان قيل كثيرا ما وجد المفعول به في الكلام مع  
 المفعول له والمفعول معه قلنا المراد بالمفاعيل المفاعيل التي يصح توهمها موقع  
 الفاعل هما ليسا من هذا القبيل تقول ضرر زيد يوم الجمعة اما لا يضر بانه في  
 دارة فتعين زيد وان لم يكن اى المفعول به في الكلام مع سائر المفاعيل التي يصح توهمها  
 قوله المراد بالمفعول به اقول من اجل عدم وقوعه باطل الاستاذ فيقع ما هو مذكور مع اللام ومن علمه بانه ليس من ضروريات  
 الفعل في ان ثبت لا بد ان يكون ضروريا كالفاعل المناسب كالشيء الرضى فلا يقوم عنده شئ منها وكذا لا يقع التمييز خلافا للكمالي  
 فقال في طالب يد نفسا طيبة نفس كذا المستثنى والحوال ما تحفه قلنا قوله تقول ضرر زيد يوم الجمعة وقائمة تقييد للضرر بان في تنبيه  
 على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل اذ لا قائمة فيه بل لا الفعل عليه كذا القائمة في تعريف الظرفين حيث لم يبقا كقولك لا الفعل عليها كذا

مقام الفاعل فالجميع سواء لعدم ترجيح بعضها على بعض الاول الى المفعول الاول من باب اعطيت اولى في اقامته مقام الفاعل من الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني والمراد بباب اعطيت كل فعل يتعدى الى المفعولين ثانياً ما غير الاول فان قيل هذا ينقض بنحو اعطى زيد عمراً لانه تعين فيه اقامة المفعول الاول مقام الفاعل قلنا ذلك عند الامتناع عند من يوجب اقامة المفعول الاول مقام الفاعل ومنها المبتدأ والخبر فان قيل ان كل واحد من المبتدأ والخبر قسم على كل من المرفوعين فلم يجمعهما في فصل واحد قلنا انما جمعنا في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو اصل ولاشأنهما في العامر المتعقوب المبتدأ هو اسم المجرر عن العوامل اللفظية فان قيل هذه التعريف لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه المبتدأ في قوله تعالى وان تصوموا خير لكم لانه ليس باسم قلنا ان اسم اعم من الصريح والتاويل فالمبتدأ في هذا المثال وان لم يكن اسماً صريحاً لكنه اسم تاويلي بار المصداقية اي صياكم خير لكم فان قيل هذه الجواب منقوض في المبتدأ الواقع في قوله الشاعر شعري تسمع بالمعدي خير من ان تراه وستعبر قدرة ان فتح فاء

قوله لعدم ترجيح آه ورجع بعضهم الجار والجور لانه مفعول ولكن بواسطة ورجع بعضهم الظرفين والمصدر لانهما مفاعيل بلا واسطة ورجع ابن عصفور المصدر لان ولادة الفعل عليه اكثر ورجع الوجهان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول بل لان دلالة الفعل عليه بالاتزام بخلاف المصدر والزمان والاصح الاحوال الى المتكلم فكل ما رجع عنده فنياً بآه اولى بتحذف قوله منها المبتدأ والجزء عطف على قوله من المفعول وانما قال ههنا منها وفي الفاعل منه لان الضمير المرفوع منها يرجع الى المرفوع الذي في ضمن المرفوعات ولما طال العهد ههنا ويطول الغفلة للسامع من الضميات فلم يرض بارجاع الضمير الا الى ما هو نكد وصرحاً وهو المرفوعات مع ان في تعييل الاسلوب تقض في الكلام بوجوب تشا طاسع المقام ٢٢ تحذف ٢٣ قال فالمبتدأ آه ولو قال فهو الاسم آه لكان اولى الا ان يقال انما قال لكت دون ذلك لانه لا يشي المخرج بالخبر قوله الاسم جنب شامل للاسم واولا المشتملين ليس لقسم الثاني الجور لا تغل شامل للاسم ان لا كما قال شارح لمخرجهما عن ابي الحسن لان كلا في الاسم المرفوع لا مطلق الاسم وقد نظرت في هذا وفي تفصيل هذا الكتاب عرضت على كثير من الاحباب فلم يأتوا بشئ يقتضي به الباب الا ان قد وجدت تقريراً من بعض الافاضل قريباً من سنتي عليك بعد طرة او سطرين وقوله الجور عن العوامل اللفظية يخرج اسم ما لا يقول سند اليه يخرج ما سواه من القسم الثاني والخبر ٢٤ قوله قلنا ان الاسم آه قال بعض الافاضل اعترض بان الكلام في مرفوعات الاسم الحقيقي فيكون معنى قول للمعز ومنها المبتدأ ومنه الاسم المرفوع المبتدأ ومعنى قوله فالمبتدأ هو فالاسم المرفوع المبتدأ او الضمير يرجع الى الاسم المرفوع المبتدأ فلا حاجة الى تقسيم الاسم من اللفظ والتقدير انتهى هذا ما وعدت ٢٥ تحذف خادمية



لنزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله اعني منكم باجنبه وهو نحن ولا يجوز فعله ان خيرا  
مبتدا مسند به ونحن فاعله سد مسد الخبر فالحجوا عن جانب الجمع وان هذا المحمول  
على ضرورة الشعر كلامنا في سعة الكلام فان قيل ان تعريف هذا القسم من المبتدا  
لا يكون جامعاً لفرادة لانه خرج منه المبتدا في مثل قوله اقرئني زيد لانه ليس بصفة  
قلنا ان الصفة اعم من ان يكون حقيقة او جارية مجزئها وهذه الصفة وان لم تكن صفة  
حقيقة لكنها جارية مجزئها لان في اخره ياء النسبة والمنسوبة على ما ويرا المشتق فان قيل ان تعريف  
هذا القسم من المبتدا لا يكون جامعاً لفرادة لانه خرج منه المبتدا في قوله تعار اربعاً كنت عن  
الهيته يا ابراهيم لانه وان كان صفة لكنه ليس برفع للظاهر قلنا ان الظاهر اعم من ان  
يكون حقيقة او جارية مجزئها والضمير المنفصل ان لم يكن ظاهراً حقيقة لكنه جارية مجزئها  
قام ومقام الزيدان واقام الزيدان فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد خبر الفاعل  
الاستفهام مطلقاً مفرداً اجاز الامر ان كوز الصفة مسند به كوز ما بعد هاء فاعلا سد مسد الخبر  
او كوز ما بعد هاء مبتداً مسند اليه كوز الصفة خبر مقدم عليه لا مانع من اجتماع الاحتمالين  
فان قيل ان الضير في طابقت لا يخلو اما راجع الى مطلق الصفة او الى الصفة المذكورة فاعلا  
ينبغي ان يجوز الامر ان في مثل قائم زيد ليس لا مرك ذلك بل تعيين فيه كون ما بعد هاء مبتداً  
مسند اليه وكون الصفة خبراً مقداً عليه على الثاني ينبغي ان يجوز الامر ان في مثل قائم  
زيد لكونه واقعاً بعد خبر الاستفهام واقعاً ظاهراً ليس لا مرك ذلك بل تعيين فيه كون  
الصفة مبتداً مسند به كوز ما بعد هاء فاعلا سد مسد الخبر قلنا ان الضير في طابقت لا يكون  
راجعاً الى المطلق ولا الى المصطفة المذكورة بل الى الصفة الواقعة بعد خبر الفاعل والاستفهام فقط

له قوله فاجواب من جانب الجمهور آه واجب عن جانبهم ايضا بان نحن تأكيد للضمير المستكن في خبر وهو نحن  
الحزب ١٢ تحفه خادم مسير لحافظ محمد شعيب ولايتي رحمه الله تعالى  
٥٢ قوله قلنا الظاهر اعم من ان يكون آه اقول في تفسير الكلام بما لا يرخص به احد من الاعلام ١٢ تحفه  
خادم مسير لحافظ محمد شعيب ولايتي من تلامذة مولانا عبدالحى رز-

مثل قائم زيد بالوقت ثم اعلم ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اما مطابقة لها  
او لا فالاول ما مطابق في الافراد والثنية والجمعية ففي الاول جواز الامرين في الثاني تعيين  
كون ما بعد ما مبتدا مسندا اليه وكون الصفة خبرا مقدما عليه لا يجوز عكس حال الصفة كحال  
الفعل والفعل المسند الى الظاهر يكون موحد البتة والمسند اليه الضمير يتبع بتثنية وتجمع بجمعية  
والصفة ههنا ثنية او مجموع فعلم انهم تكرر مسندة الى الظاهر الشرط في المبتدأ المسند بان يكون  
رافعا للظاهر ان لم تكن مطابقة لظاهره فان تكون الصفة مفردة وما بعدها ثنية ومجوعا او بالعكس  
والعكس محتمل احتمال عقل ليس بواقع في الخارج وفي الاول تعيين كون الصفة مبتدأ مسندا اليه كون  
ما بعدها فاعلا مسندا لا يجوز عكسه لعدم المطابقة بين المبتدأ والخبر والخبر هو المحرر على القول  
اللفظية المسند به المغائر للصفة المذكورة فان قيل ان تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغدير  
فيه لانه دخل فيه المضارع في مثل يقوم زيد لانه المحرر عن العوامل للفظية المسند  
به المغائر للصفة المذكورة قلنا المراد بالمحرر الاسم المحرر بقريته ان كلاهما في مرفوعات  
الاسم المضارع من مرفوعات الفعل قوله المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله

قوله مثل قائم زيد بالوقت نفس عليك احب القصص شي من الغنى ما انقصت اني لما ختمت هذا الكتاب عند الاستاذ العلماء  
فقصصت ان لم يصدق من في بعض المقامات التي ذكرت عند من لم يطعن في هذا الفن اعلى الله تعالى مرتبة في دار المحررين  
مولانا ومولى الكل صاحب شوكر خفر لاسد خالق البحر والبر فوجدت يراني مصنف هذا قوله مثل قائم زيد بالوقت  
فطالعت لكن لم افهم منه غرض الاستاذ فالعلماء تعرضت عليه فقال فيمكنه غريبة ودقة بجملة فحجرت وقلت لو بين كان على احسن  
دونة فاقا وان لم يقيد بالوقت وقيل قائم زيد فلما قل ان يقول ان رفع زيد لا يعملوا على الابتدائية او على الخبرية فقل  
الاول تعيين كون مبتدأ وعلى الثاني كون خبر فمن اين جواز الامر من فقلت وشي هذا يجري في كل موضع جائز فيه الامران  
كالترجيح وغيره فواجبه التخصيص بهذا قال نعم لكن لم يبين مرجع التخصيص فكنت ذهبت تسجبا الى الاحباب راس  
خياث الدين جبل السد وجه ناصر الود الدين المشهور بكامل طاولا اسماعيل ملا طلاء الدين المشهورين بينا شفقة بفرقد  
حصل الله لهما امتياد في الدارين فقالوا ما عجبت فقلت لهم اقال الاستاذ فالعلماء فقال بعضهم يعني كابل ملا خفر الله  
الذي لم يمتين يستمر وفيهم سليم خصوص ما في هذا الفن لا يحترم ذهب الى ما ذكره ان من وقع قائم لا يجوز تعيين تقريره يا ذكر في رفع  
تريد فلا بد من القول بان قيد الوقت قيد كليها سلكتم اقرتم برفعها فقلت وعرضت على الاستاذ فالعلماء فكنت غضب و  
قام فقل لعل الله يظهر لك فائدة الوقت فان من الله الوقت لا يحضر خاوميه لما نظ محمد شيب والي من تلافوه مولانا محمد المحرر

المغائر للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني من المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد بقوله  
 المسند به ما يكون مسند الى المبتدأ ويكون الباء بمعنى الى ويكون الضمير المحرور راجعاً  
 الى المبتدأ وعلى كل من التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ فان قيل لما خرج به  
 القسم الثاني من المبتدأ فيكون قوله المغائر للصفة المذكورة بلا فائدة قلنا ان قوله  
 المغائر للصفة المذكورة تأكيد للاحتراز فان قيل المسند ما خوذ من الاسناد وهو  
 متعدي بنفسه فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان تعديته بالباء لتضمنه معنى الوقوف  
 اي ما يوقع به الاسناد فان قيل المبتدأ عامل في الخبر الخبر في المبتدأ فكيف يصح  
 قوله المبتدأ والخبر اسمان مجريان عن العوامل للفظية قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب  
 قيل المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ وقيل العامل في المبتدأ معقول والمبتدأ عامل في الخبر  
 وقيل العامل في المبتدأ والخبر معقول كما هو مذهب البصريين المختار عند المقصود منهم فان  
 قيل العامل في المبتدأ والخبر هو التجرع عن العامل للفظ وهو عدل فكيف يؤثر قلنا العوامل  
 في كلام العرب امارات للتأثير المتكلم لا مؤثرة في الحقيقة والاصل الى الاول وما ينبغي  
 في المبتدأ عند عدم المانع التقديري اي تقدير المبتدأ على الخبر لان المبتدأ في الخبر  
 حال من احواله والذات مقدم على احواله فان قيل هذا الدليل يوجب تقديم الفاعل  
 على الفعل ايضا لان الفعل حال من احوال الفاعل قلنا نعم لكن وجوب تأخير عن الفعل

قوله المغائر للصفة المذكورة ولا يرد قائم في محققا ثم اورد زيد بن خنيس بن جابر ليس بمغائر للصفة المذكورة بل هي من لان الخبر هو  
 المجموع دون قائم فقط على انه ليس من الصفة المذكورة لان معنى الصفة المذكورة كون الصفة واقعة بعد حرف النفي بلو العا لا انهم  
 بان يكون مستمداً عليها في اصل وهن ليس كذلك فقد مر فتذكر ان هذه قوله فكيف يصح قول المبتدأ والخبر اسمان ما اقول وان كان  
 ما ذل لا فلا يرد ان العلم لم يقل المبتدأ والخبر اسمان مجريان عن العوامل للفظية ان هذه قوله قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب اقول  
 بل خمسة الثلاثة المذكورة والاربع ان المبتدأ الاول يرتفع باسم الخبر اليك كما قال خلف في ارتفع الفاعل التي اس نريد الكيفيين بل ان  
 المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد عن الخبر لا شتر اهلهم الضمير في الخبر اما المبتدأ الثاني قوله قيل المبتدأ عامل في الخبر ما ذهب اليه  
 الحسن في الغراء قوله قيل العامل في المبتدأ بمعنى هذا الفعل الذي يسمى بغيره في قوله الى بل جاني الترخي قوله وفيه  
 فكيف يؤثر ما اقول في خلافاً لغيره بالبعدى لما افسر بالبعدى كما افسر الجوزي في قوله الى بل في هذه الكلام تحقيقاً او تقديرية الاسناد والبيان



بعارض لا لباس العوارض لا تقبل فان قيل المتبادر من الاصل هو القاعد فيكون  
المعنى والقاعد في المبتدأ التقديم فينبغي ان لا يجوز في دارة زيد لنا خير عن الخبز قلنا  
الاصل ههنا معنى الراجح فان قيل لا نسلم ان الراجح في المبتدأ التقديم بل متنع كما في  
الدار رجل قلنا الراجح في المبتدأ التقديم عند عدم المانع وههنا وجد المانع وهو كناية  
المبتدأ ومن ثم فله اى لاجل الاصل المذكور وهو ان الاولى وما ينفى في المبتدأ التقديم جاز  
اي هذا التركيب في دارة زيد لغو الضمير الى ما هو مقدم رتبة وان كان مؤخر لفظا وامته  
اي هذا التركيب صاحبها في الدار لغو الضمير الى ما هو مؤخر لفظا ورتبة وقد يكون  
المبتدأ أنكره وان كان الاصل في المبتدأ التعريف لان الهم الكثير الوقوع في كلام الحكماء  
امو معلومة معينة اذا تخصصت بوجه ما اى بوجه من وجوه التخصيص مثل كبتة مؤمن  
خير من مشرك فبعد مبتدأ نكرة تخصصت بالمؤمن وخير من مشرك خبره ورجل في  
الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة تخصصت بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام يعلم  
يكون احدهما في الدار على القين لكنه يسأل المخاطب عن تعيينه فان قيل المبتدأ  
امر لفظ وعلم المتكلم امر ههنا فكيف يصح تخصيص اللفظ بالذهن قلنا ان علم المتكلم  
وان كان امرا ذنيا لكنه ما اول بتاويل اللفظ فكانه قال اى من الامور المعلوم  
كون احدهما فيها كما ثابها وما احدث منك فاحد مبتدأ نكرة وقعت في سياق النفي والنكرة  
الواقعة في سياق النفي عامة فتعينت تخصصت فان قيل اين التخصيص والتعميم من اية فكيف  
قوله من اى جاز في قوله زيد واستمع صاحبها اما علم ان في بعض الشروح ان قوله من اى جاز ان يكون اثر الكون كمال  
في المبتدأ التقديم كما يشهد كلامهم في شرح الكافية ويجوز ان يكون دليلا عليه كما ذهب اليه بعض ما تقرير الاول فظاهر ما تقرير  
الثاني فايضا غير محتمل وهو ان جاز في دارة زيد يتحقق ان زيدا مقدم معنى اذ لو تأخر معنى تأخر لفظا اما متنع عند الضمير الى المتأخر  
لفظا ومنه فلهذا المتناع صاحبها في الدار بدل على الدار كما تأخر معنى ولو تقدم معنى جاز لا تتحقق خادمية قوله قد يكون  
المبتدأ أنكره اعلم ان المبتدأ اصلا التقديم والتعريف فلا فرغ من الاول مراد شرحه في بيان الثاني اشارة حيث قال وقد  
يكون المبتدأ أنكره بآية اذ قد الغيرة للتقيل فلا يروى ان الاول تقديم قوله واذا كان المبتدأ مستملا على المصدر الكلام المعتبر  
القول كما لا يخفى لا تخفى قوله بآية اذ قد الغيرة او صفة وجهه وتفسير الاستاذ العلامة بنظر على طلبها كما لا يخفى لا تخفى خادمية

يحصل التخصيص بالتغير قلنا ان للتخصيص مغبين تخصيص بمعنى قطع الشركة و  
تخصيص بمعنى رفع الالهام والمراد بالتخصيص ههنا المعنى الثانى وهو لا ينافى التغير فان  
قيل هذا منقوض بقول عمر بنى خير من جرادة فان النكرة فيه وقعت في الاثبات  
انها مبتدأ قلنا ليس المراد بالنكرة مطلق النكرة بل التي قصد بها العموم سواء كان  
بالاداة كما في مثال المتن او بطريق المجرى كما في هذا المثال وشراءه انا في مبدأ النكرة  
تخصيصت بما تخصص به الفاعل قبل ذكره وهو الفعل لانك اذا قلت ضربت فاعلم منه اني  
بعد امر يصلى ان يحكم عليه بالضرى فاذا قلت رجل فهو في قوله رجل صالح لصحة الحكم عليه  
بالضرى انما تخصص بما تخصص الفاعل الذي يستعمل في موضع هذا التركيب اهـ وانا اناب لا  
شريع الحظر التخصيص كما يحصل بهذا التركيب اهـ وانا اناب لا فذلك يحصل في هذا التركيب  
شراءه انا اناب فان قيل الحصر يستقيم في الاول لاداة الحصر فيه ولا يستقيم في التالى  
لعدم الاداة فيه قلنا الاداة وان لم تكن موجودة في اللفظ لكنها موجودة في المعنى لان  
شراءه انا في الاصل اهـ وانا اناب شراءه فعل ما في معلوم والضمير المستكن فيه يرجع  
الى الغائب الفاعل هو المبدل منه شريدل عنه والمبدل والمبدل منه في الحقيقة شريدل  
واحد وتخصيصه جاء باسناد الفعل فتخصيص المبدل ايضا يحى باسناد الفعل ثم قد  
شريدل اهـ فاذا الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر فان قيل المهر للكل قد يكون  
مباح مقاد وقد يكون مباح غير مقاد فالاول محتمل الخير الشر فيه تخصيصه بالنسبة  
الى الخير الثانى لا محتمل الا الشر فقط ولا يصح تخصيصه قلنا ان المهر للكل اذا كان مباحا غير  
مقاد فانا نخصصه بالصفة للمقدار شر عظم حقا اهـ وانا اناب هذا مثل كلام القمى قال الرجل  
قوى ادركه العجز في شئ فان قيل لم قال ان شريدل عن الفاعل لم يقل انه غير فاعل قلنا ان  
قوله منقوض بقول عمر بنى ان جماعة من اهل محس اصابوا جرادة كانوا عشرين فساوا من كعب الاحبار فاوجب  
عليهم في كل جرادة دية فقال عمر بنى وكم كثيرا يا اهل محس ثم من جرادة يبنى لو صدق ثمرة مكان جرادة جاز ان تحفظ  
قوله قصد بها العموم اى بقرينة المقام والقرينة ههنا ان الحكم على الطبيعة وهذا لا يمكن الا من حيث الاطلاق على ما  
الافراد مثلا يلزم الترجيح بالمرج فاعل ٢ تحفه خادمية.

٢٢

نحوير

لو كان عين فاعل يلزم عند التقديم على الفعل تقديم الفاعل على الفعل وهو باطل  
 فان قيل لا نسلم ان شرب يدل على ضمير الفاعل لان النكرة لا تكون بدلا من معرفة الا اذا  
 وصفت كما في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة قلنا الضمير انما يكون معرفة اذا كان متصلا  
 مذكورا لفظا ومعنى او حكما وههنا ليس مرجعه مذكورا كما في ربه جلا ونعم رجلا فان قيل  
 ازالة التخصيص بتقديم الفعل عليه اذا قد مت على الفعل فأت حلة التخصيص فلا  
 يحصل التخصيص قلنا اذ انظرنا الى الاصل فالاصل تقديم الفعل عليه اما تقديمه  
 الفعل فهو عارض لا اعتبار له فان قيل لا نسلم ان تقديم حقه التأخير يفيد الحصر  
 لانه مخالف لعن من المص قلنا ان هذا من باب السكاك والمص اختيارا من هبه فان قيل  
 يلزم من تقديمه شر على امر تقديم البدل على المبدل منه وهو باطل قلنا هذه الحكم  
 في البدل الواقعي لا في البدل الاعتباري وهذا البدل اعتباري وفي الدار رجل فرجل  
 مبتدأ أنكرة تخصصة بتقديم الخبر عليه لانه اذا قيل في الدار علم منه ان شيئا ذكره بعد ان  
 ما يصح كونه محكوما عليه باستقارة في دائرة فاذا قيل رجل فهو في قوة قوله رجل  
 صلح لصحة الحكم عليه بالاستقرار في الدار وسلام عليك فسلام مبتدأ أنكرة تخصصة  
 بالاستقارة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فسلاما مصدا للتأكيد والمؤكد  
 والمؤكد في الحقيقة شيء واحد والمؤكد تخصيص بالنسبة الى المتكلم وكذا المؤكد ثم  
 عدل من فعليه الجملة الى اسميتها لقصد الدلالة على الدوام والاستمرار فخذ في الفعل  
 وابدال النصب بالرفع لصحة الابتداءية فقال سلام عليك فان قيل كثيرا ما يكون  
 المبتدأ أنكرة غير مخصص بوجه من وجوه التخصيص كما في مثل كوكب انقصر الساعة  
 فكيف يصح قوله وقد يكون المبتدأ أنكرة اذا تخصصة بوجه ما قلنا من صحة  
 ابتداءية النكرة على الافادة لا على ما ذكره من التخصيصا لكن غالب مواد الافادة هذه  
 قوله وههنا ليس مرجعه مذكورا قول قد مر من الاستدلال بالعلام قبل مدة سطور والضمير المتكسر في امر راجع  
 الى الغائب القائل وههنا انكر من ذلك ما هذا الاندفاع فالصواب في الجواب ان نية توصيف البدل اذا كان نكرة من معرفة  
 في مثل من اكل من اكل من اكل ههنا في خبر النعم منع الكل فافهم ثم تحفه خاوميه-

المواضع فان قيل الخبر هو الاسم المجرم عن العوامل اللفظية فينبغي ان لا يكون الجملة  
 خبراً فأجاب بقوله والخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابد من  
 عائد لان الجملة مستقلة بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يكون الا بالعائد  
 والعائد اما ضمير كافي المتأخرين المذكورين او اللام كافي نعم الرجل زيد او ضم المظهر  
 موضع الضمير كافي مثل انما قلنا ما الخاتمة او كون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو قل  
 هو الله احد فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل لبر الكريستين درهما  
 والاسمن منوان بدرهما لان الخبر فيه جملة مع عدم العائد فيه فأجاب بقوله  
 وقد عرفت العائد وحاصل الجواب ان العائد محذوف فيهما فيكون التقدير بالبر الكري  
 منه بستين والاسمن منوان منه بدرهما بقرينة ان باقم البر والاسمن لا يسعر  
 غيرها وما وقع ظرفاً لا كثر على انه مقدور بجملة فان قيل كيف يصح جعل  
 الباء صلة التقدير بل صلة التقدير كلمة في قلنا التقدير يعني التأويل صلة  
 التأويل بباء فان قيل المقدر هو الفعل وحده لا الجملة فكيف يصح  
 قوله مقدر بجملة قلنا المراد بالجملة الفعل مجازاً من قبيل ذكر الكل والمراد  
 الخبر وانما قدر الفعل لا الاسم لان متعلق الظرف عامل في الظرف والاصل في العمل  
 الفعل لو وضعه للعمل فلما وجب التقدير فلا يصلح ان يتقدم به وهذا اولى بالصواب  
 الكوفيون فيقولون لان الاسم لان الظرف في محل الخبر والاصل في الخبر هو الفاعل

قوله الخبر هو الاسم المجرم هذا هو الاستاذ والانتظام كلام المعمر السليم والشمول علو اعتبار الاسم في مفهوم الخبر  
 كما عتبار في مفهوم المبتدأ والفاعل وغيره فافضاً مثل الجملة فمما عرفت فينبغي ان يكون الجملة خبراً فاعلم ان هذا يكون قوله  
 قد يكون الخبر جملة اشارة الى التفسير الى المفرد والجملة ولا يجوز ان يكون اشارة الى الصلة الاولى بل كان كلمة قد كذا قال ولعلنا  
 نذكر الحق في تحفة خادمية قوله الاسمن منوان بدرهما الاسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان فخص بعضه بحذف  
 اي منه في تحفة خادمية قوله المراد بالجملة الفعل مجازاً او اعلم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر  
 لا الظرف السامسده وقال بعضهم هو الظرف السامسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في  
 ان الضمير ينقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منقول واليه يشير كلام صاحب  
 الطلب والطلب وقال السيل في انه محذوف مع الفاعل واليه يشير كلام للصفحة وكذا في غاية التحقيق قتال في كلام  
 الاستاذ صاحب التحقيق في تحفة خادمية كما فظ محمد شبيب ولا يتي

الاسماء اذا كان المبتدأ مشقلا على ماله صد الكلام مثل من ابوك فان قيل ان  
من في من ابوك نكرة فكيف يصح ابتداء ثبته قلنا ان من وان كان نكرة فهو كونه  
معرفة بمعنى بتاويله بان هذا ابوك ام ذاك او كانا معرفتين فان قيل هذه القاعدة  
منقوضة بخوابو حنيفة وابو يوسف لان المبتدأ والخبر ههنا معرفتان انه لا يجب  
تقديم المبتدأ على الخبر قلنا هذا الحكم فيما لا قرينة يكون احدهما مبتدأ والاخر خبرا  
وههنا وجد القرينة على كون ابى يوسف مبتدأ وكون ابى حنيفة خبرا وهو التشبيه  
او كما فاقسا وبين في اصل التخصيص فان قيل ينقض بمثل غلام رجل صالح خبر  
منك لعدم المساواة بينهما مع ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب قلنا للمراعاة المساواة  
في اصل التخصيص مثل فضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ مثل  
زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في  
الاول فلتلايفوت صدارة ماله صد الكلام واما في الثاني والثالث فلتلايلزم  
الالتباس بين المبتدأ والخبر واما في الرابع فلتلايلتبس المبتدأ بالفاعل فان  
قيل هذا يستقيم فيما اذا كان الفعل مفردا نحو زيد قام ولا يستقيم فيما اذا كان الفعل  
متنزا او مجموعا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لا ينجح لا يلتبس المبتدأ بالفاعل  
قلنا ههنا وان لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لكن يلتبس ببدله او نقول انه  
يلتبس بعين الفاعل على قول من يجوز كون الالف والواو حرفين واليزيد على  
تشنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هذا اذا تضمن الخبر المفرد ماله صد الكلام

له قوله واذا كان المبتدأ مشقلا على المصدر الكلام اعلم ان ما يجب لصدر الكلام من اشياء ويجوزها قول الشاعر قطع  
شش جزير يورثه صدر الكلام ويطبع فيها شدة ايسر نظره عام به شرط وتسم وتجب واستفهام في نفي آمد و  
لام ابتداء كشت تمام في تحفة خام ومية له قوله وهو التشبيه الثاني بالاول لا العكس لان بابا  
حنيفة را عظم من يكون المراد ان ابى يوسف مبتدأ ابو حنيفة خبره فان الحكم في جانب الخبر  
سكتة خام ومية له قوله ولا تاء متبادرين وانما لم يبق الخبر بان لا يكون احدهما مبتدأ ونحو زيد المطلق والاطم من  
قال به الكلام الذي حيث قال سبعين البني خبرا كما زيد المطلق اعلم ان تقديم المبتدأ في هذه الصورة اى في سورة تعريفها  
على المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وهو قول ابى علي وقيل ان اختلف رتبتهما في التعريف فاعرفها  
مبتدأ والا فالتالي وقيل المعلوم عند الخاطب مبتدأ والخبر خبره ونحو ما راين هشام ١٢ سكتة خام ومية له  
قوله بئس غلام رجل صالح خبر منك فان الغلام في هذا المثال خصص بتفصيلين بالاضافة والعصنة وفي خبره تفصيل واحد

ای الخبر الذی هو مفرد صیغہ وان کان جملة معنی فلا یردان این فی این زید لیس مفرداً  
 لانه ظروف الظرف مقدر بالفعل كما هو من خبر بصرین مثل یزید او كان ای الخبر  
 بتقدیمه مصححاً الیه ای للمبتدأ مثل فی الدار رجل وکان متعلقه ای متعلق الخبر  
 التابع له تبعیه یتنعم معها التقدیر علی الخبر فلا یرد نحو علی الله عبده متوکل ضمیر  
 فی المبتدأ مثل علی التمر مثلاً زیداً او كان الخبر خبراً عن ان یعنی ان مع اسمها  
 وخبرها بتأویل المفرد مبتدأ أو خبره خبر نحو عندك قائم وجب تقدیمه ای  
 تقدیر الخبر علی المبتدأ فی جمیع هذه الصوفاً فی الاول فلتلا یفوت صدراً ماله  
 صد الکلام واما فی الثانی فلتلا یلزم کجاء المبتدأ واما فی الثالث فلتلا یلزم  
 الاضمار قبل لذكر لفظاً ورتبة واما فی الرابع فلتلا یلزم الالباس بین ان المفتوحة  
 وان المكسوة فی التلفظ لا مکان الذی هو لعل البفتحة لمخاطباً وقد یتعد الخبر سواء  
 كان بحسب اللفظ والمعنی جميعاً او بحسب اللفظ فقط مثال الاول مثل زید قائم عالم مائل  
 فاضل ومثال الثانی هذا حلوا حاضراً فان المقصود بها اثبات الکيفية المتوسطة  
 بین الحالة والخصیة وهو المزمع فیکون التقدير بهذا من لكن الاولی فی الاول ایراد  
 العاطف مع جواز تركه اما ایراده فبالنظر الی التعدد فی اللفظ والمعنی واما تركه فبالنظر  
 الی اتحادهما بحسب المصداق والاولی فی الثانی العکس اما تركه فبالنظر الی اتحادهما  
 فی المعنی واما ایراده فبالنظر الی تغایرهما فی اللفظ فان قيل لما کان التعدد  
 بحسب اللفظ والمعنی علی قسمین أحدهما مع ایراد العاطف وثانیهما بدون العاطف  
 فلم ذکر المصداق مثال القسم الثانی لا الاول قلنا ان التعدد بالعاطف  
 لا خفاء فیه لانه المبتدأ اولاً فی الخبر والتعدّد بغير العاطف فیه خفاء حیث  
 لا یجوز فی جانب المبتدأ ان یقترن بالوجه انه لا یجوز فی جانب الخبر ان یقترن بالوجه  
 مثالاً فی الخبر تنبیهاً علی الجواز أو نقول ان التعدد بالعاطف لیس بخبر فی الحقیقة  
 له قوله التام آه ای یكون من المعلق والوجه ملاقة الکلیة والوجه ای اراد بالوجه المقادیر الجاهل والجهل واداء المعلق  
 الیه ویرد یکن ان یجاب بان المادان یكون الخبر فی ذکره اثنان فادیه سطر ۵ فکذا لا مکان الذی هو لعل آه یعنی ان یکن  
 وان یکن الفصح الا ان السامع قد یزید عنهما فائهما المبتدأ فتنه خادمية حافظ محمد شعیب رح

بل هو من توابعه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الأول لحصول الثاني  
أو للحكم به فلا بد عليه وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعَةٍ فَمِنَ اللَّهِ لأن ههنا وإن لم يكن الأول سبباً  
لحصول الثاني لكنه سبب للحكم على الثاني فيصح دخول لفاء في الخبر لأنه لما تضمن المبتدأ  
معنى الشرط في شبه المبتدأ بالشرط والخبر بالجاء فيصح دخول لفاء في الخبر كفي الجاء  
فإن قيل إن المتكلم لا يخلو ما إن يقصد الدلالة على ذلك المعنى أو لم يقصد فعله  
الأول يجب دخول لفاء في الخبر وعلى الثاني متنع فكيف يصح قوله فيصح دخول لفاء  
في الخبر قلنا إن صحة دخول لفاء في الخبر نظراً إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط مع  
قطع النظر عن قصد المتكلم عدم قصد ذلك أي المبتدأ المتضمن معنى الشرط  
الاسم الموصول بفعل وظرف فإن قيل نوقض بقوله تعالى إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي  
تَفَرَّقَ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَمُفَيِّكٌ فإن الموت مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل دخول لفاء  
على خبره مع أنه ليس بموصول لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة المص على تقدير  
المعطوف فيكون التقدير وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف إذا الاسم الموصوف  
بالموصول المذكور أو النكرة الموصوفة بهما فإن قيل نوقض بمثل كل غلام  
رجل يأتي أو في الدار فله درهم فإن القلام مبتدأ متضمن لمعنى الشرط بدليل  
دخول لفاء على خبره مع أنه ليس بموصوف لا بفعل ولا بظرف قلنا عبارة  
المص على تقدير المعطوف فيكون التقدير أو النكرة الموصوفة بهما أو الاسم المضاف إليها  
مثل الذي يأتي أو في الدار فله درهم وكل رجل يأتي أو في الدار فله درهم  
لا يقال إن الموت في قوله تعالى إِنَّ الْمَوْتَ الخ لا يكون مبتدأ بل هو اسم لأننا  
نقول اسمها في الحقيقة مبتدأ لأنها مزدوجة داخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الأول  
القول أو النكرة الموصوفة بهما وقد دخل لفاء على خبر كل وإن كان مضافاً إلى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم ليس من  
قوله عليه الصلاة والسلام كل نقي ونقي فهو كل لمعارضة بجمات الشرط في الإيهام وكذا إذا كان مضافاً إلى موصوف غير نقي  
كل رجل فله درهم وسبب لا بد من ذلك على خبر غير واحد من المبتدئات ولا يخش يجوز زيادتها في جميع غير المبتدأ  
كما في الرضى مع أنه في غير علم أن ههنا شرط آخر وهو أن لا يكون الصلة منفيًا فلا يمتنع الذي يأتي فلا بد من البرهان  
تحفة خادمية الحافظ محمد شبيب ولا يمتنع رحمه الله

سبباً للثاني في الآية المذكورة لان فراز زيد مثلاً عن الموت لا يكون سبباً للملاقاة الموت  
 لاننا نقول الاول سبب للحكمة لانه لما قرئ قوله فاعلم عليه بانه هو الموت  
 الذي انت تفر منه فان قيل فاقض بالمبتدأ في مثل ليمت الذي يأتي في او في  
 الدار له درهم او لعل الذي يأتي في او في الدار له درهم لانه مبتدأ متضمن لمعنى  
 الشرط مع انه لا يصح دخول الفاء في خبره فاجاب للم بقرينة وليت لعل فانما لا تغاير  
 لان صحة دخول الفاء عليه ما يكون بمثابة المبتدأ بالشرط والخبر بالجزاء وليت لعل وان كان  
 تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من  
 قبيل الاخبار فان قيل باب كان وباب علمت ايضا فانان بلا اتفاق فما وجه تخصيص  
 ليمت و لعل بلا اتفاق قلنا تخصيصهما بلا اتفاق انما هو بالنسبة الى بعض ما عدا  
 وهو باقي حروف المشبهة بالفعل لا بالنسبة الى جميع ما عداه والحق بعضهم ان بهما  
 لان صحة دخول انما كانت لمشابهة المبتدأ الشرط والخبر بالجزاء وان يبطل تلك المشابهة  
 لان الشرط والجزاء من قبيل المتردديات وان التحقيق وبينهما منافية فان قيل  
 قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بهما فوجه تخصيص ان المكسورة بلا لحاق

له قوله ليمت تجوز في ثالثة او جازع على الحكايم من فاعلمت بمراد يجوز كونه مرفوعاً لفظاً بالتثنية ان اوله باللفظ فيكون منصوباً  
 او غير التثنية ان اوله باللفظ او الكلمة فيكون غير منصرف وكذا لا يحكم في جميع المفعول اذا هي بها لكن ان كانت رباعية او ثمانية متوالية  
 فتعريفها واجب اذا اوله باللفظ او الكلمة كعلم والافعال والجمعين ليمت كذا في الفوائد الشافية مع زيادة ١٢ تحفة خاد ميسر  
 له قوله والشرط والجزاء اي المخرج من حيث المخرج فلا يراد ان الخبر قد يكون انشاء كما قال الشافعي فان علمت فموت  
 مؤتميات فلا ترجع نحو حق الى الاحتقار وبها ينادى باعلى نداء على خلاف ما هو المشهور من ان الحكم عند اهل العربية  
 في الخبر والشرط قيد لغيره لانهما في الحال والظرف نعم بر على العموم حيث قال ان اختلف دخول الفاء في خبر ليمت و لعل للردم  
 الشافعي وذلك لان ملعب الفاء الجزائية لا يكون الا خبر اي يحتمل الصدق والكذب وغير ليمت و لعل لا يحتملان ذلك على العقل  
 مع الرضى ولان دخول الفاء بلا حظ مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضى التقيد ومقتضى امتناع دخول  
 الفاعل التي تؤثر معنى في الجملة الا ان هذا المبتدأ مكنونه غير ماضٍ العرق في الشرطية جازاناً يدخله لا لا يؤثر في الجملة المشافعية  
 من ظاهراً وجران والحق للمالك ان المفتوحة يمكن ولكن من غير سماع كذا في الرضى وغيره اقول هذا الوجه ادعى من الاول لجزا  
 في جميع النسخ بخلاف الاول كما لا يخفى ١٢ تحفة خاد ميسر لحاظ لفظ محمد شبيب ولا ينبغي رحمه الله  
 تعالى له قوله فما وجه تخصيص ان المكسورة بالا للاحاق قلنا ان المكسورة اصل وان المفتوحة ولكن من غير ما قبل  
 ولحقان بها فيعلم ما بها من ما لها ولحقان ليمت و لعل بالواسطة كذا قال جمال الناظرين ١٢ تحفة خاد ميسر  
 لحاظ لفظ محمد شبيب ولا ينبغي رحمه الله



قلنا الحق ان المكسوة هما انما هو عند سيبويه فاعتمد بقوله وذكره لعمديته ولكن  
الحق ان المفتوحة هما انما هو عند غيره فلو عتمد بقوله فلم يذكره لعدم عمدية مع  
ان كلام القولين لا يسا عدما القران وكلام الفصحى اما ان المكسوة فخالفت  
قوله تعالى ان الذين كفروا وما تواتوا وهو كما ركن ليقبل توبتهم وان المفتوحة  
مخالفت قوله تعالى واعلموا اننا غفرون من شئ مما كان لله خمسة ولكن مخالف  
عن قول الشاعر شعري فوالله ما فارقتم قائما لكم ولكن ما يقضى فتوى يكون  
وقد يحد فليبتدأ لقيام قرينة جواز القول المستهل لهلال الله فالقرينة عليه  
حال المستهل لان مقصوده تعيين الشئ او لا باسم الاشارة ثم الحكم على ذلك  
الشئ المعين بالهلاية فيكون التقدير هذا الهلال والله فان قيل لم اتى  
بالقسم مع انه نرائد على المثال قلنا انما اتى به جريا على ما هو عادة المستهلين  
غالباً ولا يتوهم نصب الهلال عند الوقف فان قيل حذف المبتدأ على  
القسمين جائز وواجب فلم ذكر الاول دون الثاني قلنا انما لم يذكر الثاني لقلته  
كافي الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد الخبر جواز امثل خرجت فاذا السبع  
والقرينة دخول ذى المفاجأة لانه لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالباً والسبع  
فعلم ان خبره محذوف يعنى واقف وجوباً فيما التزم في موضعه غيره وذلك  
منحصر في اربعة مواضع اولها اكل مبتدأ وقع بعد لولا ثم حذف خبره واقيم جواب لولا  
مقامه مثل لولا زيد لكان كذلك فهذه الحذف واجب لوجوه القرينة وسادسها ما القرينة  
فهو دخول لولا لانها لا تمنع الشئ الثاني لوجود الشئ الاول فيبدل على

قوله ولما تروهم نصب الهلال آه على الفعلية اى رايت الهلال فلما نادى قوله واستدار فرفع هذا التزم ان من عادتهم  
الوقت بعد تمام الكلام تنهوا عن تحته خا وميه **س** قوله كالى الحمد الله اى فى كل موضع قطع التزم بديل الى  
والزم والترسم فانهم **س** قوله لا لا يدخل الا على الجملة الاسمية اقول هذا غير تام لانه لا يلزم من دخوله  
على المقرط ان يكون كالمبتدأ خبر لا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوف فلا يلزم من مقدمته وبى ان الاصل فى المبتدأ التزمين  
وفى الخبر التزمين والسبع معرفة فعلم آه **س** قوله لا لا تمنع الشئ الثاني لوجوه الشئ الاول لعل ان يقبل  
سلطانك لكن لا يلزم من ان يكون المحذوف خبر الجملة ان يكون الفعل محذوفاً والرفع بعد لولا فاعلا اى لولا لا يوجد فيكى  
ما يذهب الكسائي لوقت بان حذف الفعل لا يكون ما جاب من غير مفسر **س** قوله خا وميه -

موجود و اما ساد المسد فهو اقامة جواب لا مقام الخبر فيكون التقدير لولا زيدا موجودا  
 كان كذا فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر شعرا لولا الشعر بالعلماء يزري  
 لكنت اليوم اشعر من لبنة لان المبتدأ في هذا المثال ثم بعد لولا مع ان لم يحذف  
 خبره قلنا هذا اذا كان الخبر من الافعال لعاقبة و يزري من الافعال الخاصة  
 و الافعال لعامة اربعة هي الكون والحصول والتبوت والوجود كافي قول النظم  
 بيت افعال عموم زدا باب عقول يكون ست وثبوت ست ووجود ست وحصول  
 وثانيها كل مبتدأ كان مفعلا اصريحا او تاويا مضافا الى الفاعل والمفعول هو بعد حال  
 من الفاعل والمفعول ومنهما او كل سم تفضيل مضاف الى ذلك المصنف ثم حذف  
 الخبر اقيم الحال مقامه مثل ضربي زيد اقامه فيها الحذف واجب لوجود القرينة  
 و ساد المسد اقا القرينة فلان استعمال المفعول في كلاهما محذوف من اما ساد المسد  
 فهو اقامة الحال مقام الخبر فيكون التقدير ضربي زيد احاصل اذا كان قائما حذ  
 حاصل كما حذف متعلقات الظرف فبقية اذا كان قائما ثم حذف اذا مع فعل  
 الشرط العامل في الحال و اقيم الحال مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون  
 الحال قائم مقام الخبر كما هو من هب البصريين وفيه نظير من وجهين الاول ان حذف اذا  
 الجملة المضاف اليها غير معطوية في كلاهما الثاني ان قائما لا يخلو اما حال وخبر كان  
 فعلة الاول يلزم العدول من كان الناقصة الى كان التامة وهو خالف الاصل وعلى  
 الثاني يلزم اقامة خبر كان مقام خبر المبتدأ وكلامنا في اقامة الحال مقام خبر المبتدأ

يحدث

س قوله بقول الشاعر ولولا آه وهو لم يكن الشافي وقيل غيره وهو الصحيح عند اكثر النحويين شعر كفن عيب بلى  
 علماء هر آينه يودم من امر و شاعر و شعر كونه تراز لبند و تمامه ولولا خشية الرحمن عذبي بهملت الناس كلهم عبيدي  
 ۱۲ تحفة خا و ميه س قوله من الافعال العامة و يزري آه اقول يعلم منه ان لو كان الخبر من الافعال الخاصة لا يحذف  
 مطلقا والامر ليس كذلك لانه لو وجد القرينة غير لولا لوجب الحذف لوجود القرينة و ساد المسد على انه ذكر في المتوسط عدم وجوب  
 الحذف بعد لولا في كل موضع الزاوي ۱۲ تحفة خا و ميه س قوله فيكون تقديره ضربي زيد احاصل اذا كان قائما قد سبق  
 ان الظرف عند البصريين مقدربض فيكون التقدير ضربي زيد احصل فاقابل ۱۲ تحفة خا و ميه س قوله ثم حذف اذا  
 مع الشرط العامل في الحال هكذا في الرضي لا يخفى ان الظرفية محضة فقتية مدخلها شرطاسا مع نظر الى ان الحال يرجع  
 الى معنى الشرط وكذا قال جمال الناظرين ۱۲ تحفة خا و ميه لفظ محمد شبيب ولا ياتي رحمه الله تعالى

وقال الرضى تقديره ضربى زيد ايلابسه قائماً اذا اردت الحال عن المفعول ضربى زيد  
 يلابس قائماً اذا اردت الحال عن الفاعل ثم حذف فذو الحال فقع ضربى زيد ايلابسه  
 قائماً ثم حذف يلابس لذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال اقيم الحال مقامه  
 وقال الكوفيون تقديره ضربى زيد قائماً حاصل يجعل قائماً من متعلقا المبتدأ  
 ثم حذف حاصل فبقى ضربى زيد قائماً لكن مذهبهم ضعيف بوجهين الاول انه يلزم  
 حذف الخبر من غير مسد ثنى مسد والثانى انه يلزم تقييد المبتدأ المقصود بمؤبد ليل  
 الاستعمال وقال الاخفش ان خبر هذا المبتدأ الذى سة الحال مسد مصدر  
 مضاف الى صاحب الحال فيكون تقديره ضربى زيد قائماً ثم حذف الخبر واقيم الحال مقامه  
 لكن مذهبهم ضعيف لانه يلزم حذف المصبة مع بقاء المفعول وهو غير جائز وقال  
 بعضهم ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه ما ولا يؤول لفعل اذ المعنى ما ضرب زيد الا قائماً  
 لكن مذهبهم ضعيف لانه لا بد من المناسبة بين المختصر المطول والمناسبة ههنا  
 لان المطول مشتمل على اداة الاختصار المختصر غير مشتمل عليها ومثال المصبة الصريح المضاف  
 الى الفاعل فقط مثل هابى راجلاً ومثال المصبة الصريح المضاف الى المفعول فقط مثل ضرب  
 زيد عرياناً ومثال المصبة الصريح المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ضرب زيد عرياناً  
 قائمين مثال المصبة والتاويل المضاف الى الفاعل فقط مثل ان ذهبت لاجلاً ومثال  
 المصبة والتاويل المضاف الى المفعول فقط مثل ان ضرب زيد عرياناً ومثال المصبة والتاويل  
 المضاف الى الفاعل والمفعول مثل ان ضرب زيد عرياناً قائمين ق مثال  
 الاسم التفضيل المضاف الى هذه الاقسام الستة مثل اكثر ذهابى راجلاً واكثر ضرب

١٥ قوله اذا اردت الحال عن المفعول أى من فعل المصبة وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فعل المصبة والاعمال فى المصبة  
 من المفعول ١٦ قوله يلزم حذف الخبر أى قولهم من الاستفهام لانه اذا حذف الخبر لم يبق له خبر من غير خبر  
 مسد قد بر ١٧ قوله بدليل الاستعمال يعنى علم الاستفهام لانه اذا استعمل العلم القرينة على تقييد مفعول قطع  
 خبر محمول على الاستفهام ولهذا قيل ان المصبة ناقض للطهارة ولا تنقض مع المجلس لكان القولان متساويين بحسب الظاهر وان  
 قامت قرينة انحصار خبر المصبة عن المصبة لانه اذا شرب المصبة لانه اذا شرب المصبة لانه اذا شرب المصبة لانه اذا شرب المصبة  
 من المصبة لانه اذا شرب المصبة لانه اذا شرب المصبة لانه اذا شرب المصبة لانه اذا شرب المصبة لانه اذا شرب المصبة

زيد عريانا واكثر ضر بزيد عمر اقامين اكثر ان ذهبت راجلة واكثر ان ضر بزيد عريانا  
 واكثر ان ضر بزيد عمر اقامين وتا لنها كل مبتدأ اشتمل خبر على معنى المقارنة  
 وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع ثم حذ الخبر واقيم العطف ومقامه مثل كل  
 رجل وضيقه فهذه الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة الواو التي  
 بمعنى مع لدالتها على معنى المقارنة وساد المسد واقامة العطف مقام الخبر فيكون  
 التقدير كل رجل مقرون مع ضيقه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره  
 فعل لقسم ثم حذ الخبر واقيم جواب القسم مقامه مثل العمر لا فعلن كذا ففهمنا  
 الحذف واجب لوجود القرينة وساد المسد فالقرينة ذكر المقسم به يد على  
 القسم واما ساد المسد فهو اقامة جواب القسم مقامه فيكون تقديره لعمر اقيم  
 لا فعلن كذا خبر ان واخواتها اي بعض من المرفوعات خبر ان اخواتها لا فعل  
 الحذف فمشابهة للفعل لفظا ومعنى اقا لفظا في الثلاثية والرباعية والادغام اقا  
 معنى فلان معانيها معاني الافعال لان معنى ان وان تحقق ومعنى كان تشبها ومعنى  
 لكن استدراك ومعنى ليت تمنى ومعنى لعل ترجى وللعل علان اصله وفعى فالاصل  
 تقديم المرفوع على المنصوب والفرعى تقديم المنصوب على المرفوع فاعطى لها العمل الفرعى هو  
 المسد بعد دخول هذه الحروف فان قيل يصح حذف هذا الحذف يقوم في ان زيدا  
 يقوم ابو مع انه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة يقوم ابو قلنا في الجواب المراد بالمسد

الحذف

ان

قوله يكون مقسما به وتبيننا للقسم ليرجى عز نخو عبد الله وامانة الله لا فعلن كذا فانه لو لم يكن مقسما فلك الخبر لعدم دلالة على  
 القسم وعلى الاستاذ السلام ترك اعتمادا على فهم الذي من قوله مقسما بـ اي صريحا في القسم وتبيننا في اي شتهر في القسم فيما بينهم وان  
 استعمل في غيره على الذرة ١٢ تحفه ٥٢ قوله لمرك آه بالفتح والضم بمعنى البقاء ولا يستعمل في القسم الا فتح لانه موضع التثنية  
 قال الشيخ الرضى وقد ترك المصنف قسما تجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا مستقلا بالمتعلق العام نحو زيد قامك او  
 في الدار على ما ذكرنا قبل ولتجزئ ان جنى انظار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامر من اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شئ  
 آخر مسد حاصلان فوجب الحذف وتعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكون خبره  
 سائرا تقدم ما سد مسد الخبر انتهى بعبارة ١٢ تحفه ٥٣ قوله بعد دخول هذه الحروف اي هذه الحروف وكذا المراد في  
 جانب الحد وادى خبر ان واحدا خواتها فان رفع المورد والظاهر فافهم ١٢ تحفه خاد وميه -

[illegible]

خبر لا الحق لنع الجنس لنع صفة الجنس أما كان خبرها من المرفوعات لا هذه  
 مشأمة بان المفتوحة لفظاً ومعنى أما لفظاً ففي فتح الأول وأما معنى فأما بعلاقة  
 المضادة وأما بعلاقة المناسبة أما علاقة التضاد فهو محل التقيض على التقيض  
 وأما علاقة المناسبة فلان لا لتأكيد النفي وان لتأكيد الاثبات فلما شأمة بان  
 لفظاً ومعنى اعطى لها علمها هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها  
 فان قيل لم عد الالمض عن المثال المشهور وهو قوله رجل فيها قلنا انما عد  
 عن المثال المشهور لان في المثال المشهور توهم التباس الخبر بالعت لاحتمال حذف  
 الخبر جعل في الدار صفة له وقوله فيها خبر بعد خبر لا ظرف لظريف الاحوال الظرفية  
 لا يتقيد بالدار فان قيل المثال التوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد  
 فالحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد المثالين لئلا يلزم الكذب في لفظ الظرافة  
 عن جنس غلام رجل وايضاً خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول مثال غير  
 الظرف الثاني مثال الظرف يحذف خبر لا كثيراً اذا كان الخبر من الافعال العامة  
 لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي المنفي ولما لم يكن القرينة على خصوص المنفي  
 حملنا النفي على نفي الامر لشامل كافي قوله لا اله الا الله يعني لا اله موجود الا الله  
 وبنو قيس لا يثبتونه اصلاً اي لا يظهرون خبر لا في اللفظ سواء كان عاماً او خاصاً  
 لان كثرة النفي عندهم دليل وجوب النفي والمراد انهم لا يثبتونه اصلاً اي لا لفظاً  
 ولا تقدير فيقولون انه اسم فعل بمعنى انتفي فيتم بالفاعل فلا حاجة الى الخبر فان  
 قيل هذا يتقضى بمثل لا رجل قائم لان خبر لا مذكور فيه قلنا ان ما ترى خبراً في  
 هذا المثال فيعمل على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى  
 النفي والدخول على المبتدأ والخبر هو المسند اليه بعد دخولها مثل ما زيد قائماً ولا  
 رجل افضل منك ثم اعلم ان في عملها ولا مذ هين مذ هين فيتم مذ هين الحجازين  
 قوله توهم التباس الخبر بكمالات اما قال الله على الظاهر انما قلنا على الظاهر حذرنا من قول بعض ما يرى لك  
 وغيره من جواز نفي صفة المنسوب لكنه ضعيف اذ لم يثبت في كلامه نفي صفة خا وميتة









او تضمنها فان قيل ان تعريف المفعول المطلق لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج عنه  
 المفعول المطلق في قوله تعالى **فَضَرَبَ الرِّقَابَ** لان الفعل ههنا ليس بمذكور قلنا الفعل  
 اعم من ان يكون لفظاً او تقدير او ههنا وان لم يكن مذكوراً لفظاً لكنه مذكور تقدير  
 فيكون التقدير فاضربوا ضرباً لرقاب **فان قيل** ان التعريف لا يكون جامعاً لافراده  
 لانه خرج عنه المفعول المطلق في مثل **ناضرب ضرباً** لان فعله لم يكن مذكوراً الا  
 حقيقة ولا حكماً قلنا الفعل اعم من ان يكون حقيقة او شبه الفعل فان قيل كون  
 الفعل المذكور بمعنى المطلق محال لان الفعل كل والمفعول المطلق جزء وبين الكل و  
 الجزء مغايرة تامة فكيف يكون احدهما بمعنى الآخر قلنا المراد بكونه بمعنى ان يكون  
 بمعنى الفعل المذكور مشتقاً عليه من قبيل اشتغال الكل على الجزء **ولا ان بينهما اتحاداً** **بمعنى**  
**فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعاً عن خواله لغيره لانه دخل فيه المفعول به في  
 مثل كرهت كراهتي لانه ما فعله فاعل فعل مذكور ومعنى الفعل المذكور مشتق عليه  
 من قبيل اشتغال الكل على الجزء قلنا ان للكرهية اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت  
 بفاعل الفعل المذكور وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فاعل للكرهية فاذا ذكرت بفاعل  
 في الاعتبار الاول كما في كرهت كراهية فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده فلا اعتبار  
 الثاني كما في كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق فما كان مفعولاً  
 مطلقاً فهو ليس بخارج وما كان مفعولاً به فهو ليس بداخل قد يكون للتأكيد  
 والنوع والعدد وجه الضبط ان المفعول المطلق لا يخلو اما في مفهومه زيادة  
 على مفهوم الفعل او لا الثاني للتأكيد والاول اما ان يكون فيه زيادة  
 للنوع او العدد فالاول للنوع والثاني للعدد نحو جلست جلوساً  
**قوله** مثلاً غير من قبيل اشتغال به معناه ان تحقق الفعل تحقق الاسم الذي هو المفعول المطلق لا اشتغال مفهوم الفعل  
 على مفهوم الاسم الذي هو هو فلا يرد انه خرج من المفعول المطلق الذي لبيان العدد والتأكيد الذي اذا عبر به بلفظ مفهوم  
 من غير مفهوم الفعل كشي في ضرب شيئاً اذا اراد به الضرب والذي عالمه المصدر كالحديث مما لا شك فيه ان عدم الاشتغال  
 فاعلم ان لا يشك عليك حقيقة المقال **تحفه خا وميه** -

وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة  
على التعدد والتثنية والجمعية تستلزمان التعدد وبينهما تنافي بخلاف نحو لا نفساً  
لا يدلان على الماهية المعرأة بل يدلان على الماهية مع النوعية والتعددها الانبافيا  
التعدد وقد يكون بغير لفظه سواء كان المغايرة بحسب المادة نحو قعدت جلوساً  
أو بحسب الباب نحو انبته الله نباتاً وقال سيبويه لا يجرى المفعول المطلق من غير  
لفظ فعله بل يقدر له فعل من لفظه فيقال قعدت وجلست جلوساً وانبته الله  
فنبت نباتاً لكن مذهبه ضعيف ومنقوض بقوله تعالى لا يفرونه شيئاً لكنه  
يقول في الجواب ان شيئاً بمعنى قليل وهو صفة لموصوفه محذوف وهو ضمير الايضرون  
ضمراً قليلاً وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم خيراً مقدماً  
فالقرينة عليه حال لقدام وفيه نظر من وجهين الاول انه لا نسلم انه مفعول مطلق  
لان الشرط في المفعول ان يشتمل معنى الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل  
على الجزء ومعنى قدمت يشتمل على قدم لا على خير والثاني ان الشرط في المفعول  
المطلق ان يكون مصدراً وخير اسم التفضيل قلنا ان المصدرية مجازاً باعتبار  
الموصوف المحذوف والمضاهية اي قدمت قد وخير مقدم ووجوباً  
سماً نحو سقياً ورعيّاً وخيبة وجدعاً وحماً وشكراً وعجباً لانه لا يوجد في  
كلامهم استعمال الافعال لعاملة مع هذه المصادر وهذا معنى المحذوف الوجوب  
السماعي فان قيل لا نسلم انه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة  
مع المصادر بل وجد مع بعض هذه المصادر نحو حمدت حمداً وشكرت شكراً  
وعجبت عجباً قلنا المراد بعدم الوجوب عدم الوجود في كلام الفصحى

في قوله تعالى لا يفرونه شيئاً

قوله لا يثنى ولا يجمع بالاول لان الماثنى لا يلزم منه ان لا يجمع نحو اجمع فانه لا يثنى ويجمع ۱۲ تخف ۲ قوله  
سواء كان للمغايرة بحسب المادة آه المغايرة بحسب الصورة ليست بتصوره لان كل مفعول مطلق مغاير للفظ فعله بحسب الصورة  
۱۲ تخف ۲ قوله لا يفرونه تعالى آه اي كل ليس افضل من لفظه نحو خلعت يميناً وقيل ان تقديره العادل عند سيبويه  
فيما يكون افضل مستعمل في كلام العرب الا فيها ايضا قائل بان العادل هو المذكور وايضا قيل ان الشيء مفعول ثانٍ للفعل المذكور اخذ

وهذه اللغة غير فيصيحة أو نقول المراد بعدم الوجود عدم الوجود مع اللام وهذه المصداق  
بدون اللام فان قيل على هذا لا يحصل لمطابقة بين المثال والمثل لان المثال  
هو المصداق مع اللام والمذكور في المثال هو المصداق بدون اللام قلنا عند المصنف  
ايضا مستعملة باللام لكن حذف اللام للاختصار وقياسا في مواضع اى في مواضع  
عديدة فان قيل المتبادر من المواضع المواضع المذكورة في المتن ليس كذلك  
لانه كما يحذف الفعل الناصب قياسا في هذه المواضع كذلك يحذف في غيرها نحو  
انت قياما والناس تعود اى انت قمت قياما والناس قعد واقعدوا قلنا المراد  
بالمواضع المواضع المتعددة لا المحصورة لكر تخصيص هذه المواضع بالذكر لكثرة  
المباحث عنها ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول  
المطلق غير اعنه فان قيل الكلمة لا تخلو اما عبارة عن الوضع او عن المفعول المطلق  
فقط الاول لا يصح حل قوله مثبتا على ما لان مثبت والمحذوف هو المفعول المطلق  
لا الموضع وعلى الثاني لا يصح حل ما على ما لبيانته بينهما قلنا ان كلمة ما عبارة عن  
المفعول المطلق والعبارة محتملة على حذف المضاف وهو الموضع فيكون التقدير هكذا ومنها  
موضع ما وقع مثبتا او وقع مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلوب  
خبر اعنه فلا يربح النقص بقوله تعالى اذ اذكبت الارض ذكاد كما لانه وقع مكررا  
ليس في موضع الخبر نحو ما انت الا سيرا افسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا  
بعد نفي وهو ما التي داخله على اسم وهو ان الذي لا يكون المفعول المطلق خبر اعنه والارض  
محل صر الوصف على الذات لا لا يجوز وما انت الا سيرا البريد فسير البريد مفعول  
مطلق وقع مثبتا بعد نفي وهو ما التي داخله على اسم وهو ان الذي لا يكون المفعول

المراد منه اللغة غير فيصيحة بوجه ما وقع في نزع البلاغة نحو على عظيم احسانه وتبريره له مما يكون له قضاء وشكر ما وادق قيل  
في رد نزع البلاغة كما نسب الى امير المؤمنين اسدائه الغالب على ابن ابي طالب كرم الله وجهه في خطب سأل من اعطاه الله شيئا من  
الخير ان يعطيني من الخطب الا زيرا ما نسب لى ذلك الا في رواية شاذة يرى من شذ ذلك لو ثبت ان بعض الخطب من الخطب  
نزعوا الى الاسلام بهذه العبارة ثبت ان من جمل كلامه فيها نفع الفصحا والمبلغ البلاء كان محبة تترك باسعاد لا يجب ان يكون كل  
كلام نفع لينا كيف وقد عزوا في كل كلامه في كلامهم في نفعهم وانما كل لفظة من الكلام كما تحسن في موضعها تحفة خادمية

المطلق خبراً عنه واللازم محل خبر الوصف على الذات وهذا لا يجوز فإن قيل المثال  
لتوضيح المثال والتوضيح يحصل بمثال واحد فلم أدر المثالين قلنا إنما أورد المثالين  
للتبني على أن الاسم الواقع في موضع الخبر على قسمين نكرة ومعرفة فالأول مثال  
النكرة والثاني مثال المعرفة أو مفعول مضاف فالأول مثال المفعول والثاني مثال المضاف  
أو فعل المبتدأ أو شبهة فالأول مثال فعل المبتدأ أو الثاني مثال المبتدأ بفعل المبتدأ  
وإنما أنت سيرا فسيراً مفعول مطلق وقع مثبتاً بعد معنى نفى وهو إنما التي داخل  
على الاسم وهوانت الذي لا يكون للمفعول المطلق خبراً عنه واللازم محل صرف  
الوصف على الذات وهو لا يجوز وزيد سيرا سيرا فسيراً مفعول مطلق  
وقع مكرراً في موضع الخبر من الاسم وهو زيد الذي لا يكون للمفعول المطلق خبراً عنه  
واللازم محل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز وإنما وجب في الفعل لما نصب في  
هذه المواضع لا القاعدة أن المصداق إذا حمل على الذات والقرينة دالة على عدم  
إرادة الجواز فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ففهمنا الخبر  
واجب لوجود القرينة وساد المسد أما القرينة فهو نصب المفعول أما ساد المسد فهو  
إقامة للمعول مقام العامل فيكون التقدير ما أنت السير سيرا وما أنت السير  
سيراً ليريد و إنما أنت سير سيرا وزيد سير سيرا سيرا فسيراً فسيراً فسيراً فسيراً  
مستقلتان فلفجهما في منها واحد قلنا إنما جمعها في منها واحد لا شترأكما في قيد  
وهو وقوع المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه  
ومنها ما وقع تفصيلاً لبيان أثر مضمون جملة متقدمة والمراد من مضمون  
الجملة مصداقها للمضاف إلى الفاعل والمفعول والمراد بالآثر الغرض المطلوب منه

له قوله لوجه القرينة ذكر في غاية التحقيق أما القرينة في الضابطة الأولى فهي بالشبهة ليس قانها تعني خبر أو لا يصلح خبر إلا  
فصل هذه المصادر أما الساد المحذوف فهو الاستثناء أما القرينة في الثانية فهي البتة فإنه لا تعني خبر ولا يصلح خبر إلا  
في المصدر وأما الساد المحذوف فهو المصدر الأول أي المحذوف له قوله القرينة فهو نصب المفعول قال مولانا زكريا لا يجوز  
ما في سائر الكتب أن يكون مثل مناد فمفعولاً لفعل مذكور انتهى أقول بل ما في سائر الكتب من نصب المفعول مطلقاً لأن  
النصب مطلقاً كثيراً فأنه قيل إنما يجب حذف الفعل دلالة الجملة عليه فيكون في ذكر ما في سائر الكتب من نصب المفعول مطلقاً

ولم یأت فی تفصیل الا ثوبان الا فی الاحتمال نحو فشد والوثاق فاما ما بعد واما فدا  
فشد واجملة وشد الوثاق مضمون الجملة والغرض المطلوب من شد الوثاق اما  
المن او الفداء قاله تعالى یفصل الانواع المحتملة بقوله فاما ما بعد واما فدا واللام  
یمثل هذا التركيب کل ترکیب اذا طلب الفعل بصیغة الامر ثم ذکر فائدة الامر بصیغة  
المصدر علی سبیل التدرید فالعقل یحکم بكون المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف  
نحو کل طعام فاقا نو فابعد واما کسبا ففهمنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد  
المست اما القرينة فهو نصب المعمول واما ساد المسد فهو آفة الجملة المتقدمة الدالة  
على المصدر الذی المفعول المطلق غرض منه مقام العامل فیکوز التقدير هذه اقشدا  
الوثاق فاما تمنون متابع واما تفدون فداء ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد  
جملة مشتملة علی اسم بمعناه وصاحبه فقوله للتشبيه احتراز عن نحو لید صوصو  
حسن وقوله علاجا احتراز عن نحو لید زهذو هذا الصلحاء وقوله بعد جملة احتراز  
عن نحو صوصو زید صوصو حمار وقوله علی اسم بمعناه احتراز عن نحو مرت بالبلد فاذا له  
صوصو حمار نحو مرت به فاذا له صوصو صوت حمار وصراخ صراخ النخل فصوصو حمار  
مفعول مطلق للتشبيه دال علی فعل من افعال الجوارح وقع بعد جملة اعنی صوصو  
مشتملة علی اسم بمعناه اعنی صوصو وايضا مشتملة علی صاحبه وهو الضمیر المجرور  
فوله ففهمنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المست اما القرينة فهو نصب المعمول

سأله قوله صوت حسن رفع بالبدلية من صوت وكذا زيد الثاني في المثال الثاني قال مولانا عصمة السيد السائب الحارثي  
ان يكون في التركيب مفعولا مطلقا لم یحذف فعلا لا يمكن مفعولا مطلقا انتهى اقول الهم الان يقال انه مفعول مطلق كما قال  
الخليل فافهم طاعتا قال عبد الرحمن انه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا انتهى لان الاحتراز  
عن لغوا ففهم ان الصوت كيفية قائمة بالهيد الى الصرخ فيسمع الصوت بوضوح الى السامع ثم تحذف قوله لید زید آه  
لان الزید هو الاجتناب عن السامع وهو من افعال القلب ان كان يظهر اثره في الجوارح ثم تحذف قوله صوت زید صوت  
صوت الاول مفعول بالابتداء ثم صوت الثاني بالانجزة ثم تحذف قوله صوت صوت حمار ففهمنا الحذف واجب لوجود القرينة وساد المست اما القرينة فهو نصب المعمول  
صوت صوت حمار یجوز فیله رفع علی الصفا والمیل ثم تحذف قوله لید زید آه لان الزید هو الاجتناب عن السامع وهو من افعال القلب ان كان يظهر اثره في الجوارح ثم تحذف قوله صوت زید صوت

في

واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اذاه العامل فيكون التقدير ممر  
 به فاذا له صوت صو حار وصو اخر يصرخ صراخ الشكل فان قيل لان سلم  
 ان صوت حار مفعول مطلق لان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا وهو ليس بمصدر  
 لان المصدر ما يكون في معنى الفارسي الدال على الضرب بمعنى نزل او التاء النون  
 كالقتل بمعنى كشتن وصوت ليس كذلك لان معناه الفارسي بانك قلنا  
 الصوت الجرح بمعنى الزيد اعني التصويت ومعناه الفارسي بانك كودن فان قيل لان سلم  
 ان صوت حار مفعول مطلق لان الشرط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفعل  
 المذكور عليه من قبيل اشتغال الكل على الجزء ومعنى يصوت مشتمل على صوت زيد لا على صوت  
 حار قلنا ان صوت حار مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضى فاليه لصفة للمفعول  
 الحقيقي فيكون التقدير ممر به فاذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حار فان قيل  
 المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا  
 انما اورد مثالين للتنبيه على ان هذا النوع من المفعول المطلق على قيمين احدهما  
 نكرة وثانيهما معرفة فالاول مثال للنكرة والثاني مثال للمعرفة ومنها ما وقع مضمون  
 جملة لا محتمل لها غير نحو له على الف درهم اعترافا فاعترافا مفعول مطلق  
 وقع مضمون جملة لا محتمل لها غير لان كلمة على في اصطلاح الفقهاء نظير  
 المال على سبيل الاعتراف ففهمنا الحق واجب لوجوه القريضة وساد المسد اقرار  
 فهو نصب للمفعول واما ساد المسد فهو اقامة الجملة المتقدمة المؤدية لما اذاه العامل  
 مقامه فيكون التقدير هكذا له على الف درهم اعترفت اعترافا ويسمى تركيبا  
 لانه مؤكده لنفسه لا امر مغاير ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل فيها نحو زيد  
 قائم حقا فحقا مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل فيها لان زيد قائم اجبا ولا اجبا  
 في المثالين مثال المعرفة ولان الاول مضى الى غير فدى المفعول بخلاف الثاني فمضمون قوله وقع مضمون جملة  
 امر زيدا وقع مضمون فمفعول ممر بها فان مضى فمضمون الفعل وساد قوله فمفعول ممر بها غير امر زيدا فمضمون قوله الثاني فمضمون  
 قوله امر زيدا او غير ممر بها فان مضى فمضمون الفعل بينا لان الجملة المتقدمة تقوم مقام امر زيدا فمضمون قوله فمضمون  
 نفسه فمضمون من الثاني فان مضى فمضمون الفعل بينا لان الجملة المتقدمة تقوم مقام امر زيدا فمضمون قوله فمضمون





ان لبنيك وسعديك لا يخلوا اما مصد المجرد او مصد الزيد فالاول سلم لكنه لا يدل  
على التكرير والتكثير والمقصود في هذه المقام التكرير والتكثير والثاني ممنوع لانه  
كذب حسا لانه محرم عن الزوائد قلنا انه مصد الزيد لان لبنيك في الاصل  
الْبُنَى لك البنايين ثم حذف الفعل اقيم المصدا مقام الفعل فصا البنايين <sup>في</sup> المصدا  
المصدر الى الثلاثي المجرد بمحذ والزوائد فصا لبنيك <sup>في</sup> ثم حذف اللام الجارة للتخفيف  
وسقط النون بالاضافة فصا لبنيك ثم ادغم الباء في الباء فصا لبنيك  
وكذا لك سعديك في الاصل سَعْدُكَ واسعادين ثم حذف الفعل و اقيم المصدا  
مقامه فصا اسعاديك ثم رفع المصدر الى الثلاثي المجرد بمحذ والزوائد وسقط  
النون بالاضافة فصا سعديك فمهما حذف الفعل واجب باعتباره وجو القرينة وسما  
المصدر اما القرينة فهي نصب المفعول واما ساد المسند فهو اقامة المفعول مقام الفاعل  
واجيب بانه مصد المجرد لكن معناه معنى الزيد المفعول وهو وقع عليه الفاعل  
اي ما يتعلق به بالذات فعلا الفاعل المتعبد اسنادا الى لفاعل الفاعل عم من ان يكون  
حقيقة او اعتبارا فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه  
المفعول به في مثل اياك بعدد لانه لم يقع عليه فعل لفاعل قلنا المراد بالوقوع التعلق  
فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون مانعا عن خواله لغيره لانه دخل فيه زيد في  
مثل مرتب زيد لانه تعلق به فعل لفاعل قلنا المراد بالتعلق التعلق بالذات  
لا بواسطة حرف الجر وهذا بواسطة فخر الجر فان قيل ان تعريف المفعول به لا يكون  
مانعا عن خواله لغيره لانه دخل فيه مفعول ما لم يستم فاعله في مثل ضرب زيد لانه تعلق به  
بالذات فعلا الفاعل قلنا المراد بالفعل الفاعل لانه اعتبر اسنادا الى الفاعل وهذا الفعل ليس

له قوله بمنزلة اوله الاول ان يقال بمحذ الزائد كما لا يخفى <sup>في</sup> قوله المراد بالوقوع التعلق فانيا او اثباتا  
والمراد بتعلقه به ادلا بحد لا يكون تعلقه به بواسطة شيء آخر كما فاعل والفعل والتبعية فخرج المحال والتميز والمشيء لانها لم تعلق به  
ولا بواسطة امر آخر <sup>في</sup> قوله وهذا بواسطة حرف الجر لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم ان مفعول به  
مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر ولا منافاة في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضوي كما قال الفاضل القاري <sup>في</sup> قوله

اعتبر اسناداً الى الفاعل فان قيل ان تعريف المفعول لا يكون جامعاً لافراده لانه  
 خرج منه المفعول به في مثل اعطى زيداً و هذا لانه لم يعتبر فيه اسناد الفعل الى الفاعل قلنا  
 الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكماً و ههنا وان لم يعتبر اسناداً الى الفاعل الحقيقة  
 لكن اعتبر اسناداً الى الفاعل الحكم نحو ضربت زيداً و قد يتقدم على الفعل المجرى  
 نحو الله اعبد و وجوباً نحو من ضربت لان الفعل قوي العمل في فعل المفعول المتقدم  
 والمتأخر فان قيل هذا ينقض بمثل من البر ان تكلف لسانك لانه لم يجز تقديم  
 المفعول به على لسانك على الفعل اعني ان تكلف قلنا ان جواز تقديم المفعول به  
 الفعل عند عدم المانم و ههنا وجد المانم و هو ان موصول حرف و تكلف صلة و تقدم  
 الصلة على الموصول ممنوع قلنا امتنع تقديم معمولها على الموصول بالطريق الاولى نحو  
 زيداً اضربت و قد يجز الفاعل لقيام قرينة جواز القولك زيداً المتقال من اضربت لقرينة عليه  
 سوال لسانك و وجوباً في اربعة مواضع فان قيل حصر الخبر الوجوبي في اربعة مواضع  
 غير مستقيم لانه كما يجز الفعل في هذه المواضع كذلك يجز في باب الاغراء

سأله قوله و قد تقدم على الفعل ان ينبغي ان يعلم ان هذا الحكم ليس محققاً بالمفعول بل سائر للفاعل فيسود الا لا الفعل معه لراعاة  
 اصل الواو و هي في الاصل للطف فوضعت لثناء الكلام كذا قالوا و في ان التقديم لا ينافي في اثناء الكلام كما تقول اليوم  
 ما غشيت سؤدي الما غشيت و كذا لا يتقدم المفعول المطلق الذي للتاكيد لان التوكيد لا يتقدم على التوكيد فافهم كذا قاله مولانا  
 نور الدين و قالوا بالفعل العاقل كما وقع في البيت غير سواء كان العاقل فعلاً او اسماً الا انه محصور بالفعل بالذكر لاصالة العلم انهم  
 يختلفون في ماله فقال البصريون بالفعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين ناصب الفاعل فقط و يبطله انه بمنزلة ماله و قوله  
 ما حكم ايضا في الحلة لالا الى حلة العلة و قال الفراء ناصب الفعل و الفاعل جميعاً و يبطله تقديم المفعول على الفاعل لامتناع  
 الفصل من اجزاء العاقل و قال خلف من الكوفيين ناصب كونه مفعولاً كما قال في الفاعل بان ماله الاسناد و يبطله اوضح  
 و وجب الاغترش الى انه الفاعل عليه و يبطله ايضا اوضح فافهم كذا قال مولانا نور الدين و غيره ما تقدم و قد بينا البراءة لغيره في كتابه  
 اينك من كنى تونزا بن خويلد ما تقدم و قد بينا في باب الاغراء و ما تقدم من الاغراء بان لمحق بالتحذير لا اتحادهما في  
 الصفة كما عرف في قولهم اخاك امك و لياك لياك و الاغراء محمول الزم المكره من المنصوب بالوجه و الزم و الزم بان لمحق  
 بالسادى كما وصفه الرضى لان المنصوب باحد تلك الوجوه لا يكون منصوباً بالا باعنى و هو مختص من بين الامثال باحد تلك الوجوه  
 كما ان السنادى مختص بطلب الاقبال من بين امثالها المنصوب ان جملة المنصف مختار من السنادى لكن جملة من السنادى  
 الشدة الصادرة و كمال مناسبة لكن لغير من مواضع وجوباً كحذف موضعان الاول لمعنى في الفعل السنادى ثم لغيره في الابهام  
 السنادى من الحذف و الثاني باحد في الفعل السنادى و العاقل في الحال التوكيد كما سمي في ويمكن ان يميز بينهما ايضا بان الاول  
 انما في بحث الفاعل الثاني الحال كسفى عنها في البيان ههنا فافهم كذا قال مولانا نور الدين ما تقدم.

فحو اخله اخله اى خذ اخله وفي المنصوب على المدح نحو الحمد لله الحمد اعنه الحميد  
 وفي المنصوب على الذم نحو عوذ بالله من الشيطان الرجيم اعنه الرجيم وفي المنصوب على  
 الترحم نحو مرت بزيده المسكين اعنه المسكين قلنا تخصيص هذه للمواضع بالذكر  
 ليس المحصور بل لكثرة المباحث بالنسبة الى هذه الابواب الا قل سماعي نحو امرأ  
 ونفسه اى اترك امرء ونفسه واشهر اخبر لكم اى وانتمواعن التثليث واقصدوا  
 خيرا لكم فان قيل هذا المثال لا يطابق المثالان المثل حذف الفعل الناصب للمفعول به  
 والفعل الناصب فهنا للمفعول به مذكور اعنه وانتمو قلنا ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف  
 اعني واقصدوا فان قيل ان اعمال المذكورا الى من المحذوف فينبغي ان يكون وانتمواعا مالا  
 قلنا لو كان وانتمواعا مالا لزم فساد المعنى هو نفى الخير اذ يكون المعنى حينئذ وانتمواعن الخير  
 فعلم ان الفعل الناصب للمفعول به محذوف في واقصدوا فيكون التقدير وانتمواعن  
 التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا اى اتيت اهلا فان قيل اهل الحجى على  
 معنيين بمعنى الاقارب وبمعنى العامة فلو كان بمعنى الاقارب يستقيم مفعوليته لو كان بمعنى  
 العامة فلا يستقيم مفعوليته قلنا لو كان اهل بمعنى العامة فيكون صفة الموصوف  
 المحذوف واعني المكان فان قيل ان الصفة محمول على الموصوف وهم هنا لا يصح الحمل  
 ولا يلزم حل صروف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا لو كان اهل بمعنى العامة  
 فهو بمعنى الماهول فيكون التقدير اتيت مكانا ما هو لا اى معمورا لا حزننا وسهلا  
 اى وطيت سهلا من البلاد لا حزننا وانما كان حذف الفعل في هذه المواضع  
 مما عيلا انه لم يربو جد في كلامهم استعمال الافعال العاملة مع هذه المفاعيل  
 وهذا معنى وجوب المحذوف سماعا الثاني للننادى وهو المطلوب اقبالة بحرف

له قوله من المثل الناصب للفعل هذا انما ذهب اليه في اختيار المثل وقال لغزاه من مصدر محذوف اى استهزاء خيرا لكم وقال الكسائي  
 هو خيركم المحذوف اى استهزاء خيرا لكم قيل انكر سبويه وجوب المحذوف في الآية المذكورة واعتبرت به الزمخشري وديوان السلي  
 في الامثال الى سبويه خطأ ذلكتها الخوية مشهورة بكذا قال مولانا ذرا الحق اقول قد تفحصت كتابا بهذا المقام فوجدت عبارات كثيرة  
 وما يتقرب في هذا الباب على اختيار الفعل المتروك قهرا استهزاء خيرا لكم استهزاء قلنا فلا يستقيم آه اقول لا اعلم بوجه عدم الاستحالة  
 لان معناه آدمى تو آدمى رادلا خطاه في محضه عرضة على الماشاة وشمس الاذكياء قافا فاد ايضا لك فانهم اتفق

سماعى والاصماني

ثائب متأب ادعولفظا او تقديرافان قيل ان تعريف المتأب لا يكون جامعاً لافراده  
 لانه خرج منه المنادى الذي وقع الحائل بينه والمنادى قلنا طلب التوجه اعم من  
 ان يكون بوجهه او بقلبه فان قيل ان تعريف المنادى لا يكون جامعاً لافراده لانه  
 خرج منه المنادى في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض لانه ليس وجهه ولا قلب قلنا  
 طلب التوجه بوجهه او بقلبه اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وههنا ان لم يكن  
 حقيقة لكنه حكماً بان نزلت هذه الاشياء اولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم  
 دخل عليها حرف النداء فان قيل ينبغي ان يكون المنادى بـ اخلاق المتأب ان  
 ينزل اولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم دخل عليه حرف النداء قلنا  
 دخول حرف النداء عليه ليجز التفعّل لا لتنزيله منزلة من له صلاحية النداء فان  
 قيل هذا تحكم قلنا لا نسلم انه تحكم بل ثبات الفرق بينهما بدليل وهو ان  
 المندوب كثير الدّران على السنتهم فبعد جعله من ملحقات المنادى بخلاف  
 يا سماء ويا ارض ويا جبال لانها ليست كثير الدّران على السنتهم فلا يبعد جعلها  
 من ملحقات المنادى فان قيل ان نصب لفظاً او تقديراف لا يخلو اما على المصدرية  
 المطلوب ان النائب او على الحالية من ضمير المجزوء اقباله الراجع الى المنادى  
 وكلها باطل اما الاول والثاني فان الشرط في المصدر ان يشتمل معنى الفعل المذكور  
 عليه من قبيل اشتمال لكل على الجزء ومعنى المطلوب يشتمل على الطلب ومعنى النائب  
 يشتمل على النيابة لا على لفظ او تقديراف او اما الثالث فلان الحال محمول على  
 ذي الحال وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل ضمير الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان

وان

له قوله متأب ادعوى الاشياء فلا يرد ما اوردوه الامام الرازي قال لا يتحدّد له قوله قلنا لا نسلم انه تحكم انه يمكن ان  
 يعجب بانصرح المصنف بان المقصود في المنادى ليس اقبال الحقيقة ولا الحكم بل المقصود انما هو التفعّل عليه والاقول لهم يا جبال ويا سماء  
 فلما لم يكن المقصود آخر جعله منادى ضرورة لا يتحدّد له قوله فان قيل ان نصب لفظاً او تقديراف اقول ههنا احتمالات كثيرة  
 ووجوه وافرة وبيانات عظيمة لم يبينها الاستاذ العلامة فانهم اعلم ان قوله قد ورد هذا التبريد ما قبله ظاهرة فلهذا لم يبينها فانه  
 وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نائب فاعل فلهذا لم يبينها فانه اعلم ان نصب لفظاً او تقديراف اقول ههنا احتمالات كثيرة

نصبه على المصدية عن المطلوب لكن مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذو  
 طلباً لفظياً فيكون التقدير المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناد عو طلباً  
 لفظياً او تقديرية فان قيل ان توصيف الطلب باللفظ والتقديري لا يصح لان  
 الطلب نسبة بين الطالب المطلوب النسبة امر معنوي ليس قابلاً لاتصافاً باللفظ  
 التقديري قلنا ان توصيف الطلب باللفظ والتقديري ليس توصيفاً بحال  
 متعلقه وهوالة الطلب ونقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على المصدية  
 عن النائب لكن مصدريته مجاز باعتبار الموصوف المحذوف هو النيابة فيكون التقدير  
 المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناد عو نيابة لفظية او تقديرية فان  
 قيل ان توصيف النيابة باللفظ والتقديري لا يصح لان النيابة نسبتين النائب  
 والمنوب والنسبة امر معنوي ليس قابلاً لاتصافاً باللفظ والتقديري قلنا ان توصيف  
 النيابة باللفظ والتقديري ليس توصيفاً بحال بل بحال متعلقه وهو النائب  
 نقول عن اصل الاعتراض ان نصبه على الحالية عن الضمير المحذوف اقباله بالرجوع  
 الى المتبادر لكن المصدر مبنى للمفعول اعني المفعول والمقدّر فيكون التقدير المنادى  
 هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناد عو مفعول او مقدراً فان قيل المتبادر منصوب  
 بحرف النداء الذي سببه مسد الفعل كما هو من هب المبردا ومنصوب بحرف النداء من  
 حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال كما هو من هب التوعلى فعلى هذا لا يصح  
 المتبادر من حيث انه المفعول لفعل محذوف قلنا في هذا المقام ثلثة مذاهب فذهب سيبويه  
 ومذهب المبردا ومذهب التوعلى فذهب سيبويه ان المنادى منصوب بفعل مقدّر  
 ومذهب المبردا ان المتبادر منصوب بحرف النداء الذي سببه مسد الفعل ومذهب التوعلى

تأويل  
 تأويل  
 تأويل

له قوله كما نصبه المبردا على ان النداء من ادوات النداء وهي حرف واحد اسم الفعل لا يكون أقل من حرفين واما في غير العلم  
 لا يستلزم اسم الفاعل بآية لو كان اسم فعل فتم دون النداء لكونه جملة والتالي باطل فالتقدم مشد واجب عن الاول بان النداء  
 النداء كثر استعماله فيها لا يجوز في غير النداء الى الضمير يعني لا يسلم أقل من حرفين ومن الثاني بانه قد ستر نحو ان يهتف  
 انفسهم وقد ايضا منع ومن الثالث بان الجملة قد يوضع بها ما يحذف حواسها استقلال ادوات القسم والشرط والجملة التسمية والشرط  
 ايضا منع فانه محذوف من قوله ان النداء الذي سببه مسد فعله في الحقيقة راجع الى ضمير المبردا لان المبردا في الحقيقة ان يكون نسبة المبردا الى حرف النداء محذوف

ان المنادی منصوب بحرف النداء من حيث ان حروف النداء من قبيل اسماء الافعال  
 والمختار عند المصنف مذهب سيبويه فيصير حده ما نحن فيه وعلى المذاهب كلها يا زيد  
 جملة والمؤكد ليس جزء الجملة بل جزئي الجملة محذوف فان قصد سيبويه احدهما الفعل  
 والاخر الفاعل وعند المبرد احد جزئي الجملة حرف النداء الذي هو سادس الفعل  
 والفاعل محذوف وعند ابو علي احد جزئي الجملة اسم الفعل والاخر الضمير المستكن في  
 ويبنى على تمامي رفع به ان كان مفردا معرفة فان قيل الضمير في بيتي راجع الى المنادى  
 وفي رفع ايضا راجع الى المنادى فعلى هذا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا وهو  
 محال قلنا الضمير في بيتي راجع الى المنادى وفي رفع راجع الى الاسم فلا يلزم كون الاسم  
 الواحد معربا ومبنيا لكنه ضعيف لانه مخالف عن سياق الكلام لان سوق الكلام  
 لبيان احكام المنادى فيقول في الجواب الضمير في بيتي راجع الى المنادى وينفع مسند  
 الى الجار والمجرور وقيل في الجواب الضمير في بيتي راجع الى المنادى وفي رفع ايضا  
 راجع الى المنادى لكن رفعه قبل دخول حرف النداء وبنائه بعد دخول حرف النداء  
 فلا يلزم كون الاسم الواحد معربا ومبنيا فان قيل لم يثبت هذا القسم من المنادى مع ان  
 الاصل في الاسماء الاحزاب والبريئين على الضمة دون الفتح والكسرة قلنا انما يبنى لوقوعه  
 موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية الخطائية ويبنى على الضمة دون  
 الفتح والكسرة لانه لو يبنى على الفتح لالتبس بالمنادى الذي في اخره الف

الى على

وقيل

بيتى  
ينبنى

سئل في الفاعل محذوف ان قلت ان حذف الفاعل لا يجوز فكيف يمكن مقدرا محذوف قلت لعل ذلك عند ذكر الفعل بهما ليس كذلك  
 كما قال ملانا نعلم ان حذف الفاعل لا يجوز فكيف يمكن مقدرا محذوف قلت لعل ذلك عند ذكر الفعل بهما ليس كذلك  
 انظر قال سادسا لا شأنا قول يخفى حذف الفاعل مطلقا وقد حذف كثيرا من ان يعدد ويسمى كما في الجاء سهلا وفي اخره ماله وسه  
 التمهيد وغيره فلا يخفى ان حذف الفاعل لا يجوز سئل في قوله لا يرفع به بدل اليمين قول الخفاء على الضمير مكنون انما هو ضمير  
 وذلك لان الضمير مطلق على الحركات وحدها سواء كانت البناء والاعراب بخلاف الرفع والنصب الجوزاء كما لا يطلع  
 على الحركات المطلق على الحركات وانما يرفع على الرفع والنصب الجوزاء كما لا يطلع على الحركات المطلق على الحركات وانما يرفع على الرفع والنصب الجوزاء كما لا يطلع  
 سئل في قوله لا يرفع به بدل اليمين قول الخفاء على الضمير مكنون انما هو ضمير  
 اقول لو قلنا سادسا قبل هذا القول ملحق في الحركة دون السكون لان اولي كلامي اقول انما لم يرفع على الرفع والنصب الجوزاء كما لا يطلع  
 مرضى الاصل واللازم كالمضارع في قوله اقبلن البني الغرضي على ضمير مبنى ما رضى مني للازم بالنسب للازم بالافتراق منه بان في وقت  
 من الاوقات وفي حين من الاجيان كالمضارع واسم الاشارة وغيره والغرضي بخلافه لا يلزم تقسيم الشيء الى قسمين بل هو غير ان الغرضي

تحریر سندھ



علة البناء فيه هو وقوعه موقع الكاف الاسمية ولم انجز قلنا انما اعربك لام الاستغاثة  
 اللام للجارة وهي من الخواطر المعطلة للكثرة للاسم يتوهمها جهة الاسمية ويضعفها  
 جهة المشابهة بالحرف وانما انجز هذا القسم من المنادى لان لام الاستغاثة اللام  
 الجارة وعلى الجارة جواز المدخول فان قيل كما ينخفض المتأخر بلام الاستغاثة كذلك  
 ينخفض بلام التهديد وبلام التعجب مثال لام التهديد نحو يا زيدا لا تقتلنا فمثال  
 لام التعجب نحو يا للماء وبالله واهي فلم اهل المص ذكرها قلنا هذا لان اللام انما لا  
 لام الاستغاثة لان المهدد على صيغة اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المهدد  
 على صيغة اسم المفعول للحضو والخلوص عن المخطئ وكذا التعجب على صيغة  
 اسم الفاعل يطلب الاستغاثة من المتعجب منه للحضو والخلوص عن الخيّر والتعجب  
 او نقول عن لام التعجب بوجه اخر هو ان المنادى في مثل هذا قول العرب يا للماء  
 وبالله واهي ليس للماء والد واهي بل المنادى محذوف عنى يا قوم يا هؤلاء ثم  
 حذفت المتأخر واقيم المستغاث له مقام المنادى فان قيل القول بجذو المنادى  
 على تقدير كسر اللام ظاهر اما على تقدير فتحها فنشكل لان الفتحة علامة المستغاث  
 قلنا ما كان المتأخر المحذوف نسيا منسيا واقيم المستغاث له مقامه اعطى حكم المنادى  
 وفتح الحاق الفها ولا لام فيه لان اللام يقتضيه جزم مدخوله والالف يقتضى فتح  
 ما قبلها وبينهما تنافي نحو يا زيدا فان قيل لم يبنى هذا القسم من المتأخر مع ان  
 الاصل في الاسماء الاعراب ولم يبنى على الفتحة دون الضمة والكسرة قلنا انما يبنى هذا  
 القسم لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية الخطابية ويبنى على  
 الفتحة لان في آخره الف والالف يقتضيه فتحة ما قبلها وينصب ما سواها فان قيل

قوله على تقدير فتحها قال الحافظ هذين الاشكال بمعنى الاشتباه وانما في الكل شكلا لا اشتباها بالباطل او بالجهل ونفع  
 اللام فيه كونه منادى مرة فلا اشتباه ما بيني **قوله** وبينها تنافي قلنا ان يقول لا سلم ان بينهما تنافي بل التنافي  
 بين المنخفض والنصب بينهما ليس كذلك لان الالف يقتضيه ان يكون مخفوضا فاذا اجتمع الفتح لاجل الالف والمنخفض لاجل اللام سقط  
 ولا استحال القول جاء في خلاص فيرفع لاجل الفاعل كسر لاجل اللام فانه **قوله** فيرفع لاجل الفاعل كسر لاجل اللام فانه **قوله** فيرفع لاجل الفاعل كسر لاجل اللام فانه



المذكور فيما سبق اقسام ثلاثة وهما ضمير التثنية فلا يحصل المطابقة بين الراجح المرجح اليه قلنا الضمير في ما سواهما راجع الى المنادى المفرد المفرد والمستغاث مطلقا سواء كان مستغاثا باللام او بالفاء فان قيل هذا ينقض نحويا في القوم لانه ما سواها من القسمين المذكورين ليس بمنصور قلنا ان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقدير او ههنا وان لم يكن لفظا لكنه تقدير فان قيل هذا ينقض نحويا خمسة عشر لانه ما سواها من القسمين المذكورين مع انه ليس بمنصور لا لفظا ولا تقدير اقلنا هذا الحكم المتأخر في دخول حرف النداء وهذا المنادى مبنى قبل دخول حرف النداء اعلم ان ما سوا المنادى المفرد المعرفة على اربعة اقسام قسم لا يكون مفردا بل يكون مضافا او شبهة قسم لا يكون معرفة بل يكون نكرة وقسم لا يكون مفردا ولا معرفة مثال الاول نحو يا عبد الله ومثال الثاني نحو يا طائفة بجلا ومثال الثالث نحو يا رجلا لغير معين اي حال كونه مقولا لغير معين ومثال الرابع نحو يا حسن وجهه طريقا فان قيل فالوجه للصنف حيث ذكر امثلة الاقسام الثلاثة الاول وليذكر مثال القسم الرابع قلنا لما او ضم انتفاء كل واحد من القيدين بالمثال اسهل تصورا انتفاها معا فلا حاجة الى ايراد المثال على الحقيقة او نقول بان مثال القسم الثاني يحتمل ان يكون مثالا للقسم الرابع بحيث ان يكون المراد بيا طالعاجلا هذه العبارة سواء يراد به المعين او يراد به غير المعين فان اراد به المعين كان مثالا للقسم الثاني وان اراد به غير المعين فهو مثال للقسم الرابع فان قيل لم يعرف

قوله في الحكم في النادى اول ولم يقل الاستاذ العلامة المنصب اعم من اللفظي والتقديرى المحلى لان المنادى المفرد المعرفة والمستغاث ايضا منصوب الى المحل فلا فائدة في قوله ما سواها ما اخذه قوله مضافا او شبهة سواء كان باضافة معنوية او لفظية لكن ان شئت جازة الضمير في المضاف بالاضافة المعنوية والصفة والشبهة بالمضاف افضل بشئ من تمام معناه بالمثل او مجرورا وبعبارة اخرى في ثلثين ١٢ اخذه قوله يا طالعاجلا اول بان جبلا مفعول طالعاجلا مستعمل بالموصوف المذروف المعرف اي اياها الطالع فحذف الموصوف للاختصار وذكر الطالع ثلثا يجمع آلت التعريف لا لذكر لان طالع الموصوف بديل توصيف المعرفة يقال طالعاجلا انظر تعريف لكن قال ارضى ان الاعتماد على الموصوف المذروف غير معتبر في الجوهري او معتدا بحرف الزيادة كما قال ابن مالك في الفقه شعرا الفصل اسم قال في اسم كان من مضى مجزلا وعلى انها لا حرف زائدة لونها لوجه جاعلها او زائدة على زيم لافض الشك في ان يكون من غير طالع

هذا القسم من المتناكح مع تحقق علة البناء فيه وهو وقوعه موقع الكاف الاسمية الشابهة  
للكاف المحرفية الخطابية ولم نصبه هذا القسم من المنادى قلنا انما العرب هذا القسم من  
المتناكح لان الاضافة وشبهها من الخواص المعظمة المكبرة للاسم يقوى بها جهة  
الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحق انما نصبه لان المتناكح مفعول في الحقيقة  
واعراب المفعول به النصب عند عدم الماخ فان قيل هذا الدليل يستقيم في المضاف  
وشبهه ولا يستقيم في النكرة قلنا لان النكرة انما اعربت لعدم وقوعها موقع الكاف  
الاسمية لان النكرة لا تقع موقع المعرفة فان قيل ما الوجه للمصنف حيث ذكر  
امثلة ماسو المتناكح المفرد ولم يذكر امثلة ماسو المنادى المستغاث قلنا هذه الامثلة  
كما تكون امثلة ماسو المتناكح المفرد المعرفة كذلك تكون امثلة ماسو المتناكح المستغاث  
ايضا فلا حاجة الى ايراد الامثلة على هذه وتوابع المنادى المبني على الضمة المفردة  
حقيقة او حكما فقوله وتوابع المنادى المبني احتراز عن توابع المنادى المعرب  
لان توابع المعرب تابعة في اللفظ وقوله على الضمة احتراز عن توابع المتناكح المبني على  
الفتح لان في توابعها تعيين النصب باللفظ ومحلّه يقتضي ان امرأ واحد او هو النصب  
وبقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة لان فيها ايضاً تعيين النصب باللفظ  
عن الحقيقة والحكم لا يرد النقص على التوابع المضافة بالاضافة اللفظية وبشبه  
المضالاهما في حكم المفرد غالباً في جواز الوجهين من التأكيد فان قيل هذا ينقض  
يتحو يا زيدا لانه تأكيد مع انه تعين فيه الضمة قلنا المراد بالتأكيد التأكيد المعنوي  
لان التأكيد اللفظي في حكم الاول غالباً فان قيل لما كان المراد بالتأكيد التأكيد المعنوي

١٥ قوله وهدو قوله آه وفيه امر غير مرة فتذكره عند ١٥ قوله قلنا هذا الدليل يستقيم آه اقول لا على المحاق هذا القول بقوله  
ويضعف بها جهة المشابهة بالخط كماله لا يخفى لا تحذف ١٥ قوله لان النكرة آه اقول قد مر من الاستاذ السلام في قول المصنف كل رجل  
وضمته ان وضمته قائم مقام المفرد مرفوع والوجه في ذكره بالشيء لا على ان ياتي انما العرب هذا القسم لان استاذنا جزء الضمة فيه فيا مر مناه  
تحذف ١٥ قوله وتوابع المنادى آه لما فرغ من بحث المنادى شرع في توابعه وذكر توابع منادى ههنا مع ذكر جميع التوابع في بابها لكونها  
مختصة ببعض الاحكام كذا توابع اسم لا على اسمي ١٥ تحذف ١٥ قوله لان فيها ايضا تعيين النصب لاجل ان الانباء المنادى المرفوع لا تحذف

فما الوجه للمصّ حيث لم يقيد التأكيد بالقيّد المعكول لأن المختار عنده مذموم بليوت وهو يقول  
 بجواز الوجهين في مطلق التأكيد الصفة وعطف البيان والمعطوف بالشر المتعمد دخول  
 عليه فان قيل توابع التأكيد المفرد المفترضة خمسة فما الوجه للمصّ حيث ذكر البعض نحو قوله  
 البعض وقيد البعض قلنا ان الحكم لأن لا يجري في التوابع كلها بل يجري في البعض  
 وايضا لا يجري في البعض مطلقا بل يجري مع قيد فالمصّ ذكر التوابع الخمسة فيها هذا  
 الحكم وصريحه بالقيّد فيما هو محتاج اليه ذكره ترفع على لفظه فان قيل ان توابع المبني  
 تابع المحرر وعلى التأكيد محل النصب على المفعولية فينبغي ان يكون تابعه منصوبا ايضا  
 قلنا بناء التأكيد كما رخص في شبهه بالعرب تابع العرب تابع لفظه وتنصب على محله لان تابع  
 المبني تابع لمحله ومحله النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوبا نحو يا زيد العاقل و  
 العاقل هذا مثال لصفة ويا غلام بشر وبشر اذ مثال عطف البيان في ياتم اجمعين  
 وجميع هذا مثال لتأكيد ويا زيد الحارث والمحدث هذا مثال لمعطوف بالجوف  
 المستنم دخول يا عليه فان قيل لم اقتصر على مثال لصفة قلنا انما اقتصر على  
 مثال لصفة للشهرة فان قيل الشهرة موجب للترك لا للذكر قلنا عن اصل  
 الاعتراض انما اقتصر على مثال لصفة لدفع وهم الواهم وهو ان التأكيد المفرد المفترضة  
 واتم موقع الكاذب الاسمي والكاذب الاسمي ضمير والضمير لا يوصف فهو الواهم ان التأكيد  
ايضا لا يقع موصوفا فلذا اذكر المصّ مثالا تنبيهيا على الجواز اي على جواز توصيفه بالخيل  
 في المعطوف بخلاف الرفع مع جواز النصب لان هذا المعطوف والمذكور متأكد مستقل في الحقيقة  
 فينبغي ان يكون جاريا على حالة كان جاريا عليها على تقدير مباشر فخر النداء لكنه لما  
 لم يباشرة مع حرف النداء جعل تلك الحالة اعرابا له فصارت رفعاً وابو عمر المصّيب

قوله لان المختار آه اقول وقال الرازي وفي جعل اي على ما يزيد بدلا من سيرة رايه وعطف البيان نظرا لان البطلان عطف  
 البيان فيفيد ان ما لا يفيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد انتهى فاقبل في كلام الاستاذ العلامة  
 ليكشف لك حقيقة المرام قوله انما افترأه يعني ان التمثيل انما يكون للبيان والتمثيل واما في قوله لا يفرق بين  
 وبينان فانرفع ما قال الاستاذ فترم به عليه ان هذا مسلم لكنه لا يوجب ترك الاشتغال بالآية فانهم لا تحفه خا وميه

ای بخار نصب مع جواز الرفع لان هذا المعطوف للذکر لما اتمتم دخول حرف النداء عليه  
فهو لو لم يكن منادى مستقلاً في الحقيقة بل يكون تابعاً للتأکید وتابعاً للمبتدأ تابعاً لمجمله ومجمله  
النصب على المفعولية فيكون تابعه منصوباً ايضاً وبالعباس لان كان كالحسن اي  
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالتحليل في اختيار الرفع مع جواز النصب لا مكان  
جعله متاد مستقلاً ولا اي ولن لم يكن كاسم الحسن في جواز نزع اللام منه فكاي عمر و  
في اختيار النصب مع جواز الرفع لعدم امكان جعله متاد مستقلاً للمضاف قلى التوابع  
المضافة بالاضافة المضموية تنصب لان التوابع المضافة اذا وقعت عين التأکید فتنصب  
مع مباشرة حرف النداء فاذا وقعت توابع المنادى فتصيب بالطريق الاولى مثال الصفة  
المضافة نحو يا زيد المال مثال لتأكيد المضاف نحو يا تيم كلهم ومثال عطفاً للتأکید  
نحو يا زيد اخ عمر ويا زيد ابا عبد الله والبدل المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل  
اي حكم التأکید المستقل مطلقاً سواء كان مفردين او مضافين او شبه مضافين  
مفردتين او نكرتين مثال البدل المضاف نحو يا زيد ابا عبد الله ومثال شبه المضاف  
نحو يا زيد طالع جلا ومثال البدل المعرفة نحو يا زيد عمر ومثال البدل النكرة نحو يا  
رجلا صالحاً وامثلة المعطوف بعينها امثلة البدل مع ايراد الواو فيها اما في البدل فلانه  
مقصود بالحكم البدل منه توطية لذكره واما في المعطوف فلانه لما منع من دخول  
حرف النداء عليه فكان حرف النداء مقدراً فيه فان قيل انكر قلتم ان المنادى  
المفرد المعرفة بمنى على الضمة فهذا منقوض بنحو يا زيد بن عمر ولانه منادى  
مفرد معرفة مع ان فيه اختيار الفتحة فاجاب المصنف رحمه الله بقوله

وله كالحسن علم ان الاطلاق بالنسبة الى اللام على ثلاثة اقسام عند المحققين قسم لا يدخله اللام وقسم يدخله وجوب بادئ قسم لا يدخله  
قال المصنف في شرح الفصل فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس في ذلك طائفة من اصل ومنه كرجل سميت باسمه  
وجعفر والشب بن بك كزيد واما الذي يدخله وجوباً فهو كل اسم قلب باللام مطلقاً كالنعم فانه قبل دخول اللام ليس علماً فاذا دخل اللام  
انتم استعماله مع انه علم معناه اسم وليس بصفة ولا مصدر كما يدل على ذلك الغريق فيكون في هذه الاعلام والاعلام التي يدخلها اللام جازماً  
فهو كل ما وضع صفة في الاصل ومصدره كالحسن فيكون في اللام نظراً الى الاول الى الذي لا يوجب الوصفية لاصليته كما قال هو لانا نور الحق كما تحفه

والعلم الموضوع بان حال كون الابن مضاعفاً الى العلم اخر مختار فتحه وان كان القياس يقتضيه  
 الضمة لان هذا القسم من المنادى كغير الاستعمال في كلامهم الكثير يقتضي التخفيف فحققوه  
 باختيار الفتحة فان قيل انكم قلتم ان دخول حرف الراء على العرف باللام متنع فمذهبه  
 القاعدة منقوضة بخوبيا ايها الرجل يا هذا الرجل لان الرجل في هذه  
 الامثلة مفعول باللام مع ان دخول حرف النداء صحيح عليه فاجاب المصنف بقوله واذا ورد للعرف  
 باللام قيل في هذا المفعول باللام يا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اني وهما يا هذا الرجل  
 بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامرين هو اني وهذا لا يلزم اجتماع التثنية  
 التعريف بلا فاصل حاصل الجواب بان دخول حرف الراء على العرف باللام متنع بالذات  
 لا بالواسطة وهنا وجد الواسطة فان قيل ان اي منادى مفرد معرفة والرجل  
 تابع له وفي توابع المنادى المفرد المعرفة جواز الوجهين الرفع والنصب مع ان ههنا  
 جواز الوجهين التزموا رفع الرجل فلجواب المصنف بقوله والترموار رفع الرجل لانه  
 المقصود بالنداء فان قيل لما كان الرجل مقصوداً بالنداء كان في حكم المنادى المفرد المفعول في  
 توابع المنادى المفرد المفعول جواز الوجهين فينبغي ان يكون في توابعه ايضا جواز الوجهين واللام  
 ليس كذلك فاجاب المصنف بقوله وتوابعه اما التزموا رفع توابعها او تابعها جواز توابع المفعول

له قوله واعلم اي العلم المنادى المبني على الضم ما كونه منادى فلان الكلام فيه ما كونه مبني على الضم فلا يغير من اختياره فيكون  
 جواز ههنا جوازاً لا يكون للماني المبني على الضم بان يجوز عن النداء او المفعول بها اني اني بالاعمال والاسطة كما هو المتعارف  
 الى انهم يخرجون من مثل يازيد الظرفين بان جزم كذا قال الشارح ١٢ اخذ قوله فحققوه آه اي افطروا وحققوه خطا بحدوث المنان من لفظه ولا يجوز  
 يجوز من فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة بخبره وال حال لبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعروف على ان  
 اولاً اذا وقع مفعولاً بان الواقع بين متعدي اللفظ نحو يا عالم بن عالم كذا في الرضي ١٢ اخذ قوله انكم قلتم حيث قال الله واللعطوف فيهم  
 المستمع دخول يا عليه فانك لا تافهمه فخذ ١٢ قوله لا يجوز في الهاء في لغة بني اسد ان تحذف الهاء وان تضم لما استأجاب عليه قوله  
 ابن عاصم في التعليل لانه السأخر للوجهين تضم الهاء في ما حصل كذا في المعنى وانما زيد في التسمية تأكيداً وتوضيحاً لعله مستحق ان يسمى بالصفاء  
 الهم ١٢ اخذ قوله والترموار رفع الرجل وما جاز للآراء في النصب في ساعلي يازيد الظرفين ١٢ اخذ قوله وراجع العرب آه  
 هي العرب التي ليس لرجل غلاير وما در بعض شراح الوافي من انه مشكل لان العرب لا يستعملون استأجاباً بل جازماً نحو ليس يداً بل لا تعاطا  
 بالنصب قال في باب التثنية وانما تعود الابدل على اللفظ لعل على الموضع نحو جازي من اجل ان زيد برفع زيد بل لا لا تابع للعرب يا ايها الرجل

تابعة في اللفظ فان قيل انكم قلتم ان دخول حرف النداء على المعرب باللام بالذات مستقيم فهذه  
القاعدة منقوضة بخبرنا الله لانه معرب باللام مع انه دخل عليه حرف النداء بالذات  
فاجاب المص بقوله وقالوا يا الله خاصة حاصل ان دخول حرف النداء على المعرب  
باللام بالذات مستقيم ان لم يكن اللام لاماً عوضياً وهذه اللام لازم عوضي اما كونها  
لازمها فلاهاجن من العلم اما كونها عوضياً فلان الله في الاصل الاله ثم حقت  
الهيئة المكسوة وعوض عنها اللام فصارت الاله ثم ادغمت اللام في اللام فصارت الله فان قيل  
لهذا منقوض بقول الشاعر شعري من اجل الويا التي تيمت قلبي وانبت بخيلة بالوصراعني  
لان اللام فيه لازم غير عوضي مع انه دخل عليه حرف النداء قلنا انه شاذ ولا اعتبار للشاذ  
فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر شعري يا اخلافا للذنان فرايا اياك ان تكتب اشروا لان الله  
فيه لازم غير عوضي مع انه دخل عليه حرف النداء قلنا هذا شاذ ولا اعتبار له ايضا فان قيل  
انكم قلتم ان المتكلم المفرد المعرب على الضمة فهذا منقوض بخبرنا بتم على لانه المتكلم المفرد  
المعرب ان فيه جواز الوجهين الضم والنصب فاجاب المصنف بقوله لا في مثل ايا تيمم على والراء  
بما هذا التركيب على تركيبه المتكلم المفرد المعرب في الثاني الاسم المحمدي بالاضافة الضم لانه المتكلم  
المفرد المعرب والمتكلم المفرد المعرب يبنى على الضم والنصب لان تنبيه الاول فصلا الى عدني

المذكورين الثاني تأكيد لفظ فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما هو مذهب سيبويه اوان تيم  
 الاول مشتق الى عكس المحذوف بقربية المذكور كما هو مذهب الجوزي والمتكلم المضاف من قبيل  
 المنصوب والمضاف اليه ياء المتكلم نحو فيه وجوه اربعة لان المتكلم المضاف اليه ياء المتكلم  
 كثير الاستعمال في كلامهم وكثير الاستعمال يقتضيه التخييف فيجاء في التخييف فيمكنه  
 الوجوه نحو يا غلامي يسكنون الباء ويا غلامي بفتح الياء ويا غلام بفتح الياء التثنية بفتح  
 ما قبلها ويا غلاما بفتح الياء الفاء وابدال الكسرة فتحا فان قيل هذا منقوض بنحو يا غلام  
 لانه المتكلم المضاف اليه ياء المتكلم يحذف فيه الهمزة والواو والياء والياء المتكلم  
 في المتكلم المضاف اليه ياء المتكلم المستهتر بلا ضافة الياء المتكلم بدل الشهم فعمل الياء المتكلم بالفتح  
 وبالفعل وبالكهانة فصار قايما بين الوصل والوقف وقالوا يا ابني يا ابي يا اخي يا اخي الاربعة المذكورة مع  
 زيادة الهمزة والواو والياء لان الاربعة المذكورة كثيرة بالنسبة الى النداء الغلام فانه امر ايه زيادة  
 الهمزة والواو والياء للتخفيف ويا ابتغيا امت بفتح الياء بالتاء فتحا اي حال كوز التاء مفتوح  
 موافقة لحركة الياء كسرا اي حال كوز التاء كسرا لمنااسبة الياء في الالف بعد التاكيد جمع بين الالف  
 وهو جائز دون الياء لانه جمع بين العوض والعوض منه هو غير متجانس ويا ابن امي يا ابن عمي خاصة  
 في الالف والياء

له قوله وجوه اربعة قال سيبويه في كتابي باب الضم والفتح الى انك اعلم ان ياء المضافة لا تثبت في الالف لكانت تثبت  
 المتوكلين في المفرد لان ياء المضافة في الاسم بمنزلة التثنية لانها بدل عن التثنية تثبات الياء في الاسم يونس في المضافات  
 لانه كان بالوجه يقول يا عبيدا كما تقول يا ابي يا اخي انتهى مع هذا قوله بفتح الياء هو الاصل لان الاسم الذي على حرف  
 واحد كان مفتوحا كان الخطاب ١٢ تخفف ١٣ قوله لفتح الياء وهو الاكثر لتخفيف ١٤ تخفف ١٥ قوله كفتوا بكسرة ما قبلها  
 اذا كان قبلها كسرة فلا بد ونحو يا غلام ١٦ تخفف ١٧ قوله فرقان بين الوصل والوقف لقائل ان يقول الفرق حاصل في  
 الهمزة والواو والياء ايضا فاعلم ان ياء المضافة لا تثبت في الالف لانه لا يثبت في الالف لانه لا يثبت في الالف لانه لا يثبت في الالف  
 الاخير بين ما علة الهمزة والواو والياء فاعلم ان ياء المضافة لا تثبت في الالف لانه لا يثبت في الالف لانه لا يثبت في الالف  
 الاسم الذي كان على حرف واحد الفتح ١٨ تخفف ١٩ قوله لمنااسبة الياء اي لمنااسبة طبيعة الياء فان الياء مركبة من كسرتين  
 فلا بد من اقل مولانا عصام من ان الياء لا يناسب للكسرة والياء بل ينافيها وانما يناسب ما قبلها يعني لما كانت الكسرة  
 اخذت الياء كسرة التاء الباء مستلكنة تذكر لها فاعلم عليها ٢٠ تخفف ٢١ خاد ميه

شعر

باب في إغلاحي بالوجه الأربعة المذكورة وقالوا بزيادة وجه أخوي ابن أم وباب ابن عم قبل الجاء الفاضل  
 ألف الكفاية بفتح ما قبلها والحق البضع في كثرة الاستعمال طول اللفظ ولما كان من خصائص  
 المتاد تزخم المتاد فشرع المصنف في بيانه فقال وتزخم المتاد جائز مطلقا سواء كان في  
 الصورة الشعرية أو في سعة الكلام وفي غير صورة التزخم في اللغة من يري ما يؤيد في الاصطلاح  
 هو حذف آخر تخفيفا أي لجر التخفيف لعله أخفى مقتضية الحذف قال قيل تعريف التزخم  
 لا يكون جائزا إلا إذا لانه خرج منه تزخم غير المتاد قلنا هذا التعريف مخصوص بتزخم المتاد  
 وتزخم غير المتاد معلوم بالقياس ونقول هذا التعريف مطلق التزخم كان الضمير مرفوع  
 راجع إلى التزخم مطلقا والضمير المجرى في آخره راجع إلى الاسم فيكون المعنى هو أي التزخم  
 مطلقا حذف في آخر الاسم تخفيفا وشرطه أن لا يكون مضافا لانه لو كان مضافا فأنك لا تخلو  
 أما أن تحذف في آخر المضاف أو في آخر المضاف إليه لا أول يلزم التزخم في وسط الكلمة بالنظر في اللفظ  
 وعلى الثاني يلزم التزخم في غير المتاد بالنظر في اللفظ ولا مستغاثا باللام ولا بالالف أما  
 عدم كونه باللام فلانه لم يظهر فيه ما تخرج من البناء من الضمة والنصب فلا يحجر فيه التزخم الذي

قوله من خصائص المتاد تزخم المتاد أي في سعة الكلام فلا يردن من خصائص المتاد بل يرد على غيره كما قال  
 المصنف في غيره مرفوعة أي قوله وشرط العلم أن لا يتأخر العلم لم يقل أي شرط تزخم المتاد على التقدير للعلم بالترخم مطلقا  
 إذا كان واقفا في المتاد على التقدير الثاني كما قال الشاعر إشارة إلى جواز إخراج الضمير غير علم على كل من التقديرين وقال الشاعر في جملتهم  
 من ظهر عيار تدمم الجوازات بل أي قوله ان لا يكون مضافا قال الفاضل اللاري لو قل ان يكون مرفوعا كان أولى لانه أظهر في إخراج  
 شبه المضاف أو سبق من جعل المرفوع في مقابلة المضاف وشبهه يعني انه تقرر في صدر البحث ان المرفوع في المتاد يترك مقابلا للمضاف والمضاف  
 له فلا يحمل التزخم خروج المتاد من التزخم أيضا قيل لم قيل انك نصا النفي قول أكسائي والفرقة فانهما يجوزان التزخم في النسخة وأدعا المحدث  
 في آخر المضاف إليه نحو قال الشاعر شعر خذو عظمكم بأكل عظم واكثر ولها فاضل راجع بالغيب يذكر بأنه حيث هذا التزخم من مكره وهو مضاف  
 إليه لك أي قوله بالنظر إلى المعنى يظهر ان كان المركب المضاف في هذا فان التجربة الأولى بمنزلة زلزلة ما إذا لم يكن لها فائدة فان اللفظ  
 من حيث لا متعلق لا يتم بدون المضاف فيكون كالمفصل اللاري ولا يقل ان جميع المضافات من النسخة إلى بعض النسخة على شرط العلية في التزخم  
 كما قال العلوي كيف تقول قد قال المصنف ان يكون ما ملأه ابتداء التناثر فانه من قوله بالنظر في اللفظ يظهر ان لم يكن المركب المضاف في  
 ملأ اذا كان ملأ فظان المركب المضاف يراعى حال جزئية قبل العلية استقلال كل من الجزئين بغيره أي قوله ولا استثنائا وبعض

من خصائص المتاد تزخم المتاد أي في سعة الكلام فلا يردن من خصائص المتاد بل يرد على غيره كما قال



هو من خصائص المنادى اما عدم كونه بالالف فلان الزيادة في آخره لغرض المطلوب وهو الاستغانة والحذف ينافيه فان قيل كما يشترط ان لا يكون للمنادى استغناء فذلك يشترط ان لا يكون منه وبالف لم يتغرض المصنف لغيره قلنا الند وبغيره داخل في المنادى عند المصنف وهذه الشرط شرط ترجيم المنادى ولو سلم ان المنادى داخل في المنادى فوجه اشتراطه ظاهر هو ان المطلوب في آخره زيادة دلالة الصوت والحذف ينافيه ولا جلة كان الجمل تجرى مجرى الامثال فلا تغير فيها كما لا تغير في الامثال يكون اى المنادى المرمم اما علماء الذين على ثلاثة احوال اما كونه علما فلان العلم لشهرة امره يكون فيه ما يبق دليله على ماله وما كونه زائدا على ثلاثة احوال لا يلزم النقصان على القدر الصالح للكلمة بالترجيم واما بناء التانيث ان لم يكن علما ولا زائدا على ثلاثة احوال ان وضع التاء على الزوال فيكفي لسقوطه ادنى مقتضى السقوط فان قيل هذا ينقض بنحو ما صرح به باصاحبه لا ينعى ليس يعلم ولا متبعا ببناء التانيث مع انه يرخم فيه قلنا انه شاذ ولا اعتبار له بالوجه مع الشذوذ وكثرة استعماله منادى كما فرغ المصنف من تانيث افعال الترجم شروع بيان كيفية المرمم فقال فان كان آخره زائداً في حكم الواحد يعنى انه زائداً تامعا كما ساء اذا جعلتها فعلا ومرد ان اخرج صحيح قبله وهو اكثر من اربعة احوال لا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنته المتعرجة فتاى الحرف فان كلا القسمين اما في الاول فسطابقة الرفع بالوضع واما في الثانى فلثلاثيصد والمثل المشهور هو قولهم صل على الامم بكت عن النقد فان قيل هذا ينقض بنحو سؤلة لان في آخره حرف صحيح قبله مدغم انه لا يحد فيه الحرف قلنا المراد بالصحيح اصل والتاء زائدة فالقول هذا ينقض بنحو عود وهو لان التانيث في آخره حرف صحيح مع انه يحد فيها الحرف فان

قوله ادعوتك اي اولى حبيبة او كما قبله من زائدة لا تحذف قوله لظا لا يلزم نقص الاسم العرب وان كان باعتبار الاسم فانهم يحذفون قوله فلطابقة الرفع بالوضع يعنى انها كما زيدت ما حذفتها مع انهم يحذفون قوله الشئ المشهور اعترض عليه بان آخر المنادى اذا كان حرفا مما غير الى قبله مدغم عليه ترخم حرفه ولاحظت في المثال السائر كما قال مولانا ابو البقاء اول لما كان آخر المنادى حرفا مما غير الى كان كانه كلمة مستقلة بلا سبيل لا يلزم من حذف كلمة مستقلة حذف حرف قبلها او تحذف قوله المراد بالصحيح آه لتأويله من اليه لان الحرف الصحيح يكون اصلها خالها او تحذف خادمية.

قلنا الصحيح عام من ان يكون حقيقة او حكما والحرف لا خير فيها وان لم يكن صحيحا حقيقة لكنه  
 صحيح حكما لانه في حكم الصحيح في الاصلالة فان قيل هذا ينقض بنحو فختار ان في آخره  
 حرف صحيح ما قبله مدة مع انه لا يفتح الحرفان الاخيران قلنا المراد بلدة الزائدة وفيه  
 المدة مدة اصلية وان كان مركبا من غير المركب الاستاد والاضافي حذف الاسم  
 الاخير لانه بمنزلة تاء التانيث في العروض والطرؤ وان كان غير ذلك فحرف  
 واحد لعدم موجبه الزائد وهو الينادي المرحم في حكم التناك الثابت على  
 الاكثر لان المحذوف كالملفوظ فيكون آخره كالوسط حكما فيقال يا حاربكس الراء ويأتوا  
 يكون الواو والمطرقة قبلها ضمة ويا كروا ويا وامتحركة قبلها فتحة وقد يجعل اسماء  
 في الاعراب البناء على الاستعمال الاقل يجعل المحذوف نسيا منسيا فيقال يا حاربكس  
 الراء لانه مناد مفرد معرفة والتناك المفرد المعرفة منه على الضمة فينبغي ان يبقى على  
 الضمة وياتي بقلب الواو ياء وابد ال الضمة بالكسرة لان الواو وقعت في الطرف  
 وما قبلها ضمة والواو اذا وقعت في الطرف قلبت ياء وضمة ما قبلها بالفتحة لتناسية  
 الياء ويا كروا قبل الواو الفاء بسبب انتفاء مانع الاعمال وهو وقوع الساكن بعد الواو وقبل  
 استعملوا صيغة النداء وهي يا خاضة لان يا أشهر من بين صيغ النداء فهي اولى بالتعريف  
 المندوب المندوب في اللغة ميت يبعك عليه احد ويعذ محاسنه ليعلم الناس

له قوله بالزة الزائدة لتبانه الى الذين اغلبها وكثرتها ١٢ تخذ ١٥ قوله من غير التركيب الاستادى للاضافي لازم حالها  
 فتذكر ١٤ تخذ ١٥ قوله لعدم موجب الحذف اي الحصول المقصود به التحقيق وعدم موجب الحذف فافهم ١٢ تخذ ١٥ قوله  
 كالوسط حكما آه فلا يميز عن حاله بل يمتدح على حاله السابق ١٢ تخذ ١٥ قوله والواو آه اي الواو الاصلية يعني لا يكون بدلا عن حرف  
 آخر فلا يرد كقولنا بل من الهجزة اذا صعد كقولنا ما في النفر ك فابل كما في موجب ولا يميز الحركات فلا يرد ولا يميز ١٢ تخذ  
 ١٥ قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب آه قال مولانا عصام الدين لادج لا يرد المندوب في اشتداد مباحث النازك  
 والفصل بينه وبين مباحثه فلا يرد لان في مخرج بحث السنادي انتهى الحقول لو تابع من بحث السنادي لنتوهم ان بحث مستقل  
 الا الحق بالسنادي فيكون مواضع الحذف الوجداني خمسة لا اربعة وهو خلاف ما قرر عند اللغة فلهذا اورد في اشتداد مباحث السنادي  
 ولم يقل هذا مستعملا ايا في المندوب مع كونه اخصر اشارة الى انها موضوعة للسنادي لانها في الندية ١٢ تخذ خاد صبه

الاعراب

على ان متى امر عظيم يعذر في البكاء ويشاركوه في التجمع عليه في الاصطلاح هو المتجمع  
عليه وجودا وعدما بيا اودا فان قيل ان حكم المندوب يحكم المتأخر المعرفة في  
الاعراب البناء فالعامل عليهم عدم اندراجهم في المتأخر فاجاب المص بقله واختصر  
اي امتاز المندوب عن المتأخر بواو حكمه اي المندوب في الاعراب البناء حكم المتأخر  
بشروط وقوعه على صوة قسم من اقسام المتأخر فلا يرد عليه النكرة والزيادة الالف  
في اخره لانه الصواب المطلوب في الندة فان قيل بتقدير زيادة الالف يلزم  
الالتباس بين ندبة غلام المخاطب والمخاطبة وبين ندبة غلام المثنى وندبة غلام الجمع  
فاجاب المص بقله فان خفت اللبس بتقدير زيادة الف في اخره لانه علة الالف  
الى حرف كان حركة اخر المندوب وبمن جنسه قلت واغلامك وواو غلامك وواو الهاء  
في الوقف لحفظ المدة لا يند بلا المعر وليعذر النادر بسبب معرفة الندة في الندة  
فلا يقرأ وارجله اذ لا يتغير بهذا اللفظ منه وبخاص امتنع وازيد الطويل لا يمتنع  
الحا والالف في اخر صفة المندوب وبخلاف اليونان فانه يجوز الحاق الالف باخر صفة  
المندوب ولا ينافي الحاق الالف باخرها اضعاف اليه المندوب مع ان بين المثنى والمفرد والجمع  
بالا تاج الحاق الالف باخر صفة المندوب بالطريق الاولى لا تهاها بالذات والاخر بغير قولهم اجمعوا

١٥ قوله فان قيل آه اول هذا اعتراض من قبل باب ان يدري هذا كشيء من الحذف قوله ان افلاكم قيل من هذا المثال  
على جواز ندبة المضان الى المخاطب على خلاف السنادى فانه لا يجوز لادنى لاسنى خطاب الاثنين في كلام واحد من غير شئ او جمع عطف فلا يسمي  
يكون هذا اعتراضا الى اخراج المندوب عن السنادى وعدم جعله منادى على ضرب من المدعى والتعويل كذا في باب اجمال كذا قال ولا فخر الحق ١٦ تحذف  
١٧ قوله واغلامك وفي ندبة المخاطبين انما زيدت الواو اذا لم يسم صلبا الضم كما قرر في كتابنا العلم كمن في زيادة الواو كلامه قال  
تحذف ١٨ قوله واغلامك ليس مع موافقة الكوفيين كذا في الرضى وقال سيدي في كتابه في باب الالف واللام التي تسمى المندوب والمندوب  
فيبقى المندوب الالف فيقول وازيد المظفر فانه واجبه في الشايعيناه وقد علم تحليل ان هذا خطأ انتهى ١٩ تحذف قوله بديل فليس له قال  
مولانا عبد الرحمن اعلم ان الحاق الالف على اخر صفة المندوب في هذا المثال على تقدير كون الالف في جملة مشددة بان كان احد هاء الف  
كما في المندوب الموجودة عندى اقول الحق هذا هو المناسخ والعبارة هكذا بان كان احد هاء الف المشددة وثانيها لانه المشددة فانه مضان الى المندوب  
كانت مخففة فيكون الحاق الالف باخر المضان ايراسى اقول لا ينبغي على من ادعى مسكة فضلا عن الفضل لانه على من يلزم ان يقلل الشايعيناه  
بعد ان المندوب والمندوب انما ترى دونه خطا والشايعيناه على السنداقه لا يجوز ان يكون من اجل الجواز السنادى فانه فضل يوجب مشددا فيكون الجواز

الشاميتيناه قلنا لا يلزم من جواز الحاق الالف باخرها اضعف اليه المنه وجواز الحاق  
 الالف باخر صفة المنه بل ان الاتصال بين المضاع والمضاع اليه ان كان انقص المعنى لكنه  
 اتم في اللفظ والاتصال بين الصفة والموصوف وان كان اتم في المعنى لكنه انقص اللفظ <sup>اللفظ</sup>  
 اليه عند النحوي بخلاف افعال المعاني واما قوله وأنجمتي الشاميتيناه فشاذا لا اعتبار له <sup>بجواز</sup>  
 حذف النداء للتخفيف الامع اسم الجنس لان اسم الجنس لا يكثرون اذ هو مثل نداء العلم فلا  
 يستبق للذهن الى كونه متما على تقدير حذف النداء والاشارة لانه بمنزلة اسم الجنس في  
 الابهام والمستغاف والمنه <sup>وكان</sup> المطلوب في آخرها الزيادة وطول الكلام والحذف  
 ينافيها والبواقي من المعارف التي يجوز معها حذف النداء اربعة احدها العلم سواء  
 مع ابدال اليم المشدود نحو اللهم او بغيره نحو يوسف اعرض عن هذا وتأتيها اللفظة اتي  
 الموصوفين اللام نحو ايها الرجل او موصوفى اللام نحو ايها الرجل وتأتيها اللفظة اتي  
 المطلق المفعول نحو علام زيد ان فعلك او اربعها الموصوفين لا في الجملة <sup>الجملة</sup> اتي فان قيل انهم  
 قلتم ان حذف النداء لا يجوز مع اسم الجنس هذه القاعدة منقوضة بنحو اصبر ليراد انه منقوض

**قوله** والاشارة الكوفيون جزء واحد حرف النداء مع اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستلزام قوله تعالى  
نَحْنُ اَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُوْنَ واجاب البصريون بان هذا لا يخرج المبتدأ وهو منصوب باضمار عنى ويكون انتم ولستم خبر كذا فى  
بعض الشرح ١٢ تخفف **قوله** والمندوب قول وقد يحذف حرف النداء مع المندوب كما فى قوله تعالى ودنا على نوح ابنه على قوله كذابل  
القاضى البيضاوى ١٣ تخفف **قوله** فلو علمهم فالعلم بل من يا آخر خبر كتابا باسم الله تعالى وانما عطف اللهم دون غيره لان الهم ايضا محلى بالفتحة  
خائب ان يكون هو متاسم حرف الله الذى هو للتعريف ووجه تكريره لا يخفى وقال الكوفيون اصله يا الله متابا لم يرفع فثقل وزاد اليك  
تقول لا يؤمها بالخبر ولا يصح اللهم عند سيدي اجاز الآرد وصفه بليل اللهم فاخر السموات وهو عند سيدي على السانف ١٤ تخفف **قوله**  
**قوله** اصبح ليل الى مصر حيا يليل قالته امرأة امراة القيس بن الحجر الكندي حين طال عليها الليل مع كاهنها لا اجلت فتعجب له تقول اصبح يا قتي  
علم يرب عنها خادات الى خطاب الليل فلما صبح سألها عن سبب كراهتها فقالت له لانك تقبل الصدقة فغيبت العجز مر الى الاطراف بطي الافاق  
فلما سمع ذلك منها طلبتها فاخذت الرمح مثلا يضرب في شدة طلب الشيء وقيل يتعدله المنعوم ١٥ تخفف **قوله** فاقد ممنون قاله فخص وقع  
في الليل على سليك بن ملكة وهو ناظم مصنف تخفف وقال افقد ممنون فقال السليك الليل طويل وانت مغرور انت آمن من ان  
افقد لك فقيهم مستجابك في لاسير ثم غصط سليك فنضوط قتال سليك اضربت انت الاعلى فصارت مثلا يضرب في حيث النفس على  
التعليق من الشدة المعنى اعطانية بالممنون ١٦ تخفف **قوله** كفريه وهم تلامذة بس دركدام جيز شابي تو هست درقيه ١٧

واما باعتبار مقتضى الحملتين فالصغر قربة والكبر بعيده ويجب النصيب لغير الشرط  
وجرد في التحضيض لان حرف الشرط وحرف التحضيض لا تدخلان الاعلى الفعل  
وجوبا وهما ليس الفعل ملفوظا فعلم انه مقدر فان قيل قد يقر فيما سبق  
ان الاسم المذكور اذ وقع بعد حرف الاستفهام ففيه اختيار النصيب فهذه القاعدة  
منقوضة بخوازيه ذهب لان زيد اوقع بعد حرف الاستفهام مع انه تعيين في الرفع  
فانجا المضموع بقوله وليس مثل زيد ذهب منه اي من باب اضمر عامله لان الشرط فيما  
اضمر عامله ان يكون المفسر ممكن التسليط وليس الفعل ههنا ممكن التسليط لان ذهب فعل  
لازم وهو لا يعمل للنصب بناء على المفعولية فان قيل ينبغي ان يقال رأينا ان ذهب فعل  
محمول وهو ايضا لا يعمل للنصب بالمفعولية فان قيل ينبغي ان يقال رأينا ان ذهب فعل  
على صيغة للمعلوم او لا يلبس قلنا المراد بالمناسب ما يكون مراد في الفعل المذكور او لا يربط  
مع اتحاد المسند اليه وليس ههنا اتحاد المسند اليه فالرفع واجب فان قيل انكم  
قلتم ان الاسم المذكور اذ وجد فيه القريبتان المصححان من الجانبين لكن القريبتان المصححتان  
الرفع اقوى من القريبتان المصححة للنصب ففيه اختيار الرفع وهذه القاعدة منقوضة  
عن قولنا تعالى فَعَلُوا فِي الزُّبُرِ لانه من هذا القبيل مع انه تعيين فيه الرفع فاجبا  
المضموع بقوله وكذا اكل شيء فَعَلُوا فِي الزُّبُرِ لانه ليس من هذا القبيل اي من باب اضمر عامله  
التفسير لان الشرط فيما اضمر عامله ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وههنا ليس الفعل ممكن  
التسليط لانه لو كان ممكن التسليط لكان المعنى فَعَلُوا اكل شيء في الزُّبُرِ فلو فساد المعنى

لانه لو بعد حرف الشرط لم يذكر له الشرط وان كان نصيب اسم المحذوف واجبا بعد لان الاشتغال بعد الايتماع في سؤال الكلام  
بل عند الضرورة ١٢ تخفف ١٣ قوله اعني اذهب على هيئة المعلوم آه فيكون تقديره زيدا يلبس الدناب او يلبس احد  
بالدناب به او اذهب احد ١٤ تخفف ١٥ قوله ليس ههنا اتحاد المسند اليه في المثال الاول هو الدناب وهو فاعل وفي  
الثالث والثاني هو اذهب ايضا فاعل مع ان المسند اليه هو المفسر الذي هو ذهب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول بالمهم  
فاعله ١٦ تخفف ١٧ قوله فالرفع واجب وانما لم يقل الاستاذ العلم بالابتداء كما قال الشايع العلم بطلان وعلايه ان  
يجوز ان يكون مرادنا ذهب المقدر لرعاية الاستفهام طالبا لصدور الكلام ١٨ تخفف خاميه

الأن الزبلي محلا لفعول العباد بل هو محل لفعل كرام الكاتبين وهو كناية عن أفعالهم بل  
قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فان قيل انكم قلتم ان الاسم المذكور اذا وقع قبل  
اللام والهمزة ففيه اختيار النصب هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى الزانية والزانية فاجلد  
كل واحد منهما مائة جلدة لان الزانية واقعة قبل اللام وهو فاجلد فامع ان القراء انفقوا  
برفع الزانية فتحلوا النجاة لخراب هذه الآية عن هذه القاعدة المذكورة فلا يلزم اتفاق القراء

على غير المختار فقالوا نحو الزانية والزانية فاجلد كل واحد منهما مائة جلدة القاء بمعنى الشرط  
اي مرتبطة بمعنى الشرط عند المبدوء لان اللام في الزانية لام موصولة ومبتدأ متضمن لمعنى الشرط  
وزانية صلة والقاء في فاجلد اداء جزائية ومثل هذه القاء يمنع على بعدها فاقولها فلا يكون  
حكم التسليط والشرط في ما اضمر عاملا ان يكون الفعل المفسر ممكن التسليط وحلتا عند سبويه  
لان الزانية مبتدأ محذوف والمضار وهو الحكم وخبر ايضا محذوف وهو فيما يستل عليه عليكم  
فيكون التقديم وحكم الزانية والزانية فيما يستل عليه عليكم وقوله فاجلد وجملة ثانية اخرى  
ليبان الحكم الموعود بجزء واحد الجملة لا يعمل فجزء جملة اخرى فلا يكون ممكن التسليط

لانه لان الزبلي قال المحافظ يمكن رفع ذلك فان فعلهم فيها كناية عن عدم التأخير كما أنهم فعلوا فيها بعينه مبالغة انتهى اقول  
انما يريد ما قاله الاستاذ لو كان في الزبلي متعلقا بفعلها وان كان صفة لشئ فلا كما لا يخفى نعم يريد عليا ان على هذا يلزم ان يكون في  
صاحف اعمالهم على قبل افعالهم على قاعدة تم وهي انه اذا تعلق الفعل او شبهه بشئ متقيد بغيره يكون تعقيبه بذلك التقيد قبل  
تعلقه بهذا ممنوع وهذا المنع من استاذنا العلامة اسكنه الله بجانح دار السلام ناقلا من صاحب المدارك لما قال قال  
الناظرين على التقدير الذي ذكرنا اي ليس المقصود من الآية الكريمة هذا اي وان كان معنى مستقيما فلعله غفل عن احد ما ذكرنا  
والا فاستقامة المعنى بعيد جدا فافهم وكن ممن ينظر ويريد ان يفتحه ٥ قوله منقوضة بقوله تعالى فيما ان الاشتغال  
بالضمير او المتعلق وكلاهما منقوضان اما الاول فظاهر واما الثاني فلان كل واحد عبارة عن الزانية والزانية والمتعلق يجب  
ان يكون غير المتعلق ويمكن ان يقال انه داخل في الصورة الاولى من الاشتغال او المراد بالضمير هم من ان يكون حقيقة او  
حكما ونفوذ كل واحد منهما في حكم الضمير لانه عبارة عن الزانية والزانية المتعدين عليه في الذكر كما ان لفظها عبارة عنها ويمكن  
ادخاله في الثانية باعتبار التقدير اللغوي بل المفهومي ولهذا اضيف الى ضميرها وان تأملت في ما ذكرنا من وجوه المتعلق  
فلا يخفى عليك ههنا شئ ٥ **خاتمة**

وأطرق كوالله اسم جنس مع ان حذف حرف النداء منه جائز فاجاب المصنف  
 بقوله وقد أي حذف حرف النداء مع اسم الجنس مثل هذا التركيب أصح ليلوافته  
 مخفي وأطرق كرا وقد يحذف للمنادي قيام قرينة جواز أي حذف فاجازوا نحو  
 لا أسجد وأما القرينة عليه دخول حرف النداء لا يدخل على الاسم فهنا دخل  
 على الفعل فعلم أن المنادى محذوف وأعني القوم وهو لا فيكون التقدير لا يا قوم  
 اسجد واو الثالث ما ضم عامله أي الثالث من المواضع الأربع المذكرة في التوجيه  
 فيه حذف الفعل لئلا يصيب الفعل بالحد الوجوه القياس أي كل مفعول به ضمير عامله  
 قد عامله الناصب على شرطية التفسير أي على شرط تفسير العامل فيما بعده الشرطية  
 بمعنى الشرط وإضافة الشرط إلى التفسير بيانية فيكون حاصل المعنى هكذا الثالث  
 ما ضم عامله بناء على شرط هو تفسير العامل فيما بعده فهنا الحد واجب لئلا يلزم جمع  
 المفسر والمفسر فإن قيل إن كلمة ما لا تخلو أيا عبارة عن المفعول به وعن المفعول المطلق  
 فعلى الأول يلزم تعريف الخاص بالعام وهو باطل وعلى الثاني لا يكون التعبير مانعاً عن  
 دخول الغير فيه لأنه دخل فيه المفعول فيه في نحو هذا التركيب يوم الجمعة صحت فيه  
 قلنا أن كلمة ما عبارة عن المفعول به والمراد بكل اسم هو المفعول به مجازاً من قبيل  
 العام وإرادة الخاص هو كل اسم بعده فعلاً أو شبهه مشتغل عنه أي فادغم كرا وحذف  
 منها عن العمل في ذلك الاسم بضميره أي بسبب تسليطها بالفعل فضمير ذلك الاسم  
 أو متعلقه أي متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره بحيث لو سلط مجرد رفع  
 له قوله لا أسجد عام إذا كان الابطال مخيفاً أما إذا كان بالشديد فلا يكون مما نحن فيه بل يكون مع مركب من أن الناصب  
 المصدية ولا الثانية ولله دافعاً لمصارحاً فلو كان ذلك وعلى الأول لا حزن تنبيهه وما حزن فلهذا ما سجدوا امر حاضر  
 تحذف له قوله الواجب فيه حذف الفعل الناصب الفاعل لم يغير العامل بهنا بل الفعل بعد التصويب بيل فيه وفي ضمير الجمع  
 تسليط عليه والفاعل فيه ما يدل عليه الفعل الذي بعده ويسد سده في زيداً مررت به جازت المفهوم من مررت من غير  
 تقدير ومررت يسد سده ١٢ تحذف له قوله الشرطية بمعنى الشرطية ويمكن أن يكون فعيلة بمعنى مفعول التاء المنقلبة من الضمنية  
 إلى الاسمية أو الثانية بجهلها منقولة من الجارية على موصوف محذوف هو الحالة كما قال مولانا نواز الحق ١٢ تحذف خا وميمه

هذا الاشتغال عليه أي على ذلك الاسم هو أي الفعل أو شبهه أو مناسبة في التوافق  
واللزوم لنصبه على المفعولية فإن قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لأنه لا يخرج  
منه ما اضمر عامله في نحو زيد أمر ضريرة زيد أنت ضارب له لأنه ليس بعد فعل أو شبهه  
قلنا معنى البعدية أن يكون الفعل أو شبهه جزءاً واقعاً من الكلام الواقع بعد ما اضمر  
عامله لأنه يليه فإن قيل المشتغل لا يخلو ما بمعنى الفراغ أو بمعنى التسلط فاعمل الأول  
تعديته بفعل لا بالباء وعلى الثاني يصح تعديته بالباء لا بفعل قلنا ههنا مشتغل واحد هما  
مذكور الآخر مقدر فالأمر بمعنى الفراغ متعد بفعل والمقدّر بمعنى التسلط متعد بالباء فإن قيل  
هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لأنه دخوله مبتدأ في مثل زيد ضريرة لا زبده  
فعل مشتغل عنه بضمير وليس ما اضمر عامله قلنا الشرط في ما اضمر عامله أن يكون المانع من عمل  
الفعل فيه مجرد اشتغال بالضمير المانع من عمله ضريرة في زيد ليس مجرد اشتغال بالضمير بل ممانعة من آخره  
عمل العامل المعقود عنه الرفع بالابتداءية فإن قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير  
لأنه دخوله خبر كان في مثل زيد كنت أباه لا زبده فعل مشتغل عنه بضمير لو سلب عليه

١٤ قوله مشتغلان آء أوّل لما جاز إلى ما قال الاستاذ بل لا يجوز زبدهم فالمراد بان يقال إنها متعلقان بمشتغل المذكور ولا يلزم  
الجمع بين الحقيقة والجاز لأنّ يعلق عنه به باعتبار تعينه معنى الفراغ وتعلق به باعتبار معناه الأصل اعني التسلط كما اشار في شرح السيرة  
بقره وعاصمان يكون الفعل ما شبهه مشتغلاً بالفعل في ضمير ذلك الاسم وتعلقه فاعمل الفعل فيه قال مولانا عصام قوله عنه متعلق  
بالمشتغل في تعين معنى الفراغ والاعراض ويستجيب عن الاشتغال بمعنى الاعراض متعلق بالجور والثاني به انتهى فافهم ولا تكن من أهل الجاهل  
١٥ قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لأنه دخل فيه ابتداء آء أوّل ما يجب من الاستاذ العلم بالاعراض  
على جامعية التعريف في هذا المقام مع تعريجه في ما مضى من المرام بان المراد بالاسم في التعريف المفعول به لا العام فالجواب لا يكون  
واخلاقاً في الجنس لا بالاعراض منه كما لا يخفى على ذوي الافهام فافهم ولا تكن ممن يقول انه مخالف مما عليه الاعلام اللهم الا ان يقال  
انه الى به باعتبار العنوان وظاهر الكلام ١٦ قوله مجرد اشتغاله قد قيل انه مجرد رفع الاشتغال لا ينبغي بل لا بد من ذلك  
من تعريفه على العامل المقدّر ولا يجوز في حصوله على ما ليس الا ان يكون المراد ان يصلح اعتباراً على الاسم المذكور وليس في الكلام  
الرفع عن نصبه اياد فافهم كذا قال مولانا زهير ١٧ قوله فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير آء أوّل فيه  
امر فتذكر ولا تغفل اعلم ان فوائد القير وبعد ما حظته ما قال الاستاذ فالعلم لا يخفى على ذوي البصيرة ١٨ تحفه خا وميته



لنصبه مع انه ليس ما اضمحله قلنا المراد بالنصب النصب على المفعولية لا على الخبرية  
وهي على الخبرية لكان فان قيل المثال لتوضيح المثال التوضيح يحصل بمثال  
واحد فلا حاجة الى تعدد الامثلة قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد امثالات  
وفي هذه المقام امور اربعة احدها اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط بعينه  
والثاني اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط باعتبار المراد والثالث اشتغال الفعل  
بالمعلق يمكن التسليط باعتبار اللازم والرابع اشتغال الفعل بالضمير يمكن التسليط  
باعتبار اللازم نحو زيد اضربه به هذا مثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط بعينه  
وزيد امرت به هذا مثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن التسليط باعتبار المراد اي جاز  
لان مرتب بعد تعديته بالباء مراد فليجأ وزت وزيد اضربه بعلامه هذا مثال لفعل  
المشتغل بالمعلق الممكن تسليطه باعتبار اللازم اعني اهنت لان ضرب الفاعل يستلزم  
لا هانة سيده وزيد اجبت عليه هذا مثال لفعل المشتغل بالضمير الممكن تسليطه  
باعتبار اللازم اعني لا بئت لان حبس <sup>الشيء</sup> على الشيء يستلزم ملازمة المحبوس عليه  
وينصب اي زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفشره ما بعده اي ضربت وجاء وزت  
واهنت لا بئت اعلام الازم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير على خمسة  
اقسام قسم يختار فيه الرفع مع جواز النصب وقسم يختار فيه النصب مع جواز الرفع وقسم  
يتعين فيه الرفع وقسم يتعين فيه النصب وقسم يسكن فيه الامر ان فقال يختار فيه الرفع لا بئت  
عند عدم قرينة خلافه فان قيل عند عدم قرينة خلافه تعين الرفع لا اختيار قلنا  
المراد بعدم القرينة عدم القرينة المزعومة لا المصححة يعنى ان قرينتي الصحة وان  
وجدتا من الجانبين لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب  
كافي زيد اضربه فان تجرد زيد من العامل للفظ قرينة مصححة للرفع ووجود <sup>ن</sup>  
ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لكن القرينة المصححة للرفع اقوى من القرينة  
<sup>ل</sup> قلنا في مظان الاضمار آه اي الاسم الواقع في موضع يظن في احدى النظران من سبل الاضمار على شريطة التفسير ان القرينة  
في الواقع كذا قال الشارح حاشية ما تحفه خاومين

المصحة للنصب أي من السلامة عن الحذف وأعند وجود قرينة أقوى منها وإيضاً  
 يختار الرفع في هذا الاسم المذكور عند وجود القرينة المرحجة من الجانبين لكن القرينة  
 المرحجة للرفع أقوى من القرينة المرحجة للنصب <sup>بعض</sup> كما أن قرينتي الصحة موجبتان  
 من الجانبين كذلك قرينتا الترجيح موجودتان من الجانبين لكن القرينة المرحجة للرفع أقوى  
 من القرينة المرحجة للنصب كما أي أما الداخلة على ذلك الاسم المذكور مع  
 غير الطلب نحو لقيت القوم أما زيد فأكرمه فتحذف زيد عن العامل اللفظ قرينة مصححة  
 للرفع وجوده صالحه صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ودخول أمّا قرينة  
 مرحجة للرفع والعطف على الفعلية قرينة مرحجة للنصب لأن كلمة أمّا لا تدخل إلا  
 على الاسم غالباً وإيضاً تأييداً بالسلامة عن الحذف وإذا المفاجأة فخرجت فإذا  
 زيد يضربه عمر فتحذف زيد أه قرينة مصححة للنصب ودخول إذا أه قرينة مرحجة  
 للرفع والعطف أه قرينة مرحجة للنصب لكن القرينة المرحجة للرفع أقوى  
 من القرينة المرحجة للنصب لأن المفاجأة لا تدخل إلا على المبتدأ غالباً وإيضاً  
 تأييداً بالسلامة عن الحذف فإن قيل لهم هنا يلزم المخالفة عما ذكر في باب الظرف بحيث  
 أن المبتدأ لازم بعد إذا المفاجأة قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها غالبية وقوعه  
 بعدها ويختار النصب بالعطف على بعطف الجملة الواقعة ذلك الاسم المذكور فيها على  
 جملة فعلية للتناسب مع لرعاية المناسبة بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في  
 كونها فعليتين نحو خرجت فزيد القيتة وبعد نحو النفي أي وإيضاً يختار النصب في هذا  
 الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف النفي نحو ما زيد اضربته الاستفهام نحو ما زيد يضربه

لأن قوله كما أنه فان قيل ذكر الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيره وأما الحكم مخصوص بالأمر والنهي والدعاء  
 فكيف أطلق الطلب قبل شرطاً آخر فالجواب على شرطه التفسير أن معنى تليط النفي على ما قبله وغيره الأمر والنهي والدعاء يتبع تليطها على  
 ما قبلها لنفسها مصدر الكلام فلا يكون غير ما من هذا الباب فلا حاجة إلى التقييد بأن قيل لو قلنا كما ما مع الخبر لأن إحصاء ما وجب الإطاعة  
 قيل لأن في قوله غير الطلب إشارة إلى أن استفاء المعنى يؤثر في اختيار النصب لأن المعنى يؤثر في اختيار النصب بعد ما هو  
 الطلب حيث يجوز في الرفع وقوع الطلب خبر للبتدأ وهذا المعنى مستثنى من حيث أي في غير الطلب فليغير الرفع كذا في غاية التحقيق ما تحف

واذا الشرطية نحو اذا عجل الله تليقه فالكرمه وحيث نحو حيث بدأ تجده فالكرمه في الامر والنهي اى قبل الامر والنهي نحو زيد اضربه وزيلا لا تضربه لا على اى هذه المواضع مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل غالباً انا في حرف النفي وحرف الاستفهام اذا الشرطية وحيث الشرطية فلا هنا لا تدخل على الفعل غالباً وفي هذه الصول ليس الفعل ملفوظاً فعلم انه مقدم انا في الامر والنهي فلانه لو كان الاسم مرفوعاً بالابتداء لكان الامر والنهي خبرين عنهما من قبيل الانشاءات والانشاء لا يقع خبر الابتداء وبعيد عنه خوفاً ليس المفسر بالصفة اى محققاً النصيب في هذه الاسم المذكور عند خوف التباس المفسر بالصفة فان قيل ان التباس المفسر بالصفة محال لان المفسر في حالة النصيب بالصفة في حالة الرفع فلا يجمعان تركباً واحداً والمراد بالمفسر المحل لكن اطلاق المفسر عليه بطريق المجاز باعتبار انه يكون مفسراً في حالة النصيب مثلاً انا كوكبه خلقه بقدره والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب لو كان الاسم فيه منصوباً بالفعل المقدم لكان مفيداً للغة الصحيح لو كان الاسم مرفوعاً بالابتداء ففيه احتمالان احدهما ان يكون ذلك الاسم مرفوعاً بالابتداء فيكون جميع ما بعده خبراً وعلى هذا التقدير يكون مفيداً للغة الصحيح والاخر ان يكون ذلك

قوله واذا الشرطية هذا عند سيبويه الاخش خلافاً للكوفيين في اختيار الرفع بعده لان اذا ليس قرينة النصيب لوقوع الجمعتين بعده على السواء وخلافاً للمبرقي ان يجب بعده الفعلية فيجب النصيب بعده **٥٢** قوله اذ هي مواقع فعل فان قلت كونها مواقع الفعل لا واجب اختياراً للنصب لمكان ان يرتفع بالفعل المقدم والذي هو لازم هذا الفعل فيكون التقدير في نحو اذا زيد مثلاً اذا قل زيد ولهذا جاز البعض ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط وكلمات تخصيص فالدليل ليس مثبت المدعى قلت نعم لكن الادلة مطابقة المفسر بالصفة للمفسر فافهم **٥٣** قوله والانشاء لا يقع خبراً آه هذا عند البعض وقيل لا حاجة الى التاويل بل هي محمولة بغير انفتاح **٥٤** قوله عند حرف آه هذا عند محققه فالنصب واجب فلا يرد انه ينبغي ان يجب النصيب اذا تعمر عن اللبس واجب **٥٥** قوله مثل ما ناكل شئ خلقناه بقدره اى خلقناه كل موجود من الكمالات مقدر على وجه الصلوة او مقدر مكتوب في القدر فكل بالنصب الواجب باجماع القرأه السبعة المختار عند الكوفية والرفع وان كان مختاراً عند البصريه على نحو زيد ضربته الا انه قد رجمه شاذة موهبة لمحل الفعلية صفة كل باوشى ومنه قوله ان من الاشياء ما لم يخلقه فليس بقدره وهذا امر ضعيف عند المحققين وايضاً في مقابلة المنطوق بنحو قوله تعالى خلق كل شئ وخالق كل شئ الى غير ذلك ثبت ان فعل العبد الاختيارى كخلق وقدرته تعالى وحده كما قال اهل الحق ولم يثبت بل بطل انه يخلق العبد وقدرته وحده كما قال المعتزلة فدلهم الله تعالى **٥٦** جابى

الاسم مرفوعا بالابتداء ويكون مابعدة قريبا صفة له وما بعد بعيد خبر له على هذا  
التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فههنا اختيار النصب لجهة النصب خالية عن احتمال المعنى  
الفاسد في جهة الرفع احتمال المعنى الفاسد هو الكلام على طريقه خال عن احتمال المعنى الفاسد  
اولى من جهة على طريقه احتمال المعنى الفاسد لستوى الارتفاع مثل زيد قام عمر الكرمته  
والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب اذا عطف الجملة الواقع ذلك الاسم المذكور فيها على جملة  
اخرى ذات وجهين اى اسمية باعتبار المبتدأ و فعلية باعتبار الخبر فاعطف على الكبرى  
يقضي الرفع العطف على الصغر يقتضى النصب ولا ترجيح لاحد مما على الاخر فان قيل العطف  
على الصغر لا يصح لان الصغر مشتمل على ضمير عائد الى المبتدأ ولا ضمير في العطف قلنا الضمير  
اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فههنا وان لم يكن الضمير لفظا لكنه تقدير افيكون التقدير يريده  
قام وعمر الكرمته عنده اوفى دارة فان قيل ينبغي ان يكون ههنا اختيار الرفع لان السلامة  
عن الخلل مزج للرفع قلنا السلامة عن الخلل معارض لغير المعطوف عليه فان قيل  
لا تفاوت بين الصغر والكبرى في القرب والبعد بل للكبر ايقم غير مفصولة قلنا  
عدم التفاوت بين الصغر والكبرى في القرب والبعد باعتبار منتهى الجملة

قوله وعلى هذا التقدير يكون مفيد المعنى الفاسد فانه يوم كرم بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة الله تعالى كما هو ذهب المعتزلة في  
الاختلاف الاختيارية للعباد قال مولانا الباقاء في ان هذا الوجه صحيح لان الواجب صفاته تعالى من الاشياء الموجودة مع انه غير مخلوق لله  
تعالى انتهى اقول اعلم ان الشئ عند اهل السنة والجماعة قد يحكي معنى شاعيا مريد طلق على الواجب وغيره كما قال الله تعالى على شئبي  
الكبر شهادة وقد يحكي معنى شاعيا مريد طلق على الواجب صفاته كما قال الله تعالى ان الله على كل شئ قدير فاعلم ان  
يكون الشئ ههنا بالمعنى الثاني فان رفع ما قال مولانا المذكور فافهم ان قوله عدم التفاوت بين الصغرى والكبرى لا يشمل ما ذهب  
اليه بعض المتقين من ان المسطون عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع التطرل الى اسميتها والنصب بالنظر الى  
فعليتها والمسطون عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعراب باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج الى تقدير غيره  
اوفى دارة قال العلامة السبكي ان في التطرل لا يخفى على النصف لطفه ولا وجه ودقة وان ذيل عنه الوجهين مخفى على كثير من النعمان فان  
قال ذلك البعض بانه لا يرفع والنصب على ذلك التقدير مع ان السلامة من الخلل من جهة الى الرفع من انها غير معاضة لشيء لان اعتبارها كانت  
القرينة على المعنوت ظاهرة وكان معنى الكلام تشبها الى المعنى على امكان الخلف لا سيما وكثيرا لطفه بتبديل اللفظ كان من معناه الكلام محض تشبها

والشرط في الضم ما لم يكن الفعل المفسر ممكن التسلط ولا أي وان لم يكن الفاء مرتبطة  
بمعنى الشرط كما هو مذهب المتبرد ولم يكن الآية جملتان كما هو مذهب سيبويه فاختار النصب  
واختار النصب بطلابا اتفاق القراء فعلم ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط والآية جملتان  
والرابع التحذير وهو اللغة تخويف الشيء عن الشيء وتبعية عنه في الاصطلاح هو  
أي كلاس عمل فيه النصب على الفعولية بتقدير ان تحذير ما بعدا فنصب تحذير ابتداء على انه  
مفعول مطلق لفعل محذوف وهو حذف رأي تحذير ذلك المفعول تحذير ما بعدا او بناء على انه  
مفعوله لفعل محذوف وهو ذكر أي كذا ذلك المفعول تحذير ما بعدا فان قيل ان جملة مفعول على  
لا يصح ان هو اجماع للتحذير وهو ضم الوصف والمفعول ذات مع الوصف تحذير يلزم من ذلك  
مع الوصف على ضم الوصف وهو لا يجوز قلنا ان ضم التحذير لا اصطلاحا الى التحذير  
اللفظ بطريق الاستخدام ولا استخداه ان يكون اللفظ معينا لاحدهما اريد عن ذكر المفعول  
اريد حين ارجع الضمير اليه لاشك ان للتحذير معنيين معنى لغوي ومعنا اصطلاحا فالاول  
عن الذكر المصريح والثاني عن الضمير فان قيل ان تعريف التحذير لا يكون مانعا عن خور الغير  
لانه دخل فيه الضمير المستكن في ان لا ينفك ايضا مفعول بتقدير ان قلنا المراد بالمفعول مفعول  
النصب هذه الضمير مفعول لرفع او ذكر المحذره مكررا فان قيل ان قوله او ذكر المحذره  
منه مكررا على صيغة الفاعل عطف على مفعول فعل هذا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو لا يجوز  
قلنا ان قوله او ذكر المحذره منه مكررا على صيغة الفاعل عطف على محذرا او ذكر المقدر

قلنا قولنا التحذير لغوي بغير ان الاستخدام آه اول كلام القم قال ان المناقشة لان التحذير ان كان مصدرا في الاصل  
لكن صار ملما في اصطلاحهم بهذا النوع من المفعول به او مصدرا في المفعول والاستخدام في كلامهم كيف ومن اين علم ان المراد  
من التحذير المذكور مصريا معنى لغوي وبدون شيء آخر فقال ولا يمكن من اهل غنى لا تحفه قلنا قوله مفعول النصب فيه سبأ  
والمراد اسم عمل فيه النصب بالفعولية لا تحفه قلنا فان قيل ان قوله او ذكر المحذره مكررا آه اقول هذا فاقترئ على صيغة  
المجهول كما هو المشهور على السنة المفعول وان قرئ على صيغة المصدر كما قال مولانا عصام في شرحه فهو ما منصوب عطف  
على تحذير ما يجعلها او يجعله او يقيته اي وقت تحذير ما بعدا او وقت ذكر المحذره مكررا او مفعول عطف على قوله  
مفعول اي هو المحذره المذكور مكررا من قبل جرد تظيفة فتدبر لا تحفه -

فان قيل ان عطفه على هذا وذكر المقدر لا يجوز ايضا لان في خبر راجع الى المعطوفين راجع  
الى المعطوف قلنا ههنا ايضا صغير راجع الى المفعول الكرم وضع الظاهر موضع الضمير للتشبيه  
على ان المراد بالمفعول المحذوف منه لا المحذوف فان قيل ان ايراد كلمة اوفى التعريف مستنكر  
لا بكلمة اول التشكيك وهو ينافي التعريف قلنا ان كلمة او ههنا للتقسيم لا للتشكيك وكان  
التحذير على قسمين احدهما محذوف والاخر محذوف منه ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذوفاً فالنظم  
فيه كالمحذوف منه لا يقاظ المخاطب والتحذير اذا كان محذوفاً منه فالنظم فيه كالمحذوف منه لا يقاظ  
المخاطب ثم اعلم ان التحذير اذا كان محذوفاً فالمحذوف منه لا يخلو اما اسم صريح او اسم وتالي  
فان كان اسماً صريحاً فلا ذكر طريقان الاول ومن وثق كان اسماً وتالياً فلا ذكر طريق ثلثة الاول  
ومن وثق يري من مثلاً اناك والاسد هذا افعال تقسيم كان التحذير فيه محذوفاً والمحذوف منه اسماً  
صريحاً مذكوراً بالاول او تقديره هكذا اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم تحذف نفسك  
من اجزاء المعطوف والكيفية بنفسك في اجزاء المعطوف عليه فيكون التقدير اتق نفسك من  
الاسد والاسد ثم تحذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه والكيفية بالاسد في اجزاء المعطوف  
فصلاً اتق نفسك والاسد ثم حذف اتق لضيق الوقت فلما حذف اتق فحذف النفس ايضا لانها  
انما اوردت للفصل بين ضميرى الفاعل والمفعول لراجعين الى شئ واحد هو المخاطب  
فبقى لا والاسد ثم المتصل بدل بالمتصل فصلاً اناك والاسد واياك وان تحذف ههنا مثال  
لما كان التحذير فيه محذوفاً والمحذوف منه اسم تاديلي مذكور بالاول او فان قيل ان دال المصنفين  
ان يورد والامثلة على طبق المشكلات فالظاهر ان الاول مثال للعلل الثاني مثال للقسم  
الثاني فالاول مستقيم الثاني غير مستقيم باعتبار الوجهين الاول ان الشرط في القسم الثاني ان يكون  
سأول ان كلمة او ههنا الضمير لا التشكيك ومنه كثير في كلام الفصحاء والبلغاء نحو قوله تعالى ولا تطع منهم أثماً ولا كفوراً  
اعلم ان قوله سمول متناول لغير التحذير ايضا نحو زيد في جواب من يقول من اضرب فبقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثله فان زيدا  
في المثال المذكور وان كان سمول لا لكنه ليس بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذير اما بهد احترام من مثل زيدا  
في جواب من يقول اتق فان سمول بتقدير اتق لكن لا تحذير اما بهد فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله فاعل البلدة  
وانما وجب حذف فعله لعدم الفرصه بملغ الفاعل ووجه القرينة الدالة عليه ذكرنا في البرقي ١٢٨ تحفه

التحذیر محذرا منه وهما التحذیر محذرا والثاني ان الشروط في القسم الثاني تكرار المحذ  
 منه وهما ليس تكرار المحذ منه قلنا ان هذين المثالين مثالان للقسم الاول من التحذير  
 فان قيل ايراد المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى تعدد  
 الأمثلة قلنا ان تعدد الأمثلة باعتبار تعدد المثلات بحيث ان الاول مثال للقسم الثاني  
 فيه محذرا والمحذ منه اسما صريحا كورا بالواو والثاني مثال للقسم الثاني التحذير فيه محذرا  
 والمحذ منه اسما تابليا كورا بالواو فان قيل عطف اسد على اياك لا يصح لان القاعدة  
 هي ان عامر المعطوف عليه مقدور للمعطوف فيكون التقدير اتي نفسك من اسد اتي الاسد من نفسك  
 واتقاء الاسد من النفس فتعذر قلنا اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة راجع الى اتقاء  
 النفس من الاسد الطريق الطريق هذا مثال القسم كان التحذير فيه محذرا منه ويكون  
 مكررا اي اتي الطريق فان قيل ان تقدير اتي في النوع الاول غير مستقيم لانه فعل  
 لازم والفعل لازم لا يعمل لنصبها للمفعولية وتقدير بعد في النوع الثاني غير مستقيم  
 لان معنى المثال الثاني على اتقاء النفس عن الطريق لا على تبعية الطريق عن النفس

قوله قلنا ان تقدير آه اقول قال سيدي في كتابه في باب ما جرى من على الامر والتحذير وذلك قوله اذ كنت تحذ  
 اياك كما كنت قلت اليك سخر اياك باعد اياك اتي وما شبه ذلك من ذلك ان تقول نفسك يا فلان اتي نفسك  
 الا ان هذا يجوز فيه اظهار ما اضمرت ولكن ذكرته لاشك لك لا يظهر اضماره ومن ذلك ايضا قوله اياك الاسد واياي والشركان  
 قال اياك فالتعريف والاسد كان قال اياي لا يتعين والشركان متعق والاسد والشركتان وشدة اياي وان يحذف احدكم لانه  
 وشك اياك اياي وياها او يخ دزعم ان بعضهم يقول لدايك فيقول اياي كان قال اياي اخذ واحذروا هذا فعل من اياك  
 لكثرة استعمالهم اياه في الكلام فصار بدل من الفعل انتهى كلامه الشريف في هذا يدل على خلاف ما قال الاستاذ وايضا ينادي  
 باعلى نداه على انه لا حاجة الى ما قال الاستاذ من زيادة النفس اتم انه يستنبط من هذا الكلام مشيئة غريبة لعلها لا تسمع اذن  
 داعية في القرون الخالية وهي ان يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول الراجعين لشئ واحد فاما ان احدهما مستدرا  
 بل منفصلا تدبر لا تحفه قوله لا على تبعية آه اقول قال الاستاذ فيما رآنا ان اتقاء الاسد من النفس في الحقيقة  
 راجع الى اتقاء النفس من الاسد فمن اين جلد المانع من ان يقال ان تبعية الطريق عن النفس في الحقيقة راجع الى  
 اتقاء النفس عن الطريق فانهم دكن الهادي للطريق ۱۲ تحفه خادمية

فالحق في الجواب ان يقال هو مولى تقدير يقدّر وائق فيقدّر يقدّر في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني نحو نفسك نفسك ويقدر اتي في بعض افراد النوع الثاني نحو الطريق الطريق فان قيل ان التقدير اتي في النوع الثاني غير مستقيم لان اتي فعل لازم والفعل للارز لا يعمل بالنصب بالمفعولية قلنا ان تقدير اتي في بعض افراد النوع الثاني من باب حذف فلا يصال فان قيل ينبغ ان يكون تقدير اتي في النوع الاول ايضاً من باب حذف الا يصال قلنا ان حذف فلا يصال سماعي لا قياس فلا يقاس عليه غيره فان قيل لا نسلم ان نفسك نفسك من افراد النوع الثاني لان الشرط في النوع الثاني ان يكون التحذير محذراً ونفسك محذراً لا محذراً منه قلنا ان معنى نفسك هكذا أبعد نفسك مما يوزيك من التعجب والتكبر فان قيل هذا الجواب غير تام للاعتراض ان نفسك على هذا التقدير ايضاً محذراً من قلنا ان النفس ان كان محذراً في الحقيقة لكنه محذراً منه باعتبار الارز وهو التعجب والتكبر فان قيل تعرف التحذير لا يكون جامعاً لفرادة لانه خرج منه الاسد في مثل هذا التركيب اياك والاسد لانه خارج عن القسمين اماخر وجهه عن القسم الاول فلان الشرط في النوع الاول ان يكون التحذير محذراً والاسد محذراً منه واماخر وجهه عن القسم الثاني فلان الشرط في القسم الثاني تكرار المحذره منه ولهذا ليس تكرار المحذره منه قلنا ان كان الاسد خارجاً عنه فلاضير فيه لانه تابع للتحذير لا عين التحذير والتواب خارجة عن المحذره بدليل ذكرها فيما بعد وتقول اياك من الاسد هذا امثال لما كان التحذير فيه محذراً ويكون المحذره منه اسماً صريحاً مذكوراً بمن وامن ان تحذف في امثال لما كان التحذير فيه محذراً ويكون المحذره منه اسماً تالياً ويلياً مذكوراً بمن واياك وان تحذف بتقدير من هذا امثال لما كان التحذير فيه محذراً ويكون المحذره منه اسماً تالياً ويلياً مذكوراً بتقدير من واما تقدير من في لان من من الحروف الجارة وحذف الحرف الجارة مع لان قياساً لان موصولة الحرف وما بعد حاصله والظهور هو الجملة تأذي معنى المفرد فحذف منه من للتخفيف ولا نقول اياك الاسد امتناع تقدير من مع الاسم الصريح فان قيل



ينبغي ان يكون هذا بتقدير العاطف قلنا خذ الحرف والجاره مع أن وأن قياسا بنفيها  
 مثله كثير ونحوه فخر العطف لم يثبت الا نادرا فلما لم يمكن الحكم على الشاذ الكثير لم يمكن حمله  
 على النادر بالطريق الا على المفعول فيه هو ما فعل فيه فعلمنا كونه المذكور اعم  
 من ان يكون مطابقة او تضمتا والفعال اعم من يكون لفظا او تقديرا حقيقة كان  
 شبه الفعل فان المتبادر من الفعل لفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من  
 النسبة والزمان والحدث والقابل للذكر ليس بالحدث فكيف يصح قوله ما فعل فيه  
 فعل مذكور قلنا المراد بالفعل الفعل بالمعنى اللغوي وهو الحدث فان قيل لما كان  
 المراد بالفعل لفعل بالمعنى اللغوي فلا يكون التعريف جامعاً لافرادة لانه خرج منه  
 المفعول فيه في مثل حضرت يوم الجمعة لأن الحدث غير مذكور فيه قلنا المذكور اعم من  
 ان يكون مطابقة نحو ضرب يوم الجمعة أو في ضمن الفعل نحو ضرب يوم الجمعة فان  
 قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافرادة لانه خرج منه المفعول فيه في مثل يوم الجمعة  
 صحت في لا الحدث لو يكن مذكور فيه اصلا اى لا مطابقة كما هو الظاهر في ضمن  
 الفعل لعدم الفعل ههنا قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لو يكن  
 لفظا لكنه تقدير فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافرادة لانه خرج منه المفعول فيه  
 في مثل ناضرب يوم الجمعة لعدم الفعل ههنا لا لفظا ولا تقديرا قلنا الفعل اعم  
 من ان يكون حقيقة او شبهه وههنا وان لو يكن الفعل حقيقة لكنه شبه الفعل

لقد لم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتواك للحكم قلت اى وقلت كذا في  
 الرضى ١٢ فخذ ١٣ قوله للمفعول فيه فيه ثلاث احتمالات الاول ان يكون متبعا خبر مقدم اى ومنه المفعول فيه والثاني ان يكون  
 خبر متبعا بامتنان المضان للحدث اى هذا باب مفعول فيه والثالث ان يكون مبتدأ ما فعل فيه فعل مذكور آه خبر وقال بعض  
 الا فاضل في بعض الشروح ما حاصله انه تعريف الشئ بما يصادف في المعرفة والجهالة اذ يعرف من المفعول فيه ما فعل فيه بالعكس  
 قلنا هذا من تعريف لفظا لفظا مراد ان اجلى منه وشئ ذلك جائز عندنا بل التحقيق كتحريف الوجه بالكون انتهى ١٤ فخذ ١٥ قوله  
 لان الحدث غير مذكور فيه اقول بعد الاقرار والتسليم ان الفعل الاصطلاحي الذي هو المركب من النسبة والزمان والحدث  
 والقابل للذكر ليس بالحدث فما معنى القول ان الحدث غير مذكور في تقديره بل لا يفتقر المقام لفصل المرام ١٦ تحفه

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المفعول به في مثل  
 شهد يوم الجمعة فان يوم الجمعة اسم فعل فيه فعل مذکور وهو الشهود فان الشهود  
 يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة قلنا قيدا بحيثية مراد وفي التعريف وهو المفعول  
 فيه اسم مانع فيه فعل مذکور من حيث انه فعل فيه فعل مذکور لا من حيث انه وقع عليه  
 فعلم مذکور وذکر يوم الجمعة من حيث وقع عليه فعلم مذکور لا من حيث انه فعل فيه فعل مذکور فان  
 قيل لما كان قيدا بحيثية مراد في التعريف فذکر مذکور بلا فائدة قلنا نعم لكن ذکر  
 مذکور لزيادة تصوير المعرف من زمان او مكان شي نصبه تقدير في اذا التلطف بهما في  
 الجرح في المفعول فيه فظروا الزمان كلها تقبل ذلك اقام في الزمان المبهم فلان الزمان  
 المبهم جزء من مفهوم الفعل فكان مشابها بالمفعول المطلق والمفعول المطلق يوصل الفعل  
 بالذات فكذلك هذا أي الزمان المبهم يوصل لفعل بالذات بلا واسطة في وأما  
 الزمان المحدود فحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في الذات وهو الزمانية وظروف المكان  
 ان كان بهما قيدا لك أي تقدير في لا المكان المبهم محمول على الزمان المبهم لاشتراكهما  
 في الوصف وهو الابهام والآي وان لم يكن بهما بل هو محدد ودفع لا أي لا يقبل تقدير في  
 لان المكان المحدود لم يكن محمولا على الزمان المبهم لعدم اشتراكهما لاذنا ولا وصفا ونفسا لهما

له قوله فذكر مذکور بلا فائدة لانه لا حاجة اليه الا لخراج مثل يوم الجمعة يوم فاننا اعتبر بحيثية خرج مثل هذا المثال من هذه  
 بحيثية فلا يحتاج الى قوله مذکور كما قال استاذنا استاذ أقول بهذا ان كان قيدا بحيثية قيد الفصل وان كان قيدا لظاهر وهو  
 الظاهر كان قيد المذكور كما لا يخفى على من طالع الشرح فثبت عدم الفائدة الى قوله مذکور بلا فائدة وانه لا يكتب عدم الفائدة الى  
 التام في تعريف الحيوان لان ما يخرج به يخرج المتحرك بالارادة لان المقوم للعالي مقوم للسافل وهذا كما ترى فانهم اعلم ان قوله  
 باصل في فصل جنس متناول لقولنا يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة اسم مفعول في فعل نقول فذكر مذکور خرج بعينه مثله ۱۲ تحفه  
 ۱۳ قوله ان في الزمان المبهم هو الماحد لم يحصر وسواء كان معرفة او نكرة كمين و زمان ۱۲ تحفه خامسة ۱۳ قوله  
 واما الزمان المحدود وهو النهاية لم يحصر وسواء كان معرفة او نكرة كيوم وليدة وشهر رمضان وغيره ۱۲ تحفه خامسة ۱۳  
 قوله لان المكان المبهم اعلم ان في تفسير المكان المبهم اقول شتي والتفصيل ليعني الى التويل لللفظ والاعتبار عند الرضى ما سر  
 في الزمان من ان الماحد لم يحصر فيخرج منه القادير المسودة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية ۱۲ تحفه

من المكان بالجمادات الست فان اقام زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه الانقطاع الاخر  
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة على عند وكذا ودون وسواها ليست من الجمادات الست  
 الست مع انها يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله وحمل عليه عند لدى شتمهما  
 لاعامهما وما يشابههما في الالهام فان قيل القاعدة منقوضة بلفظ المكان نه محدود  
 مع انه يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله ولفظ مكان اي كذا المحمول على المبحر  
 المفسر بالجمادات الست لفظ المكان لكثرة في الاستعمال مثل الجمادات الست فان قيل  
 القاعدة منقوضة بما وقع بعد خلئت كما في دخلت الدار ان الدار محدود ومع انه  
 يقد رفيه في فاجاب المصنف بقوله وما بعد خلئت اي حل على المفسر بالجمادات  
 الست ما وقع بعد خلئت لكثرة في الاستعمال مثل الجمادات الست لا يلهي على الاصح نقول  
 على الاصح احتراز عن المذهب الغير الاصح لان المذهب غير الاصح انما بعد خلئت مفعول  
 لا مفعول فيه لكن المذهب الاصح ان ما بعد دخلت مفعول فيه والاصرفيه كوفي لكنه حذ  
 لكثرة استعماله فان قيل ان خاصة المفعول فيه قوعه بعد تمام الفعل بالمفعول  
 وتمام معنى الدخول لا يكون الا بالدار فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا ان  
 الدخول فعل لازم والفعل اللازم لا يعمل للنصب في المفعول به علم انه مفعول فيه لا مفعول  
 فان قيل ان بعضاً من خواص المفعول فيه ان ينسب الفعل الى مكان خاص لو قوع  
 فيه يصح ان ينسب الى المكان الذي شامله وتغيره وفعل الدخول بالنسبة الى الدار  
 كذلك فعلم انه مفعول به لا مفعول فيه قلنا هذا الحكم في كل فعل لم يعتبر في مفهوم  
 النقل من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج والمعتبر في مفهوم الدخول هو النقل  
 من الخارج الى الداخل وينصب بفعل مضمر بلا شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة  
 في جواب من قال متى صمت وعلى شريطة التفسير فيما بعد نحو يوم الجمعة صمت فيه

قلنا قلنا آه اول ان تاملت اولي تاملت ابن الجواب من الامر من قال مولانا نور الحق من ان هذا الفعل مما يتم معناه بهذا  
 المفعول من غير احتياج الى مفعول به فصح ان تقع مفعولاً فيه فانهم انتمى اول لقائل ان يقول بان هذا المعنى لا معنى للمفعول به لا المفعول به  
 ولعلنا اشار اليه بقوله فانهم كلف قلنا قلنا هذا الحكم آه قائل ان يقول قواعد الفصحى والقصص من غير سند من يوثق ولا يصح  
 اعلى انه يصح ذلك في دخلت الباب وقلت الدار كقوله خاد مسيه

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب جوده فعله مذکور  
 اهم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد الاعتراض على ما كان فعله مقدرا ناديا في  
 جواب من قال ضربت زيد افعوله مذکور احتراز عن التائب في هذا التركيب اعجبني  
 التاديب في فعله غير مذکور فان قيل لا نسلم ان فعله غير مذکور بل هو مذکور في الجملة كما  
 في ضربت زيد اقلنا المراد بالمذکور المذکور معه فان قيل ان فعله ايضا مذکور معه  
 كما في ضربت تاديبا قلنا المراد بالمذکور معه ما وقع فعله معه في التركيب الذي وقع هو  
 فيه فان قيل نوقض بمثل اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله لان فعله وقع معه  
 في التركيب الذي وقع هو فيه قلنا المراد بذكره معه ايراده معك لا يراى الا ترفيه مثل  
 ضربته تاديبا هذا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعلم مذکور وهو الضرب قعد عن الجزاء  
 هذا مثال لما فعل بسبب جوده فعل مذکور وهو القعود خلافا للزجاج فان قيل  
 ان خلافا مفعول مطلق والشرطي في المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتقا  
 عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وليس قبله الفعل الذي اشتمل معناه عليه قلنا الفعل  
 اهم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا وان لم يكن فعله لفظا لكنه تقدير او يكون التقدير  
 القائل بكون المفعول له معمول مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا  
 للزجاج فانه عند مصدره فان قيل الشرطي في المصدر ان يكون معنى الفعل المذكور  
 مشتقا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ومعنى شتم على الضرب لا على التاديب  
 ومعنى قعدت مشتمل على القعود لا على الجبن قلنا الاشتمال اعلم من ان يكون صريحا  
 او تائيدا وههنا وان لم يكن صريحا لكنه تأييدا للمعنى عند في المثالين المذكورين  
 ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او قعودا  
 قوله الم اقول نعم الاستاذ المذكور من التحقيق والحكمي ههنا لم يعم في المفعول فيسره ان لا يرد هناك ثم هناك المذكور من  
 التضمن المطابق وركب ههنا من ان من الضرورات ههنا ايضا شامل وندبره لا تحتمل قوله قلنا الراوي ذكره مع ايراده آه فيه  
 انه يريد مخرجه للضرب التاديب فانه مفعول الم لم يعم فاعلم ان لا يصدق عليه انه لم يعم في الا ان يمتنع العمل بعمل بالنسب لان  
 الكلام في الضرورات فان لم يعم ان قوله ما فعل لا يعم شال للمدغم غير وقوله لم يعم يخرج غير نحو التاديب في الجنبى التاديب

مصدرية مجازاً باعتبار المضاف أي ضربته ضرباً تأديباً قدت عن الحر بقعوده جن  
 ونقول عن قول الزجاجة بان صحة تأويل نوع بنوع آخر لا يخرج الشئ عن حقيقة  
 الا ترى انه يصح تأويل الحال بالظرف مع انه لا يخرج عن حقيقة شرط نصبه تقدير  
 اللام لان التلغظ باللام يوجب الجرح في المفعول له فان قيل كان اللام للتعليل  
 كذلك من و الباء وفي التعليل فلم خص تقدير اللام بالذكر مثال من كافي قوله تعالى  
 لَوْ اَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَائِشَعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمِثَالُ الْبَاءِ  
 كافي قوله تعالى فَيُظْلِمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ وَمِثَالُ فِي كافي قوله عليه  
 السلام ان امرأة دخلت النار في هرة قلنا ان اللام غالباً في تعليلات الافعال وتقدير  
 من و الباء وفي ليس غالباً في تعليلات الافعال فلا يقدر و انما يجوز حذفها اذا  
 كان فعلاً اي حدثاً لا عيناً احتزبه عن نحو جئتكَ للسمن لفاعل لفاعل لمحل به أي  
 يكون فاعل الفعل العامل والمفعول له واحد الاحتزبه عن نحو جئتكَ لمجئتك أي  
 ومكاناً في الوجود اي يكون زمان احدهما بعينه زمان الآخر او جزء من زمان الآخر  
 احتزبه عن نحو اكتمت اليوم بوعده بذلك امس لان المفعول له عند وجوه هذه الشرائط  
 يشبه بالمفعول المطلق واليومي لفاعل بالذات فكذلك اليه فعلق به الفاعل بلا واسطة  
 تعلق المصدر به فان قيل ما الوجه للصف حيث لم يكتف بأرجاء الضمير المستتر  
 في يجوز تقدير اللام مع انه ادل على المقصود واخص في خير الكلام ما قل ودل وذكر  
 حذفها قلنا التقدير اسقاط عن اللفظ وابقاء في النية والحد اسقاط مطلقاً سواء كان مع  
 له قوله تأويل نوع بنوع آخر انما يريد على الزجاجة اذا سلم حقيقة المفعول او لا ثم لول بالمصدر به يعني من اجل يقول ان يلزم الناس  
 مفعولاً لا غير داخل في المصدر بهذا الطريق ١٢ تخفف قلنا فان قيل كان اللام للتعليل او وانما تفرس لوجه تخصيص اللام به لان تفرس  
 لوجه تخصيص في في المفعول في لان ودخل المفعول لما كثرة لانها مشتهرة ودخل المفعول في تليته وهي الباء وحدها فنكون بمنزلة  
 لعدم ١٣ تخفف كافي قوله عليه السلام ان امرأة هذا الحديث مخففة وكذا ذكر في صحيح البخاري اي في بزهت حتى ماتت من الجوع  
 فلم تكن تطعمها ولا تلبسها فاكل من شاش الارض وهي حشرتها والعصافير ونحوها ١٤ تخفف قلنا اي يكون آه قال الرضي وبعض  
 الحاجة لا يشترط تذكير بها في الناحل هو الذي يقدر في ظني ان كان الاول اقلب انتهى ١٥ تخفف قلنا آه قال صاحب التفسير قوله  
 عند هذا من باب وضع الظاهر موضع المفعول انما هو من التقديم به المنفصل عن بيان الاصطلاح بالطلاق كالا لفظين انتهى ١٦ تخفف





هذه الحكم كما يجري في الفعل كذلك يجري في شبه الفعل فلم يخص الفعل بهذه الحكم قلنا  
 المراد بالفعل الأمر الذي هو ال على التشديد وهو أمر من الفعل وشبهه فان قيل  
 هذا الحكم منقوض من بنحو ضربت زيداً وعمراً الآن الفعل فيه لفظ والعطف جازم مع أنه  
 تعين فيه العطف قلنا المراد بجواز العطف عدم وجوبه وفي هذا المثال واجباً <sup>فان قيل</sup>  
 هذه القاعدة منقوضة بنحو جئت وزيد الآن الفعل فيه <sup>لفظ</sup> وجاز العطف مع ان فيه تعين  
 التصريح قلنا المراد بجواز العطف هذه المعنى ان لا يكون العطف اجاباً ولا امتناعاً والعطف في  
 هذا المثال متمم حاصل الجواب ان المراد بجواز العطف الجواز بمعنى الامكان  
 الخاص بالمقتضى لسلب لضرورة عن الجانبين ولا تعين النصب في لوجه سواه  
 نحو جئت وزيداً وان كان الفعل معني وجاز العطف تعين العطف لئلا يلزم التحمل على  
 عمل العامل المعنى مع وجو العامل اللفظ نحو ما لزيد وعمراً ولا تعين النصب اذ  
 لا وجه سواه نحو مالك وزيداً او ما شانك وعمراً وانما امتنع العطف فيهما امتناعاً في  
 الصورة الاولى فكان العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الجار متنع في كلامهم وانما  
 في الصورة الثانية فلان مقصود المتكلم السؤال عن شأنهما لا عن شأن الخطاب  
 وذات عمر ولو يجوز العطف لكان السؤال عن شأن الخطاب في ان عمر وهو خلاف  
 من مقصود المتكلم انما كان الفعل في هذه الامثلة معنوية لان المعنى معنى  
 هذه الامثلة المذكورة ما تضمنه فان قيل ان دليل المصنف دليل على معنوية  
 الفعل والمدة في غير مذكور في كلام المصنف قلنا ان دليل المصنف دليل على المدعى  
 المقدّر فيكون التقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى

قلنا الامر الذي انزله عليه اذا كان المراد من العمل الامر الذي ذكر كان الفعل المعنوي واختلف في دلالة امر عطية فلا حاجة الى قوله  
 او معنى اللهم الان يقال انما قال ذلك تهديد او طوية للتفصيل فافهم <sup>تخذه</sup> قوله عدم وجوبه يعني للراوي الجواز الامكان الخاص <sup>١٢</sup>  
<sup>تخذه</sup> قوله في المثال واجب لان الاصل في هذا الامر العطف وانما يدل على تخصيص على المراد به الصاحبة وفي المثال المذكور  
 لا يكون لتفصيل النصب على الصاحبة لان النصب بالعطف الذي هو الاصل في قوله انما قال هذا امر محذور <sup>تخذه</sup> قوله وانما آه  
 قوله الصاحبة لان قوله انما قال هذا امر محذور <sup>تخذه</sup> قوله وانما آه  
 قوله الصاحبة لان قوله انما قال هذا امر محذور <sup>تخذه</sup> قوله وانما آه



بين  
بين

ما تضمنه فان قيل هذه الدلائل لا يطابق المدعى لان المدعى معنوية الفعل في الامثلة  
الثلاثة والدلائل يدل على معنوية الفعل في المثالين الآخرين فقط قلنا ان عبارة المصنف  
على تقدير العطف لا لان المعنى ما تضمنه وما يماثلها اي ما يصنع لما فرغ المصنف  
عن بيان المفاعيل ثم شرع في بيان المحققات بما فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل  
او المفعول به او كلاهما من حيث انه فاعل ومفعول والفاعل والمفعول اعم من  
ان يكون حقيقة او حكما فيذكر الهيئة احتراز عن التميز لانه يبين ذات الشيء قلنا  
اضيف الهيئة الى الفاعل والمفعول احتراز به عن صفة المبتدأ في مثل هذه التراكيب  
زيد والعالم اخو لانه يبين الهيئة بغير الفاعل والمفعول فان قيل ان تعريف  
الحال لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه صفة الفاعل والمفعول في هذا  
التركيب جازي رجل عالم رايت رجلا عالما لانهما ايضا يبين هيئة الفاعل والمفعول  
قلنا اية الهيئة مراد في التعريف اي الحال يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث انه  
فاعل ومفعول بخلاف صفة الفاعل والمفعول فانها يبين هيئة الفاعل والمفعول  
لا من حيث انه فاعل ومفعول فان قيل ان تعريف الحال لا يكون جامعاً لافراد لانه  
خرج منه الحال في مثل ضرب زيد عمرا راكبين لانها تبين هيئةهما لا هيئة احدهما قلنا  
كلمة او ههنا لمنع الخلو لانهم اجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين فان قيل  
ان تعريف الحال لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه الحال عن المفعول المطلق في مثل  
ضربت الضرب شديداً او كذا الحال عن المفعول معه في مثل جئت وزيداً راكبين  
وكذا الحال عن المضاف اليه في مثل قوله تعالى بَلْ يُشْعِرُ مَلَأَ اَبْرَاهِيمَ خَيْفًا قلنا لا لاجل  
والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيه بخلافه الحال عن المفعول المطلق لكونه مفعول  
احد الضربين شديداً او كذا الحال عن المفعول معه لان المفعول معه لا يخلو اما حصيا  
لمفعول الفعل في الصدد واما صاحب المفعول الفعل في الوقوع فان كان الاول فهو  
بمعنى الفاعل وان كان الثاني فهو بمعنى المفعول وكذا الحال عن المضاف اليها كذا المضاف  
فاعلا او مفعولا ويصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

فإن قيل هذا منقوض بقوله تعالى أن دأبهم أن لا يؤمنوا **مُضَيِّعِينَ** فإن  
**مُضَيِّعِينَ** حال عن المضاف إليه اعني **لَمْ يَكُنْ** مع انه لا يصح حذف المضاف واقامة  
المضاف اليه مقامه **اجيب** عنه ان ههنا وان لم يصح حذف المضاف واقامة  
المضاف اليه مقام المضاف لكن المضاف جزء عن المضاف اليه **الحال عن المضاف**  
اليه بعينه حال عن المضاف فإن قيل **الحال** اما عن الفاعل وعن المفعول به  
والدابر في هذا التركيب ليس فاعلا ولا مفعولا بل هو اسم أن قلنا **الدابر في هذا**  
**التركيب مفعول** ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في مقطوع **الراجع** الى الدابر لفظا  
او معنى فالفاعل للفظي والمفعول للفظي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول  
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج والمفوض اعم من ان يكون  
حقيقة او حكما والفاعل المعنوي ما يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار  
**المعنى المستفاد** من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكتاب مثل  
ضربت زيدا قائما هذا مثال للفظي الملفوظ **الحقيقة** فان فاعلية تام الكلام ومفعولية  
زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان  
حقيقة وزيد في الدار قائما هذا مثال للفظي الملفوظ **الحكي** فان فاعلية الضمير  
المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار المعنى الخارج  
عنه والضمير المستكن ملفوظا حكما وهذا زيد قائما هذا مثال لمعنوي لان مفعولية  
زيد باعتبار المعنى المستفاد من فحوى الكلام من غير التقدير والتصريح به في نظم الكلام  
اعني **شعر** وابنه المستفادين من هذا **فإن قيل** ينبغي ان يكون **اشير** ائبة مقدين في نظم  
الكلام فيكون هذا من قبيل ملفوظ **الحكي** قلنا لو كان **اشير** ائبة مقدين في نظم الكلام  
لكان مقصود **المشعر** هو **الاجار** بها عن نفسه والامر ليس كذلك بل مقصود **المشعر** هو  
**على** **المشار** اليه بالزيدية فعلم ان مفعولية انما هي باعتبار معنى **اشير** وابنه **الخارج**  
**له** **قوله** **سفر** **بآه** **اول** **ضل** **بآه** **الير** **من** **يبح** **حال** **من** **البت** **لما** **الذي** **خبر** **فعل** **وشبه** **فعل** **لظن** **عند** **المعلم** **لرحم** **الضمير**  
**الذي** **هو** **فاعل** **المشعر** **لما** **بآه** **الير** **من** **يبح** **حال** **من** **البت** **لما** **الذي** **خبر** **فعل** **وشبه** **فعل** **لظن** **عند** **المعلم** **لرحم** **الضمير**

عن منطوق الكلام المتبدل لصحة وقوع القاتر حاله عنه فهي معنوية لا لفظية وعاملها  
 الفعل أو شبهه أو معناه فالفعل ظاهر لا حاجة إلى تعريفه وشبهه الفاعل ما يعمل على الفعل وهو  
 تركيبه فإن قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً للأفراد لأنه يخرج منه اسم الفاعل والمضد  
 لأنها لا يعمل على الفعل ليس من تركيبه تأمل في معنى الفعل وهما مذهب المصنف وهذا المذهب  
 قد ذهب اليه أن العامل المعنوي ما يكون له حصته في اللفظ سواء كان مقدداً في نظم الكلام أو  
 أو كان مستفاداً من فحوى الكلام ومذهب الشارح أن معنى الفعل ما يكون مستفاداً  
 من فحوى الكلام من غير تقدير وتصريح به في نظم الكلام فالعامل في مثل ضربت بشيء  
 قائماً لفظي اتفاقاً والعامل في مثل هذا زيد قائماً معنوي اتفاقاً والعامل في مثل  
 زيد في الدار قائماً محل للزعم فعند المصنف العامل فيه معنوي وعند الشارح  
 العامل فيه لفظي وشرطها أن تكون نكرة لأن الغرض من الحال تقييد الحش  
 النسب إلى ذي الحال وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة إلى المعرفة ومما جعلها معرفة  
 غالباً أي في غالب المواد لأن ذلك الحال محكوم عليه في الواقع والأصل في المحكوم عليه  
 التعريف فإن قيل إن قيد غالباً ينافي الشرطية لأن الشرط يقتضيه عدم رجوع إلى  
 التكلف وقيد غالباً يقتضي جواز التكلف وبينهما منافاة قلنا إن غالباً ليس قيد  
 الشرط بل هو قيد لا اشتراط لأن مواد وقوع الحال على قسمين أحدهما ما يكون  
 ذي الحال فيه نكرة موصوفة فحوجا في رجل من بني قيس فإرساء أو  
 مغنية عن التعريف مثل غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق

سلك قول ليس من تركيبه قول كيف لا يكون من تركيبه بمعنى تركيبه أن يكون ما خفا من هيئة الفعل ونظما على مثل  
 على حروف الفعل وادته ولا شك أن كل واحد منها كذلك ولهذا أشار إليه بقوله تأمل في معنى الفعل وهو مذهب المصنف  
 قالوا إنه داخل في عدم دخوله في عدم الفعل في معنى الفعل أيضا ظاهر لأن معنى الفعل ما يكون مقدداً أو مستقلاً من  
 فحوى الكلام على ما قال الاستاذ أو ما كنت مثلاً ليس بقدر ولا مستقلاً من نظامه بل هو معناه كما قال مولانا عبد الرحمن  
 فافهم ثم قلنا إن غالباً ليس قيداً لشرط أو ما قول الصواب أن يقال إن قول غالباً قيد لا اشتراط كون ما جوبا  
 سرقة فقط كما قال الشارح وهذا على ما لا يخفى عليك من الصواب من عدم التوفيق في كل باب ثم تحفه خاوميه

كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا أَوْ وَقَعَتْ فِي حَيْزِ الاستفهام نحو هل تأكل رجلًا راكبا أو كان  
الحال مقدما على ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل أو وقع الحال بعد لا نحو جاءني  
رجل لا راكبا أو تأنيها ما يكون ذو الحال غير هذه الأمور المذكورة فغالبا مواد وقوع الحال  
فيه هو هذا القسم الثاني ووقوع الحال فيه مشروط كون صاحبها معرفة وقيل في  
الجواب أن قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبر معطوف على قوله وشرطها أن تكون  
نكرة من قبيل عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية فلا يكون قيد الغالبية الشارحة  
بإيراد النقص لكن هذا الجواب ضعيف لما فيه صرف الكلام من الظاهر إلى خلاف الظاهر  
فإن قيل أنكم قلتم أن الشرط في الحال أن يكون نكرة فهذا القاعدة منقوضة بقول الشاعر  
ع وارسلمها العراء لئلا نال العراء حال مع أنه معرفة باللام وتقول هو مرتبه وحده  
لأن وحده حال مع أنه معرفة بلاضافة وتقول هو فعلت حمدا لأن حمدا مع أنه  
معرفة بلاضافة فاجاب المصنف بقوله وارسلمها العراء ومرتببه وحده ونحوه  
متأول بتأويل النكرة من وجهين الأول أن هذه المصادر مصداق لافعال المحذوفة وهذه  
الافعال مع المصادر جملة فعلية وقعت أحوالا فيكون التقدير وارسلمها العراء ومرتببه  
ينفرد وحده وفعلت حمدا والثاني أن صوتها وان كانت صوت المعرفة لكنها في الغنى نكرة كإلى  
الزائدة والاضافة اللفظية فيكون التقدير وارسلمها معتدلة ومرتببه منفردا وفعلت حمدا أو تمام البيت هذا  
شعري وارسلمها العراء ولم يزد جازا ولم يشفق على نقص الحال فإن قيل لا رسا لا يتصور

له قوله من وجهين الأول لأن على والثاني لسيبويه ولما كان وجه إلى على الظاهر على وجه سيبويه **له** قوله ترك العراء أشار  
بتقدير ترك إلى أن مجرد هذا الفعل غير مستعمل لا في الظاهر تقديره غير مستعمل في كلامهم قال الشاعر في المنهية  
أفرد مصدر وحده وحده كوحده وحده **له** قوله وتام البيت آه قل أن خرج لبيد هذا منقول  
إلى جانب البحر فزأني في ذيل البحر حمار الوحش والآن قد بعث ذلك الحمار الآن إلى لم يترك ودفعهم على موضع خال  
ينظر إليها خفا من مباديهم عليها في الداء فلما رأى لبيد ذلك الفعل العجيب وصفت بقوله وارسلمها العراء وإن تأملت فيما حكينا  
عليك من المثال فترى أن لا حاجة إلى قول الاستاذ فإن قيل لمؤتى البيت وفرست أذن حمار وحش ما دام في خلدك وإن  
حكيتك أن ما دام استراحم فبند موضع ذكره فإن حمار وحش أنها واحدة تريد أن حمار وحش به تمام شأن أبصر أنها بسبب أن بعضي بسبب

ذوي العقول الحاد الوحي ليس منها قلنا المراد بالامسال البعث فان قيل البعث يتبادر للمأ  
وهذه خاصة الله تعالى قلنا المراد بالبعث تخلية بين المرسل وما يريد ثم التخصيص عبارة عن عدم تأ  
الشرب والتخال هو ان يشرب البعير ثم يرش من العطن المحفوظ يدخل بين البعير من العطش  
لشرب ما به فان قيل هذا المعنى يتصور في البعير الحاد الوحي ارسل الاثر لا البعير قلنا المراد  
بالدخال الدخال بالمعنى اللغوي هو نفس خول لبعض البعض ونقول ان عبارة الشارح  
على هذه المعنى فيكون التقدير هذا على نفس من انفس الدخال فان كان صاحبها نكرة وجب تقديرها  
مع جميع الاول والاحوال في الاحوال في الاصل المبتدأ والخبر المبتدأ اذا كان نكرة واجب  
تقديم الخبر عليه الثاني فلما يلتبس الحال بالصفة في حالة النصب آفا خبر حال النصب  
فخصه على حالة النصب على الباب فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاء رجل  
من بني تميم فارها لان ذال الحال فيه نكرة مع انه لا يقدم الحال عليه قلنا المراد بالنكرة  
النكرة المحضة وهذه نكرة مختصة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو جاءني  
رجل وزيدرا كبين لان ذال الحال فيه نكرة محضة مع انه لا يقدم الحال عليها قلنا هذا الحكم  
فيما اذا لم يكن الحال مشتركاً بين المعرفة والنكرة وهذه الحال مشتركة بين المعرفة والنكرة

قوله فان كان آه قال مولانا توفيق بن علي ان يقال حال محض اذا لو كان جملة واجب الواو دون التقديم نحو جاءني رجل على  
المتعدي انتهى اقول لعل المعنى لم يرد هذا التقيد لان في صدر الحال المعرفة حيث قال فيها بعد وقد تكون جملة خبرية ٢٢ اخذ  
قوله للمبتدأ اذا كان نكرة وجب تقديم الخبر عليه اذا لم يخص اما اذا خص فلا حال اما من الفاعل يوصى الفعل وكل منها يخص  
بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص اخر قال مولانا توفيق بن علي ان يقال حال محض فلا حاجة الى تخصيص اخر انتهى  
وفي كلف فان الفاعل هو تخصيص الحكم عليه لتبديل شي من شي وجب كان وهو حال بتقديم الفعل فلا حاجة الى تخصيص اخر اخذ  
قوله نحو آه لا يقال ج لزم من انكشيو هو الرفع والخبر على التفسير هو النسبة انا نقول لا حال لزم على هذا الحكم من كسبه الفاعل من  
الاعتبار مضطرب لا حال على هذا واحد يخرج سالم شكوكه منهم ٢٣ اخذ قوله مشتركة آه قال مولانا توفيق بن علي فان جملة لا كين خبرية لا كين  
ركب فلما شق اختصاصا في الكلام تضمن حال كل منها فانها حال من كل منها فيكون مشتركة قيل لها حال في هذا المعنى لان الحال مشتركة كما جها  
جميع خبرية كونه وجميع المعرفة النكرة لم يمت بكونه نكرة يخرج صاحب الحال لا يشرك في ان القول يكون في الحال التي مشتركة بين رجل  
ونيل كمن قال ان من البعير كعرفت فلو كان صاحب الحال مجموع المعرفة والنكرة يكون القول بكونها مشتركة الجسمي متبادر لا لاسم اقسام  
تقديم الحال عليه بن تارة من الكلام من كونه في ذلك لبعثا نكرة قوله فان انتهى اقول لا قال مولانا توفيق بن علي ٢٤ اخذ خادمية

ولا يتقدم على العامل المعنوي لان العامل المعنوي ضعيف العمل فيعمل في المعمول المتأخر ولا في المعمول  
 المتقدم فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل هذا التركيب يد قائما كعمد قاعدة لان قائما  
 خارج يد والعامل فيه معنوي وهو التشبيه المستفاد من الكاف مع انه قدم على العامل المعنوي  
 قلنا هذا التقديم بناء على قاعدة وهي انه اذا وقع حالان من شيئين باعتبارين  
 مختلفين وجان يلك واحد من الحالين الى صاحبهما بخلاف الظرف فان قيل ان قوله بخلاف الظرف  
 لا يخلو اما متعلق بالضمير المستكن في تقدم الراجع الى الحال او بالعامل المعنوي في التقديم الاول  
 يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المعنوي  
 ثم الظرف لا يخلو اما متعلق في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا في العامل المعنوي كما هو متعلق  
 المصنف فيجوز ان يلزم تقديم الشيء على نفسه وهو لا يجوز وان لم يكن متعلقا فيه كما هو متعلق  
 الشارح فلزم الحرج وجوزع البحث لا يجتنأ في تقديم الحال على العامل المعنوي في تقديم الظرف  
 عليه على التقديم الثاني يكون المعنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف لان التقديم  
 على الظرف ثم الظرف لا يخلو اما مندرج في العامل المعنوي او لا فان كان مندرجا كما هو  
 مذ هبط فينبغي ان يقول الا الظرف للاختصاص وان لم يندرج فيه كما هو مذهب الشارح  
 فتخصيصه بالظرف باطل لان الحال كما يقدم على الظرف كذلك يقدم على الفعل وشبهه  
 قلنا ان قوله بخلاف الظرف متعلق بالعامل المعنوي والظرف غير متعلق في العامل المعنوي البناء على

قوله فينبغي يلزم آه اقول وايضا يلزم الخروج من البحث لان بحثنا في تقديم الحال على العامل المعنوي لا في تقديم العامل المعنوي  
 على العامل المعنوي ولعل الاستاذ العالم لم يترس من الظهور على الكلام لا تخف قوله فينبغي آه اقول هذا الاعتراض يرد على  
 الاحتمالات الاخر ايضا فاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المستثنى مستقطعا بلعدان لم يكن في نفسه لكنه حسن بالنسبة  
 الى الاختصاص المطلوب في المتن لا تخف قوله والبلد معنى مع والحالات هذا التسمية وتوطئة بوجوب الاعتراض الذي سبق على ان يصير  
 بالظرف باطل لاعتداله على غيره فانهم لم يترس من الاستاذ العالم للشيء الاول من الشئ الثاني مع ان جواب ما بعده عليه جواب لما بعده  
 على الاحتمالات الاخر ومع هذا اختلاف مذهب المعبر وتفسير كلام القائل بالارض به قائما اقول العلم يترس من هذا لما ذكره في امرط لان  
 التقديم للحال على المعنوي لا يجوز مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الا ان ابن بريان جرح في صحة هذا ان يكون الحال ظرفا او غير ذلك  
 او لا كذا يكون ظرفا او غير ذلك من هذا القبيل فليعلم ان الترتيب في هذا المثال لا يبين خافهم في هذه المسئلة قال ملا نوري

معدولا لا يعنى الاختلاف فيكون التقدير ولا يتقدم الحال على العامل المقتضى بالاتفاق  
 مع الاختلاف في الظرف فيبحث ان في الظرف مذهبين مذهب سيبويه ومذهب الخليل  
 فقد سيبويه انه لا يجوز تقديم الحال على الظرف لان الظرف ضعيف العمل فيعمل في المعول  
 المتأخر في المعول المتقدم ومذهب الخليل ان الظرف لا يخلو اقامته على المبتدأ او لا فانه  
 كان مقمدا على المبتدأ فيجوز تقديم الحال عليه لانه حصل له القوة بسبب اعتبار العمل في  
 المعول المتأخر المتقدم وان لم يكن مقمدا على المبتدأ فلا يجوز تقديم الحال على الظرف لانه  
 ضعيف العمل فيعمل في المعول المتأخر دون المتقدم او نقول ان قول الخليل ان الظرف متعلق بصير  
 يتقدم والظرف غير متحرك في العامل المقتضى وان قلت يلزم الخرج من المبحث فنقول لا يلزم  
 الخرج عن المبحث لان الحاشية بالظرف بحيث لا ينفك عنه الظرفية فلما لم يجز تقديم الحال على  
 العامل المقتضى فلو اجماع ان تقديم الظرف ايضا لا يجوز عليه فاجاب المصنف بقوله بخلاف الظرف  
 او نقول ان قوله بخلاف الظرف متعلق بصير يتقدم والظرف منه راجع في العامل المقتضى  
 وان قلت يلزم تقديم الشيء على نفسه فنقول لا يلزم تقديم الشيء على نفسه لان العامل  
 المقتضى على قسمين احدهما ظرف والاخر غير ظرف فالحال لا يتقدم على العامل المقتضى الذي هو غير الظرف  
 بخلاف الظرف فان الظرف يتقدم على العامل المقتضى الذي هو غير الظرف فالحاصل انه  
 تقديم احد القسمين على الاخر لا تقديم الشيء على نفسه ولا على الجرد على الاصح في ايضا  
 لا يتقدم الحال على ذي الحال الجرد سواء كان الجرد بزيادة كذا او بجره كذا فان كان الجرد  
 بلاضافة فلا يتقدم الحال عليه اتفاقا لان الحال فرع ذي الحال وتابعة وذو الحال ههنا  
 مقصود اليه تقديم المضاف اليه على المضاف مستنعم فلذا اتقدم ما هو من متعلقاته فمتنعم  
 بالطريق الاولى نحو جاء تني مجرودا عن الشيا ب ضاربة زريد وان كان

له زيدا اتفاقا اول كين قل لا اتفاقا مع ان ما من ملك قال في شرح التيسير ان كانت الاضافة غير مختصة فجاز تقديم  
 الحال على المضاف اليه نحو جاء تني مجرودا عن الشيا ب ضاربة زيدا اتفاقا مع ان ما من ملك قال في شرح التيسير ان كانت الاضافة غير مختصة فجاز تقديم  
 الجرد على المضاف اليه نحو جاء تني مجرودا عن الشيا ب ضاربة زيدا اتفاقا مع ان ما من ملك قال في شرح التيسير ان كانت الاضافة غير مختصة فجاز تقديم  
 عليه نحو جاء تني مجرودا عن الشيا ب ضاربة زيدا اتفاقا مع ان ما من ملك قال في شرح التيسير ان كانت الاضافة غير مختصة فجاز تقديم





حالات باعتبارين مختلفين وجبان على كل واحد من الحالتين الى ذى الحال ولا مثاق ان  
 بسرا حال من المشار اليه باعتبار انه مفضل فيل الى هذا او ربطا حال من المشار اليه  
 باعتبار انه مفضل عليه فيل الى منه فان قيل لما كان بسرا حالا من المشار اليه باعتبار  
 انه مفضل في هذه الحثية انما تعتبر بعد اضافته في الطيف فينبغي ان يكون بسرا مؤخر عن  
 اطيب قلنا نعم لكن الضمير في مقابلة الظاهر كما عدم فاقير الظاهر مقامه فيل الى الحال  
 اليه ومذهب العامة ان العامل في بسرا الاشارة والتنبيه المستفاد من هذا الكن  
 مذهبهم ضعيف من وجهين الاول ان الحال قيد لعامل ذى الحال والبشرية  
 ليس قيد للاشارة والتنبيه والثاني انه يجوز ان يقع موقع اسم الاشارة اسم صريح  
 لا يصح عمله نحو ثم فتح بسرا الطبيب طبنا وقد تكون جملة خبرية اما كونها جملة لان الغرض فلان  
 من الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول به وهو كما يحصل بالمفردات كذلك يحصل  
 بالجمع اما كونها خبرية فلان الحال مربوط بك الحال والانشاء لا يقبل الربط فلا شئنة  
 متبسة بالواو والضمير لان الجملة الاسمية اكدت في الاستقلال فلا بد فيها من  
 رابط قوي وهو الواو والضمير معا نحو جاء في زيد وهو راكب الواو وحده لان الواو

سلة قوله فان قيل لما كان بسرا حال لا يعترض ان هذا ليس بفضل لانه ليس بعامل بل الفضل الضمير المستكن في الطيب و  
 حال الجواب ان الضمير في مقابلة الظاهر كعدم فاقير الظاهر الذي هو اسم الاشارة مقام الضمير في كون الحال بعده فاقير  
 فاقير ما قيل ان الضمير في الطيب واسم الاشارة قبل فلا يترجم الظاهر مقامه سلة قوله وقد ذهب العامة آه هذا ما ذهب اليه  
 ابو علي وانهما سلة قوله والبسرة ليس قيدا آه لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس سلة قوله ونحو مرة سلة آه  
 لان المبتدأ لا يصل لانه جامد ولا يصل لانه ليس فيه شئ من انصل سلة قوله فلا اسمية بالواو والضمير آه انما ربطوا  
 الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اتفق فيها بالضمير لان الحال تجوز فضلة بغير تمام الكلام فاقير فلا كسر  
 فضيل مد بطرفه سلة الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضح للربط معنى الواو التي اصلها الجمع ليقوم من اول الامر ان  
 الجملة لم ترق على الاستقلال اما خبر المبتدأ والصفة فانها لا تجوز الا بالواو لان الخبر تيم الكلام وبالصفة تيم جزء الكلام  
 والصفة لتبسيها للموصوف لفظا وكونها متبسة في كانهما من تمامه فالتق في ثلثا ثانيا بالضمير تيم قد يصدر والصفة والخبر بالواو اذا حصل  
 لها في الفصال وذلك بترجمها بغير التحو احسبك اللواتي تحيل في جاه في جبل الآه بغير تيم والصفة فلا يترجم لها مثل هذا  
 فلان ترى ابا مصدرة بالواو كذا في الرضى سلة خاد مسية.

يقع في اول الكلام وجوباً فيدل على الربط من اول لوهلة نحو كنت نبياً وادم بن ابراهيم  
والطين او بالضمير على ضعف لان الضمير لا يقع في اول الكلام وجوباً فلا يد على الربط  
من اول لوهلة نحو كلمته فوه الى في المضارع المثبت بالضمير وحده لان المضارع  
المثبت مشابه باسم الفاعل لفظاً ومعنى وهو متلبس بالضمير وحده فكان ايضاً متلبساً  
بالضمير وحده نحو جاءني زيد يسرع اي جاءني زيد سارِع وما سواها بالواو والضمير  
او باحدهما بلا ضعف لان الجملة الفعلية ليست اكثرت في الاستقلال فلا تقضي الرباط التام  
وهو الواو والضمير معاً مثال المضارع المنفص المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد  
وما يكثر غلامه ومثال المضارع المنفص المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما يكثر عمره  
ومثال الماضي المثبت المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه ومثال  
ما كان بالضمير فقط نحو جاءني زيد قد خرج غلامه ومثال ما كان متلبساً بالواو فقط نحو جاءني  
زيد وقد خرج عمره ومثال الماضي المنفص المتلبس بالواو والضمير معاً نحو جاءني زيد وما خرج  
غلامه والماضي المنفص المتلبس بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما خرج غلامه والماضي  
المنفص المتلبس بالواو وحده نحو جاءني زيد وما خرج عمره ولا يد في الماضي المثبت  
من لفظ قد اي من دخول لفظ قد ظاهراً نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او مقدراً  
نحو جاءني وقد خرجت صديقاً وقد خرج غلامه في اصل وضع الواو لتقريب زمان  
الماضي الى زمان الحال لكن الماضي اذا وقع حاكماً لا يد فيه من قد كيداً على تقريب  
زمان الماضي الى زمان عامل ذي الحال مجازاً او يجوز حذف العامل الى عامل الحال لقيام  
قرب بينه سواء كانت القرينة حايلية او مقابلة مثال القرينة الحايلية كقولك للسافر ولشدة

سأله فذكرت نبياً آ لا يقال ان الحال في هذا الموضع تسبب شيئة الفاعل المتصرف بها يكون التعريف مما لا يقال  
ان الحال قد تكون باعتبار متعلق ذي الحال كما ان الصفة قد تكون باعتبار متعلق الموصوفين به الاول ولما تقول ان  
الحال تبين شيئة الفاعل لانه يبين من هذه الحال كونه موصوفاً بان الادم بين الماء والطين وهو شيئة الفاعل كذا قال مولانا  
ابو القاسم رحمه الله قوله في الصلح آه المم اريد بشرط في الصلح الموصوفين به لا على وجه الاستقبال قولك انك تعلم ان الصلح المثبت  
بالضمير قد ذكر في الصحيح ان يجب الواو في حال كونها اخذت على مضارع مثبته كقولك اقبل يا زيد وقد اقبلت في قولك اقبل يا زيد

محدثاً أي شراً شذواً الغريبة عليه حال المسافر مثال الغريبة الغالية كقوله تعالى **يَحْسَبُ**  
**الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْعَلَ عِظَامُهُ بِلَى قَادِرِينَ** **لَنْ** نسوي بنانه أي يجمعها قادين على أن  
نسوي بنانه ويجوز حذف عامل الحال في المؤكدة أي في الحال المؤكدة فالحال المؤكدة  
ملا تنفك عن صاحبها البناء والحال المتقل ما تنفك عن صاحبها غلباً فان قيل  
هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ** **وَأُولُوا الْعِلْمِ**  
**قَالُوا بِلَا قِسْطٍ** لانه حال مؤكدة مع انه لا يحد حاملها قلنا المراد بالحال المؤكدة بعض  
الاحوال المؤكدة مثل يد اولاد عطفوا واحقه **فان قيل** ان احقه لا يخلو آفا بفتح الهاء  
او بضمها فان قلت بفتح الهاء فهو مضارع متكلم من الثلاثي المجرى لا يدل على المبالغة والمقصود  
ههنا المبالغة وان قلت بضم الهاء فهو مضارع متكلم من باب لا فعال فيدل على الاحتقاق  
لا على التحقيق والمقصود في هذا المقام التحقيق دون الاحتقاق قلنا انه بفتح الهاء لكنه بمعنى  
تحقيقه فهذا الجازي أي مع اتحاد اللفظ ونقول انه بضم الهاء لكنه بمعنى اثبتة فهذا  
يجاز لفظ مع اتحاد الباب شرطها أي شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة هو ان يكون  
مقربة أي مؤكدة لمضمون أي ملد لول جملة اسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي ليست  
صالحة للعمل فلما قال لمضمون جملة فيحترز به عن الحال الذي يؤكد لبعض اجزاء الجملة نحو  
قوله تعالى **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا** ولما قال اسمية فيحترز به عن الحال الذي يؤكد لمضمون  
جملة فعلية نحو قوله تعالى **شَهِدَ اللَّهُ لَمْ قَرَأْنَا بِالْقِسْطِ** **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة  
بقوله تعالى **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَرَأْنَا بِالْقِسْطِ** لان الحال فيه مؤكد لمضمون جملة اسمية مع انه لا يحد

**لَهُ** قوله تعالى **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ** آه قال العلوي فان قيل قوله رسولاً أي يؤكد بعض اجزاء الجملة وهو الارسال انما يراد به المعنى  
وهو الارسال بمعنى الشرحي وهو انسان بعث الله تعالى اليه الخلق بكتابه وشرعته فيؤكد مضمون الجملة وهو الارسال الله تعالى قلنا  
حينئذ يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرحي فيؤكد ايضا على هذا التقدير بعض اجزاء الجملة فليتأمل انتهى اقول لما  
كان المراد من الارسال الشرحي يكون اسناد الارسال اليه أي اليه الضمير البارز بلا فائدة جديدة فهذا كما ترى ولعل  
اشارة اليه بقوله فليتأمل **لَهُ** قوله بقوله تعالى **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَرَأْنَا بِالْقِسْطِ** آه اقول هذا في القرآن على هذا الظاهر فنفكر

ملك محمد ١٢ تحفة خامسة

عاملها قلنا المراد بالجملة الاسمية التي هي المركبة من الاجزاء التي لا تصح للعمل وهن  
 الجزاء الثاني صلتها للعرف فهنا الفتح واجباً بقية القرينة وساد المسد اما القرينة فهي نصب  
 المفعول واما ساد المسد فهو اقامة المفعول مقام المفعول التمييز ما يرفع الابهام المستقر  
 اى الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان قيل هذه التعريف  
 لا يكون مانعاً عن دخول الغيرية لانه دخافية في مثل هذا التركيب فظهر انه لا مانع لانه  
 رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا ان كلمة ما عبارة عن الاسم وان فعل  
 فان قيل المستقر بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً وقد اوردت الابهام الوضع فبهذا ليس  
 بجائزاً وفي الجواز لا بد من القرينة فالقرينة لك فهنا قلنا القرينة ههنا قاعدة العلماء وان  
 الشئ اذا ذكر مطلقاً يقرر الى الكامل والكامل في هذا المقام الابهام الوضع فان قيل هذا التعريف  
 لا يكون مانعاً عن دخول الغيرية لانه دخل فيه قرينة المشترك كالجارية في نحو ايت عينا تجارة  
 لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز فكذلك ادخاها واما البتة نحو هذا  
 الهمز لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز فكذلك ادخاها عطف البيان  
 في مثل ابو حفص عم لانه رافع الابهام عن المعنى الموضوع له مع انه ليس بتمييز قلنا لا بد من  
 ما هو الثابت والكائن في المعنى الموضوع له من حيث انه معنى موضوع له وهذا الابهام ليس من هذه  
 الحجة بل انشأ من تعدد الوضع كما في المثال الاول ومثله المستعمل فيه او من تعدد الموضوع  
 له على اختلاف الية هذين كما في المثال الثاني او من تعدد الاشتراك في المثال الثالث عن ذلك فيذكر  
 الذات احتراز عن النعت في الحال فانها يرضى الابهام عن الابهام عن الابهام او تحقيق المقام  
 له قوله ان كلمة ما عبارة عن الاسم قول ولا بد ان يكون ذلك الاسم مكرراً لا متاعاً لتمييز خلافه لكونه غير  
 طراده متمكين بقول الرشيد بن شهاب **شعشع** اريك لان عرفت وجهها صدوت ولبت النفس يا قيس  
 من عمروه وحمل الجمهور على الضرورة قال التوسط وبهذا خرج صفات الاسماء البهية كقوله الرجل قوله ما جنس قوله  
 يرفع يخرج الابهام واما الابهام فاما القيد الباقين يعلم من قول الاستاذ فاعلم **له** قوله اذن قلنا  
 استعمل فيه هذا ناقض لما وقع في باب الوصف في قوله وانا انزمت وصف اب فلما لم يدرى اللام حيث قال هناك الى الابهام  
 الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع فذكر **استحفظه** خادمية.

ان الواضع ضم الرطل لوصف المزك لا اجماع فيه من حيث القدر بل الابهام فيه من حيث الجنس  
والوصف فاذا اريد رفع الابهام من الجنس يقال رطل زيتا فيسقط هذا بالتمييز واذا اريد رفع  
الابهام عن الوصف يقال مكيلا مديتا بعد اديتا فيسقط بالنعته والحال المذكورة او مقدرة فيه اشارة  
الى تقييد التمييز يعني ان التمييز على قسمين احدهما ان يرفع الابهام عن ذات المذكورة نحو رطل  
زيتا وقسم يرفع الابهام عن ان مقدرة نحو طاب زيدا اي اياضه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى الزيد  
ابا فلاول يرفع الابهام عن مفعول مقدره ارغابا فبا المفرد احتراز عن الجملة وشبهها وعن الاضافة  
وبالمقدرة احتراز عن غير المقدرة والمقدرة ما يقدر به الاشياء عرفا والمقادير خمسة كما في قولنا انظر  
في خزانة من تومادر اشناس كليلست ووزن وده وضرع ستهم قياسا ما في العدد نحو عشرة ودرهم  
وسبعمائة وثمانون في باب اسماء العدد واما في غير نحو رطل زيتا ومنه ان معناها على التعميم ان زيدا  
قل التمييز اذ الابهام عن الذات ولا اجماع في هذه المقادير قلنا المراد بالمقادير المقدرات فان  
قل ان التمييز اذ الابهام عن المعنى للموضوع له والمقدرات ليست بمعان موضوعات لها

قلنا قوله ضم الابهام عن ذات مقدرة اي عن ذات المذكورة ولا مقدرة بل التعميم من نحو الكلام نظاير ما قال الحافظون  
انه لا خلاف في ان تاب زيد كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام نعم في اسناد الطيب الى زيد يحصل عند العقل لما اسند اليه  
الطيب في نفس الامر احتمالات متعددة شتى انتهى وكذا لايرد ما قال مولانا ابراهيم البقاء من ان يكون طاب شئ منسوب الى زيد  
الا يقتضي تقدير لفظ شئ فيه الا ترى ان الحيوان الانسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير  
البعض فيه والراوي نحو الحيوان الانسان التقيا بالهيلة فافهم **قلنا** قوله طاب شئ منسوب الى زيد بما اعلم ان ما ذكره  
الاستاذ العلامة تقديره ليقطف المثال المذكور لانه يجري في جميع مواضع الذات المقدرة حتى يتجلى عليه انه لا يناسب في كفي زيد  
رجلا بل المناسب فيه كفي زيد على ان زيد اعطفت بيان او بدل على انه يمكن جريانه في كفي زيد رجلا ايضا بان يقال كفي  
شئ منسوب الى زيد وهو عليه وكذا في كفي زيد شهيد كفي شئ منسوب الى زيد وهو شهيد وانه لان الكفاية انما يكون باعتبار  
صفة من صفاته كما قال جمال الناطرين **قلنا** قوله بالفرد احترازه وان قيل ان المش في قولنا على التمرة مثلها  
زيد لم يكن مغزا بهذا التفسير ولعمري جمل من امثلة فلم يصح قول الاستاذ قلنا ان المراد بالفرد ما يقابل الجملة باعتبار النسبة  
فيكون المعنى ان الفرد ما يقابل النسبة في الجملة وفي شبهها وفي الصفات من حيث انه صفات وفي المادة المذكورة ليس الابهام  
في النسبة بل الابهام في ذات الصفات فيكون داخل في الفرد **قلنا**

قوله ان يشبه آه ذكر في التفسير مخرج التوضيح اختلف في موطن الالاسم اليهم مع انه جاء فقيل شبهه باسم الفاعل لان طالب  
في المعنى كعشرين ودها فانه يشبه ضاربين زيد اوطل زياتا فانه يشبه بضارب عمر وفي الاسمية والطلب المعنوي ووجه  
الانتماء وهو التكوين والنون قبل يشبه بافعال من ذلك في خاص مرتبة فان الفعل اصل اسم الفاعل لان افعال معتد  
اسم الفاعل لا يعمل الاستعداد وهو اصل الصفات المشبهة لان يعمل في السببي المجازي في افعال الثاني السببي في اصل الفعل من الهاز ترفع  
الظاهر وهو لا يرفع في مسئلة وهو اصل المقادير لا يتقبل التغيير في الاصل في هذا القول لان كل الشئ على ما به يشبه اولي العالم في انما يشبه  
فعل وشبهه فذهب قوم الى ان العالم في غير الجملة التي انتخب من قامها الفعل لانما يشبهه اخذ ابن حنبل في نسب الى الحقيقة انتهى مخلصا

بالفاعل يشبه تميزه بالمفعول **فاز قيل** ان المقدر المقدار كما يتم بالاموال اربعة المذكورة  
 كذلك يتم بالالف واللام لان معنى تمام الاسم كونه بحالة يستعمل معه الاضافة والاسم يستعمل  
 اضافته مع هذه الاموال اربعة المذكورة كذلك يستعمل الاضافة مع الالف واللام فلو لم  
 بعد الاسم التام بالالف واللام فينبغي ان يكون منصوباً على التميز فيقال عند الراوندي فلما  
 المراد بالمقربين مطلق التميز المراد بالمقرب المقول الذي يشبه بالفاعل واللام ليس بمشابه بالفاعل  
 لان الفاعل عقيب الفعل واللام مقدر على الاسم فيقدر ان كان جنساً وهو ما يشابه اجزاء  
 ويقع مجرّد عن التاء على القليل والكثير واخر ذلك المقصود من التثنية والجمعية هو ان  
 على كثرة الافراد والجنس كانه في الدلالة على كثرة الافراد فلا حاجة الى التثنية والجمعية الا ان  
 يقصد الانواع لان الجنس ان دل على كثرة الافراد لكن لا يدل على كثرة الانواع فلا بد فيه  
 من التثنية والجمعية ليدل على كثرة الانواع **فاز قيل** ان التميز كما ينبغي ويجمع لقصد الانواع كذا  
 ينبغي ويجمع لقصد الاعداد فالوجه للمصنف ان تخصص قصد الانواع بالاستثناء قلنا المراد  
 بالانواع تخصص الجنس سواء كانت بالخصوصية الكلية او الشخصية ويجمع في غير الاصل  
 الواقعة بغير التميز والتمييز ان كان اي المقدر المقدار التام بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة الى المقدر  
 المقدار الى تميزه لا بالجمع من التميز رفع الابهام وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف  
**فاز قيل** ان الظاهر من سياق الكلام ان الضمير كان اجماع الى التميز فيكون للضمير والكان التميز  
 مبتدأ بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة فحينئذ يلزم ان يكون وجه البحث لان البحث

قوله فيكون ان كان جنساً اي تميز بغير العدد فلا يرد ان تميز العدد الا على لا يرد ان كان جنساً لم يقصد به الانواع كذا لا يرد  
 استعماله على خلافه ومنه كذا المراد قوله الان ليقصد الانواع والقرينة على هذه العناية حالة المقدر تميز العدد الى ما بعد فاعل من جنس  
 ان يعلم ان هذا الحكم ليس مخصوصاً بهذه التسميات التمييزية بل يجري في التمييز عن النسبة ايضا الا انه اكتفى بذكره هنا بالتثنية على وجه التذكير  
 روي الاقتصار على تخفف قوله وهو ما يشابه اجزاء ويقع مجرّد عن التاء على القليل والكثير يعني لم يكن لكل جزء اسم آخر بل  
 سوى اسم لكل والجزء كاليد والرجل في اجزاء الانسان وذلك اذا كان له جزء هو الاكثر واذا لم يكن له جزء كالاوثة فلا قيل  
 بالاوثة لانه لا يوجد الاقتصار على الوقوع مجرّد عن التاء على القليل والكثير ولا يخفى ان الانسكال وارد عليه ايضا اذا قلنا  
 والكثرة منتفية عن الاوثة فانه كما قال مولانا نور الحق رحمه الله خافه خافه -

في تنوين المفرد المقدار في تنوين التمييز قلنا ان التمييز كان اجم الى المفرد المقدار الى التمييز  
فلا يلزم الخروج عن الجمع لكنه مخالف من سياق الكلام **فالاوولى** في الجواب ان يقال وان  
وجد التمييز متبليا بتنوين المفرد او بنون التنثية فانه لما اتصل الاسم بهما انقضت التمييز فكان التمييز  
متبليا بهما حكما والا احدى ان لم يتم تنوين المفرد او بنون التنثية بل يتم بنون الجمع او بالاضافة  
فلا اى لا يجوز اضافة المفرد المقدار الى التمييز اذ في الاضافة فلما لا يلزم اضافة المضاف واما  
في نون الجمع فلانه جازان يضاف الى غير التمييز فلو اضيف الى التمييز لزم الالتياس في بعض الصور  
كما في عشرين رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتياس ايضا لطراد الباجع عن غير مقدر اذ في  
يرفع الابهام عن مفرغ غير مقدر او نحو خاتمة حديد والتخفيف اكثر لان المقصود من التمييز الاجمال  
وهو يحصل بالاضافة مع زيادة التخفيف القسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة ثابتة في جملة او  
ماضاهاها اي في شبه الجملة **فازيل** فعلى هذا يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لان  
الاجمال تيسر بان القسم الثاني عن التمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة والتفصيل يشعربان  
القسم الثاني عن التمييز يرفع الابهام عن نسبة في جملة او ماضاهاها قلنا الابهام في النسبة

قوله لانهما الغنم بيان الكلام لان فيه فرة المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه لان قوله ثم ان كان بمنزلة معطوف  
فغيره ان كان جساذا الضمير فيه راجع الى الضمير في ان يكون المعطوف ايضا كذلك فخال فيه اخذه **قوله** لازم للتباس  
في بعض الصور كما في عشرين رمضان فانه لا يعلم انه ايها اليوم العشرون من رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى التميز ام ايها  
رمضان كما هو على تقدير الاضافة الى الغير قال مولانا محمد الغفوران رمضان له كان تميز المكان ككرة ولولا لم يكن تميز الاحتمال ان يكون  
علما بل الظاهر انه علم فالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما انتهى ما اقول لان على تقدير العلمية يكون التميز منصرفا ...  
غيره وايضا اقول هذه مناشئة على الامثلة ليس من اهل الكمال فافهم ولا تكن من اهل الجبدال اخذه **قوله** قلنا الابهام  
في طرف النسبة المراد بطرف النسبة ههنا اي في القسم الثاني من تميز الذات المقدرة لانها التي تقوم النسبة بها حقيقة وهو  
التباعد عند كل تعلم ولا شك ان ايهام الذات المقدرة يوجب الابهام في النسبة التي قامت هي بها وكذلك رفع الابهام عن النسبة  
المذكورة يستلزم رفعه عن المراد ان كل طرف نسبة في ايهام يوجب الابهام في النسبة وكذلك كل يرفع الابهام عن النسبة يستلزم رفع  
عن طرفها فالمراد ما اورد على المحكيين بان الاصل يتعقظ بقوله لنا عندى رطل فان في طرفه وانب ايهام به لاطل لا يوجب ايهام في النسبة بان  
الثاني يتعقظ بقوله لاطل رطلنا بان رفع الابهام عن الطرف لا يوجب رفع النسبة فان الابهام فيها باقية فافهم كذا قال مولانا محمد الغفوران



يستلزم الإيهام في نفس النسبة ورفع الإيهام عن نفس النسبة يستلزم لرفع الإيهام عن طرفي النسبة لكن المصنف اقتصر على النسبة للتمييز على أن المقابلة بين قسمي التميز ليست باعتبار تقدير الذات وذكره بل باعتبار الذات والنسبة فإن كان التمييز داخل الإيهام عن الذات فهو القسم الأول سواء كانت الذات مذكورة نحو طلي نيتاً أو مقدرة نحو نعم رجلاً وأن كان التمييز خارج الإيهام عن النسبة فهو القسم الثاني سواء كانت الذات مذكورة نحو طلي زيد نفساً أو مقدرة نحو طلي زيد أباً أي طلي منسوب إلى زيد أباً ثم اعلم أن التميز عن النسبة على أربعة أقسام عين اضافي وعين غير اضافي وعرض اضافي وعرض غير اضافي فالعين الإضافي ما يكون قائماً بنفسه ويعتبر في مفهومه بالإضافة إلى الغير كإب والعين غير الإضافي ما يكون قائماً بنفسه ولا يعتبر في مفهومه بالإضافة إلى الغير كالنفس والدار والعرض الإضافي ما يكون قائماً بالغير ويعتبر في مفهومه بالإضافة إلى الغير كالبؤة والعرض غير الإضافي ما يكون قائماً بالغير ولا يعتبر في مفهومه بالإضافة إلى الغير كالعلم وإيضاً التميز عن النسبة باعتبار ما انتصب عنه على ثلاثة أقسام قسم خاص بالمنتصب عنه وقسم خاص بمعلقة وقسم صالح لها مثل طلي زيد نفساً هذا مثال الجملة والتميز فيه عين غير خاصة بالمنتصب عنه وزيد طلي أباً هذا مثال شبه الجملة والتميز فيه عين اضافي صالح لها فإن قيل لما كان التميز في المثال الأول خاصاً بالمنتصب عنه وفي الثاني صالحاً لها فالظاهر أن النفس خاص بالجملة والأول يشبه الجملة قلنا لا فرق بين المثالين في التميز بحيث أن تميز الجملة كما يجري في الجملة كذلك يجري في شبه الجملة وتيمز شبه الجملة كما يجري في شبه الجملة كذلك يجري في الجملة فهذان المثالان في قوة ادعاء امثلة واداء أو علماء قوله ابوة ودأراً وعلماً ناظر إلى كل واحد من المثالين غير مختص بالمثال الأخير فصالحا واحد من المثالين في قوة خمسة امثلة فازيل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بالمثال الواحد فلاحظ في هذه الامثلة

قوله قاصر بالتعريف ومنه يعلم أن زيداً طلي زيداً يسمى بالنسبة بضم سيم أي اخذ من النسب لأن تعاقب التمييز بمعنى أن نسبة طلي إلى زيد صار سببا لانقلاب التمييز بمعنى انه عامل في التمييز وانصب له تحقه خاو ممية.

قلنا ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد المثلات بحيث ان النفس عين غير اضافي خاص  
 بالمنتصب عنه ولا بعين اضافي صلح لها ولا بوجه عرض اضافي والد اربع غير اضافي  
 والعلو عرض غير اضافي وهذه الثلاثة خاصة بمعلق ما انتصب عنه او في اضافة مثل العجبي  
 طلبة بابا وبوة وداما وعلما وترك النفس لانه اظهر من التميز ان الله دثره فامها فان قيل المثال  
 التوضيحي المثال التوضيحي يحصل بمثال واحد فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا انما اورد  
 مثالين للتبني على ان التميز عن النسبة كما يكون <sup>ان</sup> كذلك يكون مشتقا فان قيل ان  
 العدة من النجاة صاحب المفصل وهو اورد في هذا المثال في قسم الاول فما الوجه للصنف حيث  
 خالف عن صاحب المفصل قلنا ان الضمير دثر لا يخلو اما معلوم واما غير معلوم فان كان معلوما  
 فالتميز ارفق الابهام عن نسبة الدثر فيكون مثالا للقسم الثاني وان كان غير معلوم فالتميز يرفع  
 الابهام عن نفس الضمير فيكون مثالا للقسم الاول فصاحب المفصل نظر الى ايهام الضمير فصنف  
 مثالا للقسم الاول المصنف نظر الى معلومية الضمير فصنف مثالا للقسم الثاني ان كان اسما  
 ذاتيا يصح جعله لما انتصب عنه با ان يكون له اي لما انتصب عنه ولتعلقه فان قيل  
 هذا ينقض بمثل نفسا في طاب يد نفسا لانه اسم ذاتي يصح جعله لما انتصب عنه مع انه  
 لا يجوز ان يكون له ولتعلقه بل هو خاص بما انتصب عنه قلنا المراجعا لاسم الذات اما يصح  
 جعله لما انتصب عنه ولر يكون نصفا فيما انتصب عنه والنقص في المنتصب عنه والا  
 اي وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمعلقه اي خاص لمعلق ما انتصب عنه  
 فيطابق فيهما اي في هذين القسمين ما قصد من وحدة التميز وتثنية  
 قوله فالتميز يرفع الابهام اه اعلم ان هذا في ان التميز يرفع الابهام عن مفر غير تام بل هو من الاشياء التي ذكره  
 الاستاذ فيما سبق بل تام في نفسه ذلك في موضعين احدهما الضمير في مقام التظيم والتعظيم على الاعلانية وهو الاكثر نحو اياه جلاديا  
 قصه وثانيها اسم الاشارة نحو ما اياه دامت بهذا امثلا فيمر قال ان تميز لا حال فانهم اخذوا قوله ولم يكن نقالا في قوله  
 اشارة الى ان الراد بقوله يصح الاسكان الخاص فان دفع ما قال مولانا معصام وكره نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في  
 القسمين ليعمل الصحة على الاسكان العام ولو عمل على الاسكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الثاني القسم  
 الثاني فلا وجه للصحة عن ظاهره انتهى اقول المراجعين القسم الثاني قول الله والافه لمعلقه لا تحفه خادمية

وجميعته سواء كان القصد لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد أبا وطاب الزيد إن  
 ابوين وطاب لزيدون أبا أو لموافقة المعنى الذى كان ثابتاً في ما انتصب عنه نحو طاب زيد  
 أبا إذا اردت له أبا واحداً وطاب زيد ابوين إذا اردت له أباً واحداً وجداً وطاب زيد  
 أبا إذا اردت له أباً واحداً إلا لا يطابق إذا كان جنساً ووجهه مأمراً إلا لا يطابق ان قصد  
 الأنواع ووجهه مأمراً ان كان صفة كانت له أى خاص بالمتصبع عنه لأن الصفة تقتضي  
 الموضوع والمذكور اولى بالموصوفية من المقدرفان قيل ان التمييز فيع الإبهام عن  
 الذات فكيف يكون صفة قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق فان قيل هذا ينقض  
 بنحو كفى زيد رجلاً لأنه جامد مع انه خاص بما انتصب عنه قلنا المشتق أع  
 من ان يكون صريحاً أو تالياً فرجلاً وان لم يكن مشتقاً صريحاً لكنه مشتق تالياً  
 فيكون التقدير كفى زيد كاملاً في الرجلية وطبقه أى مطابقة التمييز ما انتصب عنه  
 في الأفراد والتشبيه والجمعية والتذكير والتأنيث لأنه حامل لضمير ما انتصب عنه  
 فان قيل ان قوله وطبقه عطف على خبر كان محمول على اسم كان وهو هنا لا يصح  
 الحمل لأنه لم يحمل صرحاً والوصف على الذات قلنا الواو ليس للعطف بل بمعنى مع  
 أو نقول الواو للعطف المصداق للمبنى للفاعل فيكون المعنى كانت صفة له مطابقة له  
 واحتملت له الصفة المذكورة المحالة استقامة المعنى على تقدير الحالية فان قيل لما كان  
 المعنى مستقيماً على التقديرين فما الوجه للمصنف حيث حكم على الحال على سبيل الاحتمال قلنا  
 لأن زياً من يؤيد جهة التميز لان من تزايد مع التميز لامع الحال أو نقول ان مقصودنا  
 بالفهم سببه لامعاً بشئ آخر في حال الفردية ولا يتقدم على عامله إذا كان عاملاً سماً مجزئاً  
 له قوله قلنا المراد بالصفة الاسم المشتق ليس انه يرفع الإبهام عن ذات الاعن وصف قال مولانا نور الحق وفيه تأمل لان  
 فإرسا في التركيب يحل الحال ايضاً فالفرق انه حينئذ يرفع الإبهام عن الوصف وعند كونه تمييزاً يرفع عن الذات لا يخلو عن  
 نصف انتهى ١٢ تخفف ١٢ قوله لان زيادة من يؤيد جهة التميز كما في قوله عز من قائل يعني قوى هست دى تو انما هست  
 وى از دى كرىند وى ١٢ تخفف ١٢ قوله انما كان عاملاً سماً وكذا لا يتقدم اذا كان افضل لتفصيل الود الصفة المشبهة او  
 المصدر او ما فيه معنى الفعل ما ليس من الاسماء المتصلة بخال فيما قاله الاستاذ العلامة ١٢ تخفف خامية -

لان الجاء ضعيفا لعماله مشابه للفعل مشابه ضعيفة فيعمل في المفعول المتأخر في التعليل  
 ولا يصح ان لا يتقدم على الفعل لان التميز عن النسبة فاعل في الحقيقة وتقدم الفاعل على الفعل  
 متمم فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى وفجرنا الأرض عيوننا لان عيوننا متمم  
 عن النسبة وليس بفاعل بقوله تعالى ففجرنا الأرض عيوننا لان ماء تميز عن النسبة وليس بفاعل  
 قلنا ان الفاعل اعم من ان يكون فاعلا لنفس الفعل مثل طاب يد نفسا لانه في  
 قوة قوله طاب نفس زيد او يكون فاعلا للفعل بعد جعله لازما كما في ففجرنا الأرض عيوننا  
 لانه اذا انتقلت الى باب الافعال فيكون المعنى افجر عيونها او بعد جعله متعديا  
 كما امثلة الاناء ماء لانه اذا انتقلت الى الثلاثي المجرد فيكون المعنى ملاء الماء فان قيل  
 ان ماء في مثل هذا التركيب امثلة الاناء ماء فاعل من حيث قصد المتكلم من غير حاجة الى جعل  
 الفعل متعديا لان المتكلم لما قصد امثاله امثاله الى بعض متعلقات الاناء وهو على ميسل  
 الجارز وقم فيه لاجهام فلا حاجة الى تميزه بقوله ماء فهو في قوة قوله ملاء الماء كما في هذا التركيب  
 زيد تجارة اي دبح تجارة زيد خلافا لما زني والمبرز فاعله يقولان بجواز تقديم التميز على الفعل لا  
 الفعل قومي العمل فيعمل في المفعول المتأخر المتقدم كما في قول الشاعر شعرا ففجرنا بالمرات جيبها  
 وما كاد نفسا بالفر او تطيب المستثنى متصل ومنقطع ووجه الحصر ان المستثنى لا يخو  
 اما ان يعلم نحو له المستثنى منه قبل الاستثناء قطعاً او على خروجه من المستثنى منه قبل  
 الاستثناء قطعاً فان كان الاول فهو متصلاً وان كان الثاني فهو منقطع فان قيل  
 له وقد لان التميز عن النسبة فاعل آه اقول قد سمع في هذا المقام شك وقد ثبت في كتب القبرين ان حاشية مولانا نور الحق  
 والفاضل الملاي و مولانا عبد الرحمن وغيرهم قد مضوا اليه وحدثت في حاشية جمال الناظرين وبينه بحيث لا يتصور الزيادة عليه  
 فان اشبهت فابرج الية طالع ولولا الضيق المقام لاردت ونقل عن سيدي سائر الحقين وجه آخر في اتيان تقديم التميز على  
 الفعل وهو انه في المعنى فرع عن الفاعل لا يمتنع تحققه بدون الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالضريح اجد اقول شكك في  
 الوجه ايضا وابد وقيل وجه ثالث في اتيان تقديم التميز على الفعل وهذا الوجه سالم وهما ان التميز لا يمتنع في الايضاح و  
 انفس لا يتقدم على عامله فكذلك ما شبهه قال الفارسي واستحسن ابن جرون كذلك في التصريح شرح التوضيح ١٢ تحفة له قوله  
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة آه قال صاحب التوسط رحمه الله تعالى وشك في هذا المفعول طرد الباب ١٢ تحفة

ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح لان الشرط في التقسيم ان يكون للقسمين  
 مشتركاً صادق على كل قسم وليس للمستثنى مفهوم مشترك وان يصديق على كل قسم قلنا المستثنى  
 اعم من ان يكون حقيقة او اعتباراً فلهذا وان لم يكن حقيقة لكنه اعتباراً اي ما يطاق  
 عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة فان قيل ان تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع لا يصح  
 لان التقسيم بناء على التعريف والمصنف لم يعرفه قلنا ان المعلوماتية بهذا الوجه كاف لصحة  
 التقسيم فان قيل لما كان المعلوماتية بهذا الوجه كافاً لصحة التقسيم فما الوجه للمصنف  
 حيث عرف كل قسم تعريفاً ملحداً قلنا ان لكل قسم احكاماً خاصة لا يمكن حمل اجزائها على كل واحد  
 من غير مخرج كل واحد منها فلا يعرف كل قسم تعريفاً ملحداً فالمتصل هو الاسم المخرج عن متعد  
 لفظاً اي سواء كان المتعد لفظاً نحو جملة القوم الازيداً او تقديرًا نحو ما جاء في الازيد بالاول  
 والمنقطع هو الاسم المذكور بعد ما اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن المتعد لان  
 الاخراج عن المتعد يقتضي العزل في المستقبل والمستثنى المنقطع غير اخراجي للمستثنى

لذلك لانه اعتباراً بغير ما ذهب اليه المصنف وقال الشيخ الرضي وتنازل بان يمنع انتقالها في الماهية وكون المستثنى مشتركاً نظرياً  
 بينها حقيقة المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها فخالف لما قبلها نظرياً او اعتباراً لان التقسيم كسب المعنى اقول بل هو الاول بل  
 الصواب فيما فهم بما قال المصنف من ان الوجود مشترك لفظي بين المتصل والمنقطع ليس ان احدهما مخرج وهو فصل الذي تميز عن الآخر  
 غير مخرج وان كان حقيقة فليكن لفظ المستثنى مشتركاً بينهما وتعرف بالمشترك بحيث يكون جامعاً للخصائص بالماهية  
 طوبى على جميع فانياتهما غير متصور عند العقلاء كيف امكان تعريفه بهذا الوجه لوجوب ان يكون موافقاً لاهتي نظير كيف ويلزم ما قال  
 ان لا يكون الحيوان والكلب مثلاً مشتركاً معنويًا بالنسبة الى الانسان والفرس الاسم والفعل لان الانسان ناطق والاسم غير متقرر  
 والفعل متقرر الى آخر ما قال وايضا الاشتراك اللفظي خلاف الاصل فافهم وكن من المتعبرين ولا تكن من الجاهلين **س** قلنا  
 ان المعلوماتية بهذا الوجه المأول الاول ان يقال انما لم يعرف لانه معلوم بهذا الوجه والمعلوماتية بهذا الوجه كان لم وكل لا يخفى  
**س** قلنا هو المخرج عن متعده جزئية وهي التي تكون محمولة على المستثنى نحو ما جاء في الازيد لانه جزئية وهي التي لا تكون محمولة  
 عليه كاشترت العبد الا لغيره **س** قلنا اي سواء كان المتعد امة او كلاً من جملة تخصيص المخرج لان المستثنى كما يكون لفظياً  
 عند ذهاب ما جاء في القوم الا علم ان قوله المخرج جنس شامل لجميع المخرجات كالخرج بالعتق والبيان والكلن وغيره لا يقول بقوله واخواتها  
 خرج كلها سوى الحد الذي لا يخرج فيها قال الشيخ انما هو المخرج لانه جزئية المستثنى المنقطع نظرنا الى ما قبله من النقطع الى آخره فاحسنه

ثم اعلم ان المستثنى على قسمين متصل ومنقطع وتفسيرهما خلا في بين العامة والمحققين  
 فذه العامة ان المستثنى المتصل ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه المستثنى المنقطع  
 ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه لان المنع في مثال المستثنى المتصل قوله جاء القوم  
 الازيد او المشهور في مثال المنقطع قوله جاء القوم الاحرار وقد ذهب المحققين المستثنى  
 المتصل ما يكون المستثنى داخلاً في المستثنى منه قبل الاستثناء قطعاً سواء كان المستثنى من  
 جنس المستثنى منه اولا والمستثنى المنقطع ما يكون المستثنى خارجاً من المستثنى منه قبل الاستثناء  
 قطعاً سواء كان المستثنى من جنس المستثنى منه اولا والخارج عند المصنف من جنس المستثنى  
 هو منصوب وجوباً اذا كان اى وقع بعد الا غير صفة في كلام موجب كان ما يخل نصب  
 المستثنى على الاستثنائية هو الرفع والنصب والجر على البدلية والبدل ههنا مستقيم لان  
 البدل في حكم تكرير العامل فانت لا تخلو اما ان تقول تكرير العامل ولا فان كررت  
 فساد المعنى والابلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل وجب على المصنف ان يقيد الكلام  
 بقيد تام ليخرج هذا القول قرأت الايو ما كذا لان المستثنى فيه منصوب على الظرفية لا على  
 الاستثنائية قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان كلامنا في نصب المستثنى مطلقاً لا في نصبه على  
 الاستثنائية بدليل قول المصنف كان بعد خلا وعدا فان قيل وجب على المصنف  
 ان يقيد الكلام بقيد تام ليخرج عن هذه القاعدة قوله قرأ الايو كذا لان المستثنى  
 فيه مرفوع لا منصوب قلنا لا حاجة الى هذا القيد لان هذا المثال فرد من احوال  
 المستثنى المفرغ والمستثنى المفرغ خارج عن هذا القسم بقريضة المقابلة او مقدماً على  
 المستثنى منه مثلاً جاءني الازيد القوم لان ما يخل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع  
 والنصب والجر على البدلية وههنا البدل ممتنع ولا يلزم تقديم البدل على المبدل منه هو لا يجوز  
 او منقطعاً نحو جاءني القوم الاحرار لان ما يخل نصب المستثنى على الاستثنائية هو الرفع  
 والنصب والجر على البدلية وهذا المثال لا يحتمل البدل لا بدال لغلط لكن بدال لغلط

١٤٢ قوله بعد الا غير صفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا المتى للصفة داخلاً في المستثنى مثلاً جاءني القوم كذا قال الشرح ١٢٢

١٤٢ قوله في كلام وجوب ليس فيه نفي ولا استفهام وتقييد عند الماذن في خلافاً للجمهور في وجوبه من وجوب نصب فيه ١٢٢

لهنا اقم لان مبنى البدل لغلط على السهو الغفلة ومنه المستثنى المنقطع على الروية لفظاً  
وبينه ما تأخر في الاكثر في اكثر الاستعمالات وهو استعمال الجحازيين ولما قال اكثر الاستعمالات  
احتذر عن اقل الاستعمالات وهو استعمال توقيف لان مبنى المذهب يقيم على المستثنى  
على قسمين قسم يصح حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه وقسم لا يصح حذف  
المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى منه ففي الاول جواز البدلية وفي الثانيين  
الاستثنائية كما في قوله تعالى الاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم او كان بعد خلا وعدا نحو جاء  
القوم خلا زيدا او عدلا زيدا لا زيدا وعدا افعال المستثنى بعد ما مفعولها اعرابه النصب على  
المفعولية فان قيل ان نصب المستثنى بعد عدلا مستقيم وبعد خلا غير مستقيم لان  
خلا فعل لازم وهو لا يعمل لنصب على المفعولية قلنا ان خلا وان كان فعلا لازما لكن يتبعه  
بواسطة حرف الجر كما في هذا التركيب خلا ليدار من الانيس او نقول ان خلا من ما بعده  
الايضال او نقول ان خلا متضمن لمعنى جاء وزجاء ومتعد بنفسه فذلك خلا متعد  
بنفسه ايضاً فان قيل ان دفع الاعتراض حصل بالوجه الاول فالحاجة الى زيادة  
الوجهين لاخير قلنا ان النجاة اللزمو التضمن حذف الايضال ليؤكد مشابته بالآلة  
التي هي امر الباب فان قيل ان الضمير في خلا وعدا لا يخلو اما راجع الى المستثنى

الاول قوله ثم يصح حذف المستثنى آه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك نحو ما جاء في احد الاحكام فانه يصح ان يقال ما جاء في  
الاحكام اذا لم يفسد المعنى من الاحكام خلافاً لما جاء في احد الاحكام اذا لم يفسد المعنى من الاحكام ومنه قوله تعالى لا عاصم اليوم  
آه فانه لا معنى ان يقال ليس الا من رحم الله فانهم قد فهموا قوله قلنا ان خلا وان كان فعلاً آه اقول هذا ليس بجواب لان  
لما قال الاستاذ بل تقرير لما قاله من الاعتراض قد بدله لا تعقل باشد العياذ من الخطأ في كل باب ثم في باب قوله من باب  
حذف آه اعلم ان الفعل المتعدي بحرف الجر اذا حذف الحرف ووصل الفعل الى مفعوله فيتعدي بنفسه ثم في باب قوله بالوجه  
الاول قلنا حاجة آه اقول هذا من بناء الفاسد على الفاسد ثم في باب قوله ليؤكد مشابته آه في ان يلى كل منها المستثنى  
كما لا فاعل ثم في باب قوله اما ما جاء آه اقول النعم اسم جمع ويحوز ارجاع ضمير المفرد المذكور اليه كما يشي من الاستاذ  
ايضاً قول المصنف الناس مجزئون بما لهم آه حيث رجح الضمير في عمله الى الناس وهو مثل النعم فما المانع من ارجاع ضمير  
المفرد المذكور الى المستثنى منه ههنا فتدبر ثم في باب قوله خادمية

اولی الامر فی الاول لا یجی المطابقة بین الرابع المجرع وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا  
 الضمير في خلا وعدا راجع الى مصدر الفعل المذكور او الى اسم فاعل الفعل المذكور او الى البعض المطبق  
 من المستثنى منه فيكون التقدير جاء في القوم خلا مجيئهم او خلا الجاني منهم او خلا بعضهم  
 زيد او خلا احد القوم فان قيل ان خلا وعدا افعال والمستثنى الواقع بعد هما  
 مفعول به والفعل مع الفاعل والمفعول جملة ولا بد في الجملة من الاعراب في الاعراب هنا  
 قلنا ان اعرابها النصيب على الحالية فان قيل الماضي اذا وقع حالا لا بد فيه من قدوس  
 فيها لفظة قد قلنا ان لفظة قد هنا مقدرة ولم يظهر ليؤكد مشابعتها بالا التي هي امم الباب  
 في الاكثر ولما قال في الاكثر اخرج عن اقل الاستعمالات لان على قرا الاستعمالات كان المستثنى  
 بعد خلا وعدا مجرور الان خلا وعدا الخروج جارة وعلى الجارة تجر المدخول وما خلا وما عدا  
 اي وايضا المستثنى منصوب واذا وقع بعد نحو جاء في القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا لا ز ما خلا  
 وما عدا افعال المستثنى الواقع بعد هما مفعول به واعراب المفعول به النصيب على المفعولية  
 ثم اعلم ان ما خلا وما عدا في محل النصيب ايضا على الظرفية واما على الحالية فان قيل  
 نصيب ما خلا وما عدا على الظرفية لا يصح لان الظرف على قسمين مان ومكان وما خلا وما عدا  
 لا ظرف زمان ولا مكان قلنا ان ظرفيهما مجاز باعتبار المضار لان ما في ما خلا وما عدا مصدريه  
 وما المصدريه اذا دخل على الفعل كان الفعل ما ولا بالمصدر فيكونان ما ولا ينحصر المصدر في تقدير  
 الاولات قبل النصيب شائع فيقول فيها وقت فيكون التقدير جاء في القوم وقت خلوت مجيئهم زيدا او  
 جاء في القوم وقت عدم مجيئهم زيدا فان قيل ان نصيب ما خلا وما عدا على الحالية لا يصح لان الحال

الاولى لا يشترط مشابهة او ذلك لان قدس خواص الفعل فاذا لم يكن مهابا فيكونان مجروران الا انهما يشبه  
 بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء ۱۲ تخفف ۱۳ قوله اما على الظرفية ولم يتعرض الاستثناء بالعلام لهذا الاحتمال في خلا  
 وعدا لان معنى الاحتمال على المصدريه كما سبقين الاستثناء بعد سطر او سطرين وهو يربطك نقف فلذا ما بيني وبينك  
 ۱۴ قوله لان ما في ما خلا وما عدا مصدريه اقول الاولى ان يقال مصدريه بدون ما وقيل في ما خلا وما عدا زيدا  
 فيجوز الجوز هذا قول البحرى والربيعى والكسائى والفارسي وابن جني فعلى هذا ينبغي للمعبر ان يقول او ما خلا وما عدا  
 على الاكثر كما قال في خلا وما عدا فافهم ۱۵ تخفف ۱۶ حاد ميه -



محمل على وجهها لا يصح المحل لانه يلزم حمل ضم الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا  
 المصداق مبنى للفاعل فيكون التقدير جاء في القوم خالياً مجيئهم زيداً ومتجاًزاً مجيئهم زيداً  
 وليس لا يكون اي وايضاً المستثنى منصوب اذا وقع بعدها نحو سيجي اهلك لا يكون بشراً  
 وليس بشراً الا ان ليس لا يكون من الافعال الناقصة والمستثنى بعدها خبر لا فعال  
 الناقصة وخبرها من المنصوبات فان قيل ان ليس لا يكون من الافعال الناقصة والافعال  
 الناقصة تقتضي لام الخبر فخيرها لا مع الواقع بعدها فما اسمها قلنا ان اسمها الضمير  
 المستكن فيها الراجع الى فاعل الفعل المذكور او الى البعض المطلق من المستثنى منه لكن يلزم اخذ  
 اسمها في باب الاستثناء ليوكد مشابته بالالتقاء في الابدان ثم اعلم انه لا يجوز التصريح في هذه الافعال  
 لانها واقعة في واقع الا وهو محمول لا يصح فيها فكذلك ايما وقع موقعها وايضاً استعملت هذه الافعال

في المستثنى المتصل للغير المفعول ويجوز فيه نصب على الاستثنائية ويختار البديل فيما وقع بعده  
 كلام موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الاقليل في الاقلية لانه لو حمل ما بعده على البدل لاستحق  
 الاعراب بالاصالة ولو حمل ما بعده على المستثنى لاستحق الاعراب بالواسطة استحقاق  
 الاعراب بالاصالة اولى من استحقاق الاعراب بالواسطة فان قيل البديل في حكم تكرير العامل  
 فانت لا تخلو انما تكرير العامل ولا فان كرت العامل يلزم فساد المعنى ولا يلزم المخالفة عن  
 قاعدة البدل قلنا انا نقول بتكرير العامل لكن المراجعا للعامل صلة العامل بدون حرر في الشف

١٥ قوله ليس لا يكون آء ذكر صاحبها الوافي وهما بعد المعرفة صلالا وبعد النكرة منه وقيل لمحل لها وقال بعض شراحه قال  
 ابن هشام وهذا نصب الجهم في جميع افعال الاستثناء واذا دريت هذا فاقبل في قول الاستاذ فيما في بيان معراب خلا وهذا لا تحذف  
 ١٦ قوله والى البعض المطلق من مستثنى من آء اقول لم يشرع للاحتمال الاول من الاحتمالات التي مرت في خلا وهذا لان خبر المفعول  
 الناقصة محمل على ما شاهد على هذا الاحتمال لا يصح المحل لانه يلزم حمل الذات على الوصف والمعنى لا يتراعى وهذا باطل في تحذف  
 ١٧ قوله ما مضىه الا كغيره لا يقال لو كان البديل متنازعا في هذا المثال لفت لان البديل انما كان نكرة البديل من معرفة  
 فالفت واجب لانا نقول هذا الحكم في بدل الكل المطلق وبهذا بدل البعض انا استغنى فيه عن غير البديل منه لان الاستثناء يفيد  
 ان المستثنى من المستثنى منه على ان هذه المسئلة متعلقة فيها به صاحب الفصل الى عدم الوجه بالوجه اليه تحذف ١٨ قوله قلنا انا نقول بتكرير  
 العامل لكن المراد آء اقول هذا التقدير ايضا يفيد المعنى في الجملة لغزوات المحرر المستفاد من النفي والاعتذار تحفه خاد ميثه

فان قيل لا نسلك ما بعد الاو على البدل لا شقق الاطراب بالاصاله لان البدل  
 قم من التوابع والتوابع مستحق الاطراب بواسطة المتبوع قلنا المراد بالاصاله والتبعيه  
 الاصاله والبدلية بالنظر الى قصد المتكلم لاشك ان البدل مقصود المتكلم والمستثنى  
 غير مقصود له ويعرب على حسب العوامل اي على حسب اقتضاء العوامل اذا كان المستثنى منه  
 مذكور لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فلذلك سمي هذا القسم بالمستثنى المفرغ  
 قيل لما فرغ له العامل عن المستثنى منه فينبغي ان يسمى بالمفرغ له قلنا المراد بالمفرغ المفرغ له  
 وهو غير الموجب فيه فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على سبيل التمهيد ليدخل المستثنى  
 المستثنى منه اخرج بالاكثر ما ضرب في الازيد فان قيل هذا ينقض بقولنا الايومات لا اذ  
 مفرغ مع انه موجود في كلام موجب فاجاب المصنف بقوله لا ان يستقيم المعنى وهو صحة الحكم على  
 سبيل التمهيد فقرأت الايومات لانه ليس المراد بالايام جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع  
 والشهر السنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب بعض  
 الضموك ذلك لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب بعض الضموك  
 ما لا يريد فينبغي ان يشترط استقامة المعنى فيها قلنا الاعتبار للغالب والغالب في غير التو  
 استقامة المعنى وفي الموجب عدم استقامة المعنى لان اشتراك جميع افراد الجنس استقامه  
 تعلق الفعل ومخالفة واحدة منها كثير غالب واشتراك جميع افراد الجنس انتفاء تعلق الفعل  
 ومخالفة واحدة منها قليل نادر فان قيل كما يصح قراءت الايومات اذا كان المراد بالايام ايام الاسبوع  
 والشهر والسنة فينبغي ان يصح ضرب الازيد اذا اريد به جماعة مخصوصة بواسطة القرائن قلنا الفرق  
 بين هذين المثالين باعتبار وجوه القرينة وعدة القرينة والقرينة بالفعل موجودة في هذا التركيب  
 الايومات لان في هذا التركيب ضرب من الازيد على تقدير وجود القرينة فيه لاشك في صحته  
 قلنا المراد آه اقول ان المراد بالاصاله ان لا يكون كل عامل غير واسطة ويطبق آخره لا يوجب على تقدير البدلية  
 تحذير تحذير قلنا القرينة بالفعل موجودة في هذا التركيب آه اقول لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم مستقيم انه لا فرق  
 بين المثالين بان للقرينة في احدهما موجودة بالفعل دون الآخر كيف وان كان المراد بالقرينة امر النظام فهو منف  
 في كليهما وان كان امر عقليا فهو موجود فيها ايضا فاعلم ودبر تحذير خامس

ومن ثمه اى لاجل ان المستثنى المقترن لا يوجد كلام موجب لحرمان ما زال يد الاعمال  
لان النفي اذا دخل على النفي فيثبت الالبات فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات الاعلى  
صفة العلم وهذا المعنى فاسد لان صفات زيد بعضها ناقض لبعض فكيف تجمع شئ  
واحد فان قيل ينبغي ان يحمل متعارف على الصفات التي يمكن جمعها في شخص واحد  
ثوريثي من جملة ما صفة العلم او يحمل على كل لصفة ما لغة في نفي صفة العلم فلهذا  
التقديرون يرجع هذا المثال الى قولنا استقامة المعنى قلنا على هذين التاويلين يرجع  
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى قولنا استقامة مع انه لو قيل به احد من الناس  
فان قيل قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب فيه  
حوال النصيب اختيارا للبدل فهذا منقوض بمثل ما جاء في من احد الازيد ولا احد فيها  
الاغمر وما زيد شيئا الاثني لا يعاب به لا المستثنى منه في هذه الامثلة مذكور في كلام غير  
موجب مع انه لا يختار فيها البدل لانه لو كان البدل مختارا لكان المستثنى محمولا في المثال الاول  
ومنصوبا في المثالين الاخيرين مع انه مرفوع في الكل فاجاب المصنف بقوله اذا قلنا  
البدل على اللفظ اى من جهة الحمل على اللفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى يحمل على المستثنى منه  
لان يعمل على المتخاريف الامكان مثل ما جاء في من احد الازيد لا احد فيها الاغمر وما زيد شيئا  
الاثني لا يعاب به بقوله لا يعاب به صفة شئ وانما وصفه لانه يلزم استثناء الشئ من نفسه فان  
قيل هذا الدليل انما يستقيم على النسخة التي وقع فيها هذا القيد لا يستقيم على النسخة التي لا يقع  
هذا القيد على هذه النسخة ايضا يلزم استثناء الشئ من نفسه قلنا ان على النسخة التي لا يقع  
فيها هذا القيد يلزم استثناء الشئ من نفسه لان المستثنى منه شئ مطلق سواء زيد عليه  
صفة من غير صفة الشيئية او لا والمستثنى شئ لا يزيد عليه صفة من غير صفة الشيئية  
قوله غير جواز النصيب واختيارا للبدل لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراجعا من المستثنى منه اذ لو كان  
متراجعا نحو ما جاء في احد من كثر جالس الازيد لم يكن البدل متراجعا وان لا يكون رد الكلام نعمن الاستفهام نحو ما  
القوم الازيد في جواب من قال يا قوم الازيد فان النصيب ههنا اول ليطابق الجواب السؤال ولا موازنة على  
المصنف بالاسهال اذ كثير من القواعد بقي منه مهمل في هذه الرسالة ۱۲ تحفة خاد مسير

لان من لا تزداد بعد الاثبات لان موزوعه الواضع لا تستغرق النفي والكلام بعد لا محقق  
وما ولا لا نقده ان عاملتين اى حال كونهما عاملتين لانها علمتا للنفي وقد انتقض النفي  
بالا فان قيل لانه في هذا المثال محال من الاعراض محال قريب هو نفيه بجملة لا  
بعيد وهو رفعه بالا ابتداء فلم اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلنا ان محله القريب  
انما هو لعل لافيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا محله ومحله لبعيد فانه لا دخل لعمل  
لافيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بليس زيد شيئا الاشياء لان النفي فهنا ايضا منقوض  
بالامع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فابحها المصنف بقوله بخلافه فليس  
شيئا الاشياء لانها علمت للفعلية لا للنفي فلا اثرى لما تثير لنقض معنى النفي اى لا تقاض  
معنى النفي في بطلان علمها ببقاء الامر للعامة هو لاجله اى لانه هو الفعليه فان قيل  
ان نفي ليس لا ينفك من فعلية ليس نفي ليس باطل فينبغي ان يكون فعليته ايضا باطلا  
قلنا ان قوله ليس زيد شيئا الاشياء ما دل بقوله ما كان زيد شيئا الاشياء ومن ثم  
لاجران على ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس يد الاقاما وامتنع ما زيد الا  
قاما اما جواز الاول لان عمل ليس للفعلية وهي باقية واما امتناع الثاني فلان عمل  
ما للنفي وقد انتقض النفي بالا ومخفوض اذا وقع بعد غير وسو وسواء لانها مضاهية  
والمستثنى بعدها مضاهية اليه والمضاهية يعمل الحجة في المضاهية اليه ايضا المستثنى  
محرم اذا وقع بعد حاشا لانه حرف جزو وعمل الحادة جزو المدخول في الاكثر وانما قال  
في الاكثر لان المستثنى بعده منصوب على الاستعمال لا قل لان حاشا فعل

١٤٨ قوله لان من وضعه اول الاول ان يقال لان من لا تستغرق النفي كما لا يخفى ويعلم ما قال الاستاذ ان الماورد  
من الاستغراقية فلا يراد ان من قد يراد في المشتبه عند الاغتراب كذا معنى في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى ١١ تحفة  
لاستفاض معنى النفي آه في اشارة الى ان المصدر مجهول ١٢ تحفة قوله لبقاء الامر العامة هي الجملة من قبل هذين مضاهية  
١٣ تحفة قوله وهو الفعليه دليل على ان علامة الافعال كداء التانيث فيمير للرفع البارز كقوله تعالى ليست النفس في  
على شيخي وقوله تعالى ليست استواء ١٤ تحفة خادمية ١٥ قوله والعنان ليل الجراهم على نزيه سبويه  
وسيجب تفصيله في باب ان شاء الله تعالى ١٦ تحفة خادمية -

والاستثناء بعد مفعول به اعرابه النصيب عدم المانع واعراب غير فيه اى باب الاستثناء  
 كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اى على التفصيل المذكور لانه لما كان المستثنى محمولا بكلمة غير  
 نقل اليه اعراب المستثنى وكلمة غير صفة في الاصل للدلالة على ان صفة موصوفة  
 بصفة المتغايرة حمل على الاى الاستثناء بطريق المجاز والعلاقة بينهما ان كل واحد منهما  
 مفيد مغايرة ما بعده هانما قبلها كما حلت الاعلى بها في الصفة اذا كانت تابعة اى واقعة  
 لجمع اى بعد المتعد منكون غير محصور اما لونه بعد المتعد ليطابق حالها صفة حالها من اجاء  
 الاستثناء واما لونه منكون لانه لو كان محمولا باللام لا يخلو اما للاستغراق او للعمه فعمل  
 الاول لا يتعذر المتصل وعلى الثاني فانت لا تخلو اما ان يشار باللام الى جماعه يكون المستثنى دخلا  
 فيه قطعا او الى جماعه يكون المستثنى خارجا عنه قطعا فان كان لا فلا يتعذر المتصل ايضا وان كان  
 الثاني فلا يتعذر المنقطع والشرط لكون الاعمى غير تعذر قسم الاستثناء اما لونه غير محصور  
 على قسمين احدهما جنس مستغرق والثاني بعض معلوم العدمه على كل واحد من التعديدين  
 ويجب دخول ما قبلها فلا يتعد ..... المستثنى للفصل والشرط لكون الاعمى غير تعذر

القول المستثنى بعد مفعول به اى على غير ما راجع الى العهد في الذين كما في نعم جللا اولى مصدر الفعل المذكور مخضر بالقوم  
 عمرو حاشا زيد انما على الاول زود قوم عمرو وادعائى كبرى كرماديد الزود من عمر وعيسى هم قوم عمرو وادعائى  
 زيد زود على الثانى زود قوم عمرو وادعائى كبرى كرماديد الزود من عمر وعيسى هم قوم عمرو وادعائى  
 مخضر قوله ما عرب غير فية اى اعرب غير اذا اشتمل للاستثناء مثل اعرب المستثنى بالا على التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير  
 الصفة اذا كان في كلام موجب لم يحجز الا بالنصب فلما هيئنا لم يحجز الا بالنصب فتقول جاء في القوم غير زيد بالنصب فقط  
 انه اذا كان المستثنى بالانقطاع وجب النصب كذلك هيئنا فتقول جاء في القوم غير حمار فافهم الباقية مخضر قوله  
 ودخل ما بعده فيما قبلها وفي هذا المقام شك ظاهر وهو ان المحصور في الصورة الثانية لا يجب ان يكون ما بعده دخلا في  
 ما قبله وقد اورد مولانا عبد الرحمن ايضا برهينين آخرين قريبين لما اوردنا فاجاب عنه ان المراد بالوجوب الوجوب  
 في الجملة ولا شك انه متحقق في الجملة اى في صورة الاستثناء المتصل وذلك لان المقصور هيئنا محمولا على تقدير الاستثناء  
 وبيان ان الاستثناء فيه ليس فلا على تقدير كونه محصورا انتهى لمخضا وعبارة النسخة الموجودة عندى هكذا وبيان ان  
 الاستثناء فيه محال لعل هذا هو من النسخة مخضر خاوميت

قوله لا يستثناء لتعذر الاستثناء عند وجوه هذه الشرائط نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا  
 فالواقعة بعد متعد وهو الهة والمتعد منكور غير محمول فيكون لا بمعنى غير فيكون  
 لو كان فيهما الهة غير الله لفسدتا وايضا في هذه الآية ما نه اخبر عن حمل الالف على معنى الاستثناء  
 لانه لو حمل الالف على معنى الاستثناء لصادر المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا  
 وهذا الايدل على اثبات الوحدة كما لا يخفى والمقصود اثبات وحدانية الله تعالى بخلاف ما اذا كان  
 الالف بمعنى غير لانه يدل على نفى غير الله ونفى غير الله يستلزم اثبات وحدانية الله تعالى  
 حمل الالف على غير في غير اى في غير جمع المنكورات الغير المحصورة مستقامة الاستثناء <sup>مستقيمة</sup> وهذا  
 انه يجوز حمل الالف على غير مع استقامة الاستثناء كافي قول الشاعر شعره وكل اخ مفارقة  
 لعمرايك الا الفرق ان الالف على غير بدليل رفع الفرق لا هذا البيت محمول على  
 الشذوذ ولا اعقب الشاعر على ان في هذا البيت شذوذ من اخرون اجمعها وصف الكراد والمضال  
 المقصود وصف المضال ككلمة كل الاحاطة والشمول والثاني ان يلزم الفصل بين الصفة والموصوف  
 بالاختلاف هو قليل واعراب سق وسواء النصيب على الظرفية لا فها في الاصل صفتان للمكان <sup>في</sup> قوله  
 تمام كما ناسوا ثمة الموصوف اقيم الصفة مقام الموصوف فيصير بمعنى المكمل لا الفاعل

قوله لا يستثناء وفيه نظر لانه يقتضى قبل المثال اطلاق على دلالة الادبها فانه يصح الاستثناء مع كونه ثابتا  
 بجمع منكور غير محصور وتكون لاجاء في رجال عشرة لازيد بالرفع فانه يتعد الاستثناء لا الصفة مع كونها ثابتة بجمع منكور محصور  
 وتكون ثابتة بجمع لازيد بالرفع لانه يصح الصفة ويتعد الاستثناء مع كونه ثابتا المفرد ويمكن الجواب عن الاول  
 بان الدوام محصور في ثلثة اشياء لانها اقل مراتب الجمع ومن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور بالذات بل محصور بسبب  
 الصفة ولهذا لا يجب تناوله لازيد للربا المحصور بها المحصور المذكور لانه كالعهد ومن الثالث بان الالف على ان كل مفرد جاز الاستثناء  
 عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفرد وفي جواب الاخير  
 نظر لانه في بيان ضابطه تعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعد عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقدير حملها في غير  
 في الصفة بقوله اذا كانت ثابتة بجمع منكور غير محصور كذا في المتوسط والوافية قوله في الجواب الثاني ايضا نظر لانه يلزم ان  
 يتعد الاستثناء في نحو ما جاءني رجال بالازيد الا ان الرجال غير محصور بالذات بل بسبب توهم في غير النفي وهذا كما ترى  
 ثم قال والملم قال اذا كانت ثابتة لشيء لم يجب تناوله لما بعده لم يوجب شي من هذه الاربادات ١٢ تحفة خادمية -

على الاصم احتراز عن هذا الجمل هو من هذا الكوفيين فانهم يجوزون خروجها عن الظرفية  
ويتمنون فيها رفعاً ونصباً وجراً كما في قول الشاعر شعراً عن بني ذهل قلنا القوم  
عنه لا يام ان يرجعن قوماً كالذي كانوا فلما صرح الشعر فامسى هو عربان فلم يبق  
العدد ان تاهم كما انوا خبير كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائماً  
وامر كانه خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام فان قيل لما كان امر خبرها كما هو  
خبر المبتدأ في الاقسام والشرائط والاحكام فخبر المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديم الخبر  
على المبتدأ فخبر هذا الافعال كان معرفة فينبغي ان لا يجوز تقديمه على اسمائها فاجابنا  
بقوله ويقدم اي خبر كان على اسم كان معرفة ام حال كونه معرفة لا لتباس يدفع  
بالنقل ولا عراب فان قيل هذه القاعدة منقوضه بمثل كان الفتي هذا لان خبر كان فيه  
معرفة مع انه لا يجوز تقديمه على اسم كان قلنا هذا الحكم فيما اذا كان الاعراب فيها اى في  
احدهما لفظياً والاعراب ههنا في الاول تقديرى وفي الثانى محل وقد بحثنا عاملة اى عاقله  
وهو نفس كان لان كان كثير الاستعمال من بين الاخوات فتقدير حذفه يسبق الذهن  
اليه مثل الناس فخبر يكون باعمالهم ان خبره فخبر وان فخبر والمراد به كل تركيب اذا ذكر ان  
اسم وفاعل اسم ويجوز في مثلها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثانى اقام  
نصب الاول فلانه خبر كان المحذوف وخبر كان من المنصوبات واما رفع الثانى فلانه

سأله فولك كان في قول الشاعر حيث وقع سرى فاعل يريد للصراع الاخرون ان البيان يسهل بن شيبان وسماه عز  
كرويه وديم از بنى ذهل وكنته بديهم كرويه بادن است قريب است كرويه بادن كرويه بادن كرويه بادن كرويه بادن  
پس چونکه ظاهر شد سردی از جانب قبيله بنی ذهل پس شام کرد آن بشیر و بدی که کمال وضع و ظهور داشت و بلی غایت  
مسوی دشمنی و ظلم جزا دادیم بایشان را بسبب کارهای ایشان همچنان که او از ایشان بارها سأله فولك خبر كان آدم علم  
فیکر اسم كان في الرفوعات قيل نظر الى انه فاعل فلم يخرج الي ذكره ملحوظة بخلاف خبره فان ليس من المفاعيل بل هو ملحق بها  
والحق ان اسمها اینه ملحق بالفاعل وليس بفاعل ولان اسم الكلام به كذا قال مولانا زهير الحق اقول ان سلمنا ان ملحق بالفاعل  
الهمز وقدم فكره في الرفوعات لعدم المعالجة من الفاعل سأله فولك في الاقسام آدم قد سبق مناد من الاستاذ  
معنى الاقسام والشرائط والاحكام بمعنى الدخول فتذكر و لعل ما سبق ايضا فوائد القيمة قد مر سأله فولك قلنا  
هذا الحكم آدم علم انه يعلم ما قاله الاستاذ العلم انوا تنى اعراب كلهم الا بحري فيه هذا الحكم ايضا نحو كان المعنى هذا سأله فولك خاد

خبر المبتدأ المحذوف وخبر المبتدأ من المرفوعا فيكون التقدير ان كان عمل خير فجزاؤه  
 خير والثاني نصب ما عيان خيرا في الموضعين خبر لكان المحذوف وخبر كان من المنصوبين  
 فيكون التقدير ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعها اما رفع الاول فعمله انه  
 اسم لكان المحذوف واسم كان من المرفوعا واما رفع الثاني فلانه خبر المبتدأ المحذوف  
 وخبر المبتدأ المحذوف وايضا من المرفوعا فيكون التقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير  
 والرابع رفع الاول ونصب الثاني اما رفع الاول فلانه اسم لكان المحذوف وهو من المرفوعا  
 واما نصب الثاني فلانه خبر لكان المحذوف وهو من المنصوبين فيكون التقدير ان كان في عمله  
 خيرا فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرة ويجب  
 الحذف اي فخذ كان في مثل امانت منطلقا انطلقت اي لا كنت منطلقا انطلقت  
 فخذ اللام الجارة للتخفيف فخذ كان لا يختصا وعوض عنه ما وايد التصلب بالمنفصل  
 فصلا اذ امانت منطلقا فادغم التو في الميم فصلا امانت منطلقا ففهمنا الحذف واجبة باعتبار  
 وجوه القرينة وساد المسند اما القرينة فهو نصب المفعول اما ساد المسند فهو اقامة  
 ما مقام كان اسم ازواخواها هو المسند اليه بعد خولها مثل الزيد قائم المنصوب  
 بلا التي لتنفى الجحس هو المسند اليه بعد خولها اليه انكره مضاعفا او مشبه بالاول واللام  
 في قوله باعتبار قلة الحذف وكثرة اقول فالوجه الاول ما قوى من اكل والاربع انصفت من واثنان واثنان ثلثين كما  
 لا يخفى على اهل البيان لا تحذف **س** قوله فصلا امانت منطلقا هذا على تقدير فتح الهززة واما على تقدير كسرهما فالتقدير ان كنت منطلقا  
 انطلقت فعل به ما عمل بالاول من غير فرق الحذف اللام اذ اللام فيه لان الحاجة الى اللام لربط الكلام وهو حاصل على هذا  
 التقدير فايراده بلا حاجة لكن المصنف انقصر على الاول لانه اشهر لان المصنف عليه سيبويه في اكثر المسائل قال سيبويه يجوز  
 مع الالكسورة واجاز البرزخ وهو كان في الصدر بين على ان ما زلنا لا عرض منه وقال الكوفيون في الاول ان ان الفتحة  
 بمعنى ان الكسورة الشرطية ويجوز دون مجي من الفتحة شرطية قالوا سيبويه في قوله تعالى ان تفضل احدتها اي فتح الهززة  
 وكسرها بمعنى واحد اي معنى الشرط واما قوله ايضا عوض عن الفعل المحذوف والادنى قولهم ابد من الصواب كذا في الرضي  
**س** قوله هو المسند اليه اقول في هذا من شال المحذوف وغيره وقوله بعد خولها فيها يخرج اسم لا اسم ان وغيره فانهم  
 فانه دقيق لا شال على اختصار حقيق **س** تحفه خادميه لحافظ محمد شقيب ولايتي رحمه الله تعالى.



فلان الاضعف العمل لا يعمل مع الفاصل اما النكرة فلان لان في الجنس يقتضي الكثرة  
والتعريف يقتضي القلة وبينهما اضافة واما الاضافة وشبهها فلا تخص الجواهر المعظمة  
المكبدة للاسم فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف بها جهة المشابهة بالحرز فان قيل اما الوجه  
للمصحح قال المنصوب بلا ولم يقل اسم لا قلنا ان مدخول لا يكون منصوبا كلياً وغالباً بل  
احياناً فان قيل ان تعريف مدخول لا حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخوله في الفاعل في ذكر  
هذا القول يليها نكرة اه قلنا نعم ان تعريف مدخول لا حصل بهذا القدر كرفع المصنف  
في هذا المقام حد المنصوب فلذا اذا دونه يليها نكرة مثل الاعلام رجال ظرف فيها ولا يختص  
درها لك فان كان اي المسند اليه مفرداً بانتفاء الشرط الثالث فهو مبني على ما في الخبر  
والحركة ينصب به قبل دخول لا اما كونه مبنياً فلانه متضمن لمعنى من الاستغراقية ولا  
لمعنى الحرز في مبني فهو ايضاً مبني واما متضمن بمعنى من الاستغراقية لانه وقع في جواب سؤال  
السائل الذي هو مشترك على كلمة من المذكور في السؤال كالمعاني الجواب اما كونه مبنياً  
على الفتح فلهو اقلية الحركة البناءة مع الحركة الاعرابية وان كان معرفة بانتقاء الشرط  
الثاني او مفصولاً بينه وبين لا بانتقاء الشرط الاول فبحسب الرفع اي فع المعمول التكرير  
اي تكرير اسم لا مثلاً الاول نحو لا زيد الدار ولا عمر ومثال الثاني نحو لا في الدار جرد لا  
امرأة اما رفع الاول فلانه لما لم ينظم اثر لا في المعرف فوجب فيه الرفع على الابتدائية واما  
التكرير الاول فيكون بجدة لما بات من الكثرة واما الرفع في الثاني فلان الاضعف العمل  
فلا يعمل مع الفاصل واما التكرير الثاني فلطابقة الجواهر مع السؤال فان قيل  
قد تقرر فيما سبق ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فهذه القاعدة  
منقوضة بقول الشاعر قضية لا ابا كسين لها لان اسم لا فيه معرفة  
لا قوله قلنا ان مدخول اه اول ان علمت غرض فلا يربط فلا يرد فان قيل الملحق اه تخذ ٥٥ قوله مثل الاعلام اه اما اورد  
شالين لان الاول مثال للصفات والثاني مثال لمشبب الصفات اه تخذ ٥٥ قوله فان كان مفرداً لانه لا يربط ولا يربط لا لا يربط  
في الاكثر كذا في الثاني اه تخذ ٥٥ قوله وجب الرفع اه ولا تكرير واما الرفع وادب كيسان الرفع بلا تكرير اه تخذ ٥٥ قوله  
يقول الشاعر اه اقول هذا ليس بشعر يعلم بالتقص في كتب الشفاء اه تخذ خاد مئة

وهو في نسخة وجد الباء هكذا ان اسم لا الاطمن المنصوب ولا التوضيح بل هو اقامها فلان اخر المنصوب بلا بخلافها في النصوبات فانها اكل من المنصوبات

هم انه لا يكون مرفوعا ولا مكررا فاجاب المصنف بقوله ومثل قضية لا ابا حسن لما قالوا  
 بنا ويل لمنكره باعتبار الوجهين الاول وهذه العبارة محمولة على حذف المضان اي قضية  
ولا مثل الي حسن لما لان لفظ المثل لتوخله في الاعام لا يقر بالاضافة واما الثاني فلان  
ابا حسن كناية عن الوصف المشتهر حصا العلم به وهو الفصل بين الحق والباطل اي  
قضية ولا في فصل لما وفي مثل الاول لا قوة الا بالثبوت خمسة اوجه المراد بمثل هذا التركيب  
كل تركيب فيه لا على سبيل العطف وعقيب كل واحد نكرة مفردة بلا فاصلة فتحملها على  
ان لا في الموضوعين المتع الجنس اسمها نكرة مفردة بلا فاصل اسم لا اذا كان كذلك وهو  
على الفتح وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا الاول النفي الجنس اسمها نكرة مفردة  
بلا فاصلة واما نصب الثاني فلان لا الثاني زائدة لتأكيد النفي واسمها معطوف على المحل  
القريري الاول وعمل القريري الاول للنصب فهو ايضا منصوب وفتح الاول ودفعه اي فم الثاني  
اما فتح الاول فلما رفع الثاني فلان لا الثاني زائدة لتأكيد النفي واسمها معطوف على  
المحل البعيد الاول محله البعيد محال رفع على الابتداء فهو ايضا مرفوع ودفعها معطوفة على الجواب  
مع السؤال ويجوز في هذه الوجوه الاربعة المذكورة عطف الجملة على الجملة علان لكل واحد  
منها خبر عليها وعطف المفرد على المفرد على ان يكون لها خبر واحد ورفع الاول على ضعف  
وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا الاول بمعنى ليس واسم لا التي بمعنى ليس مرفوع فهو  
ايضا مرفوع واما ضعفه فلان على لا بمعنى ليس قليل اما فتح الثاني فلان لا الثاني

لا قوله لا محل له معنى لا محل عن المعية الابعصمة والاقوة على الطاعة الا بتوفيقه قال اهل اللغة المحل المحركة معناه  
 حركة ولا استطاعة للعبد الا بامر الله تعالى في قوله منته اوجب ما يدخل في التلطف لا يجب جوه الحركات  
 فانها اذا رخصت من هذه الحيثية ترتفع الى اكثر منها فان للوجه الرابع وهو رفعها اربعة اوجه احدها ان يكون النفي بحسب كفاة  
 عن العمل وثانيها ان يكون بمعنى ليس الثالث ان يكون بمعنى ليس في الاول زائدة في الثاني والاربع ان يكون في الاول للبرية  
 والثاني زائدة للوجه الثالث وهو فتح الاول ورفع الثاني قلته اوجه احدها ان يكون الرفع محمولا على مريض سم للبرية وثانيها  
 ان يكون لا بمعنى ليس والثالث ان يكون للبرية طغاة عن العمل للوجه الخامس وهو رفع الاول وفتح الثاني اثنان احدهما  
 ان يكون الاول بمعنى ليس وثانيها ان يكون للبرية طغاة وللوجه الرابع وهو فتحها ايضا اثنان احدهما ان يكون لا في كل منهما  
 نفي بحسب وثانيها ان يكون في الثاني زائدة لانه جاز البند مع الزائدة نظر الى نظائرها تحفة خامسة -

لنفي الجنس اسمها نكرة مفردة بلا فاصل واسم لا اذا كان كذلك فهو مبنى على الفتح وتعين في  
 هذا الوجه عطف الجملة على الجملة ولا يجوز عطف المفرد على المفرد واللازم كون الاسم التوابع  
 مرفوعاً ومنصوباً وهو محال وايضاً يحتمل ان يكون في الاول لا نفي على التكرار لان المنع  
 لصحة الفاعل لا تكرر فقط وهو موجود ههنا وفي هذا الوجه كما يجوز عطف الجملة على الجملة  
 كذلك يجوز عطف المفرد على المفرد واذا دخلت الهنئة اي همة الاستفهام على لا التي لنفي الجنس  
 لم يتغير العلم اي بقاء ذلك في مدخوله امر ابواباً وبناء لان العامل لا يتغير علمه دخول كلمات  
 الاستفهام فان غير معناه ومعناها الاستفهام نحو الرجل في الدار والعرج في الدار  
 او القتي في الدار اشبهه فازيل هذه القلة منقوضة بقول الشاعر  
 لا رجل جزاء الله  
 فخرنا لان ههنا نفي على من البناء الى الارب قلنا ان لا هذه ليست لنفي الجنس حيث دخل  
 عليها همة الاستفهام بل هي حرف موضوع للتخصيص اسه فازيل حرف التخصيص  
 على الاعمال وان دخل على الاسم قلنا الفعل اعم من ان يكون لفظاً او قدراً وههنا وان لم يكن لفظاً

١- قوله كذلك يجوز انه فيان يلزم مقدار اكثر من على ما مر في باب الاستفهام في قوله وانما دخلت الهنزة اه لا  
 كان محل لا يتغير دخول الجار كان لان يتوهم منه انه يدخل الهنزة ايضا فيغير فترض به وايضا قد يتوهم انه قد مر في باب الاستفهام  
 انه اذا بطل لنفي بطل العمل ههنا بطل لان ليس المعنى في الامور الاستدلال على نفي الملاءمة الزول فترض به ٢- قوله ومنها  
 الاستفهام آه يراده كلمة اها هنا كما يراده في نحو لا شيء اما شجرة ما حجر فلما قال الفاضل المارني من ان ظاهر عبارة  
 المعنى المحصر في الشبهة لكن لا يخصص بها الجواز ان يلحق التعريف والاخبار والتوضيح انتهى كلامه فافهم من يعرف الرجل الحق  
 لا الحق بالرجل ٣- قوله يقول الشاعر الاله هذا صديق البيت مجزه ع يدل على محصلة البيت وهو صفة جبل  
 وقوله جزاء الله محلة دعائية معترضة بين الصفة والموصوف والمحصلة كسر الصاد والهيلة المشقة المرأة التي تحصل تواب  
 العمل اي تجعلها حاصلها تخرج منه الذهب وبنيت من البيوت وخبره فذكر بعد هذا البيت وهو قوله رجل قمتي وقمتي  
 وتطينني الامانة بالبيت ٤- كان الشاعر يقول على سبيل المجازية هذا محصل ما قاله ملانا عبد الرحيم الصفدي في روى معناه  
 بالندسية آيات رجل بدفعناي تعالى ابدنا جزاي خير من رجل كدالت كبنداين رجل برزن كبنداين  
 شانه سرارا واقامت كبنداين دن بدفاد من وديهان زن شست برنس وفجر وخور تا كزنده باشم من ٥-  
 تحفة خادمية لحافظ محمد شبيب رحمه الله تعالى -

لكنه تقدير افكوز التقدير الا تردني رجلا جزاءه او نقول عن اصل الاعتراض ان  
 الامة لغة الجنس خلت عليها همزة الاستفهام لكن النصب والتنوين لضرورة الشعر  
 اعتبارا لنعته المبني اي اسم لا المبني بالفتح الاول مفعول ايلية مفعول على الفتح مفعول حمل  
 النعت على المنقول للاتحاد والاتصال بينهما او توجه حركات النفي الى النعت حقيقة لان  
 النفي اذا توجه الى المقيد ينفي القيد عنه فان قيل انه اذا كرر المبني يبنى على الفتح ثم جي  
 بنعت لا يجوز ماؤه مثل لاماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفعول  
 يليه قلنا المراد بالمبني في قوله ونعت المبني ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه  
 المذكور سابقا وباردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر لو حوّلنا  
 المتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرفة ان لا يصل في التوابع تبعيتها  
 لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء دفعا اي محلا على المحل البعيد للاول نصبا اي محلا على  
 المحل القريب للاول نحو لا جاز طرف في طرف في طرفا ولا اي ان لم يكن النعت هكذا فلا  
 دفعا اي محلا على المحل البعيد للاول ونصبا اي محلا على المحل القريب للاول لا يجوز فيه البناء  
 لان فوات التثنية يستلزم لفوات المشروط والعطف على اللفظ اي على لفظ اسم لا دلالة  
 على محل اسم لا جاز لا يجوز فيه البناء لوجوه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالحرط  
 وللغاية بين المعطوف والمعطوف عليه في الذات فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل  
 الاعلام لك والفرس لك والفرس معطوف على اسم لامع انه تعين فيه الرفع قلنا لا دلالة للمعطوف  
 المعطوف بالذكورة وهذا المعطوف معرفة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل  
 الاحول والاقوة الابا لله لان المعطوف فيه نكرة مع انه يجوز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف  
 النكرة ما يكون بلا تذكير لا وهذه مع تكرير لا واما البواق من التوابع فلا يوجب بالتصريح  
 قوله ونعت المبني ما انت النصب في نصب على رأي ابن بريان ويرى على رأي الاكثر منهم ابن الملك  
 قوله فانه المذكور في اي فان المبني على التثنية بالاصالة مكررا مفعول هو قول الله فان كان مفعولا فهو مبني على آه تحفة  
 قوله فلا يرد آه اقول كيف يحكم بانقطع بعدم وجوبان النصب مع من النفاة مع انه قال الاندلسي كذلك كذا في بعض  
 شرح الالفية قد بررنا تحفة خادمية.

من النحاة قال المولوي عبد الحكيم ان حكم باقي التوابع يحكم توابع للتأنيذ المفرد المعقود  
 مثل لا اب وابنا وابني فان قيل انك تقول ان اسم لا اذا كان يليه توكيد فهو مبني  
 على الفتح فهذا القاعدة منقوضة بقوله له ولا ابالة ولا غلامي له لان اسم لا فيه  
 يليه توكيد انه منصوب فاجاب المصنف بقوله ومثل لا ابالة ولا غلاما له جازم وانه  
 والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب وقع بعد اسم لا ام لاضافة ويجري عليه احكام  
 المضاف وهو اثبات الالف في الاول وفتح النون في الثاني فتبين ان اسم لا بالمضاف  
 لمشاركة اي اسم كان في هذين التركيبين له اي بالمضاف اصل معناه وهو الاختصاص  
 ومن ثمه اي لاجل جواز هذين التركيبين لمشاركة غير المضاف مع المضاف لم يجز لا اب  
 فيها فان الاختصاص المفهوم من اضافة الالف الى شي انما هو بسبب اية الالف في الشيء وهذا  
 الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار وليس بمقتضى افساد المعنى بتقدير الاضافة  
 لان المعنى المراد بهذين التركيبين نفى ثبوت جنس الاب لمجم الضمير المحرور بالاستقلال من غير  
 حاجة الى تقدير الخبر هذه المعنى على تقدير الاضافة فاسد باعتبار الوجهين اما الاول  
 فلا هذا المعنى بتقدير الاضافة لا يفيد من غير حاجة الى تقدير الخبر فلا معنى له  
 التركيبين على تقدير الاضافة لا ابالة ولا غلاميه موجودان والثاني ان المقصود نفى  
 ثبوت جنس الاب جنس لغلامين للضمير المحرور ولا نفى ثبوت الاب بالمعلوم وغلاميه  
 المعلومين بخلاف السببية فان هذين التركيبين عند جازمان فانه مقتضى حقيقة  
 لانه يفيد مفادا لضافة وهو الاختصاص اما اقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه  
 لتأكيد اللام المقدور ويجز في اي اسم لا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك  
 قوله لا اب وابنا وابني بالنسبة الى قول الفروق بهام بن غالب يعني مروان بن الحكم فاجاب عبد الملك وتامر  
 شعر الاب وابنا مثل مروان وابنه ازهر بالمجد اتدي قاز را به يعني نرست از جنس پدر نرست از جنس پدر مثل مروان  
 بهر دي و نتي که هر يك از مروان و بهر ش بزرگي را در داد و دان از خود ساخته اند يعني بزرگ از اعطاي ايشان ظاهر  
 ميشود ٢٢ مخد ٢٢ قوله لا نفى ثبوت الاب بالمعلوم لان الاضافة لتفيد التعريف مع المضاف اليه المعرفة ٢٢ مخد ٢٢  
 قوله اما اقحام اللام آه دفعه و دل ظاهر و اما اقحام ايراد اللفظ في انظم وعدم ايراده في المعنى ٢٢ مخد ٢٢ و مية.



الكسرة في المفردات وفي الجمع المؤنث السالم المفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء النكرة  
وفي التثنيات وفي الجمع المذكر السالم المضاف اليه كل اسم نسيب اليه شيء بواسطة حرف  
الجر لفظاً نحو مكره زيد او تقدير انحو غلام زيد فان قيل ان المصنف قصد الاختصاص  
فينبغي ان يقول الجرد وكل اسم نسيب اليه شيء بواسطة اه قلنا هذا انما يرد لو كان بين  
الجرود المضاف اليه ترادف والامر ليس كذلك بل الجرد عام والمضاف اليه خاص لان  
الجرود بحر والجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهبه من لا يقول بالاضافة  
اللفظية بتقدير بحر والجر مخرجهم انه ليس بمضاف اليه فان قيل ان تعريف المضاف اليه  
لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه المضاف اليه في مثل قوله تعالى يؤتيهم الصديقين  
صديقهم لانه ليس باسم قلنا الاسم اعم من ان يكن صريحاً وتاماً وكافاً بالحكمة وان لم يكن  
اسماً صريحاً لكنها اسم تام ولا يتقدم برأى الناصبة المصدية فالتقدير هذا او مفعول تقدير  
ميتهم فان قيل ان تقديره ان يختص بالمواضع الست وهذا الموضع ليس منها  
قلنا ان تلك المواضع مشهورة وكثيرا ما تقدمت ران في غيرها كما في قول الشاعر شعري  
تسمهم بالمعبد خير من ان تراه ستعرف قدره ان فتح فاه فان قيل ان تعريف المضاف اليه  
لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية على مذهبه من لا يقول  
بالاضافة اللفظية بتقدير بحر قلنا الظاهر من كلام المصنف في المتن من التصريح في الشعر  
هذا ان الاضافة التي تقسم الى اللفظية والمعنوية انما هي الاضافة التي هي بتقدير بحر

١ قوله المضاف اليه كل اسم اه ان الظاهر من غير تخصيص على الورد الاحتمال انما زاد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه  
المذكور ولا يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما يشبهه كقولك بالمدح بالان المضاف اليه المذكور هنا فان مختص بالمضاف اليه  
حقيقة كما قال الفاضل اللاربي اعلم ان في حال المضاف اليه خلافا فذهب سيبويه الى ان العاقل هو المضاف وهو الاصح لانه  
الضمير والغير لا يتصل الا بالها مله ذهب السراج الى ان عالمه معنى اللام وذهب السبلي والي حيان الى ان عالمه الاضافة وذهب  
ابن الهيثم الى ان حرف مقدم ناب عن المضاف كما في التصريح بقوله كل اسم جنس شامل لجميع الاسماء وقوله نسب اليه  
خرج به بالمعنى اليه شيء وقوله بواسطة حرف الجر خرج به المرفوع والجرود قوله اياه المفعول فيه والمفعول له ان تحسن  
٢ قوله كافي قول الشاعر قد رقت في بحث المبدأ والجرود ذكره في تحفة خاوميه.

قسم الشيء لا يخالف عن المقسم لكن من شأ خطا هذا البعض ان المصنف لم يبدع تقدير  
 في الجور في الاضافة اللفظية لاني المتن ولا في الشرح ان تحلف بعضهم اضافة اسم الفاعل الى  
 بتقدير واللام نحو ضارب زيد اي ضارب لزيد في اضافة صفة المشبهة الى فاعل بتقدير من  
 البناءية نحو حزن الوجه اي حزن من حيث الوجه فان قيل هذا في الحقيقة تخصيص فكيف  
 يصح قول المصنف ان الاضافة اللفظية لا تفيد التخصيص قلنا هذا التخصيص حصل قبل  
 الاضافة لابل اضافة فان قيل ان تعريف المضاد اليه يكون ناقعا دخول الغير فيه لانه خطا  
 فيه المفعول فيه مثل هذا التركيب حيث يوم الجمعة لان اليوم اسم نسبي شيء بواسطة  
 حرف الجر وهو مع انه ليس مضادا اليه فاجاب المصنف بقوله اذ لا حال كون في الخبر وانما  
 من حيث العمل باقواء لا ترفا التقدير اي تقدير بعض الجرح شرطه اي لتقدير حروف الجر ان يكون  
 المضاد اسم الاخصاص لزم الاضافة بالاسم والتعريف والتخصيص والتخصيف لانه لو كان التضاف  
 وجب التلغظ بحر فاجاب ايضا لا لغيره الى المفعول جرح استونية او مستطاعة تنوينه او ما يقوم  
 مقامه من نون التشديد والجمع لا جملها اي لا جمل الاضافة لان التنوين وما يقوم مقامه واجب

لما تقدم

١٩١

قوله فاجاب المصنف ان لا يقال ان اردت غير مراد معنى الجرح او معنى الظرف في بيانها ايضا انت مقرر بتقدير جرح  
 الجرح فيها كل مقدر مراد معنى الظرف لان اردت ان غير مراد لفظا اي ليس في الحكم الملفوظ حيث لم يجز ما المقدر  
 في الاضافة مراد اي علمه وجره الجرح ان كان كائنا قلت المضاد اليه كل اسم صفة كذا مجرد جرح من غير ان يكون على نحو الكثرة  
 من عدم العوب بان ما اختلف آخوه ونفسي الى الدعوى الزمهم ان كان المضاد اليه مجردا يتلج الى صفة حقيقة للمضاد  
 الية حتى اذا عرفت حقيقة جرحه بذلك قلت في الفاعل انما تحذف يعرف فيرجع ثم جعلت في حكم معرفة حقيقة محتاجة الى كونه  
 مجردا اذ معنى مراد على ما ذكرنا اذ علم اي الجرحه عبارة الرضى اقول حيا الله التوفيق انا مختار الشئ الثاني فاعني  
 حال كون ذلك الجرح مراد من حيث اصل البناء الاثر ولا يلزم بالمرست من الدعوى ان يتبادر اليها يتبع الدعوى ان كل التعبير  
 والدعوى ان قيل في دفعه ان التعريف لفظي والاحترار عن الدعوى انما يجب في التعريف الحقيقي المقصود من تحصيل صفة في جملة فاعني  
 انما قلنا اي منسلفا من اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر الملزوم مادامه اللازم  
 ويكمل التعريف فلا بد وما قيل ان العبارة محمول على الغلب ان المعنى مجردا يعين تنوينه وقد يحذف المضاد من ثناء التانيث  
 نحو قوله تعالى وَاَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وهو سائل عند الجهر وقبلي عند الفراء لا تحفه خادمية



تمام الكلمة وانقطاع الكلمة عما بعد ها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فلما اراد النحاة  
الامتزاج بين الكلمتين بحيث تكسب الاولى من الثانية التعريف والتخصيص والتحفيف حذوا  
من الاولى علامة تمام الكلمة واثموها بالثانية وهي اى الضافة بتقدير تحويل على قيمته  
معنوية ولفظية ووجه الضبطان المضان لا يخلو اما صفة حاملة في المضان اليه والاضافة  
اولا فالاولى لفظية والثاني معنوية فالمعنوية ان يكون المضان غير صفة اى كوز المضان غير  
مضانة الى معنوها يعنى لا يكون المضان صفة اصله كغلام زيد او يكون صفة لكن لا يكون عائلا في  
المضان اليه كما في كرم المصر فان قيل فالمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون بتاويل الكون خبر  
والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صفة الوصف على الذات وهو لا يجوز  
قلنا ان قوله ان يكون بتاويل الكون خبر المبتدأ المحذوف هو علامتها وهذا المبتدأ مفعول  
جملة اسمية خبر لقوله فالمعنوية فيكون التقدير فالمعنوية علامتها المزدحمة اى الضافة المعنوية  
اما بعض اللام فيما في المضان اليه الذي عد جنس للمضان وطره واما بعض من جنس المضان واما بعضه في ظرف  
وجه الضبطان المضان لا يخلو اما ظرف المضان اوله الاول بمعنى نحو مخر اليوم وان لم يكن المضان اليه فالضمان  
فايضا لا يخلو اما ان يكون بين المضان والضافة نسبة التباين او المساواة او نسبة عموم وخصوص مطلقا او نسبة  
عموم وخصوص من وجه فالاول هو الضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد الثاني معتم لعدم الفائدة في الضافة  
مثل اميت واسد وحبس منع وان كان الثالث فايضا لا يخلو اما ان يكون اضافة العام الى الخاص  
بالعكس فان كان الاول فهو اضافة بمعنى اللام مثل يوم الاحد ان كان الثاني فهو معتم لعدم الفائدة  
في الضافة مثل احد اليوم وان كان الرابع فايضا لا يخلو اما ان يكون للمضان اكل بالنسبة الى المضان  
او بالعكس فان كان الاول فهو ايضا اضافة بمعنى اللام نحو فضة خاتمك خير من فضة خاتم  
وان كان الثاني فهو اضافة بمعنى من نحو خاتم فضة والملاذ بكوز المضان اكل بالنسبة الى المضان اليه

ولكن في آه فان العرسل سر لا وليس معنى على ان كرم كرم في المصر الى معنى ان كرم اصناف الى طلبة بانه مسكنه اظير من  
الزور الملايات وان اشبهت زيادة التحقيق فاصح الى ما شئت بهال من انظر الى ما تحذروا **ل** ولحق النحاة اليه وجاز ان يراود  
من كلمة بالوقت او الضافة ويحيزان يكون موصولة او موصوفة والمراد ان الضافة بمعنى اللام في تركيبها لا يكون المضان اليه  
في جنس المضان نظرا في كلام الشارح وسامحة فلا يراعى ان الادة النحاة اليه من كلمة لما يهمل الفصل من الكلام متى يجب ان يوفق كذا قال

لهذا ان يكون المضاف اليه متخذاً من المضاف والمراد بكون المضاف اليه بالنسبة الى المضاف هذا ان يكون المضاف متخذاً من المضاف اليه وهو اى الاضافة بمعنى في قليل استعمال العرب فلما ردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى قوله ضرب باليوم يعنى ضرباً اختصاً باليوم بملاسة وقوعه فيه فان قيل فعليه ان ينبغى ان يصح في الاضافة بمعنى من ايضاً الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في قليلاً في استعمال العرب ردها الى الاضافة بمعنى اللام لتقبل الاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثير في كلامهم فلم يردوها الى الاضافة بمعنى اللام الا الاولى ان تجعلنا على هذا نحو غلام زيد فحانم ضمة وضرب باليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية

١ قوله وتفيد آء علم ان المضاف كتر عشر من المضاف اليه ثلثة منها ما قل المعنى والرابع اذ التام القبح او التهور كمررت بالرجل من الوجعان الوجدان رفع قبح الكلام فخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التهور باجرانك وصف القاصح جري المتعدي والخامس تذكير المورث كقول الشاعر شعرا فانه لعقل كسوف بطوح الهوى عقل عاصى الهوى يزعوا تنزيهه حيث قال كسوف ولم يقل كسوفه مع تانيث البتة يعنى ردتشاني عقل برشيده است بسبب طامحت كردن خواش نفس وعقل كسيكه يخافت كنده خواش نفس است زياده ميشود وادحيث نور بخشيدن ويمثل ان يكون من قول تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين والسادس تانيث المذكور لقوله قطعت بعض اصابعهم وقراءة قوله تعالى يلقطه بعض السباع في شرطه هذه الشدة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستثناء عنه فلا يجوز زياده وقراءة قوله تعالى والسابع الطفرة كقول تعالى تاتي اكلها كل حين والثامن المصدية كقول تعالى وتعلم الذين زيادوا فلام مبد جات والسابع الطفرة كقول تعالى تاتي اكلها كل حين والثامن المصدية كقول تعالى وتعلم الذين ظلموا اى متقلب يتقلبون فاي مفعول مطلق ليعقلون والسادس وجه التغير ولهذا يجب تقدير المبتدئ في كلام من عندك العاشر الاعراب مخدفة عشر زيد في امره والاكثر البناء والحادى عشر البناء وذلك في ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغيره من دون وبين كقول تعالى وجبل يهيمون وما يشقون والباب الثاني ان يكون المضاف زائداً بهما والمضاف اذ كقول تعالى ويخشي كى اذ يقع يوم والباب الثالث ان يكون المضاف انا بهما والمضاف الفعل مبنى طلقاً كقول الشاعر شعر على حين طابت الشيب على الصبي وقلت المالح والشيب طالع وطلع حين وكلم على معنى في وثانياً للتعليل كما قيل ومعناه وثني كسر نش كرم بيري را بر نابود كردن يا بهجت كودكى ويل بنادانى وگفتم آيا بهريانى شوم اوستى غفلت مى كنى سنيدي موى وپيرى باز دارند است شخص اذ كتر شبن قبائح وان كان المضاف فعلاً معرباً او جملة اسمية فقال كسوف من كسوف اللوح والاصح هو البناء ومنه قراءة نافع يهيم يهيم المصديقين يهيم الهم في معنى الهيم فلحظه فاد من لازم الاربع نحو خاد صبه

تعريفاً أي تعريف المضاف مع المعرفة أي مع المضاف إليه المعرفة لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية وضعت لعلومية المضاف ومعهوديته لأن نسبة الشيء إلى امر معين يفيد تعيين المنسوب لا ترى أن الفعل نسبي فاعل معين لا يفيد تعيين الفعل فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بعلام زيد من غير إشارة إلى معين فلا إضافة معنوية والمضاف إليه معرفة مع أنها لا تفيد تعريفات المضاف قلنا إن حال الإضافة كحال اللام لأن اللام في الأصل وضعه الواضع للتعين وقد لا يقصد به التعيين فلا يخرج من أداة التعريف فإن قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل زيد غير زيد لأنها إضافة معنوية والمضاف إليه معرفة مع أنها لا تفيد تعريف المضاف قلنا هذا الحكم في غير غير ومثل لأنها لا توغلهما في الإبهام لا يعرفان بالإضافة إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك إذا كان للمضاف إليه مثل شتمهم بها ثلثه في شيء من الأشياء كما لعلم الشجاعة فقبله جاء مثلك وتخصيصاً مع النكرة أي تفيد الإضافة المعنوية تخصيص المضاف مع المضاف إليه النكرة لأن التخصيص عبارة عن تقليل الشبه كما لا شك أن الغلام قبل الإضافة إلى الرجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام المرأة فلما أضيف إلى الرجل خرج عنه غلام المرأة وشرطها تجريد المضاف من التعريف لأن المضاف لو لم يكن محمداً عن التعريف فالمضاف إليه لا يخلو أماً معرفة وأما نكرة فعلى الأول يلزم

ب  
مرأة

س قوله الحكم آه أقول الأولى أن يقال هذا الحكم في غير غير ومثل وغيرهما من الهمم لأن حكم النظم والشبه السوي واليسير شبهها أي كذا كذا ثم س قوله تجري اللفظان فإن كان اللام حذف لانه ما كان علماً كمر بان يحبل واحد من جملة من سمى بذلك اللفظ فلا يجوز في سائر المسار من العفرت والمبهات لتعذر تكثيرها وعندي أن يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفها لأنها من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ولذلك أضيف العلم إلى ما هو متصف بمعنى نحو زيد صدق يجوز ذلك أن لم يكن في الدنيا إلا واحد كذا في الرضى وقال البعض شرط المضاف تجريده عن حرف التعريف لا عن التعريف مطلقاً ذكر في العباب ولا بد في الإضافة المعنوية أن تجري المضاف عن حرف التعريف فعل بنماشلاً بلانج ١٢ مختصه خا ومسية -

تحصیل الحاصل علی الثانی یلزم طلب الایقوی فان قیل ان تجرید  
 المضاف من التعریف یقتضی سبق تلبس المضاف بالتعریف وتلبس المضاف بالتعریف  
 غیر لازم قلنا ان التجرید بعینه التجرد والخلو سواء کان نكرة بنفسه او یكون نكرة بتجرید  
 النکلة ونقول ان فی عبارة المصنف تقدیراً فیكون التقدير شرطاً بتجرید  
 المضاف من التعریف اذا کان المضاف معرفة فان قیل هذه القاعدة منقوضة  
 بمثل قولهم الثلاثة الاثواب الخمسة الدراهم المائة الدینار لانها اضافة معنویة مع  
 ان المضاف فیہ غیر مجرّد من التعریف فاجاب المصنف بقوله وما اجازة  
 الکوفیون من ترکیب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف  
 الی معدودة ضعیف قیاساً واستعمالاً قیاساً فلانه یلزم تحصیل الحاصل واما  
 استعمال فلانه مخالف من استعمال الفصحاء وهو قول ذی الزمّة شعس  
 ایا منزلی سلمی سلام علیکم هل الا من الاتی مضین رواج  
 وهل یرجع التسلیم او یکشف العی ثلاث الاثنانی والدیار البلاق  
 فان قیل هذه القاعدة منقوضة بقول النبی صلی الله علیه وسلم بکالاف  
 الدینار لانه اضافة معنویة مع ان المضاف غیر مجرّد عن التعریف قلنا هذا التركيب  
 محمول علی البدل دون الاضافة فان قیل لا فرق بین الاضافة للمعرفة وجعل المعرفة  
 علماً فی لزوم تعريف المرف كما فی قوله النعم الصعق والثریاد ابن عباس فما وجه  
 ان اضافة للمعرفة لا یجوز وجعل المعرفة علماً یجوز قلنا لانسلّم ان فی هذه  
 الامثلة لزوم تعريف المرف بل فیہ زوال التعریف وهو التعریف الحاصل  
 قوله وهو قول ذی الزمّة ایا منزلی آه واسم غیلان بن محبته ومعناه ایا منزل سلمی سلام برشا ایا ز ما نهائے  
 گزشتہ انداز می گردند و جواب می دهد سلام کردن ملائکه ظاهر و بطریق می کند و نه بزد آن محبوبه محمد بنک  
 و گیلان و خاتمه های خالی از اهل خود و تحفه خاد میه لیا فظ محمد شعیب رحمه الله تعالی  
 قوله ثلاث الاثنانی الاثنانی جمع اثنیة و می واحد من الاحجار الثلاث التي ینصب القد علیها و البلاق جمع  
 بلق یعنی الخالی کما حواشی موضح مولانا الهامی قدس سره ۱۲ کاتب محفی عنه و من والدیه -

باللام والاضافة وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية واللفظية ان يكون المضاف مضافاً الى  
 معاً مثل ضارب يد هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه هذا من قبيل اضافة  
 المصفة المشبهة الى فاعله لا تعيد الا تخفيفاً في اللفظ لا التعريف لا التخصيص سواء كان في جانب المضاف  
 او في جانب المضاف اليه اقل التخفيف في جانب المضاف فمجرد التنوين او ما يقو مقامه في التثنية والجمع واما  
 التخفيف في جانب المضاف اليه فيجوز استناده في الصفة فان قيل ما وجه الفرق ان اضافة المعنوية  
 مفيدة الفائدة في اللفظ والمفعول اللفظية مفيدة الفائدة في اللفظ والمفعول قلنا ان في الاضافة  
 المعنوية بين المضاف والمضاف اليه انفصالاً في اللفظ والمفعول فلما اضيف حصل الاتصال في اللفظ فربما عليه

قوله وحصول التعريف الآخر هو التعريف بالعلمية وهذا قد ظهر في كلامنا في بيان ان المضاف اليه اشار  
 اقلية لما اشار الى دفعه بقوله وحاصله ان العلمية لما كانت وضوحاً ثانياً زالت مقتضى الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن  
 وضوحاً ثانياً لم يزل مقتضى الوضع الاول خلواً اضعف الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين في الارادة انتهى وفيه ان الاستاذ قد  
 صرح بان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية وضعت لمعلومية المضاف وضوحاً ثانياً بالمرية ولكن ان يقول في الفرق بين  
 الامثلة المذكورة واطراف المعرفة الى المعرفة بان في الامثلة تحصيل تعريف هو اعل مرتبة مما هو حاصل قبل العلمية بخلاف  
 الاضافة فانها ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها فلو اضعف المعرفة باللام او العلم كان طلب الادنى وهو مستنكر في  
 يادى الراي فافهم ولا يتجمل ايضاً ما قيل انه يتجمل على حجاب انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل كمن يتصيح العمل اذا فائدة في  
 ان اللفظ باللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فافهم كذا قال مولانا نورالحق اقول كيف قال مولانا  
 المذكور ان التعريف المحاصلة بالاضافة ادنى مرتبة من اقسام التعريف كلها وقد قال سيبويه ان تعريف المضاف مثل  
 المضاف اليه والمبرد وان قال بالانقصية من المضاف اليه لكن لا يلزم من الانقصية من الاقسام كلها فاعل **قوله**  
 قوله ان يكون المضاف مفعولاً والمفعول المضاف اليه اسم الفاعل المفعول والصفة المشبهة والمنسوب بشرط يعرف في اعمالها  
 هو بالعمل الفاعل المفعول به واما اضافة اسم التفضيل فمفعول محضة عند اكثر خلافاً لابن السراج والفاطسي والبي البقاوي  
 الكوفيين جماعة من المتأخرين كالخبري وابن ابى الربيع وابن عصفور ونسب الى سيبويه قال انه لا يصح دليل قلم مرتب  
 افضل القوم ولو كانت اضافة محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فان المتألف خرج ذلك على البديل فيكون من بدل المفعول النكرة  
 قال في ذلك بطلان البديل بالمشق يقول انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل انا اضافة المصدة محضة عند اكثر خلافاً لابن  
 وابن برهان وابن الطراوة دليل نية بالمعرفة نحو قوله ان جدي بك الشديداً في ما زاد فوصف بجدي بالمعرفة اي الشديداً

فائدة لفظية وايضا حصل الاتصال في المعنى فرتب عليه فائدة معنوية ودون الاضافة اللفظية  
بين المضاف والمضاف اليه انفصال في اللفظ مع الاتصال في المعنى فلما اضيف حصل الاتصال  
في اللفظ فرتب عليه فائدة لفظية فقط ومن ثمه اى لاجل ان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف  
في اللفظ فقط لا التعريف ولا التخصيص جازم دلت برجل حسن الوجه وامتص ثم زبد  
حسن الوجه لان الاضافة اللفظية لو كان مفيداً للتعريف لا تمتص الاول : جاز الثاني انما  
انتماء الاول فلانه يلزم توصيف التكرار بالمعرفة وهذا لا يجوز وانما جواز الثاني فلانه يلزم  
توصيف المعرفة بالمعنى وهو لا يجوز فان قيل ان المشار اليه بثمة امثلة حصول التخفيف وانتفاء  
التعريف والتخصيص فينبغي ان يكون لهذه الامثلة الثلاثة دخلا في هذا التعريف والامر ليس  
كذلك لان انتفاء التخصيص لا دخل له في هذا التعريف قلنا نعم ان المشار اليه  
بثمة امثلة لكن جاز ان يكون هذا التعريف باعتبار بعض الامور او نقول ان هذا  
التخصيص حصل قبل الاضافة لانه حصل بالاضافة وجاز الضارب بزيد والضارب بزيد  
فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا بخلاف نون التثنية والجمع  
وامتنع الضارب بزيد لان فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في اللفظ فقط وهو غير حاصل  
ههنا لان التثنية سقط باللام دون الاضافة فان قيل الواجب على المصنف ان يقدم هذا  
التعريف على التعريف الاول باعتبار الوجهين الاول زاصله مذكور صريحا واصل الاول  
مفهوم ضمنا والمذكور مقدم على المفهوم والثاني ان اصله مفرد واصل الاول مركب والمفرد  
مقدم على المركب قلنا نعم لكن اخره لكثرة لواحقه خلافا للفرع فانه يقول ان نحو الفاعل  
زيد جاز لان فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط وهو حاصل ههنا لان التثنية  
سقطت بالاضافة واللام عقيب عن الاضافة قلنا ان القول بتأخير اللام المقدم حسنا  
خلافا للظاهر ثم استدلال الفرع بوجه اخر وهو الضارب بزيد جاز بزيد ليل شعر  
الاعشى وهو قوله الواهب المائة الجمان وعبد هاه فان قوله وعبد هاه بالجر  
معطوف على المائة فصارت المعنى بطريق العطف هكذا الواهب وعبد هاه فهو من قبيل الضارب  
زيد وهو جاز فينبغي ان يكون الضارب زيدا ايضا جازا فاجاب المصنف

بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعندها: يعني ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف  
 لان فائدة الاضافة اللفظية التخصيف في اللفظ هو غير حاصل ههنا لان التوزيع سقط باللام  
 كما بالاضافة لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه ثوب المصداق على المطلوب لان امتناع المضارب  
 زيد موقوف بضعف هذا الاستدلال بضعف هذا الاستدلال موقوف على ضعف الدليل لكن  
 هو دليل على امتناع المضارب زيد فالاولى في الجواب ان يقال ان الاستدلال بهذا التركيب ضعيف  
 اذا انصرف فيه على جرح عبد هابل يجوز ان يكون منصوبا ومعطوفا على محو المائة على انه مفعول  
 معه اولا وكثيرا ما يحتمل في المعطوفا لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة ومخلمتها  
 وتما البيت هذا شعر الواهب المائة الهجان عبد هابل: عودا يزجي خلفها اطفالها: قال  
 قيل ان اضافة العبد الى الهجان لا يصح لان العبد يضاف الى المالك لا الى غيره قلنا  
 الملاحيا لعبد راعيها ونقول الملاحيا لعبد عبد حقيقة لكن اضافته الى الهجان باعتبار ادنى  
 مناسبة وهو انه قائم بخدمة الهجان كما ان العبد قائم بخدمة المولى ثم استدلال الفراء بوجه آخر هو  
 ان المضارب يبيح ان يحمول على المضارب الرجل فاجاب المصنف بقوله انما جاز المضارب  
 الرجل حملا على المتخادى على الوجه المختار الحسن الوجه والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما  
 صفة ومحلى باللام والمضاف اليه اسم جنس محلى باللام بخلاف المضارب زيد لان المضاف

له قوله وضعف آه قيل لائل ان يكون من التضعيف يعني ضعف الضميمة فلم يكن موصوفا به ليستدل به وحيد لا يتصور  
 المصادرة لا يخفى ان هذا التوجيه يتوقف على نقل التضعيف من الضميمة الى مصدر المفعول فكان ينقل من احد هم حتى يتم الرد  
 على الفراء كما قال مولانا نور الحق رحمه الله قوله لان فيه ثوب المصادرة آه المصادرة على ربيعة اضرب على ما قالوا احذروا  
 ان يكون المدعى عمن الدليل والثاني ان يكون جزء الدليل الثالث ان يكون موقوفا عليه لصحة الدليل والرابع ان يكون  
 موقوفا عليه لصحة جزء الدليل والكل باطل لا سيما على الدود الباطل وانما قال لان فيه ثوب المصادرة لان ثبوت الاقسام المذكورة  
 لا يتحمل ان يكون قول الاستاذ لان آه ليس على انه فيه ثوب المصادرة لا عينها وان يكون دليلا للمركب فافهم وتدبر ان تحفظ  
 قوله وتما البيت آه هو لالعشى واسمه ميمون بن قيس مضافا الى كبحشند واستمدشتر سفيد ربا شبان  
 وخادم آه ششتران ودعالتى كآه ششتران تازة زائده اندود دعالتى كرى راندا آه شبان ودشتر آه  
 ششتران بجاي آه ششتران راء تحفة خادمية.





المنفصل بالمصل فليس منهما فهو خلاف عن لغة العرب فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمول على ضارب زيد او العلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولاً على ضارب زيد فلم يبق الفائدة في اشتراط التخصيف ولا يضاف موصو الى صفة ولا صفة الى موصو فهلان لكل واحد من التركيب التوصيف والاضافي معنى لا يصح اقامة احدهما مقام الآخر لان مبنى التركيب التوصيف على الاتحاد بين الصفة والموصو ومبنى التركيب الاضافي على الغايرة بين المضاف والمضاف اليه بينهما منافاة **فان قيل انك قلت** انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة فهذه القاعدة منقوضة بقولهم مسجد الجامع جانب الغربي وصلوة الاولى بقبلة الحقاء فان في كل واحدة من هذه التركيب ضعيف موصوف الى صفة مع انه غير جائز فالحق

المصنف بقوله ومثل مسجد الجامع جانب الغربي وصلوة الاولى بقبلة الحقاء متاؤل بتقدير الوقت في الاولى وبتقدير المكان الثاني وبتقدير الساعة في الثالث وبتقدير جهة في الرابع فيكون تقدير مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقبلة الجهة الحقاء فلو قدرنا هذه الامور في نظر الكلام حصل دفع الاعتراض بوجهين بحيث ان المضاف لا موصوفاً والمضاف اليه لا يكون صفة ولوحدة هذه الامور حصل دفع الاعتراض بوجه واحد بحيث ان المضاف ليس بموصوفاً وان كان للمضاف اليه صفة **فان قيل** هذا التقدير لا يستقيم في جانب الغربي فان المقصود توصيف الجانب بالغربي

**١٥** قوله فلا يثبت موصوف الى صفة آه اي على مذنب البصريين واما الكوفيون فيجوزون تمسكين بالمشكلة المذكورة في تحفة

**١٦** قوله وبقبلة الحقاء قال بعض الشارحين ان فاطمة الزهراء كانت تحب هذه القبلة فكان بعض الجاهل من الكفرة

يقولون لهذه القبلة بعد الحقاء بالنسبة اليها حتى اشد عنها فاعلى ذلك من مثالا لما نحن فيه من تحفة **١٧** قوله وبتقدير الساعة

آه الصلوة الاولى اسم لصلوة الظهر سميت به لانها اول صلوة فرضها الله على امته محمد صلى الله عليه وسلم وجاء جبريل عليه السلام

عليه وسلم فعلم تقدير الساعة الا حسن ان يتم هي اول ساعة فرضت الصلوة فيها من تحفة **١٨** قوله والمضاف اليه لا يكون صفة

للمضاف المذكور وان كان صفة للمضاف المقدرة **١٩** قوله وان كان آه اقول في هذا المقام احتياجاً كما لا يخفى على عا

الصالح فالصواب ان يتم كما قال الشارح فيمنع الايراد به واحده بلان الجامع ليس بصفة فاعلى ان كان صفة فاعلى ان كان صفة فاعلى ان كان

الصالح فالصواب ان يتم كما قال الشارح فيمنع الايراد به واحده بلان الجامع ليس بصفة فاعلى ان كان صفة فاعلى ان كان صفة فاعلى ان كان

لا توصیف المكان بالغری قلنا ان المكان علی قسین المكان الكل والمكان الجزء فالمراد  
 بالمكان ههنا المكان الجزء وهو لا یغایر الجانب فان قيل لما كان المراد بالمكان المكان  
 الجزء فیمکن لا یحصر الغایة بین المضاف والمضاف الیه قلنا ان هذه الاضافة اضافة  
 بیانية فان قيل انك قلت انه لا یجوز اضافة الصفة الی موصوفها فهذه  
 القاعدة منقوضة بقوله مجرد قطیفة وأخذاً فی ثیاب فان اصلها قطیفة مجرد  
 وثیاب اخلاق ثم قدمت الصفة علی الموصوف واضیف لصفة الی موصوفه ان غیر جائز  
 فاجاب المصنف بقوله ومثل مجرد قطیفة واخلاق ثیاب متاویل بحیث انهم لما  
 حذفوا قطیفة من قوله مجرد قطیفة مجرد بقی الصفة بلا موصوف واستعمال الصفة بلا موصوف  
 لا یجوز فی كلامهم فاخرجوا الصفة عن الصفتیة وجعلوها بمنزلة سائر الاجناس ثم اضافوا الی  
 شیء هو موصوف فی الواقع للبیان التخصیص فصار من قبیل اضافة العام الی الخاص كذا  
 حال اخلاق وقیاب لا یضاق اسم مماثل للمضاف الیه العموم والخصوص کلیت واسب  
 وحبس منع لعدم الفانک فی الاضافة فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساویین الی  
 الآخر لا یجوز فهذه القاعدة منقوضة بکل الدائم وعین الشئ لانه من قبیل اضافة  
 احد المتساویین الی الآخر مع انه جائز فاجاب المصنف بقوله بخلاف كل الدائم  
 وعین الشئ فانه ای للمضاف فی هذین التریکین یختص ای یصیر خاصاً بسبب  
 الاضافة حاصله انه لا نسلم ان هذه اضافة احد المتساویین الی الآخر بل من  
 قبیل اضافة العام الی الخاص فان قيل ان الامر فی الشئ لو كان

۱- قوله مجرد قطیفة آیه مجرد وزده مرشد از کهنکلی و فرمودگی و القطیفة مجامید که انابر شیم ساخته می شود مثل الطرس  
 و اخلاق جمع خلق یعنی کشته ۱۲ تحفه خادمیة الحافظ محمد شعیب رحمہ اللہ تعالی

۲- قوله ولا یضاق اسم مماثل آیه اراد بالمتماثل فی العموم ان یکون مدلولها کلیتین اعتماداً بر او ہا مدلولها کما مر فی  
 کلیت و اسد و مساویین کلا انسان و الناطق و بالمتماثل فی الخصوص ان یکون مدلولها اشخاصاً واحد کسید کرز اعلم  
 ان المصنف یترک بیان عدم اضافة الخاص الی العام ولعلہ اعتمد علی فہم الناظرین لان عد فائدتها اظہر

تحفه خادمیہ

للعهد فاعية العين من الشيء ظاهرة وان كان اللام للجنس فاعية العين عن الشيء مشكلة  
قلنا لو كان اللفظ في الشيء للجنس فاعية العين عن الشيء ظاهران المراد بالعين ما هو قائم  
بذاته سواء كان موجودا في الخارج او موجودا في الذهن والمراد بالشيء ما هو موجود في  
الخارج فان قيل ان هذا اضافة المعرف الى المعرف وهو يفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله  
فانه يختص قلنا معنى قوله فانه يختص هذا انه لا يقع على عموم سواء كان معرفا او كسرا  
فان قيل انك قلت ان اضافة احد المتساويين الى الآخر لا يجزئ فهذا القاعد منقوض  
على سعيد كزلات العبد والكفر اسمان للمسمى الواحد اضعف احدهما الى الاخرهم ان غير  
جائز فالجواب المصنف بقوله وقولهم سعيد كزلات العبد بان المراد بالاول مدلول والمراد  
بالثاني هذا اللفظ فيكون التقدير جاء في مدلول هذا اللفظ فكان من قبيل اضافة العام  
الخاص من قبيل اضافة احد المتساويين الى الآخر واذا اضعف لاسم الصحيح والمحقق في اللفظ  
المتكلم كسر اخر لان اللفظ يتحقق كسرا ما قبلها والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في اخره حرف علة  
به ما في اخره حرف علة ما قبلها ساكن كدلو وطين واما كان ملحقا بالصحيح في العلة بعد السكون

سلك قول من الشيء مشكلة لان الشيء اذا لم يكن المراد منه مبدءا فزاد هينا او خارجا يكون على طبقة المفهومات العامة امثلة  
جميع المفهومات الكلية والمجردة كيف وقد افترقوا في اهم المفهومات انما هو الشيء متناول كل ما يعلم ويجزئه سواء كان مرجعا  
او مبدءا امكنا او متفادا لهذا يقال لا فرق لمفهوم الشيء لا ذهنا ولا خارجا لاستواء الشيء بجميع المفهومات الذي هو تقيده و  
اجتماع التقيضين محال وهذا هو المقرر عند اهل اللغة وارباب الحقل وجمهور كتبه وتسلم ان لفظ العين بمعنى الذات ايضا يكون  
مسادا للفظ الصحيح القول بان العين اهم من الشيء واما يقال ان الشيء بمعنى الوجود كما مرنا فذكرنا كون اللام للجنس في  
عليه يكون انخص من العين فهو اصطلاح جديد في التكليف فيعتبر في الاستعمال لا ينبغي ان يكون مدار كلامهم عليه هو  
عصام وما يزيل به الخلق ان لام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين هم يصدق على فرد الطبيعة  
والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها اقول انهم يصدق على نفسها يلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال ايضا  
يلزم صدق تقيده على لا متعلق التقيضين ايضا يلزم خلاف ما قرر عندهم من ان الشيء اهم المفهومات يصدق  
على كل مفهوم حتى على نفسه وتقيده ثم قال وان اريد الطبيعة من حيث هي في ضمن الضرر فالعين يصدق عليها وعلى  
والطبيعة من حيث هي انتهى وفيه ايضا تامل فافهم كلام الاستاذ العظام تحفته خاد ميسر في اظفار شبيب

العلة بعد السكون في استراحة اللسان وحرف العلة بعد السكون لا تنقل عليها الحركة فكذلك  
 بعد السكون والياء مفتوحة للخفة أو ساكنة للاخفية لكن الفتح هو الاصل اذا اصل  
 في الكلمات التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما  
 والاصل في الحركات الفتح للخفة وان كان آخره الفاقبت لعدم موجب لا نقلا في هذا  
 نقلها غير التثنية أي غير الف التثنية ياء لحصول المشاكلة بياء المتكلم أما الف  
 التثنية فلا تقلب تفاقا لئلا يلزم التباس المرفوع بغير المرفوع وان كان ياء ادغمت  
 الاجتماع المثليين فيما هو كالجملة الواحدة مع سكون الاولى وان كان واو قبلت ادغمت  
 لان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة واحدة والاو من ساكنة قلبت الواو وياء  
 وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء أي ياء المتكلم في الصواتر الثلاثة للساكنين  
 أي للزوم التقاء الساكنين على تقدير عدم التحريك واختير الفتح للخفة وأما  
 الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم فإخى وابتى بلاردة المحذوف بجعل  
 المحذوف نسيا منسيا و اجاز المبرد اخى وابتى بالردة والقلب لا دغام ما في الارب  
 فبدل قول الشاعر وابتى مالك ذو الجاز بدلة ولا تخم محمول على الارب قلنا هذا  
 يخالف عن القياس واستعمال لفصحاء على انه يجوز ان يكون ابى جمع اب اصله  
 ابين ثم سقطت النون بالاضافة وادغمت الياء في الياء فصارت ابى

قوله وابتى آه على هذه اللفظة رد قوله تعالى فمن تبع هدى على قوله بعض النسخ قوله وابتى آه وقد علمنا  
 بـ الالف في قراءة نافع وكسر بـ بعد ياء في قراءة الأعشى والحسن بن مطر في نسخة بني يربوع في الياء المضاعف اليها جميع المذكور  
 السالم عليه قراءة حمزة وماتت بحصول جـ كسر الياء كذا في شرح الوافي ١٢ نسخة قوله وابتى هذا الجمل البيت وصدوع  
 قدر أهلك ذا الجاز قد أرى بـ لم يسم قائله والشاعر يخاطب نفسه ومعناه حكم خادمني كـ ابن صفت ولدك مغلوب  
 مني شود قرار دترای نفس در ذال الجاز یعنی صراحتا بتحقق كـ گمان می کنم قسم به پدرم كه نیست از برای تو صفا الجاز خانه  
 كه صلاحیت داشته باشد از برای تو ای نفس و لائق باشد شان ترا ای نفس ١٢ نسخة قوله يجوز ان يكون آه قال  
 مولانا نادر الحق انت خير بان شرطه الجمع ان يكون على لا يعقل الـ الـ ليس كذلك فكيف يصح على على هذا المعنى انتهى وبش هذا  
 ذكر في شرح الوافي واجاب عنه ان العرب قد علمت العلم الذي يجمع بهذا الجمع انتهى ١٢ نسخة خادمية.

كما في قول الشاعر شعري فلما تبين اصواتنا بكين وقد ينابنا لا بينا: وتقول حمي حتى بلارته  
 المحذوف بجمله نينا منسيا ويقال اي في الغمر في بالردة والقلب لا دغام في الاكثر اى في  
الاستعمال الاكثر وفي في بعضها اي في بعض الاستعمال بابقاء الميم المعوضة واذا قطعت  
 هذه الاءاء الخمسة عن الاضافة قل اي وا ب وسم وهن وفرو بالحركات الثلاثة في الفاء و  
 الفاء افهم منها اي من الضمة والكسرة والخفة الفتحة وجاء سم مثلي بلارته المحذوف  
 ودل بالتره فقط وخب بالرد والقلب بالهزة وعصا بالردة والقلب بالالف مطلقا سواء كان  
 مضافا او غير وجاء هن مثلي بلارته المحذوف مطلقا سواء كان مفردا او مضافا وذلك لان  
 الى مضمونه وضع الواضع وصلة التوصيف شئ باسم الجنس الضمير لا يقع اسم الجنس  
فان قيل ان ذكرا لا يضاف الى مضمونه لك لا يضاف الى اسم الاشارة والعلم الموصول فينبغي ان  
 يقول ذكرا لا يضاف الى غير اسم الجنس قلنا نعم لكن المصنف خصص الضمير بالذكر لان هذه  
 الاءاء الخمسة احكاما خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم في المعامضة ذكرا الى ضمير مطلقا  
 لانها هذه الاحكام الخاصة فان قيل انك قلت ان ذكرا لا يضاف الى مضمونه فهذه القاعدة  
 منقوضة بقول الشاعر عما يميز في الفضل من الناس ذكرا لا ذكرا ايضا المضمير ههنا مع انه غير جازم  
 قلنا هذا شأنا لا اعتبار له ولا يقطع اي ذكرا الاضلالا ذكرا وضع الواضع صلة لتوصيف الشئ باسم الجنس  
 قوله كما في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين جماعت ذكرا ومنها ذكرا وان اى بالارستيد  
 وفداى بالكره ويدر ان هذا يعني ذكرا شاملا بيدر ان ما تختص قوله اي تقول حمي حتى بلارته على هذه الصنف مثال  
 وتذكر امر من معنى الم تختص قوله ذكرا لا يضاف الى مضمونه اعز سبويه واما عند غير في يجوز اضافة الى الضمير وفي البيط  
منع الكثر الترهين اضافة ذكرا الى مضمونه لم كذاني والاني وبعض شروحا قول وقد جاء اضافة الى العلم في قوله صلى الله عليه وسلم لجوز  
الاربعين مى ذى الخلعة فاما ان فوقها ثم بعث رجلا من حسن الى ابن علي الصلوة والسلام بشروك بني ابا ارطاة حيث اضاف  
ذكرا الى الخلعة وهي الم تختص قوله احكاما خاصة اه كعدم الرد في الخ واجاب الرد في قوله بني ليس المرايد بينها بيان للاضافة  
حتى يزم بيان لعين الضمان اليه بانه اسم جنس دون اماده تختص قوله انا اه بما صدر البيت بجزم انها المردون  
ما لم يقبل غير الوجه كما سمعت من بعض الاساتذ اشقة وقال مولانا ذو الرحمن حسن المرزوق وهنا ما كان خوشر لانتم ان  
اكرم مذ مذ بشعل نعت فيها بني اسم الرجل بجزم في مجال شدا بشدا تتحقق في شرا فصل المرزوق حيث ان فصل ١٣

وهذا المعنى لا يحصل بدون الإضافة لما أفرغ المصنف من بيان الأسماء المستحقّة للأعراب  
بالامالة شرع في بيان الأسماء المستحقّة للأعراب بالواسطة فقال التوابع أي جنس التابع ثم  
اعلم ان التوابع خمسة النعت التأكيد وعطف البيان والبدل والمعطوف ووجوه القبط  
ان المقصود بالنسبة لا يخلو ما تابع او متبوع او كلاهما فان كان الاول فهو البدل ان كان الثاني  
فالغرض من ايراد التابع لا يخلو ما دلالة على معنى هو ثابت في متبوعه او تقريرا او توضيحا  
فالاول نعت الثاني تأكيد الثالث عطف البيان وان كان المقصود كليهما فهو المعطوف وكل  
ثاني أي كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه بأعراب سابقة أي متلبس  
بجنس أعراب سابقة من جهة واحدة شخصية فان قيل ان التوابع جمع تابع التابع علو ذلك  
فأعلو وزن الفاعل لا يجمع على فاعل فكيف يجمع التابع على توابع قلنا ان وزن الفاعل  
على قسمين صفتي واسمي فالصفتي لا يجمع على هذه الصيغة والاسمي يجمع التابع على اسما صفة  
ولهذا يجمع كاهرا على كواهل فان قيل لهذا التعريف لا يكون جامعا لفرادة لانه خرج منه  
التابع الفاعل والاسمي فحو ان ان وضرب ضربا بل ان الثاني ليس معناه ههنا بأعراب سابقة قلنا ان

كل ما في توابع المرفوعات والمنصوبات والجوهرات التي هي من اقسام الاسم فليخرج منه التابع  
 اللفظي والحر لا ضير فيه فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لفراده لانه يخرج منه  
 التابع الثاني والثالث والرابع فصاعداً لانه ليس بثان بالنسبة الى المتبوع قلنا المراد  
 بالثاني كل متأخر اذا الوحظ مع متبوعه كان في المرتبة الثانية منه فان قيل لما كان  
 الثاني معرباً باعراب سابقه يكون السابق بلا اعراب قلنا المراد باعراب السابق جنس اعراب  
 السابق لا عين اعراب السابق فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول غيرية لانه  
 حذوفه للمفعول الثاني من باب قلنت واخطيت لانه ثان معرب باعراب سابقه من جهة واحد  
 وهي المفعولية قلنا المراد بالجمعة الواحدة الشخصية لا النوعية وهم هنا نوعي لان ظننت من  
 حيث انه يقتضيه مضموناً فيه يعمل في الاول من حيث انه يقتضيه مضموناً فيه في الثاني واعطيت  
 من حيث انه يقتضيه اخذاً يعمل في الاول من حيث انه يقتضيه الماخو يعمل في الثاني فان قيل هذا  
 التعريف لا يكون جامعاً لفراده لانه يخرج منه التابع الذي يكون اعرابيهما او في احدهما  
 تقديرنا او محلياً لان الثاني لا يكون معرباً باعراب السابق قلنا ان الاعراب المعتبر في هذا  
 التعريف بالنسبة الى السابق واللاحق اهم من ان يكون لفظاً او تقدير او محلاً فان قيل  
 ان التوابع جمع والجمع انما يتصور في الافراد وكلمة كل الاحاطة الافراد فلهذا يلزم  
 تعريف الافراد بالافراد وهو باطل قلنا ان المحدود في الحقيقة جنس التابع بناء على  
 ان اللام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية ويراد به الجنس المحدود دخول كلمة كل وكلمة  
 كل ليست جزء من التعريف فيكون التقدير التابع ثان باعرابه فان قيل لما لم يكن  
 كلمة كل جزء من التعريف فالفائدة في ايرادها قلنا انما اوردناها لمحض التصريح على طريق  
 التعريف النعت تابع يدل على مقتضى متبوعه مطلقاً اي دلالة مطلقة خير مقيدة  
 بما دية من المواد قوله النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في  
 قوله النعت قد مر على سائر التوابع لكونه مشتركاً في كلامهم واؤفر متالبة اذ متبع في الاعراب والافراد والشيء غير ما  
 وسئل عليها ما عظم فائدة واكثر بياناً في هذه المسئلة قوله على معنى في مبدؤه وان كان باعتبار اشتقاقها من غير  
 من هذا التعريف النعت بجل متعلقه قائل في نسخة تحاريري -

متبوعه احتراز عن باقي التوابع وقوله مطلقا اورد لئلا يرد الاعتراض على ليله في  
 مثل العجينة زيد علمه على المعطوف في مثل العجينة زيد علمه على التاكيد في مثل جاء في القوم كلهم  
 لان دلالة هذه التوابع على حصول معنى في متبوعاتها انما بخصوصية موادها وقا  
 توضع في النعت المعرفة كهدى الظريف او تخصيص المنقح المنكر كرجل عالم قد يكون  
 لجمد الشتاء نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعدوا بالله من الشيطان الرجيم او التاكيد  
 نحو نفخة واحدة لان التاء في نفخة للوحد وهذه الوحدة تأكيد لتلك ولا فصل اي  
 فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غير لان الغرض من النعت دلالة على المعنى الذي  
 هو ثابت في متبوعه وهذا كما يحصل بالاشتقاق كذلك يحصل بالجوامد اذا كان وضع  
 اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع نحو اي في  
 جميع الاستعمالات مثل قيمى وذو مال فان قيمتا يدلان اتما على ذات منصوبة الى قبيلة  
 بنى قعيم وذو مال يدلان اتما على ذات صاحب مال وخصوصا اي في بعض الاستعمالات  
 مثل مرت رجل اي رجل فامى رجل في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في متبوعه  
 وهو الكمال في الرجولية فيصم وقوعه نعتا واي رجل في قوله اي رجل عند الايدل  
 على هذا المعنى فلا يصم وقوعه نعتا وبهذا الرجل فان هذا في هذا التركيب يدل  
 على قوله وقا لله وآه والغرض الاصل من ايراد هذا القول بيان الفرق بين الخبر والنعت لان كلاهما يدل على معنى في غير معنى  
 ليس الغرض من النعت ثبوت اشئ للشيئ بل تخصيص او توضيح الى غير ذلك ان حصل الفرق بينهما بالتعريف لكن من ثانيا انها ثابتة  
 فلا يرد ان هذا ليس من وظائف النعت بل كانت علم المعاني فانهم اخذوا قوله توضيح او تخصيص التوضيح في اصطلاحهم  
 عن رفع الاشتراك الحاصل في المعارف والتعويض عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات اما بحسب التحقيق  
 والواقع فلا فرق كما ذهب اليه علماء المعاني ومن اراد التفصيل فليخرج الى الطول وفيه من كتب هذا الفن اخذوا  
 قوله وان اكيد وقد يكون لكشف الماهية نحو جسم الطويل العريض العقيق والفرق بين الوكيد والكاشفة ان الاول مفرقة  
 والكاشفة موصوفة مفسرة والفرق بين الايفضل والقرينة ظاهر فاعلم اخذوا قوله ولا فصل آه ولما كان غالب  
 مواد الصفة المشتقات توهم كثير من الغوغاء ان الاشتقاق شرط في النعت حتى انصف سيبويه نحو مرت رجل مد  
 وصفا وتاوا لغير المشتق ولم يكن هذا مريبا للمصنف رده بقوله ولا فصل آه اخذوا خادمية



على ذات مبهمة والرجل يدل على تعيين الذات المبهمة وهذا التعيين معنى ثابت في الذات  
المبهمة فيصير وقوعه نعتاً والرجل في هذا التركيب جاء في الرجل لا يدل على هذا المعنى  
فلا يصح وقوعه نعتاً وبزيد هذا فان هذا في هذا التركيب يدل على معنى هو ثابت في زيد  
وهو كونه مشاراً اليه بلاشارة الحسية فيصير وقوعه نعتاً لزيد هذا في مثل هذا التركيب  
بهذا اذ لا يدل على هذا المعنى فلا يصح وقوعه نعتاً وتوصيف النكرة بالجملة خبرية لا المغيرة  
لان الجملة من حيث هي في قوة النكرة والنكرة لا تقم صفة للمغيرة وانما توصف النكرة  
بالجملة خبرية اما بالجملة فلان الغرض من النعت هي الدلالة على معنى هو ثابت في مبتدئ  
وهذا الغرض كما يحصل بالمغيرة ان ذلك يحصل بالجملة واما بالخبرية فلان النعت مربوط  
بالمعنوت والانشاء لا يقبل الربط لا بتاويل بعيد ويلزم الضمير لان الجملة مستقلة  
بنفسها فلا بد فيها من الربط والربط لا يجيء الا بعائد وتوصف بمجال الموصو والصفة  
بمجال الموصو ما يكون المعنى النعتي ثابتاً للمعنوت حقيقة بلا فرض الفارض واعتبار  
المعتبر ومجال متعلقة بالصفة بمجال متعلقة ما يكون للمعنى النعتي ثابتاً للمعنوت حقيقة  
وللمنعت اعتبار المحمودة برجل حسن غلامه فالاول يتبعه اي يتبع متبوعه في عشرة  
امول لكنه يوجد في كل تركيب اربعة منها المنافاة البعض البعض في الاعراب رفعاً وانفساً  
وجراً والتعريف والتكثير والاقرار والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان قيل  
هذه القاعدة منقوضة برجل صبو وامرأة صبو ورجل جريح وامرأة جريح ورجل علامة  
وامرأة علامة لانه صفة بمحاله ولم يتبع النعت متبوعه في التذكير والتانيث قلنا  
هذا الحكم في الصفة التي لا يستلحق فيها المذكر والمؤنث ولا صفة مؤنث جاعلة المذكر  
والثاني في الخمسة الاول لكن يوجد في كل تركيب اثنان منها المنافاة البعض البعض في  
الباقى كالفعل اي في الخمسة الباقية كالفعل لانه يشبه بالفعل في الفعل اذا اسند  
له قوله فلان النعت مربوط اي معنى ان الصفة يجب ان يكون مضمناً لها اسلوباً للمخاطب قبل ذكرها كذا حكم الصلة وهذا في الجملة  
الانشائية لا يتصور ان الصفة قوله المنافاة البعض او مثلاً لو وجد من الاول الرفع فلا يوجد النصب والمجر للمنافاة الظاهرة  
بينها وكذا لو وجد من الثاني التعريف فلا يوجد التكثير للمنافاة فلم يوجد الا اثنان من الخمسة خارجيه.

الى الظاهر كان مفرداً ابداً واذا اسند الى ضمير ثنى بتثنيته ويجمع بمجعيته اذا اسند  
 الى الظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل او الى ضمير المؤنث مطلقاً فيثني تانيث الفعل واجوب  
 اسند الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث مع الفصل فيه تخيير بين التانيث  
 فأن والتانيث فان قيل ما وجه الفرق بين القسم الاول والثاني ان القسم الاول يتبع منعوت  
 في عشرة اموات والثاني يتبع منعوت في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل قلنا ان التبعية في  
 الخمسة الاول بناء على ما جرح عليه في الخمسة الباقي بناء على ما اسند اليه ما جرح عليه  
 والمسند اليه القسم الاول واحد هو المنعوت فالنعت يتبع منعوت في عشرة اموات وفي القسم  
 الثاني ما جرح عليه غير من المسند اليه لان ما جرح عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق  
 فالنعت يتبع منعوت في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل من ثمه اى لا جواز التبعية في  
 الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامه لانه بمنزلة يقعد غلامه وضعف  
 قاعد غلامه لانه بمنزلة يقعد غلامه لالحاق علامة التثنية والجمع بالفعل المسند  
 الظاهر ضعيف لانه جمع الفاعلين في الظاهر فان قيل ان جمع الفاعلين متنع فينبغي ان  
 يمنع هذا التركيب فيحكم بالضعف قلنا نعم لكن جوازه لاحتمال مجرجه وهو يخرج الالف  
 والواو عن الاسمية الى الحرفية ويكونان حرفين والذين على تثنية الفاعل وجميعته ويكون  
 الفاعل ضميراً او الظاهر مبتدأ ويكون الظاهر مبتدأ والصفة خبراً مقدر ما عليه  
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة على وقوع غلامه لانه جمع مجعية الفاعل فاجاب المصنف  
 بقوله ويجوز وقوع غلامه لانه جمع مجمع التكسير فيخرج عن موازنة الفعل ومنه  
 فلا يجزى عليه احكام الفعل والضمير لا يوصفان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف  
 قوله او يكون الظاهر مبتدأ او قول سليم من ملاحظة كلام الاستاذ من قوله لا بمنزلة يقعد غلامه الى هذا الاحتمال  
 الاخير يجزى في يتعدن غلامه مع انه مرجع فيما سبق في قولهم وكان الخ فاعلامه يجب تعديله وجب تعديله لانه  
 كان مفرداً او مثني او مجزواً اللهم الا ان يقال هذا مبني على انه من باب لا يجب تعديله المبني على الجزئية مثوة اشية والجمع قد است  
 في هذا المقام من له شهرة بهذا الفن في الانام نظم يفتح عليه الباب من الشدة العلام فافهم لعل السديد فاك الى ذروة السنام ۱۲  
 تحفة خادمية - اى ملا صاحب بختة وهي قرية من قرى العسوات ۱۲ من -



بقوله وانما التزم وصفياً بهذا لئلا يلام للاهم اي للاهم الواقع في هذا الباب بحسب  
اصل لوضع المقضى لبيان الجنس فاذا ريد رفع الالهام عن الجنس فاما ان ترفع الالهام  
بالضما فادباسم الاشارة أدبك اللام فاعلم الاول يلزم الاستعارة من المستعير وعلى  
الثاني لا يتم ورفع الالهام عن الغير لان اسم الاشارة مبهم في نفسه فكيف يرفع الالهام  
عن الغير فتعين ذواللام بالضرورة ومن ثمه اي لاجل ان التزم وصفياً بهذا  
بذى اللام لرفع الالهام ضعف مرتب بهذا الالبيض لان البياض يختص بجنس  
جنس فلا يتبين به جنس المبهم وحسن مرتب بهذا العالوان العلو يختص بالانسان  
بل هو غالب في الرجال العطف في المعطوف تابع مقصوباً بالنسبة مع متبوعه فقولنا تابع  
جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصوباً بالنسبة احتراز عن غير البدل قوله متبوعه احتراز  
عن البدل فان قيل العطف مبتدأ وتابع خبره والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل  
لانه يلزم حمل الذات على صفة الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بالعطف المعطوف فان قيل  
هذه التعريف لا يكون جامعاً لافراد لانه يخرج منه المعطوف بلا ويل ولكن ادوا ما دام لان  
المقصود مع هذه الحروف واحد الامر ان اي التابع او المتبوع لاكلها قلنا المراد بكون المتبوع  
مقصوداً ان لا يكون وسيلة الى ذكر التابع بكون التابع مقصوداً ان لا يكون متفرعاً على المتبوع ولا  
شأن ان المعطوف المعطوف عليه بهذه الحروف الستة كلالها مقصودون بهذا المعنى ويتوسط بينه وبين  
متبوعه احد الحروف العشرة وفي اي تفصيل الحرف العشرة في بحث الحرف مثلاً قام زيد وعمر فان  
قيل ان تعريف المعطوف حصل بالسابق فالحاجة الى ذكر قوله يتوسط الحرف قلنا انما زاد  
قوله يتوسط لزيادة التوضيح فان قيل المقصود من التعريف هو الجمعية والمنعقة وهما يحصلان  
بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه فالحاجة الى قولنا تابع مقصوباً بالنسبة  
قلنا لان البياض اد اول هذا اذا قطع النظر عن اللام وخط المدخل اما لو خط اللام فسيختل لعل لا يخفى على العقلاء  
فانهم ولا يمكن من اهل الهولاء فخذ قلنا المراد اي ان المصدر يبنى للفعول يقول فعل هذا متبوع ان يكون فيها مراداً  
في الكل المصدرية على ما قاله فيقال المنعوت والبدل والتوكيد وحطوف البيان وهذا كما ترى خصوصاً في الاول والاخر  
دعوى العلية فيما ترى السطفت تحفيس بالانحصار وترجع بالمرجع واعلم ان هذا الاول والاخر متخذة خادمة.

مع متبوعه قلنا لو اكتفى بهذا القدر وهو قوله تابع يتوسط الخ لم يكن التعريفاً نفاعاً  
 دخولاً لغيره لانه خرافيه الصفا المتوسط بينهما وبين متبوعها احد حروف العشرة  
 كما في قوله جاء في زيد العالم والشاعر الدبير فان قيل العاطف لم يتوسط بين الصفة  
 والموصول بين الصفا قلنا ان توسط حرف العاطف بين الشئین لا يلزم ان يكون  
 عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصوداً بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفا  
 في حد المعطوف فان قيل ان الحرف المتوسط بين الصفة والموصوف متدلى على معنى العطف  
 وهو الجمعية والترتيب فجعلنا عاطفة في غير الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة  
 بين الصفة والموصوف ليس لارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه قلنا بين المعطوف  
 والمعطوف عليه مفارقة بالذات بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات فكيف يكون احدهما عين  
 الآخر واذا عطف على اريد العطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل  
 كالجزم من الفعل لفظاً ومعنى فلو عطف عليه لا تأكيد بمنفصل لزم العطف على بعض حرف الكلمة  
 وهو باطل فان قيل لما اكد بمنفصل فالعطف لا يخلو اما على المؤكد او على المؤكد فعلى  
 الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني تأكيد لا عطف قلنا لما اكد بمنفصل فالعطف على المؤكد  
 ولا يلزم المحذور المذكور لانه خرج من صرافة الاتصال بواسطة التأكيد نحو ضربت انا  
 وزيدا لان يقع فصل بين الضمير المعطوف فيجوز تركه اترك التأكيد بمنفصل لان طول الخلاف  
 بوجوه الفصل فاحز الاختصاص بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا  
 او كان بعده كما في قوله تعالى ما أشركنا ولا آباءنا وقول الجوز ترك فيه اشارة الى جواز تأكيد بالمنفصل مع  
 وجوه الفصل كما في قوله تعالى فكيف تكبوا فيها هم والفاكون واذا عطف على الضمير المحرر داعية لاختلاف  
 الانشغال بين الجوز والمحذور واشد من الاتصال للتباعد بين الفعل والفاعل فلما لم يحجر العطف على الضمير  
 قوله اكد ان الظاهر من قوله اكد الوجه هو مخالفة للقبيلتين البصريين والكوفيين لان البصريين يجوزونه بل تأكيد  
 لكن مع التبع والكوفيين بلا تقييد على تقدير صحة هذه الرواية عند العلم يمكن ان يقع المراد بالوجوب الوجوب الاستحسانى  
 فلم يخالف البصريين لا يقال يا بنى من هذه الامادة ما ذكره في بحث المفعول من اننا لم نحجر العطف تعيين النصب لا نأمر  
 من اول قوله اكد من الوجوب الى الاستحسان فلا يبالى ان ياتى قبل قوله تعيين النصب عما هو الظاهر وهو الوجوب الاستحسانى

المرفوع المتصل بلا تأكيد منفصل كذلك لا يجوز العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الخ  
 فان قيل ينبغى ان يؤكد الا بالمتصل ثم عطف عليه قلنا ليس المحرور ضمير  
 منفصل حتى يؤكد به اذ لا ثم عطف عليه فان قيل ينبغى ان يستعار المرفوع  
 للمحرور ثم عطف عليه قلنا ان في استعارة المرفوع له مذلة المحرور لانه استعارة الاعلى  
 للأدنى فان قيل ينبغى ان يكتب بالفصل ثم عطف عليه فان قيل الفصل مؤثر  
 في جواز ترك التأكيد بالمتصل لا يكون للمحرور ضمير منفصل فيمكن التأكيد  
 بالمتصل لا يمكن الفصل ايضا نحو مرت بك زيد فان قيل لما اعيد الخافض المعطوف  
 فحينئذ لزم عطف المركب على المفرد وهو باطل قلنا المعطوف هو المحرور فقط واعادة  
 الخافض تكرير العامل فان قيل لما كان العامل مكررا لزم توارد العاملين  
 على معمول واحد وهو باطل قلنا ان المعطوف مجرور بالاول والثاني كالعديم معناه  
 بدليل قولهم المال بيني وبينك اذ البين لا يضاف الا الى المتعدي او نقول ان  
 المعطوف مجرور بالثاني كما في الحرف التجارية الزائدة نحو كيف بالله فان قيل لما لا يجوز  
 العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمتصل وايضا لا يجوز العطف على الضمير  
 المحرور بلا إعادة الخافض فينبغى ان لا يجوز تأكيد ضمير المرفوع المتصل بالابدال منبلا  
 تأكيد بالمتصل وايضا لا يجوز تأكيد ضمير المحرور والابدال منه بلا إعادة الخافض قلنا  
 المؤكدين المؤكد البديل ما كل مبدل منه او بعضه او متعلقة والغلط نادرا فما  
 ليسا باجنبيين من متبوعهما فلا حاجة فيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف  
 اذ المعطوف يغير المعطوف عليه فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التأكيد  
 بالمتصل في صورة المرفوع واعادة الجار في صورة المحرور والمعطوف في حكم المعطوف عليه  
 فيما يجوز ويتنعم في حق الاحوال لعارضة المعطوف عليه بما قبله بشرط ان لا يكون ما  
 له قولان لان اصل جملة المحرور فضلة لا تختص به قوله عطف على المفرد وهو باطل اه ان قال ظاهر كلام  
 الاستاذ في تفسيره لا غير من هو باطل كيف ولزم من ان متعلق عطف العرف باللام على المنكوب بالعكس فغير من المركبات الناقصة  
 وهذا كما ترى على انهم جوزوا عطف جملة الحق بها على من لا عطف على المفرد بالعكس كيف ينبغي ان يذكره الاستاذ في تفسيره

يقتضيها منتفيا في المعطوف فان قيل لا نسلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اذ  
 رعا يكون المعطوف مبتدئا والمعطوف عليه معربا او بالعكس او يكون المعطوف مفعلا والمعطوف  
 عليه نكح او بالعكس او يكون المعطوف مفعلا او المعطوف عليه تشبیه وتخيلا او بالعكس <sup>أو</sup>  
 قلنا الاحوال على قسمين قسم عارض للمعطوف عليه عما قبله قسم عارض لمن  
 حيث نفسه فالمعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال لعارضة له عما قبله في الاحوال  
 العارضة له من حيث نفسه وهذه الاحوال من قبيل القسم الثاني فان قيل ان  
 القاعدة منقوضة بمثل يا رجل والجارح فان الجارح معطوف على الرجل وليس في حكمه <sup>حيث</sup>  
 تجريد عن اللام قلنا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له عما قبله بشرط  
 ان لا يكون مقتضيها منتفيا في المعطوف ولهذا مقتضى التجريد اللام نحو ارحم الراحمين وهو  
 منتف في المعطوف فان قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل رب شاة وسخلة لها فان  
 سخلتها معطوف على شاة وليس في حكمه لان رب يقتضي ان يكون مدخولا في النكرة ومخلتها  
 معرفة بالاضافة قلنا ان سخلتها ما دل بتأويل النكرة لقصد عدم التعيين اي رب شاة  
 وسخلة لها او نقول ان سخلتها محمولة على نكرة الضمير اي رب شاة وسخلة شاة فان  
 قيل هذه القاعدة منقوضة بمثل يا زيد وعمر <sup>لأن</sup> عمر معطوف على زيد وهو في حكمه  
 في البناء على الضمة والبناء من الاحوال الذاتية لا من الاحوال لعارضة قلنا  
 المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال لعارضة لا في الاحوال الذاتية اذ لم يكن المعطوف  
 مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه في المعطوف في حكم  
 المعطوف عليه في مطلق الاحوال وهذا المعطوف مثل المعطوف عليه في كون كل واحد  
 مفعلا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف في يا زيد وعمر الله فان عبد الله ليس مثل  
 الله ولا قصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للمعطوف الذي هو الله تعالى ولا نقول انه وفي نظر وجه ان الضمير انما  
 يكون نكرة اذ لم يكن ابراهيم وهاجر اما اذا كان ابراهيم فلا وجه للتشكيك في ضمير منتهى عائد الى الشاة فلا يكون كضمير رب رجلا قال  
 ارحم الراحمين كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرحوم اليه بحكم او صفة مخبرية بخلاف رب رجل اخبر ان سبق اختصاص المرحوم  
 اليه فالضمير معرفة فلو قلت رب رجل كريم اخبر بحكمه فلا يقال في رب شاة وسخلتها ان تحذف

زید ومن ثمہ ای من اجل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويتنعم لو مجزئ في ما زيد  
 بقاء اوقاما ولا ذاهب غير الا الرفع ای دفع ذاهبا لانه لو كان منصوبا او مجزئا لكان  
 معطوفا على قائم اوقاما وهو لا يصح لان في المعطوف عليه ضمير ارجاعا الى اسم ما والمعطوف  
 خال عن الضمير وبقائنا ان يقول هذه القاعدة منقوضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد  
 والذباب فان في يطير ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير  
 فاجاب المصنف بقوله انما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية ای لكون  
 معناها السببية لا للعطف فلا يرد التقض على تلك القاعدة او نقول ان معناها السببية  
 مع العطف لكنهما تجعل الجملتين كجمله واحدة فيكتفي بالرابط في الاول او نقول ان العائد  
 ههنا مقدر فيكون المعنى الذي يطير فيغضب زيد يطير ان الذباب اذا عطف اي اذا  
 زيد العطف على عاملين مختلفين ای على معمولي عاملين مختلفين لو مجزئ لان الواو  
 فخرعة ضعيف العمل لا يقوم مقام عاملين مختلفين ای لا يتوسط في وصول اشر  
 عاملين مختلفين الى معمولين مختلفين فان قيل عبارة المصنف لا يؤدي ما هو  
 المراد لان مراده عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين لا على نقل العاملين قلنا  
 عبارة المصنف محمولة على حذف المضائق تقديره واذا عطف على معمولي عاملين  
 مختلفين او نقول المراد بالعاملين معمولين من قبيل ذكر الاثر وادادة المؤثر او نقول  
 المراد بالعطف ههنا العطف بالمعنى اللغوي وهو امالة الاسمين نحو العاملين بازميج معموليهما  
 خلافا للفرع فانه يجوز هذا العطف في ليل قولها كل سوداء حمرة وبيضاء شحمية  
 ١٥ قوله والسطون آه فيه ان يمكن ان يقدر في هذا التركيب مثل عنده او في داره كما قال في بحث غرر لطيف التفسير في  
 تركيب زيد قام وتمر اكرمه ان يقدر بعنده او في داره فلا مانع من ان يكون معطوفا على الخبر واجيب بان عدم جواز  
 النسب الخبر على تقدير عدم التقدير واما اذا كان مقدرا فلا مثال فيه لا تحفه خادميه لفظ محمد شبيب  
 ١٥ قوله فاذاه اعلم ان اذا وقع فصل بين العاطف والسطون الخبر ونزید في الدار وتمر الحمرة فلا يجوز فيها اجماعا  
 منهم فلا بد ان يقال خلافا للفرع ان لم تقع الفصل بين العاطف والسطون الخبر وتمر خادميه ١٥ قوله بالآه  
 فيضاه معطوفه على سوداء والعامل فيها كل وتمر معطوفه على التمرة والعامل فيها ما بها تمر



وبل ليل قول الشاعر شعراً كذا امرأ تحسین امرءة و ناراً تو قد بالليل ناراً قلنا  
 هذان المثالان مقتصران على مورد السماع على مذهب الجهمي وادخل على حذف العوامل بناء على  
 مذهب سيبويه الا في نحو في الدار زيد والحجر عمر والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب كان الجهمي  
 مقدماً في نجاة العطف والمعطوف عليه لان هذا العطف مسموع في كلام العرب على خلاف  
 القياس فاقصر عمله على مورد السماع خلافاً لسبويه فانه لا يجوز هذا العطف ايضا لان الواو  
 حرف علة ضعيف العمل فلا يقيم مقام العاملين المختلفين اى لا يتوسط في وصول التاكيد  
 تابع يقر امر المتبوع اى حال المتبوع وشأنه في النسبة اى في كونه منسوباً او منسوباً اليه او  
 الشمو اى في شمول المتبوع لافادة قوله تابع جنساً مل للتوابع كلها وقوله يقر امر المتبوع باعتبار  
 عن باقي التوابع اعلم ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد اذ قدم ضم الغفلة عن السامع او  
 ظنه بالمتكلم الغلط اذ قدم ظنه بالمتكلم مجازاً اذ قدم ظنه بالمتكلم تخصيصاً وهو لفظ ومعنو  
 ووجه الضبط ان التاكيد لا يخلو اما بتكرير اللفظ الاول لفظاً ومعنى فقط فلا دل للفظ  
 والثاني معنو فاللفظي تكرير لفظ الاول اى بكلمة اللفظ الاول نحو جاك في زيد زيد ويجري في  
 الا لفاظ كلها فان قيل الظاهر ان الضمير في جري راجع الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي التاكيد

الاول ويبدأ قول الشاعر كل آه هذا البيت لابي داود الا يادى واسمه جارية بن الحجاج يخاطب به امرأته حين فصلت حادثة  
 غيره عليه يعني آيا لكان ي كنى هر مردى رادر دكامل در انسانيت وهر تش افروخته رادر شب كه آن آتش جيتى سبت كم  
 بجيت راسنائى ومان دكم شده گان مى افروخته يعنى لكان ي كنى كبر شخصى كه صورت مردوار و مردكامل است و انسان  
 بله چنين ميت و گمان مى كنى هر تش كه برافروخته شده است رشب آتش بلكه آتش ناست كه براى هيتا ميان افروخته شده است  
 ١٢ تخذ ١٢ قوله ادخل على حذف العوال قال مولانا نورالحق وجمعها من باب العطف على معمولى عال احد فليهم انتهى ١٢ تخذ خذ  
 ١٣ قوله ويجري الخ اعلم ان التاكيد اما مستقل يجوز الابداء به الوق عليه او غير مستقل غير مستقل ان كان على حرف واحد  
 يتكرر تكرار عماده في السعة نحو بك بك ضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال باز تكريره وحده  
 نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الغير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي  
 تكرير الغير المنفصل المتصل التكرير بالنصب المنفصل المرفوع المنفصل نحو ضربته اياه هو واما المتصل فكثيره بلا فصل نحو زيد  
 زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهدى بالآخر تو همت كافر دون كذا قال مولانا عبد الغفور ١٢ تخذ خاد ميب.

الاصطلاح لا يجري في الافعال والحروف والمركبات فكيف يصح قولنا في اللفظ كلها  
 قلنا ان الضمير في يجري راجع الى التأكيد اللغوي هو التكرير مطلقا لكن هذا الجواب  
 ضعيف لانه يلزم الخروج عن البحث لان البحث في التأكيد اللفظي لا اصطلاح في  
 التأكيد اللغوي ولا في الجواب يقال ان الضمير في يجري راجع الى التأكيد اللفظي  
 الاصطلاح والمراد باللفظ اللفظ لا اللفظ لا اللفظ فان قيل البعض من اللفظ الجمع واكتفى  
 مع ان التأكيد اللفظي لا يجري فيها قلنا المراد باللفظ اللفظ لا اللفظ فان قيل  
 على هذا يلزم المجاز في جهة المجاز وهو باطل المعنى بالفاظ مخصوصة في نفسه في كلامه  
 وكلمه وجمع واكتفى واكتفى واعلم ان هذه الالفاظ الثلاثة مختلفة في بعضها فقول  
 لا معنى لهذه الكلمة الثلاثة في حال الافراد مثل حسن وبسن واذا ذكرت مع الجمع فهي بمعنى  
 اجمع وقيل لها معنى في حال الافراد لان اجمع مشتق من قولهم حول كقيم اي تامة واجمع  
 بالصاد المهملة مشتق من قولهم يصمهم العرق اي سال وبالضاد المجمة من قولهم يضم  
 اي روى واكتفى مشتق من البتم هو طول العنق مع شدة معترضة ويمكن استنباطها من  
 خفية بين هذه المعاني ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق فالاولان يعلمان من حيث  
 الاستعمال باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم  
 وانفسهن والثاني للمثنى تقول كلاهما وكلاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في  
 كله وكلاهما وكلهم كلهم والصيغ في البواقي تقول اجمع جمعا اجمعوا لا يؤكد  
 بكن وجمع الاذواجز لان كل يدل على الكمية وجمع على الجمعية وهما لا يتحققان  
 قوله لا يجري اه لان من ينسج هذا القول كيف ولم يوجد اثره في الكتب المعتمدة بل يوجد حكمه في نسخة خادمية  
 قوله مفرقا لفرز موضع اتصال السنن بالصدر في نسخة قوله مناسبات او اما مناسبات السنن بمعنى التمام للمعنى التاكيد  
 فظاهر لان ايضا عبارة عن تمام الافراد اما مناسبات البصع بمعنى السيلان الذي فلان السيلان لا يكون الا بالكثر  
 والظلة وهو مناسب للمعنى التاكيد لان فيه ايضا الظلة والكثر لان تمام الافراد كثير ولان الرقي عبارة عن تمام  
 الشرب وهو مناسب تمام الافراد عدم لتمامه من الحكم اما مناسبات البتم وهو طول العنق مع شدة مفرقة فان شدة  
 تناسب الاحاطة لان فيها ايضا شدة باعتبار تمام الافراد كما قال هال المتأخرين في نسخة خادمية

الا في ذي الاجزاء فان قيل كما يؤكد بمهاذ واجزاء فكذلك يؤكد بمهاذ وافراد فالمستأن  
 ان يقال في اجزاء وافراد قلنا المراد بذكر الاجزاء في متعدد والمتعد اهم الاجزاء  
 وافراد او نقول ان في الاجزاء يصدق على ذي الافراد ايضا لان الحكم ما لم يلاحظ  
 افراده بجمعيته ولم تصوابزاء له لا يصح تأكيد الكل بكل واجمع واذا لاحظ افراده بجمعيته  
 فهو ذو اجزاء يصح افتراقها حقا وحكما ليكون التأكيد بكل واجمع مفيدا لفائدة مثل  
 اكرمتم القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله لانه لا يصح افتراق اجزاء  
 في الجمية لاحتمالها حكما واذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس العين كباي او لا  
 بمنفصل لان الضمير لو لم يؤكد منفصل لا تنبس التأكيد بالفاعل في صورة المستكن  
 في مثل زيد اكرم في هو نفسه والبارز محمول على المستكن طر الباب نحو ضربت انت  
 نفسك واكرم واخواه اتباعا لاجمع لانه ادل منها على المقصود وهو الجمية فلا يتقدم اى  
 اكرم واخواه لانه يلزم تقديم التابع عليه اى على المتبوع وذكرها ذو ضعيف لعدم ظهور  
 كالاتى على المعنى الجمية وايضا لزم ذكر التابع بدون المتبوع البديل تابع مقصود بانسب  
 للمتبوع دونه اى دون المتبوع قوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله مقصود احتراز  
 عن غير المعطوف وقوله دونه احتراز عن المعطوف ان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا  
 له قوله المراد في الاجزاء قال مراد انصاف الجميع ذكر الافراد لانه يفيدها في الانسان كل من غير جهة براديه  
 الا ان قد افند من اصل قول المصنف في اجزاء بتاويله ذو متعدد والسنن ان كان ادا جزاء ١٢ تحفه خاوميه  
 ٥٢ قوله نقول ان في الاجزاء يصدق على ذي الافراد ايضا اقول يعلم من كلام الاستاذ العلامة ان ههنا شيان  
 في الاجزاء وفي الافراد لكن يصدق في الاجزاء على ذي الافراد وليس كذلك لان في الافراد بعد الملاحظة المذكورة ليس  
 في الاجزاء وان كان المراد قبل الملاحظة فبطلان نظام لتباين الظاهر بينها اللهم الا ان يقال المراد ان في الاجزاء يصدق  
 على ذي الافراد بعد الملاحظة المذكورة والطلاق في الاجزاء عليه باعتبار ما كان قتال ١٢ تحفه خاوميه  
 ٥٣ اى لا تكون النسبة الى المبتدع مقصودة ابتداء بنسبة نسب اليه بل تكون النسبة الى طية وتهدية  
 للنسبة الى التابع سواء كان بالنسبة اليه سندا او غير مثل جلدي زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ١٢  
 شرح مولانا الجامي رحمه الله تعالى

عن دخول الغير لانه دخل فيه المعطوب بل لانه مقصود بالنسبة دون متبوع قلنا  
ان متبوعه مقصود ابتداء لكن اعرض عنه لظهور الغلط وقصد المعطوب فكلاهما  
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي وقع بعد  
الامثل ما قام احد الازيد فانه ليس مقصودا بنسبة ما نسب اليه المتبوع قلنا  
ما نسب اليه المتبوع ههنا القيام ونسبة القيام بعينه مقصود الى التابع لكن في الاول  
سليتنا وفي الثاني ايجابيا والنسبة الماخوذة في تعريف البدل عم من ان يكون سليتنا او  
ايجابيا وهو اي البدل على اربعة اقسام بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط ووجه  
الغبط ان البدل والمبدل منه لا يخلو اما ان يكون بينهما ملازمة او الثاني البدل الغلط  
والاول لا يخلو اما ان يكون البدل كل مبدل منه او جزؤه او يكون احدهما مشتملا  
على الآخر فالاول بدل الكل الثاني بدل البعض الثالث بدل الاشتمال فالاول مدلول  
مدلول الاول فان قيل فعلى هذا لا يحصل الفرق بين بدل الكل وعطف البيان لان  
مدلول الثاني في عطف البيان مدلول الاول قلنا الفرق ثابت لانه لو كان المقصود  
بالحكم الاول والثاني لا يوضح الاول فهو عطف البيان ولو كان المقصود بالحكم الثاني  
والاول توطية للثاني فهو بدل الكل فان قيل لا نسلم ان المبدل منه ليس بمقصود  
لانه وان لم يكن مقصودا اصالة لكنه مقصود توطية قلنا المراد بالمقصود للمقصود  
الاصلي الثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملازمة بغيرها اي بغير الكلية  
والجزئية فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخرا فيه البدل  
الغلط في مثل ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا احما لان بينهما ملازمة بغير الكلية  
والجزئية وهو المالكية والمملوكية قلنا المراد بالملازمة ملازمة توجب نسبتها  
الى المتبوع النسبة الى التابع اجمالا وتبعاً فان قيل هذا التعريف لا يكون  
جامعا لفراده لانه خرج منه بدل الاشتمال في مثل نظرت الى القمر فلكه لان بينهما  
ملازمة من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من افلاك قلنا معنى قولنا  
ان لا يكون البدل كل المبدل منه وههنا ليس كذلك بل بدل كل البدل منه جزؤه

فان قيل لانسلوان القمر جزء الفلك بل مركز فيه قلنا هذا مناقشة في المثال  
والمناقشة في المثال منتم لان المثال توضيح المثل فيكفي فيه مجرد الفرض يمكن ان يكون  
له مثال اخر مثل آيت درجة الاسد برجه فان قيل ما الوجه للصنفين ثم يجعل  
هذا القسم قسما خامسا من البديل ولو سيتم ببدل الكلام من البعض قلنا انما يجعله قسما  
خامسا لقلته وندسته بل عدم وقوعه في كلام الفخر فان قيل لانسلوانه لوقوعه في كلامه بل يقع  
كما في المثالين المذكورين قلنا هذا المثال المذكور انما هو من جنس الامم وحيث انما انقصنا

لقد ورد في المراجع ان مقصد اليه بعد ان غلظت بغير العلم ان صاحب التوضيح جعل هذا القسم قسما من القسم الرابع  
المسمى بالمباين ولم يذكره لانه واضح الرضى جعله مقاما وقال هذا الذي يسمى ببدل الغلط على ثلثة اقسام اما بدار وهو ان  
يذكر للبديل من غير قصد ثم يترجمهم اكم فالحال لكون الثاني اجنبيا ومنه تشبه لكثيره المباينة والتفرض في النصيحة وشرط  
ان يرتقى من الاذن الى الاملى فتوكلك هذا نجم بدر كلك دان كنت معتد بالذكر انهم تغلط نفسك وترى اكم لم تعتد في  
الاول لا تشبهها بالبدر وكذا توكلك بدر شمس وقال في التفسير قال ابن عصفور هذا النوع مختلف في تعيينه  
وقيل محطوف حذف ما طغى قال في المحاشي وهو الواو لابل لانه لا يثبت عندها انتهى اما غلط مخرج محقق وصاحب التوضيح  
يسمى هذا القسم ببدل الغلط كما اذا روت مثلا ان تقول جلدوني حمار فبذلك لسانك الى رجل ثم تذكر ان الغلط اقلت ما  
دا انسان وصاحب التوضيح يوافقه في هذا التسمية وهو ان قصد ذكر ما هو غلط ولا يثبتك لسانك الى ذكره لكن يثنى المقصود  
ولا يثبت الغلط العرف للبيان في كلام الفصحى واليصد عن رغبة وفطنة فلا يكون في شرعا صلا دان وقع  
في كلامه فحذف الاضرب عن الفعل الغلط فيه وسننى ببدل الغلط البديل الذي كان سبب الاثبات به الغلط في ذكر البديل منه  
لان يكون البديل هو الغلط وبطل لكل من اكل يجب موافقة المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث  
فقط لاني التثنية والتذكير والاثبات الاخر فلا يلزم موافقتها للبديل منه في الافراد والتذكير وفردتها ايضا انتهى عبارة  
الرضي مع زيادة وسننى كلام المقصود والرابع يحصل بان مقصد اليه انه لان حذف حرف الجر مع ان دان قياس فلا يلزم ان  
على البديل الغلط والجمع والمراد بالغير البديل منه والمهم يتلطف به لان البديل منه حين ذكر لم يذكر بحشية كونه مبدلا منه او متبوعا  
بل بحشية كونه غلطاً فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم البديل منه اعلم ان الاقسام المذكورة في الاسم كما هو الظاهر ولما في  
الفصل فلا يخفى من الاقسام الابدل اكل اذا كان الفاعل الثاني واجبا في البيان على الاول كقولهم متى تأتينا نلتهم ذبنا  
في ذلكناه فان قوله لم من الامام وهو المنزول بطل من تأتينا فحذفه فادع له لفظ محمد شبيب ولا ياتي رجاء الله تعالى -



اخوہ و مضمرین نحو الزیدون لقیمہ آیات مختلفین بان یکون المبدل منہ ظاہراً  
والمبدل ضمیراً نحو اخوہ ضربت زیداً ایاءه او بالعکس نحو اخوہ ضربتہ زیداً اذ  
یبدل ظاہر من مضمر بدل الکل الامن الغائب لان ضمیر المتکلم والمخاطب اقوی  
واخصر دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر من المبدل لکل یلزم انقصیه المقصود  
من غیر المقصود مع اتحاد مدلولیہما نحو ضربتہ زیداً

### عطف البیان

تأکم غیر صفة یوضم مقبوعه فقوله تأکم جنشاً مل للتوابع کلها وقوله غیر صفة  
احتراز عن النعت وقوله یوضم مقبوعه احتراز عن باقی التوابع مثل شعری أشم  
أبو حنیس عمر ما تمسها من ثقب کلا دبره اغفر له اللهم ان کان فجرة وفصله ای فرق  
عطف البیان من المبدل لفظاً ای من حیث الاحکام اللفظیة واقم فی مثل شعری  
انا بن التارک البکری بشرة علیه الطیر ترقبه وقوفاً والمراد به کل ترکیب

۱۵ قوله لا یبدل آخفاً فالأخفش فانه جزء لا یدخل من بعضهم مررت بی السکین ومررت ملک الکرمیم  
۱۶ قوله لفظاً والفرق المعنوی فیران المقصود فی عطف البیان هو الاول ویدر علیہ الحکم فی البدل والاشارة  
والحکم دائر علیہ ویفرع علی ذلک الفرق فالتی بعض الشارحین من انه قال بعض التخریم فی الفرق بینة و بین المبدل انه  
لو قال زید جک بنی فاطمة وكان اسمها عائشة فادخل تقدیر عطف البیان مع النکاح لان الخلط وقع فیما لیس بقصود  
بالنسبة علی تقدیر البدل لم یصح اذا الخلط وقع فیما هو المقصود بالنسبة لا تخف خادمية لحافظ محمد شعیب لایتی مریداً لفظاً  
۱۷ قوله شعراً فالبیت لمرا لا لاسدی وقفتان بجلاس بنی اسد جرج بشر بن عمر بن زید البکری ولم یعرف  
جارج فافتر المراء بجرجه کاذباً وعلیه یعلق بقوله وقوفاً المنصوب علی تحلیل کما قبل او علی الحالیة من فاعل ترقبه فهو جی  
واقع بحیث الواقع والطیر جمع طائر وهو مبتداه ترقبه خبره والجملة حال من البکری ای انا بن الذی ترک البشر الذی هو  
من قبلة کبریت تنظر الطیران تقع علیہ الی جزء جملة جراحة قرب من الموت فالطیر تنظر و متناه بالفارسی منہم بصر  
اسپهان کس که مالک ندند است مرد و سوب قبیله کبر بن دائل را که اسم آن مرد بشر است و حالیکه انتظار کشند  
مرفان مردان و با کیت آنکه واقع شوند بر او و بجزند گوشت او و با آنکه مرفان انتظار می کنند مردان او را و حالیکه انتظار  
اند بالا سدا و تخف خادمية لحافظ محمد شعیب باجوری و لایتی رحمه الله تعالی

اذا دقم عطف البيان للمعرب باللام المضاعف اليه الصفة المعربة باللام فهنا عطف بيان جائز  
والبدل لا يجوز لان البدل في حكم تكرير العامل فلو كرر العامل صام من قبيل الضار بطل  
وهو متعمد فلذا هذا والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب فاجعله عطف بيان كان حكمه  
غير ما جعله بدلا فيستدل بصحة النداء ايضا لكن التوجيه الاول ظهر الثاني افيد

قوله الاول اظهر الثاني افيد اما كون الاول اظهر فلان المتبادر من قوله انا ابن آبه واما كون الثاني افيد  
فلشروط صورة النداء ايضا ولما كان لنا ان نشرح في بحث المبنيات فغلبت الموانع والعوائق فاجتبتني  
في زاوية البوارق وكتب القلم بيان البيانات خصوصاً وصول خبر احتمال الشفيق والمخلص  
الذين من هذه الدار المحلوة بالكدورات الى الدار الذي ينادي فيه بسلام مولاي  
الدين خبير حساب من عزيز ذي انتقام وهو محبيب الدعوات  
حيث الدين جبل الله تعالى وجهه ناصر يوم الدين و  
وصول الخبر المذكور في تاليف هذه الكلمات  
تحفة خادوم ميسر لمولانا  
الحافظ محمد شعيب  
الولائي  
حرمه به

فأشكره لا علم ان مرادى بالاستاذ العالم والشايع في اثناء البيان مولانا نور الدين عبد الرحمن  
المخلص بالملأجأ مي قدس سره قد تم وقت عشاء الثالث والعشرين من شعبان هذه الحاشية  
المسماة بالتحفة الخادومية للحافظ محمد شعيب الباجوري الكاظمي من تلامذة الشايع البارع ومن تلامذة  
مولانا الحاج الحافظ المولوي محمد عبد الحميد الكاظمي غفر الله تعالى له



## بحث المبنيات

البنى أى اسم تأسيبى الأصل أى مناسبة مؤثرة في منع الأعراب **فان قيل** المأخوذ في تعريف المبنى لفظ المبنى وهو مجهول فلزم تعريف المجهول بالمجهول هو باطل قلنا هذا التعريف بالنظر إلى ما يعلم ماهية المبنى على الإطلاق ولا يعلم ماهية الاسم المبنى لأنه لو لم يعلم ماهية المبنى على الإطلاق لزم تعريف المجهول بالمجهول وهو لا يجوز **فان قيل** تعريف المبنى لا يكون مانعاً عن دخول غير فيه لأنه دخلف فيه غير المضارع لمشايعته بالماضى في وقوعها صفة للنكرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن اسم والمضارع فعل **فان قيل** هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول غير فيه لأنه دخلف فيه غير المنصرف لأنه مشابه بالماضى في وجوه الفريتين قلنا المراد بالمناسبة المناسبة المؤثرة في منع الأعراب وهذه المناسبة ليست كذلك **فان قيل** المراد بالمناسبة لا يخلو أما مطلق المناسبة أو المناسبة الخاصة فخطى الأول لزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالمجهول قلنا المراد بالمناسبة مطلق المناسبة لكن المناسبة اذا ذكرت مطلقاً في اصطلاح النحاة في بحث المبنيات كان نصاً فيما صرح به صاحب المفصل هو ان هذه المناسبة قد تحصل باعتبار مشابهته بمبنى لا صراحتاً به اسماء الإشارة والمضمرات والموصولات بالحرف في الاحتياج وقد تحصل باعتبار تضمنه بمعنى الأصل كـ تضمين اسماء الاستفهام والشرط المغنحرف والاستفهام الشرطي وقد تحصل باعتبار وقوعه موقع مبنى الأصل كـ نزال وتراد الواقعين موقع أترك وانزل وقد تحصل باعتبار مشابهته لما وقع موقع مبنى الأصل كـ خطا وطما المشابهتين بترك وانزال وتراد الواقعين موقع أترك وانزل قد تحصل باعتبار وقوعه موقع ما شابه مبنى الأصل كـ زيد في يازيد الواقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرفية الخطابية وهذه المناسبة قد تحصل باعتبار اضافته الى مبنى الأصل كيوم في يوم يقع الصادقين ويصدق علم انه لا بد في هذا المقام من معرفة امور خمسة المشابهة والمناسبة والمماثلة والمماثلة والمشاكله فالمشابهة عبادة عن اشتراك الشئين في وصف هو لا زلزل ومثله به احد ما كـ مشابهة الرجل الشجاع بالاسد الشجاعة فانما لازمة الاسد مشهور

بما الاسد المناسبة عبارة عن اشتراك الشئيين في الوصف لا لافهما سواء كان  
 احدهما مشهورا به كالجماعة أولا كالحق والمجانسة عبارة عن اشتراك الشئيين في الجنس  
 كشركة الانسان بالفهر في الحيوانية والمماثلة عبارة عن اشتراك الشئيين في  
 النوع كشركة زيد بعمد في الانسانية والمساكلة عبارة عن اشتراك الشئيين في  
 الصورة كشركة الاسد المنقوش على كبد ربا لهيكل المخصوص في الخارجه او وقع غير مركب  
 مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فان قيل المبني مقابل المعرب الماخوذ في  
 تعريف المعرب عدم المشابهة فالمناسب ان يعرف المبني بالمشابهة رعاية للمقابل  
 قلنا المراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة فان قيل  
 تعريف المبني لا يكون ما نفاه عن دخول الغير لا دخول المبتدأ والخبر فيه لان المتبادر  
 من التركيب لتركيب مع العامل هما ليسا مركبين بعاملهما لان العامل فيهما معنوي  
 وتركيب المعنوي مع اللفظ محال قلنا المراد بالتركيب لتركيب مع غيره سواء كان عاملا  
 او غيره ولا شك ان كل واحد من المبتدأ والخبر مركب مع صاحبه فان قيل هذا التعريف  
 لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه فلا يزيد لانه ايضا مركب مع غيره قلنا المراد  
 بالتركيب لتركيب الذي يتحقق معه عامل ذلك الاسم فان قيل ان كلمة او لاحد الامرين  
 فلا يصدق الحد على ما وجد فيه هذا ان الامر ان اعني المناسبة وعدم التركيب كالمؤلف  
 قلنا ان كلمة او ههنا لشمس المخلو لا لشمس الجرم فان قيل ان كلمة او مشتركة بين هذين  
 المعنيين وفي ايراد احد المعنيين المشترك لا بد من القرينة فالقرينة قلنا القرينة هي  
 المقابلة بين المبني والمعرب لان المقبر في مفهوم المعبر امران التركيب وعدم المشابهة فالمعبر  
 مفهوم المبني انتفاء الامرين سواء كان معيا او بانفعال احدهما فان قيل لا يجوز للمصنف  
 حيث غير ترتيبه كالمشابهة والتركيب في تعريف المعرب المبني تقديمه وتأخيرنا قلنا انما غير  
 ايتلا التقديم ما مفهومه وجودي لشرف الوجود على العدم وحكمه اي الاثر المرتب على  
 بناء المبني ان لا يختلف لخره باختلاف العوامل وان اختلف بغير اختلاف العوامل  
 مثل جاءني رجل منو ورايت رجلا منا وهرت برجل مني والقبلة اي القارب المبني

من حيث حركات أخرى وسكون أخرى ضم وفتح وكسر للحركات الثلاثة ووقف للسكون  
 كما هو مذاهب المصريين والكوفيين لا يفتصلون بين القالب لمبنى والعرب فيستعملون  
 القالب لمبنى في المصير وبالعكس فإن قيل إضافة القالب إلى المبنى لا يصح لأن  
 هذه القالب القالب هو عارض للمبنى أعني الحركات السكون قلنا إن إضافة القالب  
 إلى المبنى إضافة بحال متعلقة لا بحاله فإن قيل لا نسلم هذه القالب القالب  
 المبنى لأنها كما تستعمل في الحركات البنائية كذلك تستعمل في الحركات الاعرابية بدليل  
 قول المصنف يا ضمة رفعا و الضمة نصبا والكسرة جرا قلنا إن للقب معنيين لقب  
 بمعنى خاص لقب بمعنى عام ما للقب بالمعنى الخاص ما يكون المخصوص من الجانبين  
 واللقب بالمعنى العام ما يكون المخصوص من جانب المقدر فقط فالمراد باللقب ههنا المعنى الثاني  
 يعني أن الحركات البنائية لا يعبر عنها إلا بهذه القالب وهذه القالب كما يعبر بها عن  
 الحركات البنائية كذلك يعبر بها عن الحركات الاعرابية وهي المضمرة واسماء الإشارة  
 والموصلات والمكبات والكنايات واسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف فإن  
 قيل المبنى مذكو الضمير الراجع إليه مؤنث فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع  
 قلنا إن تأنيث الضمير باعتبار الخبر فإن قيل كما أن جميع الظروف ليس من المبنيات  
 كذلك جميع أسماء الإشارة ليست من المبنيات لأن ذان وذين معربان عند البعض  
 فينبغي أن يقيد ما بقيد البعض قلنا لا اعتبار بخلاف البعض فإن قيل  
 كما لا يكون جميع الظروف من المبنيات كذلك لا يكون جميع الموصولات من المبنيات  
 أو وإنه معربة بالاتفاق فينبغي أن يقيد ما بقيد البعض قلنا إن أعرابها مختص ببعض  
 الأحوال هي أن لا يحد فصل صلتها فلا اعتبار له فثبت أن الأبواب أبوابا ثمانية في بيان  
 أسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لأن الأصل في الأسماء الاعراب إذا كان  
 مبنيا فلا بد من علة من أحد ما علة البناء على الحركة فإن الأصل في البناء  
 السكون الآخر للحركة المعينة أعلام أن الاسم المبنى المبنى عنه في اصطلاح النحاة  
 على ثمانية أنواع بالأستقرار المضمرة واسماء الإشارة أه ووجه الضبط أن علة

بناءً المبني لا يخلو أما عدم التركيب أمّا ما سبته بمبنى الأصل فالأول هو الأصل فان  
بعضها غير مركبة كغاق وبعضها وان كان مركباً لكنها حكاية عنها والثاني أمّا ان يكون  
بالألف أو الألف المحضر أو الحرف فالأول هو اسم الأفعال والثاني أمّا ان يكون مناسباً  
بالحرف من حيث المعنى فان كان الأول فهي الكنايات مثل كوكب أو غير ذلك مما  
يكون موضوعاً بوضع الحرف مثل من ومنذ وعن وعلى وأن كان الثاني فايضاً لا يخلو  
ان يكون متضمناً للمعنى الحرفي أمّا ان يكون مناسباً بالحرف في الاحتياج فان كان الأول فهي  
المركبات أن كان الثاني فالاحتياج اليه لا يخلو أمّا ان يكون جملة حقيقة أو حكماً أو لافان كان  
الأول فهي الموصولات وأن كان الثاني فن ذلك المحتاج اليه لا يخلو أمّا ان يكون مذكوراً أو  
غير مذكور فان كان الثاني فهي الظرف فان كان الأول فالاحتياج اليه فيه لا يخلو أمّا ان يكون  
إشارة حسيّة أو قرينة الغيبة أو الخطاب أو الحكم فالأول اسم الإشارة والثاني المضمّر  
فان قيل ان عد ذكر الخبرية من القسم الذي يناسب بالحرف مستقيم لكن عدكم  
الاستفهاميّة من هذا القسم لا يستقيم لانه كما يناسب بالحرف من حيث الصورة  
قلنا من حيث المعنى لتضمنه معنى الاستفهام قلنا الانفصال بين هذه الأبواب الثمانية  
من قبيل منع الخلول من قبيل منع الجمع فان قيل عدكم الخبرية والاستفهاميّة من  
القسم المناسب بالحرف من حيث الصورة يستقيم لكن عد كيت وديت وكذا من هذا القسم  
لا يستقيم لانه لم يوضع بوضع الحرف قلنا هذا التقسيم بالنظر الى هذه الأبواب  
والأصل في الكنايات هو كمال الاستفهاميّة والخبريّة فان قيل ان الظرف من  
القسم الذي يكون المحتاج اليه فيه غير مذكور يصح بالنظر الى قبل وبعده بالنظر الى ذواته  
لان المحتاج اليه هو المضاف اليه وهو المذكور اعني الجملة قلنا المضاف اليه لها في  
الحقيقة مضمون الجملة وهو غير بل المذكور هو الجملة وهي ليست مضافة اليها  
في الحقيقة المضمّر ما أي اسم وضع للكلمة ومخاطب فان قيل ان تعريف المضمّر المتكلم  
والمخاطب لا يكونان معاً من دخول تعريفه لانه دخل فيه لفظ المتكلم عليه في الأول ودخل  
لفظ المخاطب عليه في الثاني قلنا ان قيدا بحيثية مراد في التعريف يعنى ضمير المتكلم

ما وضع المتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه وضمير المخاطب وضمير مخاطب من حيث  
 انه مخاطب بهذا اللفظ يتوجه اليه الخطاب واما تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما  
 التقديم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا حقيقة سواء كان مقفلا حقيقة كما في ضمير  
 زيد علامة او حكما كما في ضمير علامة زيد والتقدم المعنوي ما لا يكون المقدم مذكورا  
 من حيث اللفظ بل من حيث المعنى سواء كان المعنى مفهوما من لفظ بعينه كما في قوله تعالى  
 هو اقرب الي التقوى او مفهوما من سياق الكلام كما في قوله تعالى ولا يؤتيه لكل واحد منهما  
 الشئ والتقدم الحكمي ما لا يكون المقدم مذكورا الا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى  
 بل هو مفرد من تعظيما لقصته كما في قوله تعالى قل هو الله احد وهو متصل ومنفصل  
 لانه اما يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخر اولا الاول متصل والثاني منفصل والمنفصل  
 هو المستقل بنفسه يعني لا يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخر والمتصل غير مستقل  
 بنفسه يعني يحتاج في التلفظ الى ضم كلمة اخر فان قيل تقسيم الضمير الى المتصل و  
 المنفصل تقسيم بعد تقسيم المتكلم والمخاطب والغائب هو تحصيل الحاصل وذا باطل  
 قلنا ان التقسيم الاول في الضمير بالنظر الى مرجع هذا التقسيم بالنظر الى ما قبله فلا يلزم  
 الحاصل وهو مرفوع ومنصوب مجز لان عامله اما مقصود الرفع او النصب والجزء الاول مرفوع  
 والثاني منصوب والثالث مجز فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع والمنصوب والجزء  
 بعد تقسيم هو تحصيل الحاصل وهو باطل قلنا ان التقسيم الاول بالنظر الى مرجع الثاني  
 بالنظر الى ما قبله وهذا التقسيم باعتبار الاعراب فان قيل ان تقسيم الضمير الى المرفوع  
 والمنصوب والجزء لا يجر هذه الاقسام الثلاثة اسم المجر والضمير يبقى قلنا ان التقسيم  
 الى هذه الاقسام لقيامه مقام الظاهر الذي هو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فالاول ان  
 اى المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل اى كل واحد منهما والثالث اى المجر متصل  
 فقط فذلك خمسة انواع اى المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل  
 والجزء المتصل فقط اعلم ان القياس يقتضي ان يكون لكل واحد من ضمير المتكلم  
 والمخاطب والغائب ستة فيصير مجموع الضمائر تسعين لفظا دالة على تسعين معاني



مثال الجرد والتصل بطريق التصريف هذا إعلامي غلاما غلامك فلا مكاله والناك  
 كما الخ فالمرنوع التصريف خاصة لا المنصوب والجرد يستتر لان ضمير المرفوع المتصل كالج  
 من الفعل فيستتر فيه لدلالة الفعل عليه في الماضي للفاث الغائبة وفي المضارع  
 المتكلم مطلقا سواء كان المتكلم واحدا او مع الغير والمخاطب الغائب والغائبة وفي  
 الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل  
 مفعلا او متعلقا وجمعا مذكرا او مؤنثا فان قيل ينبغي ان يكون الالف في ضاربان والواو  
 في ضاربين لانهما يتغيران بحول العوامل لان الضمير لا يتغير بدخول العوامل هما يتغيران  
 فعلم ان الالف في ضاربان والواو في ضاربين ليسا بضميرين بل الضمير مستتر فيهما ولا  
 يسوغ انفصال الالف عن المتصل لان ضم الضمائر لا يجاز ولا اختصاصا والمتصل اخص من  
 الانفصال ذلك بالتقديم على عامله لان الاتصال انما يكون لغرض لا بغرض  
 بالملفوظ الا بالحدوث اذ ليس له وجود في اللفظ او يكون العامل مغويا لان الاتصال  
 انما يكون بالملفوظ لا بالعقود اذ ليس له وجود في اللفظ او حرفا والضمير مرفوع لان  
 الضمير المرفوع قوي والحرف ضعيف واتصال لقوى بالضعيف خلاف لغتهم او بكونه  
 مستندا اليه صفة جرت على غير من هي له لانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم  
 الالتباس في بعض الصوك في زيد عمر ضاربه هو وحمل عليه الالتباس في جرد الباب  
فان قيل لو تقيد بالانفصال يلزم الالتباس ايضا لان هو مئة كما يصح لزيد كذلك  
 يصح لعمر قلنا ان بتقدير الانفصال لا يلزم الالتباس لانه لما انفصل الضمير على  
 خلاف القياس علم ان مرجعه ايضا خلاف القياس وهو البعيد مثلا اياك ضربت  
 مثال لتقديم الضمير على العامل ما ضربك الا انما مثال لفصل الغرض هو انما  
 فهنا وياك والشر مثال لخص العامل اي اتق نفسك والشر وانما زيد مثال كون  
 العامل مغويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربه هي مثال  
 الضمير الذي اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فان قيل هذا المثال

انما يستقيم اذا كان هي فاعلا لصفة ولا امر ليس كذلك اذ يجوز ان يكون تأكيداً للضمير  
المستكن في الصفة علان التاكيد لا زبر دليل قوله نحن الزيدون ضاربوه نحن  
قلنا ان العدة من النعاة الرغشترى هو صاحب الكشاف حكاه عنه ضاربهم نحن  
فعلوان هي فاعل لا تأكيد فان قيل ما الوجه للمصنف انه اختار بالمثال صورة  
عدم الالتباس فيها قلنا انما اختارها لثبت الحكم في صورة الالتباس بالطريق الأولى  
واذا اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعاً اذ لو كان احدهما مرفوعاً فيجب الاتصال  
في الضمير الثاني لان ضمير المرفوع كالجزم من الفعل فكانه لو تحقق الفصل بين  
الفعل والضمير الثاني فان كان احدهما اعرف قد مته فلك الخيار في الثاني ان  
شئت اوردته متصلاً نظر الى لفظ الاول نحو اعطيتك ان شئت اوردته منفصلاً  
نظر الى معنى الاول نحو اعطيتك اياه وضربك وضربى اياه والاى وان لم يكن  
احدهما اعرف او كان اعرف لكن ما قدمته فهو منفصل اما في الاول فلتلا يلزم  
الترجيح بتقديم احد المتلين على الاخر في الكلمة الواحدة حكماً واما في الثاني  
فلا يلزم تقديم الاضعف على الاقوى في الكلمة الواحدة حكماً نحو اعطيته اياه  
او اعطيته اياه والمختار في خبر باب كان الانفصال اى انفصال الضمير لان  
خبر كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ واجب الانفصال لكون عاملاً معنويّاً  
وايضاً يشبه بالمفعول لانه وقع بعد المرفوع وضمير المفعول واجب الاتصال  
فهذه الاتصال الانفصال جائزان لكن الانفصال مختار على الاتصال لان  
رعاية الاصل ولى من رعاية المشابهة مثل زيد قائم وكنت اياه والاكثر لولا  
انت الى آخره يعني ان الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لان ما بعد لولا  
مبتدأ محذوف والخبر والمبتدأ واجب الانفصال لكون عاملاً معنويّاً وعسيت  
الى آخره لان ما بعد عسى فاعله والفاعل واجب الاتصال قد جاء لولا في  
وعساك الى آخرها اعلم ان في لولا وعساك مذهبين مذاهب لا خفش  
ومذاهب سيبويه فمنها لا خفش ان ما بعد لولا ضمير محذوف ووقع في



موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض مذهب سيبويه ان لولا في هذا  
 المقام حرف جر وما بعد ضمير مجرور وقع في موقعه وما بعد عيسى ضمير منصوب  
 عند الاخفش وقع موقع المرفوع وعيسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى عند  
 سيبويه وما بعد ضمير منصوب وقع في موقعه فالحاصل ان الاخفش تصرف في  
 الممول سيبويه تصرف في العامل دون الوقاية مع الياء اى مع ياء المتكلم لازمة  
 في الماضي لتي اخر الماضي من الكسرة التي هي اختصار المختص بالاسم لهذا سميت هذا  
 النون نون الوقاية وفي المضارع عريان نون الاعراب لتقي اخر المضارع ايضاً عن  
 تلك الكسرة فان قيل هذا ينقض بكسر ضمير بين لانها كسرة في اخر الفعل وهو  
 قلنا ان هذه الياء ضمير الفاعل هو كالجذر من الفعل فيكون في وسط الكلمة حكماً  
 فان قيل هذا ينقض بكسرة لم يكن الذين كفرة اقول الحق لان هذه الكسرة في  
 اخر الفعل هو جاز قلنا ان هذه الكسرة بعرض المقام الساكنين والعوارض لا تقدر  
 وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها غير بين لانتان والترك اما الانتان  
 فلمحافظه الحركات البنائية في غير لدن ولحافظه السكون في لدن واما الترك  
 فلئلا يلزم اجتماع النونات ولو كان حكماً كما في لعل وكيت محمول على اخواتها ونحوها  
 في ليت لانه مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل ومن وعن وقد  
 وقط للحفاظة على السكون الذي هو اصل في البناء مع قلة الحرف وعكسها لعل  
 لثقل لتضعيف طول للفظ وكثرة الحرف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل  
 العوامل بعد ما صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية  
 والجمعية والتذكير والتانيث والتكلم والتخاطب الغيبة رعاية للطابقة بين  
 الراجح مرجعه ويسمى فصلاً ليفصل بين كونه نقلاً وخبراً فيما يصلح لها ثم اتسم  
 فادخل فيما لا التباس فيه طرأ الباب نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب و  
 شرطه ان يكون الخبر معرفة لان ايراد الفصل لدفع الالتباس الى التباس فما  
 يلزم عند تعريف الخبر او فعل من كذا الالتحاقه بالمعرفة في اصناع نحو الالام به

مثل کان زید هو افضل من عمرو ولا موضع له ای لا محل للفصل من الاعراب عند الخلیل  
لا نعرف اورد على صورة الضمير والخوف لا محل لها من الاعراب وبعض العرب  
يجعله مبتدأ وما بعده خبره ای يستعمله بحيث يحكم النجاة بكونه مبتدأ وما بعده  
خبره ولا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر لكن يعلم الخوى من اعراب ما بعده  
فان كان اعراب ما بعده رفعاً فهو مبتدأ وان كان اعراباً ما بعده نصباً فهو ضمير  
الفصل ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكراً والقصة  
اذا كان مؤنثاً لان الجملة المذكورة بعد لا تخلو اثنان تبين حال المذكور فقط او المؤنث  
فقط وكلهما كالمألول ضمير الشأن فهو زید قائم والثاني ضمير القصة فهو هند  
قائمة والثالث اثنان يكون الامة فيها مذكراً او مؤنثاً فالاول ضمير الشأن فهو  
ضرب يده هند او الثاني القصة نحو هي ضربت هند زید ا فان قيل  
ان معنى قبل ويتقدم واحداً فنكر قبل بعد يتقدم مستنداً ولا فائدة فيه  
قلنا ايراد لفظ قبل بعد يتقدم لتأكيد معنى يتقدم لان تقدم الضمير على مرجع  
غير معهود او نقول ان معنى يتقدم هذا انه يقع من غير سبق مرجع ضمير غائب  
وهذا المعنى اعرب بحسب المفهوم من ان يكون قبل الجملة او بعد هاى المراد  
ما يكون قبل الجملة فلذا اقيده بقوله قبل الجملة فان قيل ان قوله يسمى ضمير الشأن  
والقصة صفة ضمير الغائب والاصل في الصفات الاحتراز فينبغي ان يكون هذا  
القيد داخل في بيان هذه القاعدة قلنا ان قوله يسمى ضمير الشأن القصة حمله  
معترضة اوردت لبيان الواقع وليست داخله في بيان هذه القاعدة لان  
هذا الحكم ثابت مطلقاً سواء وقعت هذه التسمية اولاً وايقها يلزم استند ذلك  
قوله يفسر بالجملة بعد فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو الشأن هو زید  
قائماً لانه ضمير غائب ثم قبل الجملة مفسر بالجملة ولا يكون ضمير الشأن قلنا  
لما حملت التقدم على ما ذكرنا لم ينقض القاعدة بقوله الشأن هو زید قائم لان  
مرجعه مذكور سابقاً ويكون متصلاً ومنفصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوام لان

عالمه اما ان يكون صالحا للاتصال ولا الثاني منفصل ولا اولا فان يكون قابل  
الاستتار اولا فالاول مستتر والثاني بانظر مثل هو زيد قائم وكان زيد قائما وانه نريد  
قائم وحذفه منصوبا ضعيفا اما جوارحه فلو قوعه على صفة الفضلة اما ضعفة فلانه  
خذ الضمير المراد بلاديل عليه كافي قول الشاعر شعر ان من يدخل الكنيسة يوما  
يلق فيها جاذرا وطبا الامع ان اذا خفت فانه لازم كافي قوله تعالى واخذوا  
ازالة الله رب العالمين لان اعمال المذكورة بعد تخفيفها موجود في سعة الكلام كافي قولنا  
وان كلاً ما لي بوقتكم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها غير موجود في سعة الكلام  
ففرضوا عملها في ضمير الشأن المقدلة يلزم زيادة الفرع على الاصل فان قيل  
زيادة الفرع على الاصل لازم لان اعمال المكسوف في الظاهر اعمال مفتوحة في المقدار  
قلنا دام العمل في الضمير اقوى من العمل في الظاهر احيانا اسماء الاشارة  
ما وضع لمشار اليه اي وضع للمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء حقيقة  
او حكما فلما قيد الاشارة بالحسية ليرد النقص على ضمير الغائب الامر الذي لا يفي  
وضعا لمشار اليه اشارة ذهنية لاحسية وتعمير الحسنة عن الحقيقة والحكمي لا يرد  
النقص بمثل قول تعالى اذكركم الله ربكم لانه لزيادة التمكن ذهن المؤمنين نازلة منزلة  
المحسن فان قيل المشار اليه ما خرج من الاشارة والمبدأ مرعى في المشتق فحينئذ يلزم  
تعريف الشيء بنفسه وهو دور قلنا الاشارة المأخوذة في المحذو ودا صلاحي في الحد  
لغوي فتغير الجملة واندم الدروحي المذكور فان قيل ان للمذكور حال عز وذل والحال  
انما يكون عز الفاعل والمفعول واليحل حلا منها قلنا ان اذا فاعل للفعل المعتك والمفعول  
من نسبة الخبر الى المبتدأ او لمتناه اذ ان وذي فان قيل ان اذ ان وذي معطو  
على اذ ان وذي حال عنه فحينئذ يلزم تقديم الحال على العامل المعتك وهو باطل  
قلنا نعم لكنه قدم عليه لقر الضمير الى مرجعه فان قيل ان قوله هو مبتدأ ودام معطوف  
عليه كل واحد منهما خبر للمبتدأ فحينئذ يلزم حمل الجزاء على الكل الواحد على المتعدد  
وهو باطل قلنا ان في امع ما عطف عليه خبر عن المبتدأ بطريق تقديم العطف على الربط

والمؤنث تأو ذی قیل تا اصل فی لغات المؤنث فانه لم یثن منها الا وهی وقیل  
 هذا اصل لکونها بازاء الذکر فینبغي ان یناسبها وقیل هاء اصلان للقوا باصا لهما  
 قد مناهما علی سائر لغات المؤنث فقی وته وذه وهی وذهی لمتناه تان وتین فان  
 قیل اختلاف ذان وذین وتان وتین باختلاف العوامل فی معرفة فلا یصح علی  
 من البتة قلنا لیس هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل ان تان موضوعا  
 لتثنية المرفوع وذین وتین لتثنية المنصوب المجرور ووقعها علی صورة المعرب  
 اتفاقا لا لقصد لاعراب لوجوب علة البناء فیها كما فی باقیها ولجمعها أولا عمدا وقصرا  
 ولحقها ای یدخل علی اوائل اسماء الاشارة علی سبیل اللغو والعرض حرف التثنية  
 للتثنية علی المشار الیه قبل التلفظ به فان قیل اللغو ذکر الثنی فی آخر الثنی وحر  
 التثنية مقدم علی اسم الاشارة فكيف یصح قوله ولحقها حرف التثنية قلنا المراد  
 باللغو الدخول فی اوائلها لکن اطلاق اللغو علیها اشارة الی عرَضها ویتصل  
 ای باوآخرها فخر الخطاب للتثنية علی حال الخطاب من الافراد والتثنية والجمعة  
 والتذكیر والتانیث وهی خمسة فی خمسة ای مضربة فی خمسة انواع اسماء الاشارة  
 فتكون ای الاقسام الحاصلة من ضرب الخمسة فی الخمسة خمسة وعشرون فی الاوالی  
ذاکر وذاکر الی ذاکر وذاکر كذلك البواقی ویقال ذ القریبان قلة الحروف الی علی قلة  
 المسافة وذلك للبعید لان كثرة الحرف یدل علی كثرة المسافة وذلك للمتوسط لاجتماع  
 متوسطة بین ذالک وذا فیدل علی متوسط المسافة فان قیل ان الناس یأخرون بالبعید  
 عن المتوسط رعاية للمطابقة بین الوضع والتبع قلنا نعم لکن آخر المتوسط طلال التبع  
 لا یحقق الا بعد تصوی الطرفین فان قیل لم ذکر هذا الحكم علی صیغة المجهول مع ان صیغة  
 المجهول خلاف الاصل قلنا ما رأی المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاثة مقام  
 الاخرین لم يأخذ هذا الفرق من جهة بل حاله الی غیر ذلك وتانک وذاکر مثل تانک  
 واولا او مثل ذالک فی افاة البعد واولا وتانک وذاکر محققین واولا لا یغیر اللام  
 للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقریب اما شته

وهنا وهما فللمكان خاصة فلا يستعمل في الزمان لا مجازا للتشبيه كما في قوله تعالى  
هناك الأولاد لله تعالى فان قيل ما الوجه للمصنف حيث نقل هذا الحكم بكلمة انا  
قلنا للتشبيه على ان هذا الحكم متفق عليه عند المصنف وغيره الموصول  
ما لا يتم بجزء الاصلة وعائدا فان قيل الموصول مأخوذ من الصلة والمبدأ  
في المشتق فيجوز ان يلزم تعريف الشيء بنفسه وهو دور قلنا الصلة المأخوذة في المحدث  
اصطلاحا وفي الحد لغوي فلا دور فان قيل هذه العبارة لا يؤدي ما هو المراد  
لان المراد نفى التام عن الجزئية وهذه العبارة مشعر بنفي الجزئية من التام قلنا ان  
جزء منصوب على التميز وموصوف بصفة مقدرة وهو تام فحاصل المعنى هذه الموصولة  
يكون جزءا تاما الاصلة وعائدا ونقول ان لا يتم بمعنى لا يصير هو من الافعال التامة  
وجزء خبر موصوف بصفة مقدرة فيكون التقدير الموصول ما لا يصير جزءا تاما الاصلة  
وعائدا المراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يدخل اليه المركب الا الى انضمام  
آخر كالمبتدأ والخبر الفاعل والمفعول غيرها وهذا على الوجه حيث قال المراد بالجزء  
التام ما يكون ركنًا من الكلام كالمسند المسند اليه لا غيرها من الفضلات فان قيل  
ما الوجه للمصنف حيث نفى الجزء التام لا الجزء المطلق قلنا الموصول مع الصلة  
جزء تام من المركب فيكون الموصول جزءا جزء الجزء وجزء جزء الشيء وان لم يكن جزءا  
تامًا لكنه جزء ناقص فان قيل ان معرفة الصلة موقوف على الموصول في الواقع  
اعني جملة خبرية مذكورة بعد الموصول مشتملة على عائدا فلو عرف الموصول بما لزم  
الدور قلنا المراد بالصلة ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي فلا دور فان قيل  
المعنى اللغوي مجازا بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي لا بدق الجنا من القرينة وما القرينة  
ههنا على المرادة المعنى اللغوي قلنا القرينة عليه قوله عائدا فانه لو اريد بها معناها  
الاصطلاحى لكان هذا القول مستدكا لانه لا خارج مثاذا حيث ليس لها صلة اصطلاحية  
او نقول من اعراض المراد بالصلة ههنا معناها الاصطلاحى لكن يمكن ان يعرف  
الصلة بما لا يتوقف معرفتها على معرفة الموصولان يقال الصلة جملة متصلة باسرها لا يتم

الاعم هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعل هذا يلزم استدراك قوله  
 وعائد لانه ما خفي في مفهوم الصلة الاصطلاحية قلنا انما ذكره تصريحاً بما علم  
 ضمناً بالغة في الاحتراز من مثل ذو حيث اعلم انه لما كانت الصلة بمعنى عام  
 بمسبب مفهوم من ان يكون خبرية او انشائية والمراد منها خبرية فقط والعائد اعم من  
 ان يكون ضمير الوغيرة ولا يكون بحسب الواقع الا ضميراً او ضميراً اعم من ان يكون راجعاً  
 الى الموصول والى غيره ولا يكون بحسب الواقع الا راجعاً الى الموصول فاشارة للمصنف  
 التعمين هذه الامور بقوله وصلته جملة خبرية اما كونها جملة فلان الصلة  
 لبيان الموصول والبيان لا يحصل الا بالجملة واما كونها خبرية فلان الصلة مرتبطة  
 بالموصول الانشائية لا تقبل الربط والعائد ضميره للربط بين الصلة والموصول  
 الالف اللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة يشبه اللام الحرفية في الصور  
 فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفرد اصوة عملاً بالنسبة الحقيقية في اى الموصولات  
 الذى للمفرد المذكور والتقى للمفرد المؤنث والذات واللتان بالالف في حالة الرفع  
 والياء في حالة النصب الحرف الاول لثنى المذكور والثاني لثنى المؤنث والاول مشترك  
 بين جمع المذكور والمؤنث لكن استعماله في جمع المذكور اشتهر والذين هو جمع للمذكر  
 خاصة والذات واللام واللاى مشتركة بين جمع المذكور والمؤنث كتر استعماله  
 في جمع المؤنث اشتهر اللاتى واللواتى لجمع المؤنث خاصة وجاء فى اللاتى الات مجاز  
 الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللهاى بحدف التاء والياء معاً وما بمعنى  
 الذى يستعمل فى غير ذوى العقول غالباً وقد يستعمل فى ذوى العقول  
 ايضاً نحو قوله تعالى والسماء وما بينهما ومن بمعنى الذى يستعمل فى ذوى العقول غالباً  
 وقد يستعمل فى غير ذوى العقول ايضاً كما فى قوله تعالى فمنهم من بمبني على يظهر واتي  
 واية فالاولى بمعنى الذى للمذكر والثاني بمعنى الذى للمؤنث وذو الطائفة اى النسوة  
 الى بنى طى كفى قول لشاعر لشعر فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو حفر ذو  
 طوئت اى اللقى حفرها واللقى طوئها وذا بعد ما للاستفهام كفى قوله فاذا صنعت

ما الذي صنعت والالف اللام والعائد المفعول مجزئ حذفه لانه فضلة وحذف  
 الفضلة جائز نحو قوله تعالى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ أَوْ يَشَاءُ فَازْ قِيلَ هذا  
 ينقض بقوله مَعَهُ اللَّهُ لَمَن يَحْدَثْ لان العائد فيه مفعول لا يجوز حذفه قلنا المراد  
 بالعائد ما يكون راجعاً الى الموصول ههنا ليس كذلك فَازْ قِيلَ هذا ينقض بمثل  
 الذي ضربته في دانه لان العائد فيه مفعول اجم الى الموصول ولا يجوز حذفه  
 قلنا العائد المفعول مجزئ حذفه اذ الم يوجد المانم وههنا وجد المانم وهو اجتماع  
 الضميرين في صلة واحدة اعلم ان النخاة وضعو ابا يا يسمونه بالاختفاء بالذي يخرجهم  
 من وضعه تمرين المتعلمين فيما يتعلم في مسائل هذا الفن فقال المصنف  
 واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع الخبر ضميرها واخرته خبراً عنه فاذا  
 اخبر عن زيد من ضربت زيداً قلت الذي ضربته زيداً وكذلك الالف اللام في  
 الجملة الفعلية خاصة ليصم بناء اسم الفاعل المفعول منه لان صلة الالف اللام  
 لا تكون الا اسم الفاعل المفعول ولا يمكن اخذها الا من الجملة الفعلية فَازْ قِيلَ  
 هذا ينقض بضميرين يدقائماً لانه جملة فعلية ولا يصح الاخبار عن جزئها بالالف  
 واللام قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفاً وليس فعل جامداً  
فَازْ قِيلَ هذا ينقض بضمير ميقوم زيد وسوف يقوم زيد وان يقوم زيد وما يقوم  
 زيد لانها جمل فعلية وفعله متصرف لا يصح الاخبار عن اجزائها بالالف اللام  
 قلنا المراد بالجملة الفعلية ما يكون فعلها متصرفاً وليس بمصدر يجر فلا يستفاد  
 معناه من اسم الفاعل والمفعول فان تعدد راسم منها تعدد الاخبار ومن ثمة  
 اى من اجل انه اذا تعدد راسم منها تعدد الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير  
 الشأن لانه واجب التقديم على الجملة فلو اخرعته بالذي لفات التقديم  
 والموصوف بدون الصفة والصفة بدون الموصوف نحو ضربت زيد  
 والعاقلة للزوم كون الضمير موصوفاً وصفة وهو باطل والمصدر والعامل  
 بدون المفعول نحو عجبت من ذوق القصار الثوب لانه يؤدى الى

اعمال للضمير والضمير ليس بعامل الحال لان الحال واجب التذكير والضمير واجب  
التعريف فكيف يقع المعرفة موقم النكرة والضمير المستحق لغيرها ولا اسم المشترك عليه  
 نحو زيد ضربت غلامه فلوا خبر عن غلامه ويقال لذي زيد ضربته غلامه فالضمير في  
 ضربته ان كان راجعاً الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان كان اجزأ الى المبتدأ  
 بقي الموصول بلا عائد وكل واحد منهما باطل في الاسمية للاحرفية موصوفاً نحو  
 ما اشتريت واستفهامية نحو ما عندك وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة  
 سواء كان موصوفاً بالفرد نحو مرت بما محب لك او بالجملة كافي قول الشاعر  
 ربما تكثر النفوس من الامر له فرجة كحل لعقال وتامة بمعنى شئ منك عنداني على  
 معرفتي سيديوه نحو قوله تعالى فيهماي وصفة نحو اضر بضر يا ما ومن ذلك في مثال  
 الموصولة نحو اكرمت من جاءك ومثال الاستفهامية نحو من غلامك ومثال  
 الشرطية نحو من تضرب ضرب مثال الموصوفه نحو قول الشاعر شعرك كفي بنا فضلاً  
 علي من غيرنا حب النبي محمد ايا نا في التامة والصفة واتي اية كمن في  
 ثبوت الامور الاربعة الا في التامة والصفة مثال الموصولة نحو اضر بلهم  
 لقيت ومثال الاستفهامية نحو اهر اخوك ومثال الشرطية قوله تعالى اياماً  
 تدعوا فله الاسماء الحسنی ومثال الموصوفة نحو يا ايها الرجل فان قيل  
 ان اتي بجمي وصفة كما في قوله مرت برجل في رجل فكيف يصح تشبيهه بجمي  
 صفة اصلاً قلنا ان اتي الواقعة صفة في الاصل استفهامية لكن نقلت عن معنى  
 الاستفهام الى معنى الصفة بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر وهي كل من  
 اتي واية معربة وحدها لا الزمة الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد مخرج  
 الاسم المتمكن فيقوى بها جهة الاسمية ويضعف جهة المشابهة بالحرف الا اذا حذف  
 صدر رصمتها نحو قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا  
 وانما بنيت لزيادة الاحتياج الاول الاحتياج الى نفس الصلة والاخر الاحتياج الى  
 الصلة وبنيت على الصم تشبيهاً بالغايات فان قيل ان اي الموصوفه ايضا مبنية



فَلَمْ يُسْتَنْ بِنَاؤُهَا قُلْنَا أَنْ بِنَاؤُهَا مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْمُنَادَى بِأَنْ كُلُّ مَا دَقَّ مَنَادَى  
 مَعْرُوفَةٌ فَهُوَ بِمَنْ فَلَاحَاجَةٌ لِي ذِكْرُهُ ثَانِيًا فِي مَا ذَا صُنْعَتْ وَجْهًا زَاهِدًا مَا أَلَاكَ وَجْهًا  
 رَفَعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ لِيَكُونَ الْجَوَابُ مُطَابِقًا لِلسُّوَالِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا جَمْلَةً مَعِيَّةً  
 وَالْآخِرَ آتِي شَيْءٌ وَجَوَابُهُ نَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ لِيَكُونَ الْجَوَابُ  
 مُطَابِقًا لِلسُّوَالِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا جَمْلَةً فَعْلِيَّةً وَمَجْنُوزٌ فِي الْأَوَّلِ نَصْبُ الْجَوَابِ فِي الثَّانِي  
 رَضِ الْجَوَابُ لَكِنْ لَمْ يَتَعَرَّضَ الْمُصَنِّفُ لَهُ لِفَوَاتِ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ الْجَوَابِ وَالسُّوَالِ اسْمَاءُ  
 الْأَفْعَالِ مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالْمَاضِي فَإِنْ قِيلَ هَذَا التَّعْرِيفُ لَا يَكُونُ  
 جَامِعًا لِأَفْرَادِهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ أَنْ يَمْنَعِيَ التَّعْيِيرَ وَأَوْ يَمْنَعِيَ التَّوَجُّهَ لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ  
 مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ قُلْنَا أَنْ أَتَى فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى تَضَمُّرَتِ وَأَوْ يَمْنَعِيَ  
 تَوَجُّهَتْ لَكِنْ عَرِبَ عَنْهُمَا بِالْمَضَارِعِ الْحَالِي لِأَنَّهُمَا مَعْنَاهُمَا عَلَى الْأَنْشَاءِ وَالْحَالِ الْأَنْشَاءِ  
 مَثَرُودٌ زَيْدٌ أَيْ أَهْلُهُ وَهَيْهَذَا الذَّيْ كَعَدَ فَإِنْ قِيلَ لَمْ تَقْدَمْ مِثَالُ اسْمِ فَعَلٍ  
 بِمَعْنَى الْأَمْرِ عَلَى مِثَالِ اسْمِ فَعَلٍ بِمَعْنَى الْمَاضِي قُلْنَا إِنَّمَا قَدَّمَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ عَمِلَتْ  
 وَالْعَرَّةُ لِلتَّكَثُّرِ فَإِنْ قِيلَ لَمَّا كَانَ اسْمُ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالْمَاضِي فَالْبَاعِثُ عَلَيْهِمْ  
 حَيْثُ جَعَلُوهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ لَمْ يَكُنْ قَبِيلُ الْأَفْعَالِ قُلْنَا أَنْ الْحَامِلُ عَلَيْهِمْ أَنَّ الْفِعْلَ كَلِمَةٌ  
 دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا مُقْتَرَنٌ بِأَحَدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَهِيَ لَا تَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بِأَنَّهَا  
 عَلَى صِيغَةِ الْمَاضِي الْأَمْرِ لَكِنْ هَذَا الْجَوَابُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْعَرَبَ الْقَوِيَّ يَتَلَفَّظُونَ بِلَفْظِ صِيغَةٍ  
 وَلَمْ يَخْطُرْ بِالْهَرَفِ لَفْظُ اسْكُتْ وَأَمْنَعُ فَالْحَقُّ فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْحَامِلَ عَلَيْهِمْ أَنَّ  
 صِيغَتَهَا مَخَالَفَةٌ لَصِيغَةِ الْأَفْعَالِ يَتَضَرَّعُ فِيهَا تَعَرُّرُ الْأَسْمَاءِ لَا يَتَضَرَّعُ فِيهَا تَضَرُّعُ الْأَفْعَالِ وَلِهَذَا  
 قَالُوا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالْمَاضِي وَلَمْ يَقُلْ مَا كَانَ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ وَالْمَاضِي فَإِنْ قِيلَ هَذَا  
 التَّعْرِيفُ لَا يَكُونُ مُنْتَفِعًا مِنْ خَوَالِ الْغَيْرِ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ ضَارِبٌ فِي مِثْلِ زَيْدٍ ضَارِبٌ مَقْدَرٌ  
 بِمَعْنَى الْمَاضِي فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفِعْلِ وَلَيْسَ لَكَ قُلْنَا الْمُرَادُ بِاللَّامَةِ دَلَالَةٌ بِحَسَابِ أَصْلِ  
 الْوَضْعِ وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ بِعَارِضِ الْقَرِينَةِ وَالْعَوَارِضُ لَا تَقْبَلُ فَعَالًا أَيْ مَا يُؤْذَنُ بِفَعَالٍ الْكَافِي  
 الْأَمْرُ الْمَشْتَقُّ مِنَ الثَّلَاثِ الْمَجْمُوعِ قِيَامٌ أَيْ قِيَاسِي كَذَا فِي مَعْنَى أَنْزَالِ اسْمِهِ هَذَا الْحَكْمُ مَطْرُودٌ

الثلاثي الجرد فان قيل هذه القاعدة منقوضة على قوام وقعا ولا يعملا بحيثان  
 بمعنى قروا أفعدا قلنا المراد بلا طراد الكثرة فان قيل لما كان المراد بلا طراد الكثرة  
 فكيف يصح نسبة القياس اليه قلنا ان نسبة القياس اليه ايضا للكثرة وفعال المصدر  
 معرفة كفعال بمعنى الفجرة قال الشارح الرضوي ما وجدنا دليلا قاطعا على تعريف المصدر  
 تانيته قلنا لا يلزم من عدم وجد انك عدم الوجود في نفس الامر صفة مثل يا  
 فساق بمعنى يا فاسقة بمعنى لمشايمته له عدلا وزنة اما زنة فظاهر اما عدلا فلان  
 فعال بمعنى الامر معدل من الامر الفاعل للمبالغة فان قيل ان كون اسماء الافعال  
 معدولة من الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه لان المعدول لا يخرج بسبب العدل  
 عن نوعه فكيف يخرج الفعل بسبب العدل من الفعل الى الاسم قلنا ان الدليل عليه موجود  
 هو المبالغة لكن هذه الجواب ضعيف لان المبالغة موجودة في جميع اسماء الافعال ولو قيل  
 بعد لها احد فالاولى في الجواب ان يقال المراد بالعدل الاشتقاق ولا شك ان الاشتقاق  
 يخرج الشيء عن نوعه وفعال علماء الايمان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى في الجمع المشابهة  
 للفعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في قيم لعدم علة البناء ذاتها على فعال بمعنى الامر  
 وزنة خلاف الاصل الا ما كان في اخر راء نحو حضار لان الراء في ثقل الكون في الخرج  
 كما ذكره فاختير فيه البناء لان السلوك بطريقة واحدة اسهل من السلوك بطرق مختلفة  
 الاصوات كل لفظ حكمه صوتا وصوت به البهائم فالاول كغاق حكاية عن صوت  
 الغراب الثاني كثر لانها المبعيد فان قيل ان تعريف الاصوات لا يكون جامعاً لافراد  
 لانه خرج منه الضو الذي نقل من الصوتية الى المصدرية فقط مثلاً اذا التجرد ايضا  
 خرج منه الضو الذي نقل من الصوتية الى المصدرية ومن المصدرية الى اسم فعل  
 كصه بمعنى اسكت به بمعنى امنع وايضا خرج منه الضو الذي يجري على لسان الانسان  
 عند عروض المعنى له كقول المتنم والمتمجدي عند عروض الندامة والتعجب قلنا ان  
 الاصوات الجارية على لسان الانسان على قسمين منقولة وغير منقولة والمنقولة لا يخلو  
 اما منقولة الى المصادر فقط او منقولة الى المضاعف والمضاعف الى اسماء الافعال فالاول

داخل في باب اسماء الافعال فلو خرجا عن تعريف الاصوات الاضيقية غير المنقولة على  
 ثلاثة اقسام قسم يجري على لسان الانسان تشبيهاً بغيره وقسم يجري على لسان الانسان  
 للبهائم وقسم يجري على لسان الانسان عند عرض المعنى له فلما كان القسم الاول  
 ملحقين بالاسماء المبنية مع تعلقهما بالغير فهذا القسم الثالث عالم يكن متعلقاً  
 بالغير يكون ملحوقاً بالاسماء المبنية بالطريق الاول اعلم ان علة بناء الاصوات  
 عدم التركيب في الاسماء المحدودة فان قيل لما كان علة بناء الاصوات عدم  
 التركيب مع غيره فعلى هذا لو كان مركباً مع غير كان معرباً اذا قلت قال زيد عند التعجب  
 او خاف عند صوت الغراب قلنا هي في هذه الحالة ايضاً مبنية لا من حيث انها اصوات  
 بل من حيث انها حكاية عن الاصوات اعلم ان الاصوات لا يدل على المعنى باعتبار اصلها  
 فان قيل لما لم يكن الاصوات دالة على معنى باعتبار اصلها الوضع فلم تكن اسماء  
 فلم ذكرها في باب الاسماء المبنية قلنا ان ذكرها في باب اسماء المبنية لاجرائها مجرماً  
 واخذها حكمها المركبات كل اسم ركب من الكلمتين ليس بينهما نسبة فان  
 قيل تعريف المركبات لا يكون جامعاً لافراده لانه يخرج منه مثل سيوية لا يخرج  
 من كلمة وصلاً من الكلمتين قلنا المراد بالكلمتين اعم من كونها حقيقة او حكماً  
 فان قيل المتبادر من الكلمتين ما هو مركب من الاسمين من فعلوا اسم فحينئذ  
 خرج من تعريف المركبات ما هو مركب من الفعلين او حرفين مختلفين قلنا المراد بالكلمتين  
 اعم من كونها اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين فان قيل تعريف المركبات لا يكون  
 جامعاً لافراده لانه يخرج منه المركب التعددي خمسة عشر لان بين جزئيه نسبة العطف  
 قلنا المراد بالنسبة ما هو غير نسبة العطف لكن هذا الجواب ضعيف لانه بالنسبة نكرة وقعت  
 في سياق النفي والنكرة الواقعة في سياق النفي عامة وارادة الخصوم قرينة العموم  
 اصعب من خوط الفتاد فالاولى ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهوم من ظاهر هيئة  
 تركيب احد الكلمتين مع الاخرى فان تضمن الثاني حرفاً بنياً اما الاولى فلو وقع اخر  
 في وسط الكلمة ووسط الكلمة ليس محللاً للاعراب اما الثاني فلتضمنه معنى الحرف

خمسة عشر وحاد عشر واخواتها فاقبل المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال  
 واحد فالحاجة لا يراد للمثالين قلنا انما اورد المثالين للتبسيط على ان بناء هذه  
 المركبات ثابت سواء كان احد جزئيه عددا مركبا مع العشر او صيغة اسم الفاعل  
 المشتق منه فان قيل لا نعلم ان الجزء الثاني في حاد عشر متضمن معنى الحرف والاول  
 ضد المعنى قلنا ان تضمن معنى الحرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فحاد عشر  
 وان لم يتضمن معنى الحرف حقيقة لكن يتضمن معنى الحرف حكما باعتبار المشتق منه  
 لان حاد عشر مشتق من احد عشر هو متضمن معنى الحرف حقيقة الا ان عشر فانه  
 لا يبقى فيها الجزء ان بل الاول معرب يشبهه بالمضارع في سقوط النون الاعرابي الثاني يبقى  
 لتضمنه معنى الحرف والاول ان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني لعدم علة العدم فيه  
 النقص بمعنى الحرف كعليك وبني الاول لو توعد الخوة في وسط الكلمة في الاصح احتراز عن  
 لغتين اخريين احدهما اعراب الجزئين معا وادفاعة الاول والثاني مع منع ضمنا وثانيهما  
 اعراب الجزئين معا وادفاعة الاول والثاني مع ضمنا الثاني الكنايات جمع كناية وهي  
 في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه  
 لغرض من الاغراض كالإهام على السامع كقولك جاء في فلان وانت تريد انما فان قيل  
 الكنايات مبتدأ او كذا وكذا خبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل  
 الذات على الوصف وهو لا يجوز قلنا المراد بها ههنا ما يمكن به المعنى المصدر فان قيل  
 ان تعرف الكنايات لا يكون جامعا لانه لا يخرج منه لفظ فلان فانه كناية مع انه  
 معتر قلنا المراد بالكنايات بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا يخلو اما بعض  
 او بعض معين فقل الاول يلزم المحذور المذكور وعلى الثاني يلزم التعريف بالجهول  
 لانه لا قينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض ههنا بعض معين والقينة عليه  
 اصطلاح النحاة لانهم اصطحوافا بالمبتدأ ان يريدوا به ذلك البعض المعين لذلك لم يقل  
 بعض الكنايات كما قال بعض النحاة فان قيل بحث الشيء موقوف على معرفة الشيء والمصنف  
 لم يعرف الكنايات فكيف يصح البحث منها قلنا التعريف انما يكون للشيء اذا كان بيز افراد

مفهوم مشترك او نقول التعريف انما يكون شئ اذا كان افراد متعددة متكررة  
غير محصورة وافراد الكنايات العددية من المبنيات محصورة كبناءؤها لكونها موضوعة  
بوضع الحرف وكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليه كبناءؤها  
لكونها مركبة من كاذب التشبيه واسم الإشارة فصاعدا المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى ك  
وبقياصل البناء للعدد وكيت ذيت اللحد وبناء هملان كل واحد منهما كلمة واقعة  
موقع الجملة التي هي مزج حيث هي لا تستقيم اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يحز  
خلق عنهما راجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات كاتين وانما  
بفلاحة مركبة من كاذب التشبيه ولفظ اي فصاعدا المجموع كلمة واحدة بمعنى ك الخبرية فصاعدا  
كأنه اسم مبني على السكون مثل كمر فان قيل لما كان بعض من الكنايات كاتين فلم  
يذكر المصنف قلنا انما لم يذكره المصنف تبيينها لعلان مرتبته في البناء منقطة لغيرها  
فلم لا استفهامية ميزها منصوب مفرد لان كمر لا استفهامية كناية عن مطلق العدد  
فلما اعطى لها تميز العدد الاقل لعارضة تميز عدد الاكثرو لو اعطى لها تميز عدد الاكثرو لكان  
تميز عدد الاقل فاحاط لها تميز العدد الاوسط لان خير الامور اوسطها والخبرية  
مفرد لان كمر الخبرية كناية عن العدد الكثير وتميز العدد الكثير بمفرد فكذا تميزها  
لان العدد الكثير صريح في الكثرة وكمر الخبرية ليست كذلك فلا بد فيها من جميع التميز  
ليكون هذا جبرية لما فات من الصراحة وقد تدخل من فيهما اي على تميز الاستفهامية  
والخبرية لان التميز للبيان كلمة من ايضا للبيان فبينهما مناسبة فان قيل ان دخول  
من في تميز كمر الخبرية مستقيم لموافقته اعراب التميز وفي تميز كمر الاستفهامية غير مستقيم  
لعدم موافقته اعراب التميز قلنا ان كمر قوله تعالى سل نبي امره اميل كمر اي تميز  
يحتمل كمر الاستفهامية والخبرية وعلى كل من التقديرين دخل من في ميزها ولها صد الكلام  
لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام هو يقصد الكلام الخبرية تدل على انشاء الكثير  
فوجب التنبيه عليه من اول الامر فان قيل كيف يجمع الخبرية والانشائية في كمر الخبرية  
لما فاتهما لان الخبر يمتثل لصدق والكذب دون الانشاء قلنا لا منافاة بينهما

لا خلافا في الجهة لان كونها خبرية باعتبار انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا اما  
 كونها انشائية فلا اعتبار باستكثار المتكلم كلالها يقع مرفوعا ومنصوبا وعجزا لانها اسماء  
 كسائر الاسماء المبينة وهي تقع في محل الرفع والنصب والجزم فكذا حكمها فكذا فعل  
 غير مشتغل عنه بضمير كان منصوبا معمولا على حسبه يعني ان كان الفعل مقتضيا  
 للنصب على المفعولية فهو منصوب على المفعولية وان كان مقتضيا للنصب على  
 الظرفية فهو منصوب على الظرفية وان كان مقتضيا للنصب على المصدية فهو منصوب  
 على المصدية لكن تعيينه لاحد المنصوبات يعلم من القير يعني ان كان تميزه مفعولا فهو  
 منصوب على المفعولية نحو كمر رجلا ضربت وان كان تميزه ظرفا فهو منصوب على الظرفية  
 نحو كمر يومئذ وان كان تميزه مصدرا فهو منصوب على المصدية نحو كمر ضربة ضربت  
 وكل ما قبله حرف جزاء مضافا فحرف ومثال حرف الجزم بك ورم اشترت ومثال المضاف  
 غلام كمر رجلا ضربت فان قيل لما كان مجزوا بمجر الجرا والاضافة فان صد ارته  
 قلنا لما امتنع تقديم الجزم ودر على الخافض اجموع كلمة واحدة مستحقة للمصدر  
 والا فهو مبدل ان لم يكن ظرفا لانه لو كان تميزه ظرفا فالظرف باعتبار المتعلق جملة  
 والجملة لا تصلح لابتداء نحو كمر رجلا اخوتك خبر ان كان ظرفا نحو كمر يومئذ سفره وكذلك  
 اسماء الاستفهام والشرط يعني مثل كمر الاستفهامية والخبرية في جريان الوجوه الاربعة  
 المذكورة اسماء الاستفهام والشرط لكن مجموع الوجوه في مجموع هذه الاسماء لا مجموع  
 هذه الوجوه في كل واحد من هذه الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام الشرطية من حيث  
 ذاتها على ثلاثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهو من وما واني واين وان  
 ومنى وقسم يختص بالشرط وهو اذ او قسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايان وهذه  
 الاسماء من حيث جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجبا لضبط هذه الاسماء  
 اما ظرفا واما غير ظرف فان كان ظرفا ايضا لا يخلو اما متضمن لمعنى الاستفهام واما  
 متضمن لمعنى الشرط فان كان الاول يجري فيه الوجوه الثلاثة الجوع على الاضافة والنصب  
 على الظرفية والرفع على الخبرية ولا يحتمل لرفع على الابتداء لانه لا الترفع

على الابتدائية مختص بغير الظروف هذا القسم ظرف وان كان متضمنا لمعنى الشرط  
فيجوز فيه الوجهان الجزم على الاضافة والنصب على الظرفية ولا الرفع املا اى لا على  
الابتدائية ولا على الخبرية اما على الابتدائية فظاهر لان الرفع على الابتدائية مختص بغير  
الظرف وهذا القسم ظرف واما الرفع على الخبرية فلانه لو كان مرفوعا على الخبرية لكان  
مابعد مرفوعا على الابتدائية وما بعد فعل فهو لا يصلح للابتدائية وان كان غير مرفوعا  
فايضلا يخلو اما لازم الاضافة أولا نحو اى واين ويجوز فيه الوجه الرابع الجزم على  
الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده غير ظرف والرفع  
على الخبرية بشرط كون ما بعده ظرفا والثاني نحو من وما ويجوز فيه الوجه الثالث سواء  
كان متضمنا لمعنى الشرط او الاستفهام الجزم على الاضافة والنصب على المفعولية والرفع على  
الابتدائية ولا يحتمل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية مختص بالظرف وهذا القسم  
بظرف وفي مثل شعر كرمعة لك يا جريد خالة فدعاء قد حلبت على عشارى ثلاثة  
اوجه والمراد بمثل هذا التركيب كل تركيب يحتمل كرم الاستفهامية والخبرية وهذا التميز  
وذكره فلذا هذه الوجوه الثلاثة يحتمل ان تجوز في نفس كل واحد ما الرفع على الابتدائية لو  
تميزها من كرم العنزة ثم ان لم يخلو اما ان يكون كرم الاستفهامية او كرم الخبرية فعلى تقدير كرم  
كرم الاستفهامية يكون كرمعة لك يا جريد خالة الجزم على تقدير كرم الخبرية يكون المعنى  
كرمعة لك يا جريد خالة الجزم والثاني النصب على الظرفية لو كان تميزها محذوفا اعني مرة  
فعلى تقدير كرم الاستفهامية يكون المعنى لك يا جريد خالة فدعاء كرمعة قد حلبت على  
عشارى وعلى تقدير الخبرية لك يا جريد خالة فدعاء كرمعة قد حلبت على عشارى  
والثالث النصب على المصدرية لو كان تميزها محذوفا اعني حلبت فعلى تقدير كرم  
الاستفهامية يكون المعنى لك يا جريد خالة فدعاء كرمعة قد حلبت على  
عشارى وعلى تقدير كرم الخبرية يكون المعنى كرمعة قد حلبت على عشارى ويجوز ان تجزى  
هذا الوجوه الثلاثة في تميز كل واحد ما الرفع على الابتدائية لو كان تميزها محذوفا  
اعني مرة او حلبة فيكون المعنى لك يا جريد خالة فدعاء كرمعة

على الاستفهامية او كمرية على الخبرية قد حلت على عشاري الثاني نصبية لو كان  
 تميز الاستفهامية فيكون المعنى كمرية لك يا جبريل والخ الثالث جوعمة لو كان تميز  
 الخبرية فيكون المعنى كمرية لك يا جبريل وخالة اه لكن التوجيه الاول ليق بما سبق  
 لانه بناء على وجوه اعراب كمر ووجوه اعرابها مذكورة فيما سبق فكانه تفرع على ما سبق  
 بخلاف التوجيه الثاني لان بناء على حذف التميز وذكره وهو ليس بمذكور فيما سبق  
 بل هو مذكور فيما بعده فلا ليق تاخير هذا المثال من قول المصنف وقد يجذف في  
 مثل كمر مالك وكمر ضربت فان قيل ان تعدي حلت على لا يصح لان صلة حلت كلمة  
 اللام لا كلمة على قلنا ان تعدي حلت بكلمة على لتضمنه معنى الثقل فان قيل اللفظ كما  
 يحصل بهذه النوع من الخصة كذلك يحصل بنوع آخر فخص هذا النوع قلنا انما خص  
 هذا النوع من الخدمة لانه خدمة المواشي خدمة المواشي ابلغ في الذم من خدمة  
 الاناس فان قيل اللفظ كما يحصل بجل العشار كذلك يحصل بغير العشار فخص  
 العشار قلنا انما خصه لان في جملها زيادة مشقة فان قيل اللفظ يحصل بذكر  
 العمة فالسجدة الى ذكر الخالة قلنا ان في ذكر الخالة اشارة الى ان اللفظ في الاب والام  
 فان قيل اللفظ على تقدير كمر الخبرية مستقيم على تقدير كمر الاستفهامية غير مستقيم  
 قلنا اللفظ على تقدير كمر الخبرية على سبيل التحقيق وعلى تقدير كمر الاستفهامية  
 على سبيل التهم وقد يجذف في مثل كمر مالك وكمر ضربت والمراد به كل تركيب قامت فيه  
 قرينة على حذف التميز ولا شك ان في هذين المثالين وجد القرينة على حذف التميز لانه  
 اذا سئل عن كمية المال واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان المسئول عنه  
 او المخبر عنه كمية الداهم والدنانير فيكون التقدير كمر درهم او كمر دينار او كمر درهم او  
 كمر دينار مالي وكذا اذا سئل عن كمية الضرب واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان  
 المسئول عنه او المخبر عنه هي المراتب الضربات فيكون التقدير كمر مرة او كمر ضربة ضربت او  
 كمر مرة او كمر ضربة ضربت فان قيل لو كان المصطلبان النوع فالفرق بين المصطلبة الظرفية  
 ظاهر لو كان المصطلبان العدة فالفرق بين المصطلبة والظرفية مشكل قلنا الفرق بينهما ثابت



لأنه لو كان المقصود ألا الزمان الحث مقصوداً بالتحقق فهو ظرف ولو كان الأمر بالعكس فهو مصدر الظرف منها ما قطع عن الإضافة بحذف المضاف إليه عن اللفظ وبقائه في النية لأنه لو سقط عن النية لكان المضاف معرباً مع التنوين كما في قول الشاعر رب بعد كان خيراً من قبل: وهذا القسم من الظروف يسمى بالغايات لأن غاية الكلام كانت ماضيفت هذه الظروف إليه فلما حذف المضاف إليه صارت غاية وبنيت على الضمة أما بناءها فلشأنها بالحر في الاحتياج وأما على الضم فتكون الضمة جبرة للنقصان كقوله تعالى وَبَعْدُ في قوله تعالى يَبْتَغِي الْأُمُورَ قَتْلُ مَنْ بَعْدُ وجاز في هذه الظروف على سبيل لقلة التنوين عوضاً عن المضاف إليه فتعرب كما في قول الشاعر شعرا فساغر على الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات وأجري مجراه لا فيرو وليس غير في حذف المضاف إليه والبناء على الضمة لشبهه بالغايات وأما كان بعد لا وليس لأن غير بعد ما كثيراً استعمال وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف فحققوه بحذف المضاف إليه وحسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالإضافة ومنها حيث ولا يضاف إلا إلى جملة وأما بنى على الضم كالفائات لأنها غالباً الإضافة إلى الجملة والإضافة إلى الجملة كلاً إضافة لأن المضاف إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى مضمون الجملة وهو ليس مذكورياً وما هو مذكور في اللفظ فهو ليس مضافاً إليه فكانه قطع عن الإضافة حكماً فشاخه بالغايات في الإجماع وهو مبني فكذلك هذا أيضاً مبني في الأكثر في أكثر الاستعمالات وعلى الاستعمال الأقل يضاف إلى المفرد كما في قول الشاعر شعرا ما ترى حيث سهيل طالعاً فجوزي كاشهاب ساطعاً وعند إضافتها إلى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء وهي الإضافة إلى الجملة لكن الأشهر بقاءه على بنائه لشدة الإضافة إلى المفرد ومنها إذا بنيت لما ذكر في حيث وهي للمستقبل إن كانت داخلة على الماضي لأنها تستعمل لزمان من أزمان المستقبل قد قطع المتكلم بوقوع الحدث فيه والاستعمال دليل لوضع كما في قوله تعالى إذا الشمس

كَوْنَتْ وَكَذَلِكَ إِنْ قَوْلُهُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَمَا يَسْتَعْمَلُ فِي  
 الْمُسْتَقْبَلِ كَذَلِكَ يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَاضِي كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ حَتَّى  
 إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وَحَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قُلْنَا الْمَرَادُ بِاسْتِعْمَالِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ  
 الِاسْتِعْمَالُ عَلَى سَبِيلِ لِكْثَرَةِ الْأَعْلَى سَبِيلِ الْكَلِيَّةِ وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ تَبْضَعُونَ  
 جَمْلَةً عَلَى مَضْمُونِ جَمْلَةٍ أُخْرَى فَلِذَاكَ اخْتِيَارُ بَعْدَ هَذَا الْفِعْلِ لِمَا سَبَبَتْهُ  
 بِالْشَّرْطِ وَجَوَازُ الْأِسْمِ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ الْغَيْرِ الْمُخْتَارِ لِعَدَمِ إِصَالَتِهَا فِي الشَّرْطِ وَقَدْ تَكُونُ  
 الْمَفْاجَاةُ فَيَلْزَمُ الْمَبْتَدَأُ بَعْدَ هَذَا الْفَرْقِ بَيْنَ إِذَا هَذَا وَبَيْنَ إِذَا الشَّرْطِيَّةِ وَالْمَرَادُ بِالزُّمَرِ الْمُبْتَدَأُ  
 غَلْبَةُ وَقَوَعُهُ بَعْدَ هَذَا فَلَا يَنَالُ فِي مَا سَبَقَ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الرِّفْعِ بَعْدَهَا فِي بَابِ الْإِضْمَارِ  
 عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ نَحْوُ خَرَجَتْ فَازَ السَّبْعُ أَيْ فَازَ السَّبْعُ حَاضِرًا فَإِنْ قِيلَ إِنَّ  
 إِذَا ظَرَفَ وَالظَّرْفَ مَا فَعَلَ فِيهِ فَعَلَ وَلَيْسَ هَهُنَا فَعَلَ وَقَعَ فِيهِ قُلْنَا أَنَّ الْعَامِلَ فِي  
 إِذَا هَهُنَا مَعْنَى الْمَفْاجَاةِ وَهُوَ عَامِلٌ لَا يَظْهَرُ قَدْ اسْتَعْفَى عَنْ إِظْهَارِهِ بِقُوَّةِ مَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ  
 عَلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ الْجَمْلَةُ الْوَاقِعَةُ قَبْلَ إِذَا هَذِهِ فَعَلِيَّةٌ وَالْجَمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهَا اِسْمِيَّةٌ  
 فَيَلْزَمُ عَطْفُ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْفَعَلِيَّةِ وَهُوَ قَلِيلٌ قُلْنَا هَذِهِ الْفَاءُ جَزَائِيَّةٌ لِأَنَّا قَبْلَهَا  
 سَبَبٌ لِمَا بَعْدَ هَذَا لَا عَاطِفَةٌ أَوْ نَقُولُ أَنَّهَا لِلْعَطْفِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَيَكُونُ الْمَعْنَى  
 خَرَجَتْ فَمَفْاجَاةٌ زَمَانٌ وَقَوْفٌ لَسَبْعٍ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ أَوْ مَكَانٌ قَوْفُ السَّبْعِ  
 كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ فَيَكُونُ عَطْفُ الْجَمْلَةِ الْفَعَلِيَّةِ عَلَى الْفَعَلِيَّةِ وَمِنْهَا إِذَا لِلْمَاضِي  
 وَبَنَاءُهَا لِمَا مَرَّ فِي حَيْثُ أَوْ لَكُنْ وَضَعَهَا وَضَعِ الْحُرُوفِ فَإِنْ قِيلَ إِنَّ إِذَا كَمَا يَكُونُ  
 لِلْمَاضِي كَذَلِكَ يَكُونُ لِلْمُسْتَقْبَلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذَا الْأَعْلَى فِي أَعْيَانِهِمْ  
 قُلْنَا الْمَرَادُ بِكُونِهَا لِلْمَاضِي عَلَى سَبِيلِ لَغْلِبَةِ الْأَعْلَى سَبِيلِ الْكَلِيَّةِ وَقَدْ يَقَعُ بَعْدَ  
 الْجَمْلَتَانِ لِعَدَمِ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ الْمُقْتَضَى اخْتِصَاصُهَا بِالْفَعَلِيَّةِ فَإِنْ  
 قِيلَ كَمَا أَنَّ إِذَا تَكُونُ لِلْمَفْاجَاةِ كَذَلِكَ إِذَا يُمْكِنُ تَكُونُ لِلْمَفْاجَاةِ نَحْوُ خَرَجَتْ فَازَ زَيْدٌ  
 قَاتِمٌ فَلَمْ يَمُذَّ كَرَوْنَهَا لِلْمَفْاجَاةِ قُلْنَا أَنَّ كَوْنَهَا لِلْمَفْاجَاةِ قَلِيلٌ غَايَةُ الْقَلَّةِ فَهُوَ  
 فِي حُكْمِ الْعَدَمِ فَلَمْ يَمُذَّ كَرَوْنُ الْمَصْرُوحِ مِنْهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا

ومضى للزمان فيهما وإيان للزمان استغفها كما وكيف للحال استغفها ما وبناء هذه الظروف  
 لتضمنها معنى حرف الشرط والاستغفها م ومنها مِنْ وَمِنْ بنيا لمشابهتهما مِنْ وَمِنْ  
 الذين هما حرفان وهو مبني فكذا هذا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المفردا كما لو كان  
 مفردا فلان اول مدة الفعل لا يكون الا امرا واحدا الاشياء لا الاشياء كما لو كان  
 معرفة فلانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت ما  
 لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة فان قيل قد يقع بعدها الشيء نحو ما رايته من  
 يومان اللذان صاحبنا فيهما فكيف يصح قوله فيليهما المفرد قلنا المفرد م من الحقيقة  
 والحكمي فالحقيقة نحو ما رايته مذيوم الجمعة والحكمي نحو ما رايته من يومان اللذان  
 صاحبنا فيهما لان اليومان ما دام لا يلاحظ امرا واحدا لا يحكم عليه باولية  
 المدة فان قيل كما يقع بعدها المعرفة كذلك يقع بعدها النكرة نحو ما رايته  
 مذيوم لقيتني فيه فكيف يصح قوله يقع بعدها المعرفة قلنا المعرفة اعم من ان يكون  
 حقيقة ام حكما فالنكرة المخصصة وان لم تكن معرفة حقيقة لكنها في حكم المعرفة  
 وبمعنى جميع المدة فيليهما المقصود اى الزمان الذى قصديا انه بالعد اى حال  
 كونه متبنا بالعدد المستغرق جميع اجزائه للمطابقة بين الجواب والسؤال وقد  
 يقع بعدها المصدر نحو ما خرجت من ذهابك او الفعل نحو ما خرجت من ذهبت  
 او ان سوا كان مثقلة نحو ما خرجت من انك ذاهبا او مخففة نحو ما خرجت فلان  
 ذهبت فيقدر ان ما مضاف الى احد هذه الامور ليصير حمل ما بعد ما عليها فكان  
 التقدير في نحو ما خرجت من ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كذا واحد  
 من مذ ومنذ مبتدأ لانهما وان كانا نكرتين ص لكنهما معرفتان معنى لانها بمعنى  
 اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعده خلافا للزجاج فانها عند خبر المبتدأ  
 والمبتدأ ما بعدها لكن مذهبه ضعيف لانه يلزم ابتداءية النكرة في مثل قوله  
 من يومان والخبر معرفة وذلك غير جائز فان قيل لما كان كل واحد من  
 ومنذ مبتدأ او خبرا على اختلاف المذهبين فكيف يصح عداهما من الظروف

لان المتبادر والخبر عند تاج الظرف فضيلة قلنا ان اطلاق الظرف عليها مجاز باعتبار انهما  
 اسمان للزمان لانها يقعان طرفا في تراكيبهم ومنها الذي ولدن وقد جاء لذر ولدن  
 ولدن ولدن ولدن وبنواها ولو وضع بعضها وضع الحرف وحملت الباقية عليها وكلها بمعنى  
 عند والفرق بينهما انه يقال لمال عند زيد فيما يحضر عند وفيما في خزائنه ولا يقال  
 المال لزيد الا فيما يحضر عند ومنها قسط مع لغاته وبني لكون المخففة موضوعا  
 بوضع الحرف وحمل المشتددة عليه للماضي المنفي والغرض منه استغراق النفي لجميع  
 الازمنة الماضية نحو ما رايتك قط اي ما رايتك في شيء من الازمنة الماضية ونحو ما عرفت  
 للمستقبل المنفي وبناء على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة لقبول وبعد  
 والغرض منه استغراق النفي لجميع الازمنة الاتية نحو لا اراه عوض اي لا اراه في شيء  
 من الازمنة الاتية والظرف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على النفي نحو قوله تعالى  
 يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وقوله تعالى مِنْ خِزْيٍ كَثِيرٍ فَمَا بَنَاهَا وَلَا نَهَا كَسَبَتْ  
 البناء من المضاف اليه هي الجملة ولو بواسطة كذا في اذا واما على النفي فنحنها ونحو ما عرفت  
 لكونها اسما مستققة لا اعرابا وكسبا لبناء من المضاف اليه غير واجبة كذا في مثل  
 وغير مع ما وان ان لما بهتت الظرف والمضافة الى الجملة نحو قيا هي مثل ما قام زيد مثل  
 ان تقوم ومثل انك تقوم ومثال غير نحو قيا هي غير ما قام زيد وغير ان تقوم وغير انك  
 تقوم المعرف والذكر المعرفة ما وضع لشيء بعينه من حيث معلوميته ومعهوديته بين  
 المتكلم والمخاطب في الخارج فالشيء المقيد بهذه المعلوماتية والمعهودية اذا وضع بازاية اسم  
 فهو معرفة واذا وضع بازائه اسم مع قطع النظر عن هذه الجبئية فهو نكرة وهو المعرف  
 ستة انواع بالاستقراء المضمرات فانها موضوعات بازاء معينين شخصية باعتبار  
 امر كل بحيث ان الواضع لاحظ اول مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا  
 وجعله لملامحة افراد ووضع لفظا بازاء كل واحد من تلك الافراد ففيها وضع  
 عام الموضوع لخاص لا ملام سوا كان علم شخص كما اذا تصو مفهوم زيد وهو الحيوان  
 الناطق مع هذا الشخص وضع لفظا لزيد بازائه من حيث المعلوماتية والمعهودية

لا  
 في  
 البناء  
 بالبناء

بين المتكلم والمخاطب في الخارج او علم جنس كل اذ اتصو مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس  
 ووضع لفظ اسامة بازائه من حيث معلوميته ومعرفيته بين المتكلم والمخاطب في  
 الخارج والمبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات واما سميت بمبهمات لان اسماء الاشارة  
 من غير اشارة حتمية بهم والموصول من غير صلة بهم وفي هذا القسم ايضا موضع  
 عام الموضوع له خاص ما عرف باللام سواء كانت اللام للجنس والاستغراق او للعهد  
 فان قيل لم قال ما عرف باللام ولم يقل ما دخلت عليه اللام قلنا انما قال ذلك  
 لئلا يدخل فيه ما دخل عليه اللام الزائد لتحسين اللفظ فان قيل الميم ايضا التعريف  
 فلم يجعل مدخوله قسما على حدة من المعارف قلنا الميم بدل من اللام فلا يعد  
 مدخوله قسما على حدة من المعارف النداء نحو يا رجل اذ اقصد به معين والمضال  
 احداى احد الامور المذكورة بمعنى اى بالاضافة الغنوة لا بالاضافة اللفظية لان الاضافة  
 اللفظية لا تفيد التعريف فان قيل ان بعضا من الامور المذكورة النادى والاضافة الى  
 النادى متنع قلنا ان صحة الاضافة الى احدها لا يستلزم صحتها بالنسبة الى كل واحد منها  
 فان قيل كان الواجب على المصنف ان يقول المضال الى المعرفة ليدخل فيه المضال الى  
 المضال الى معرفة مثل غلام ابيك قلنا الاضافة الى احد الامور المذكورة اعم من ان يكون  
 بالذات او بالواسطة فان قيل ان لفظ غير ومثل مضافان الى هذه الامور ولم يعرف  
 بالاضافة فكيف يطر هذا الحكم قلنا هذا الحكم في غير مثل الالف التو غلما في الالف  
 لا يعرف بالاضافة العلم وضع لشيء بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد ثم اعلم ان العلم  
 على ثلاثة اقسام كنية ولقب وتحض لان العلم لا يخلو اما مصد بالاباء الام او الابن او البنت  
 او لان كان الاول فهو كنية والثاني ايضا لا يخلو اما قصد به مدح او ذم او لا فالاول لقب والثاني  
 محض فان قيل لم خص العلم بالتعريف من بين سائر المعارف قلنا ان تعريف اسم الاشارة  
 والمضمرات والموصولات مذكورة فيما سبق فلا حاجة الى تعريفها ثانيا ومعنى المضاف  
 الى احد الامور المذكورة ظاهرة والمعرف باللام والنداء مستغنيين عن التعريف  
 وتعريف العلم غير مذكور لا ظاهرة ولا مستغن فلذا اخص العلم بالتعريف فان قيل تعريف العلم

لا يكون جامعاً لافراد كلاته خرج منه العلم الذي تعين لفردي غلبة استعمال فيه لعدم  
الوضع فيه قلنا الوضع اهم من الحقيقة والحكمي فهذا العلم ان لم يكن موضوعاً بوضع  
حقيقة لكنه موضوع بوضع حكمي لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة وضع الوضع  
واعرفها المضمير المتكلم بعد وقوع الالتباس فيه ثم المخاطبة يعرض الالتباس  
اليه في بعض الاحيان عند تعدد المخاطبة ثم الغائب لم يذكره لانه علم من اعرافية المتكلم  
والمخاطبة ادون منها فان قيل لم يبين التفاوت بين اصناف المضمرات  
ولم يبين التفاوت بين سائر المعارف قلنا لا تفاوت بين اصناف سائر المعارف من  
غير اقسامها المضاطة احد لكن تفاوته يعلم من المضاف اليه والنكرة ما وضع لشيء لا يعينه  
لا من حيث معلومية ومعهودية ذلك الشيء بين المتكلم والمخاطبة في الخارج فقولنا ما وضع  
لشيء شامل للمعرفة والنكرة ويقول لا يعينه خرجت المعرفة اسماء العدد فان  
قيل ان اسماء العدد اتما معربة واما مبني فالاول داخل في المعربات في الثاني  
داخل في المبنيات فما الوجه للمصنف حيث افرد هاتين كقولنا انما افرد هاتين بالذكر  
لان لها احكاماً خاصة ليست لغيرها ما وضع لكثرة احاد الاشياء فلا يشاء عبارة عن المعادة  
واحادها عبارة عن كل واحد منها وكيفية احادها عبارة عن مرتبة واقعة في جواب سوال  
السائل بكم والالفاظ الدالة على تلك الكمية اسماء العدد وعلم من هذا التحقيق ان  
الواحد الاثنان داخلان في تعريف العدد في اصطلاح النحاة وان لم يكونا داخلين في  
اصطلاح اهل الحساب فان قيل ان التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل  
فيه جل وجلان من وثمان وذرار وذرعان لانها ايضا تدل على كمية احاد الاشياء  
قلنا ان الموضوع له لا اسماء العدد كمية احاد الاشياء فقط وهذه الالفاظ تدل  
على الكمية مع الجنسية اصولها اي اصول اسماء العدد التي يشتق منها باقيها اما بالحاق  
علامة التانيث او باسقاطها او بالثنية او بالجمعية او بالتركيبة ايضا او امتزاجاً  
او عطفياً اثنتا عشرة كلمة واحداً الى عشرة ومائة والفقولاي في استعمال  
الاعداد واحد واثنان في المذكر واحدة واثنان وثلثان في المؤنث على ما هو

القياس وثلاثة الى عشرة للمذكور التاء لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وثلاث  
 الى عشرة للمؤنث بدون التاء فرقا بين المذكور والمؤنث فان قيل الفرق يحصل  
 بالعكس فلم لم يعكس قلنا انما لم يمكن العكس لان المذكور سبق في الاعتبار احد عشر  
 واثنى عشر في المذكور تذكير الجزئين اما تذكير الجزء الاول لان المركبات فرع المفردات فلان  
 والجزء الاول في المفردات بالقياس فكذا تلك ههنا واما تذكير الجزء الثاني فلموافقة  
 بالجزء الثاني في سائر المركبات واحد عشر واثنى عشر وثنا عشر للمؤنث بتأنيث  
 الجزئين اما تأنيث الجزء الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول في المفردات  
 بالقياس فكذا ههنا واما تأنيث الجزء الثاني فلموافقة بالجزء الثاني في سائر المركبات  
 ثلاثة عشر والتسعة عشر للمذكور بتأنيث الجزء الاول وتذكير الثاني اما تأنيث الاول  
 فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس فكذا  
 ههنا واما تذكير الثاني فلتلايجمع علامتا التأنيث فيما هو كالكلمة الواحد فان قيل  
 قد توفى بحد عشر لاجتماع علامتي التأنيث فيه قلنا المراد بالعلامتين كونهما  
 من جنس واحد وههنا ليس كذلك فان قيل هذه القاعدة منقوضة بثنا عشرة  
 لان العلامتين فيه من جنس واحد هو جائز قلنا المراد بالعلامتين ما يكون من جنس  
 واحد ومحض التأنيث والتاء في تتبادل عن الياء فان قيل ينقض باثنى عشر  
 لان العلامتين فيه من جنس واحد ومحض للتأنيث قلنا اثنى عشر محمول على ثنا  
 عشر وثلاث عشرة الى قسم عشر للمؤنث بتذكير الجزء الاول وتأنيث الثاني اما تذكير  
 الاول فلان المركبات فرع المفردات والجزء الاول منها في المفردات على خلاف القياس  
 كذلك ههنا واما تأنيث الثاني فلعدم المانع وهو الالتباس لان الالتباس قبله  
 الاول ونميم تكسر الشين في المؤنث لثلاث يلزم توالي اربع فتحات مع ثقل للتركيب المجازي  
 يسكنونها لان التوالي يدفع بالسكون مع الخفة وعشرون وانحواتها فيها للمذكور  
 والمؤنث من غير فرق لان ذلك ان اردت الفرق فلا تخلو اما تذكير العلامة قبل التوالي  
 فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكما وهو لا يجوز وعلى الثاني يلزم

اجراء العلامة على كلمة اخر حقيقة وهو لا يجوز واحد وعشرون للمذكر واحد وعشرون  
 للمؤنث ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم اى عطف  
 العقود على الزوائد من غير تغيير الزوائد للترقي من الادنى الى الاعلى الى تسعة تسعين  
 ومائة والف وما شئت ان كان فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق لان المائة  
 الالف مشابهاً بالحق في اشتغالها علمنا ان العطف فلم يفرق في العقود بين المذكر  
 والمؤنث فكذلك اهتمنا بغير العطف بعطف الزوائد عليهما او عطفها على الزوائد  
 اما عطفها على الزوائد فللترقي من الادنى الى الاعلى واما عطف الزوائد عليهما  
 لان العدد الكثير ثقل من حيث المعنى فيجوز فيه الاستعمال للثخلة على ما تقدم  
 اى حال كون الزوائد كائنة بلفظ ما تقدم ولا يصلح ثمان عشرة في الياء لموافقتها  
 باخر الجزء الاول من سائر المركبات جاز اسكانها لنقل المركب الى التركيب شانهذا  
 بفتح النون لان الفتح لا يدل على الياء المحذوفة فالاليق بمحذوف الياء بقاء الكسرة  
 وميز ثلثة الى عشرة مخفوض مجموع لفظاً نحو ثلثة رجال ومعه نحو ثلثة رهط لان  
 العدد الاقل كثير من حيث الاستعمال وكثرة الاستعمال تقتضي التخييف فاختار الاضافة فيه  
 للتخفيف والمضاف يعمل الجرح في المضاف اليه اما كونه مجموعاً فليطابق العدد بالمعدود  
 فان قيل هذه القاعدة منقوضة بنحو ثلثة لانه عدد اقل من انه ليس بتميزه  
 مجموعاً فاجاب المصنف بقوله الا في ثلثة الى تسعة وكان قياسها مائة او  
 مئين لان المائة جمعين احد هما في صورة جمع المذكر السالم والثاني في صورة  
 جمع المؤنث السالم فلو جمع التميز على الاول لزم اجتماع علامتي التذكير والتانيث فيما  
 هو كالكلمة الواحدة وهو لا يجوز ولو جمع التميز على الثاني فالتميز اخذ العادة بعد ما هو  
 في صورة الجمع المذكر السالم فاي راده بعد ما هو في صورة الجمع المؤنث مستكره في كلامهم  
 وميز احد عشر التسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه لان ما يجزأ نصب التميز  
 بناء على التميز هو الجرح على الاضافة وههنا امتنع الاضافة اما في العقود فلا لان  
 اضيفت فلا تخلو اما تسقطونها بالاضافة اولا فالاول باطل لان هذه النون ليست

تغيير

فلان

فلان



او تقدير حقيقة اجتماع كقوله في الحرف الرابع في حكم تاء التانيث والمذكور في  
 له يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حقيقة ولا حكما ولا مائة التانيث  
 والالف مقصود او مائة وهو اى التانيث على قسمين حقيقي ولفظي الحقيقة ما بانائه  
 ذكر من الحيوان كأمرة وناقاة واللفظي بخلافه اى ليس بازائه ذكر من الحيوانا تابل  
 تانيثه منسوق الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقدير كظلمة وعين  
 اعلم ان بين اللفظي والتقديرى مباينة وكذا بين الحقيقة واللفظي بالمعنى التانيثانية  
 وبين اللفظي بالمعنى الاول وبين الحقيقة عموم وخصوص من وجه فاما الاجتماع كأمرة  
 وناقاة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول كظلمة ومادة الافتراق في جانب  
 الحقيقة كهند وكذا بين التقديرى والحقيقة عموم وخصوص من وجه فاما الاجتماع بينهما  
 كهند ومادة الافتراق في جانب التقديرى كعين ومادة الافتراق في جانب الحقيقة  
 كأمرة وناقاة وكذا بين اللفظي بالمعنى الاول واللفظي بالمعنى الثانى عموم وخصوص  
 من وجه فاما الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول  
 كأمرة وناقاة وكذا بين اللفظي بالمعنى الاول واللفظي بالمعنى الثانى عموم وخصوص  
 من وجه فاما الاجتماع بينهما كظلمة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الاول كأمرة  
 وناقاة ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الثانى كعين وكذا بين التقديرى واللفظي  
 بالمعنى الثانى عموم وخصوص من وجه فاما الاجتماع بينهما كعين ومادة الافتراق في  
 جانب التقديرى كهند ومادة الافتراق في جانب اللفظي بالمعنى الثانى كظلمة واذا اسند  
 الفعل فبالهاء اى وجبت تانيث الفعل للايدان بتانيث الفاعل من اول لوجه فان قيل  
 هذا ينقض بضم اليوم امرأة لان الفعل مسند الى مؤنث لم يجز تانيثه قلنا المراد بالانشاء  
 الاسناد بلا صلة وهذا باواسطة فان قيل هذا ينقض بنحو طلع الشمس الفعل  
 للمؤنث بلا صلة ولم يجز تانيث الفعل قلنا المراد بالمؤنث المؤنث الحقيقة والشمس مؤنث  
 غير حقيقة كما اشار اليه المصنف بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم  
 ظاهر الجعم غير المذكور السالم مطلقا سواء كان الواحد مؤنثا أو مؤنثا او مذكرا أو كذا

حكم ظاهر غير الحقيقة لان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث وضمير العاقلين غير المذكور السالم  
فعلت و فعلوا اما فعلت فلان الجمع بتاويل الجماعة مؤنث و اما فعلوا فلان الواو مضمون  
لهذا النوع من الجمع ضمير النساء والايام فعلت و فعلن اما فعلت في النساء لان الجمع  
بتاويل الجماعة مؤنث و اما فعلن فيها فلان النون موضوع لهذا النوع من الجمع والايام  
محمول على النساء وهذا من هب الشارح وقال شارح الرضى ان فعلت في الايام لان الجمع  
بتاويل الجماعة مؤنث و فعلن فيها لان النون موضوع لجمع غير العقلاء والنساء محمول  
على الايام لنقصان عقولهن المتن ما لحق آخره اي اخر مفردة الفاعل باء مفتوح  
ما قبلها ونون مكسوة ليدل على الحقوق وحدة او اللاحق وحدة او اللاحق مع ملحوظ  
على ان مع مثله من جنسه اما قال مفتوح ما قبلها لئلا يلبس بالجمع في حالة  
النصب والجر فان قيل الالتباس يدفع بالعكس ايضا فلم يعكس قلنا انما  
لم يعكس لان التثنية كثيرة والفتحة خفيفة فاعطى الخفيف الكثير رعاية للتعاادل والجمع  
قليل والكسرة ثقيلة فاعطى الثقيلة للقليل رعاية للتعاادل واما قال ونون مكسورة  
لئلا يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع اي فتحة ما قبلها والا لكان في حكم الفتحتين فتح  
النون واما حال النصب والجر فمحمول على صورة الرفع فان قيل تعريف المتن  
لا يكون مانعا من دخول الغير لانه دخل فيه المفرد لان حقوق الزوائد انما يكون  
باخر المفرد لا باخر المتن قلنا العبارة محمول على حذف المضاف اي المتن ما لحق  
مفردة الفاعل او نقول ان عبارة المضاف محمول على حذف عبارة اخر بعد قوله  
ونون مكسوة مع لواحقه فان قيل ان الحقوق يشتمل على حقوق النون ايضا  
مع انه لا يدل على ان معه مثله من جنسه قلنا لا سلم انه لا يدل على هذا المعنى  
تغليب بل يدل عليه ان سلم انه لا يدل عليه فنسبة الدلالة اليه تغليب لانه اذا دل امران  
تغليب من الامور الثلاثة على الشيء فنسبة الدلالة اليها تغليب فان قيل ينبغي ان يكون  
المراج بالمثل مثل في الوحدة والجنسية فلا حاجة الى قوله من جنسه قلنا  
المراج بالمثل لا يخلو اما مثل في الوحدة فقط او مثل في الجنسية فقط فان اريد اخرج

فون الجمع المذكور السالم حتى تسقط بالاضافة والثاني ايضا باطل لان هذه النون  
 صوة نون الجمع المذكور السالم فينبغي ان تسقط بالاضافة فامتنع الاضافة بالكلية  
 وآما في المركبات لتلايلز جعل الكلمات الثلاثة كلمة واحدة فان قيل هذا  
 ينقض بمخسة عشر لانه جعل كلمات ثلاثة كلمة واحدة مع انجاء قوا  
 المضما اليه فيه غير التميز فلم يكن امتزاجه للمضما مثل متزاج التميز مع الميز فان  
 قيل هذه القاعدة منقوضة بثلاث مائة امرأة لانه جعل الكلمات الثلاثة كلمة  
 واحدة والمضما اليه فيه تميز قلنا ان ثلثمائة امرأة مجموع مائة امرأة حمل الحمل على  
 الخبز وآما افراد فلانه لما كان منصوبا ايضا فضلة فاختر فيه الافراد لتقليل الفضلة  
 وميز مائة واللف في ثنتيها وجميعه اى جمع الالف مخفوض مفرد آما كونه مخفوضا فلان المائة  
 والالف مشاهرتان بالاحاد في الاصلالة وتميز بحر ورفيكون تميزها ايضا بحر و آما كونه  
 مفرد الانهما في جانب الكثرة والاحاد في جانب القلة وتميز الاحاد مجموع فيكون تميزها مفردا  
 رعاية للتعداد اذا كان العدد وموثنا واللفظ المذكور اى اللفظ الدال عليه كجماعة  
 النساء اذا عبرت بلفظ شخص واحد بالعكس كجماعة الرجال اذا عبرت بلفظ نفس فوجهان  
 اى في العدد وجهان التذكير والتانيث آحدهما بالنظر الى اللفظ والاخر بالنظر الى المعنى  
 ولا يميز واحدة اثنا استغناء بلفظ التميز عنهما مثل رجل ورجلان لا فائدة النص  
 المقصود باحد دلان المقصود من العدد على الدلالة على الكمية وتميزها يدل على ما هم  
 الجنسية فان قيل في عبارة المصنف تناقض لان قوله ولا يميز واحد واثنان يشعر  
 بعدم تميزها وقوله استغناء بلفظ التميز يشعر بوجود تميزها قلنا ان لهما وجد التميز  
 وقوله ولا يميز واحد واثنان اى لا يميز الواحد والاثنان مع تميزها او تقول  
 انه لا يميزها والمراد بالتمييز في قوله استغناء بلفظ التميز هو التميز الصالح للتمييز بتقدير  
 ذكره مع الواحد والاثنان فان قيل هذا الدليل يستقيم في تميز الواحد وغيره لا يستقيم  
 مستقيم في تميز الاثنان لجواز ان يكون تميز الاثنان مفردا قلنا لما التزموا الى النسخة  
 جمعية التميز في سائر الاحاد اعتبروا في ما لا يتصلو الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

وهو لا شنية أو نقول المراد بالتمييز جوه الحروف المصورة بهيئة خاصة قابلة  
للحوق علامة الافراد والتثنية فاذ اعتبر مع علامة الافراد يستغنى به عن ذكر الواحد  
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين أعلم ان اسم الفاعل من  
اسماء العَدَم من واحد الى عشر لا يستعمله طريقان طريقة بيان التصدير وطريقة بيان الحال  
أما طريقة بيان التصدير فهو جعل الحد الاقل من مشتق منه بواحد يجعله مزيد  
الواحد وعلامته ان يبدى من الثانى لا الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون  
مصيّر الى ان يضاف الى الادنى لا المساكى والفوق لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا يجاوز  
من العشر لان اسم الفاعل لا ينجى من المركبات وبيان الحال عبارة عن ثبات مرتبة  
وقم موصوفه فيها وعلامته ان يبدى آية من الواحد لكن يأول الواحد بكلا ولا لانه  
الواحد لا يدل على مرتبة ويضاف الى المساوى والفوق لا الى الادنى لئلا يلزم الكذب  
ويجاء وزمن العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بالعشرة ونقول فى المفرد من  
المتعد د باعتبار تصديره الثانى والثانية الى العاشر والعاشر لا غير وباعتبار  
حاله الاول والثانى والاولى والثانية الى العاشر والعاشر والحاد عشر والحاد  
عشر والثانى عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشر ومن ثمة اى من  
اجل اختلاف الاعتبارين قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيّرهما ثلثتهما من ثلثتهما  
وفى الثانى ثالث ثلثة اى احد هالكن لمطابقا لبا اعتبارا وقوعه فى المرتبة الثالثة  
ونقول حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى على التالى خاصة  
لان الاعتبار الاول لا يتجاوز من العشر وان شئت قلت حادى احد عشر محذوف  
الجزء الثانى من المركب الاول اكفاء بذكورة فى المركب الثانى التاسع تسعة عشر فغير  
الاول لان مقام علة البناء فيه وهو وقوعه فى وسط الكلمة المذكور والمؤنث  
فان قيل لم قدم المذكور على المؤنث قلنا افاقدم المذكور لانه فاعل فان  
قيل ينبغي ان يقدم فى التعريف قلنا تعريف المؤنث وجودى وتعريف  
المذكور وجودى اشرف من العدمى المؤنث فافيه علامة التانيث لفظا كأمرة

الثالثة

الآخر لو اريد كلاما لزم عموم الاشتراك فلا بد من ذكر قوله من جنسه ومعنى المجانسة ان  
 هذا ان يكونا داخلين تحت الحقيقة المشتركة ولهذا الاصح ثنية الاسم باعتبار  
 معنيين مختلفين فلا يقال قروء ان اذ اريد به الطهر والحيض بل اريد به الطهر  
 او الحيضان فان قيل هذا ينقض بلاك يوين القيرين لان هذا ثنية الاسم  
 باعتبار معنيين مختلفين وهو جائز قلنا جائز ان يسمى الاسم باسم الابد والابد لا ب  
 المسمى بالابد بعد ثني بلاك يوين وكذا الحال للقيرين فان قيل ينبغي ان يعتبر هذا  
 التأويل في مثل القروء ان من غير حاجة الى اعتبار الثنية قلنا كلامنا في عدم صحة  
 الثنية باعتبار جرد الاشتراك اللفظي واما مع اعتبار المفهوم فلا شك في صحة الثنية  
 فالمقصود ان كان اللفظ عن الواو اي منقلبة عن الواو حقيقة بان يكون في الاصل واوا  
 ثم قلبت الفاكصا او حكما بان يكون مجهولا لاصل لم يعل فيه كالي وهو ثلاثي قلبت واوا  
 رعاية للاصل حقيقة او حكما ونخفة الثلاثي والا اي وان لم يكن منقلبا عن الواو  
 بل هو منقلب عن الياء حقيقة بان يكون في الاصل ياء ثم قلبت الفاكصا او حكما بان كان  
 مجهولا لاصل وقديميل فيه كتي او كان زائدا على ثلاثة احرف في الياء رعاية للاصل  
 حقيقة او حكما والتخفيف فيما زاد على ثلاثة احرف الممدود ان كانت همزة أصلية  
 اي لا زائدا ولا منقلبا عن الاصل ولا عن الزائد ثبتت لاصالتها كقروء وان كانت  
 للتانيث قلبت واوا لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيستكره وقوعه بين  
 الالفين الواو اقرب الى الهمزة من الياء لتقلها والا اي وان لم تكن الهمزة أصلية ولا  
 للتانيث بل تكون للحاق كحلياء او منقلبة عن واو ياء اصليتين كما في كساء ودرهم  
 فالوجهان ثبوت الهمزة قلبها بالواو واما ثبوتها فلا ان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة  
 عن واو او ياء كما في الاصل وفي الصورة الثانية منقلبة عن الواو والياء اصليتين  
 فشا بهت همزة قروء وفيه اثبات فكذا فيها ايضا اثبات واما قلبها بالواو فلا ان عين الهمزة  
 في الصورتين ليست باصلية فشا بهت همزة حمراء وفيها قلبت فيها ايضا قلب فان  
 قيل ان عبارة المصنف يشعر بأنه لا يجوز في رد الراء الا رد ان بالهمزة او

رة اوان بالو اومع ان المشهور دايان بالياء فينبغي ان يقول فوجهان بغير كلام العهد  
 ليكون كناية عن اثبات الهزئة وردّها الى الاصل بلا اشارة الى الوجهين المذكورين  
 كما هو المتبادر من الالام قلنا قد تصفحت كتب النقاة كاللفصل والمفتاح واللباب  
 وجدت فيها اثر انا حكم بامتهارة لكن وقع في شرح الرضوان انه تقلب الجبل لزياء  
 سواء كان اصله واوا ويا و يحذف نونه بالاضافة اذ نونه لقيامها مقام النون  
 بوجبة تام الكلمة وانقطاعها عما بعده والاضافة توجب الاتصال والامتزاج بينهما  
 منافاة فان قيل قد تفرق فيما بينهم ان الاسم المتلبس بتاء التانيث لا يحذف  
 تاؤه عند التثنية فهذا ينقض تخصيصان والبيان لان مفردها متلبس بتاء التانيث  
 اعني الخصية والالية مع انه حذف تاؤها في المثني فاجاب المصنف بقوله  
 وحذف تاء التانيث في خصيان اليان على خلاف القياس لان كل واحد من الخصيتين  
 والاليتين لشدة اتصال حدما بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الآخر  
 بمنزلة المفرد وايراد التاء في حشو المفرد باطل او نقول ان خصيان تثنية خصم  
 واليان تثنية الى وان كان غير مشهور فان قيل ينبغي للمصنف ان يكتب بالعطف  
 ويقال ويحذف نونه بالاضافة وتاء التانيث في خصيان واليان لانه اختصار اقل  
 على المراد وخبر الكلام ما قل ودل قلنا ان حذف النون قاعدة مستمرة فلم يأت في  
 بيانها بالمضارع المجهول المفيد للاستمرار وحذف التاء وقع على خلاف القياس  
 في مادة مخصوصة فاتي في بيانه بالماضى المجهول المفيد للتقليل المجموع مادام  
 على احد مقصودين مفرده بتغير قاي اى نوع من التغيرات سواء كان بزيادة  
 كرجال او بنقصان كطلبة او باختلاف الحركات والسكنات حقيقة كأسيء او حكا  
 كفلان لان ضمته اذا فرضت كضمة فقل يكون مفردا واذا فرضت كضمة أسيد  
 يكون جمعا وانما عبر الشارح عن كلمة ما بالاسم اشارة الى ان التثنية والجمعية  
 يختصان بالاسم فان قيل هذا ينقض بتثنية الفعل جمعه قلنا ان تثنية الفعل  
 وجمعه باعتبار الفاعل والفاعل اسم فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعا

عن دخول التغير لانه دخل فيه الاسم المستغرق في نحو قوله تعالى إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ  
لَكْفِيرٌ لانه دل على اُحاد قلنا المراد بالدلالة على جملة اُحاد وهذا الدلالة على  
سبيل الانفراد فان قيل ان تعريف الجمع لا يكون مانعا عن دخول التغير ايضا لانه  
دخل فيه لفظ الكل الذي مضاف الى المعنى فنحو كل قوم وكل الناس لانه يدل  
على جملة اُحاد قلنا المراد بالدلالة على جملة اُحاد التي في ضمنها الاسم  
والدلالة ههنا حاصلة من المضاف اليه فقوله ما دل على اُحاد جنس يشمل الجمع  
واسم الجمع واسم العدد واسم الجنس لان اسم الجنس ان لم يدل على اُحاد وضعا  
لكن يدل عليها استعمالا ثم اسم الجنس لا يخلو اذ ان يكون المقصود به الماهية  
او الافراد فان كان المقصود الماهية فهو خارج بقوله مقصودة وان كان المقصود  
به الافراد فهو خارج بقوله بحر ومفردة اذ ليس له مفردة وكذا يخرج به اسم الجمع  
واسم العدد اذ ليس لما مفردة فنحو تمركب ليس بجمع على الاصم بل الاول اسم جنس  
والثاني اسم جمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والافراد بخلاف  
اسم الجمع لانه لا يقع على الواحد والاثنيين وضعا فان قيل هذه القاعدة  
منقوضة على لفظه كمر لانه اسم الجنس مع انه لا يدل على الكلمة والكلمتين <sup>انما</sup>  
قلنا المراد بالدلالة على جملة اُحاد بحسب صل الوضع ولا شك انه دل عليها بحسب  
الوضع ولكن عدم الدلالة بعارض استعمال العوارض لا نقول ونقول بخلاف  
يكون الكلام اسم جمع ونحو ذلك يقع لان التغير الماخوذ في تعريف الجمع اعم من الحقيقة <sup>الحقيقة</sup>  
وههنا وان لم يوجد الحقيقة لكن الحكمي موجود بحيث انه اذا فرضت ضمة كضمة اسم  
فهو جمع واذا فرضت ضمة كضمة قفل فهو مفرد وهو اى الجمع على قسمين صحيح ومكسّر  
لان مفردة اقسامها التغير او لا فالاول جمع سالم والثاني جمع مكسّر والصحيح المذكور <sup>انما</sup>  
ولمؤنث فالصحيح المذكور ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها اوياء مكسّوما قبلها ونون  
مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لتقل الواو والضمة ليدل على اللوحدة والاول  
وحدة واللاحق مع ملحقه على ان معه اكثر منه فان قيل ازاكثر

اسم التفضيل وهو يوجب ثبوت اصل لفعل في المفضل عليه لا كثرة في الواحد  
قلنا ثبوت اصل الفعل اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا وههنا وان لم يكن حقيقة لكنه  
اعتبارا كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخرة باء قبلها كسرة  
حذفت بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين مثلا فاضوا  
وان كان اخرة مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا ليدل  
على حذف الالف مثل مصطفون وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته جمع  
الصحيح المذكور فان قيل ان تولد شرطه مبتدأ وقوله مذ كر خبره والخبر محمول  
على المبتدأ وههنا لا يصلح الحمل لانه يلزم حمل الذات على الوصف قلنا ان قوله  
فمن كر ما اول بالكون فيلزم حمل الوصف على الوصف هو جائز فان قيل ان توصيف  
العلم بالعقل لا يصح لان مد ار توصيف الشيء بالمشقة قيام به اذ ذلك المشتقة لك  
الشيء والعقل ليس قائما بالعلم قلنا ان توصيف العلم بالعقل باعتبار دسماءه والعقل  
قائم به ان كان اسما اي استأذا اتينا مذ كر علم يعقل لان هذا المجموع اشرف الجوع  
لصفة بناء الواحد فيه والعلم المذكور الذي يعقل اشرف الجوع لصفة بناء  
الواحد فيه والعلم المذكور الذي يعقل اشرف من الاسماء فاعطى الاشرف للاشرف  
فان قيل كان عليه ان يقول بعد قوله فمن كر مجرد عن التاء ليخرج نحو طحة ويدخل نحو  
سلي وورقاء اسمي رجلين قلنا المراد بالمذكور ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا و  
مقدلة فخرج عنه نحو طحة ودخل فيه وورقاء وسلي وشرطه اي الاسم الذي اريد  
جمعته بجمع المذكور السالم ان كان صفة اي اسما صفتيا فمذ كر يعقل لان جمع المذكر  
السالم اشرف الجوع وهذه الصفة اشرف من الصفات فاعطى الاشرف للاشرف  
رعاية للنسبة واي لا يكون افعل فعلا مثل اهرجاء لان افعل فعلا بجمع على هذا الجمع  
كافضلون فلو جمع افعل فعلا على هذا الجمع لزم الالتباس بين افعل لتفضيل ادين  
افعل الصفة فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فينبغي ان يعكس  
قلنا لا يمكن العكس لان افعل لتفضيل اصل بالنسبة الى افعل لصفة لانه كامل



في الدلالة على معنى الوصفية وان لا يكون فعلاً مثل سكران سكرى لا فعلاً  
فعلة جمع على هذا الجعم فلو جمع فعلاً فعلاً على هذا الجعم لزم الالتباس بين  
جمع فعلاً فعلاً وفعلاً فعلاً فان قيل ان الالتباس يدفع بالعكس فيجب  
ان يعكس قلنا لا يمكن العكس لان فعلاً فعلاً اصل بالنسبة الى فعلاً  
فعلاً لان الفرق فيه بين المذكور والمؤنث بالتاء وهي موضوعه للفرق ولا مستويًا  
فيه اى في الوصفية من كرم المؤنث مثل جريحه وصوفاته لما لم يختص بالذكور ولا بالمؤنث  
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحد هابل يجمع جمعا مستويان فيه ولا بناء التانيث  
مثل علامة للتأنيث لاجتماع علامتي التذكير والتانيث في كلمة واحدة حكما ولو حذفت  
التاء لزم اللبس ويجوز فونه لما مر في نون التثنية فان قيل هذه القاعدة  
منقوضة على سنين وارضين لان السنين جمع سنة وارضين جمع ارض مع انها  
ليست علما ومن كرا يعقل فاجاب المصنف بقوله وقد شد نحو سنين وارضين  
لا متفاء التذكير والعقل المؤنث ملحق اخوة الفوتاء وشرطه ان كان صفة  
وله مذكر ان يكون مذكرة جمع بالواو والنون لتأنيث مزية الفرع على الاصل  
وان لم يكن له مذكرة فان لا يكون مجرّد اعز بناء التانيث كما نضر لان المنطوق بالتأنيث  
على هذا الجعم فلو كان الجذر عن التاء جمعا على هذا الجعم لزم الالتباس بالجمع مطلقا لان  
جمع المؤنث السالم في اسم ذات المؤنث سماعى لا قياسى ولا يقاس به غير جمع  
ما تغير بناء واحدة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه  
الجمع السالم لانه تغير فيه بناء واحدة بل هو الزوائد قلنا المراد بالتغير والتغير في نفس  
المفرد واموره الداخلة فيه فان قيل ان التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه  
دخل فيه مثل مصطفى لان تغير بناء واحدة من حيث نفسه وامور الداخلة قلنا  
المراد بالتغير ما يكون لحصول الجمعية وهذا التغير انما جاء بعد حصول الجمعية فان  
قيل لما كان المراد بالتغير ههنا التغير في نفس المفرد وامور الداخلة فهو الواهم  
ان المراد بالتغير المذكور في تعريف مطلق الجمع ايضا تغير في نفس المفرد

واموره الداخلة فحينئذ خرج الجمع السال عن تعريف مطلق الجمع قلنا المراد  
 بالتعريف المأخوذ في تعريف مطلق الجمع مطلق التعريف كما دل عليه بآلاهما مية المفيدة  
 للعموم كحال افراس جمع القلة كأفعلى يكون على وزن أفعلى كأفلس  
 جمع فليس أفعلى أى جمع يكون على وزن افعال كأفرايس جمع فرس أفعلة كرفعة  
 جمع رغبة ففعلة كغلبة جمع غلام والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والفرق بينهما  
 ان جمع القلة ما يطلق من ثلاثة الى عشرة وجمع كثرة ما يطلق من ثلاثة او من  
 عشرة الى ما لا نهاية له المصداق راسم الحث الجارى على الفعل المراد بالحث  
 معنى قاتل بالخير سواء كان صدى منه كالضرب والمشى او لا كالطول القصير معنى  
 جريانه على الفعل ان يحث بعد اشتقاق الفعل منه لتأكيد الفعل وليبارفوه  
 او عدة وهو من الثلاثى سماء ومن غيره قياس مثل الخرج اخراجا واستخرج  
 ويعمل عمل فعله يعنى ان كان المصدر للفعل اللازم فيعمل عمل الرفع في الفاعل  
 فقط نحو اعجبني قيام زيد وان كان المصدر للفعل المتعدي فيعمل عمل الرفع  
 في الفاعل وعمل النصب في المفعول نحو اعجبني ضرب زيد عمرا فاعيا او غيره لان عمله  
 لمناسبة الاشتقاق لا للشأبة فلذا لو شرط فيه الزمان اذ العريكن  
 مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه لان المصدر في حين العمل بتأويل  
 ان مع الفعل وان موصول حرفى وما بعده صلته وتقديم الصلة على الموصول  
 حتم فكذلك تقديم ما هو من معمولهما بالطريق الاولى ولا يضم فيه لانه لا ضم  
 في المفرد لا ضم في المثني والجموع قياسا على المفرد فيلزم اجتماع التثنيين  
 والجمعين احدهما بالنظر الى المصدر والاخر بالنظر الى الفاعل فان قيل  
 ان اجتماع التثنيين والجمعين جائز في تشبة الافعال وجمعها قلنا  
 ان تشبة الفعل وجمعه باعتبار الفاعل وهو اسم لا يلزم ذكر الفاعل بالنسبة  
 الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهوم المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه عليه ويجوز  
 اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول لان اضافة المصدر الى الفاعل

كاسناد الفعل الى الفاعل وازافة المصدر الى المفعول كاسناد الفعل الى المفعول  
 والاول حقيقة والثاني مجاز وحمل الكلام على الحقيقة اولى من حمل على المجاز واعمال  
 باللام قليل لان المصدر في حين العمل يتاويل ان مع الفعل دخول اللام على  
 الفعل متنع فينبغي ان يمتنع على المصدر الماويل يفهم لكنهم جوزوا ذلك للفرق بين نفس  
 الشئ والماويل بالشئ كما في قوله تعالى لا يحب الله الجحيم بالشئ فان كان مطلقا  
 ولم يجز فعله حذف فاجبا فالعمل للفعل الثلاثي اعمال للضعيف مع وجود القوى  
 وان كان بدلا منه اى بحيث حذف فعله حذف فاجبا واقيم المصدر مقامه فوهان  
 اعمال الفعل للاصالة واعمال المصدر للنيابة وقيل اعمال المصدر للمصدية واعمال  
 المصدية للنيابة فان قيل لم فصل بين قسمي المصدر اعني ما يكون مفعولا  
 وما لا يكون كذلك بالجمله المعترضة بل المناسب ان يذكر قسمي المصدر راكنا متواليين  
 وذكر احكامها حقيقيا قلنا انما فصل بين قسمي المصدر بالجمله المعترضة لا على  
 المصدر في القسم الاول ظهر اكثر فلو اخبر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين  
 على السواء اسم الفاعل ما اشتق من فعل المرقاميه بمعنى الحدث قوله  
 ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة  
 واسم التفضيل قوله لمرقاميه احتراز عن اسم المفعول واسم التفضيل اما الاحتراز  
 عن اسم المفعول فظاهرا اما الاحتراز عن اسم التفضيل فلازم الموضوع لانه اسم الفاعل من  
 قام به فقط واما الموضوع له لاسم التفضيل من قام به مع الزيادة وقوله بمعنى الحدث واحتراز  
 عن الصفة المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه  
 صيغة المبالغة لان الموضوع له لصيغة المبالغة ايض من قام به مع الزيادة قلنا  
 لو خرجت صيغة المبالغة عن اسم الفاعل لاضير فيه لجواز ان المصنف التزم الخروج  
 باعتبار الوجهين اما الاول فلان صيغ اسم الفاعل محصورة في اوزان مخصوصة  
 وصيغة المبالغة ليست على هذه الاوزان واما الثاني فلانه جعل احكام صيغة المبالغة  
 مثل احكام اسم الفاعل مثل الشئ غير الشئ لاجل صيغته من الثلاثي على فاعل

ومن غیره علی صیغه المضارع بمیم مضمری وکسر ما قبل الآخر نحو مدخل و مستخرج  
 فیعمل عمل فعله یعنی ان کان اسم الفاعل للفعل للآزم بعمل عمل الرفع فی الفاعل  
 فقط نحو زید قائم ابوه وان کان اسم الفاعل للفعل المتعدي بعمل عمل الرفع فی الفاعل  
 و یعمل عمل النصب فی المفعول نحو زید ضارب ابوه عمر بشرط معنی الحال و الاستقبال  
 لان عملیه لشبهه بالمضارع و هو یجی یعنی الحال و الاستقبال فیلزم ان لا یخالفه فان  
 قیل هذا ینقض بقوله تعالى و کلیمهم باسط ذراعیه بالو صید لان اسم الفاعل فیہ  
 عامل مع انه لیس بمعنی الحال و الاستقبال بل هو هنا بمعنی الماضي قلنا المراد  
 بالحال و الاستقبال اعم من ان یکون تحقیقا و حکایة و ههنا حکایة فان باسط ههنا  
 وان کان ماضیا لکن المراد حکایة الحال و الاعتماد علی صاحبہ یعنی ان یکوز ما قبله  
 مبتدأ و هو خبره او ما قبله موصوفا و هو صفته او ما قبله موصولا و هو صلة او ما قبله  
 ذ الحال و هو حال لان الاصل فی العمل لفعل لانه وضع للعمل و ما سواه یعمل مشاہدته  
 به و الفعل معتمد علی الفاعل فینبغی ان یعمد شبهه علی صاحبہ بالطریق الاول لئلا یلزم  
 حرقا زیادة الفرع علی الاصل و الهمزة او ما لان تحرف النقی و الاستفهام لانه خلان الاعلی

الفعل غالباً فلما دخلنا علی اسم الفاعل قوتاً مشابہة بالفعل وان کان الماضي جیت  
 الاضافة معنی ایضاً فة معنویة لاضافة لفظیة لغوات شرط الاضافة اللفظیة و هو  
 اضافة العامل الی المفعول خلافاً للکسائی فان عنده لا یجوز اضافة اصله الی عمل مطلقاً  
 سواء کان بمعنی الماضي او الحال و الاستقبال كما فی قوله تعالى و کلیمهم باسط ذراعیه  
 بالو صید وان سلم ان الاضافة واجبة فلا نسلم انه مضاف الی اضافة المعنویة بل هو  
 مضاف الی اضافة اللفظیة لانها من قبیل اضافة الصفة الی معولها و جواباً لمرأفتا  
 فان قیل هذا ینقض بمثل زید معطى عمر درهما امس لان معطى اسم الفاعل  
بمعنی الماضي و یعمل عمل النصب بالمفعولیة فی درهماً فاجاب المص بقوله  
 فان کان له معمول آخر فبفعل مقدّر نحو زید معطى عمر درهماً امس فان  
 دخلت اللام استوی الجیم لان اسم الفاعل فعل فی الحقيقة لکن عدل عن

صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكرهتهم دخول الامر على الفعل ما وضع منه للبالغة  
 كضرب ضرب مضراب وعليه وحذر مثله اى مثل اسم الفاعل لذى ليس  
 فيه مبالغة لانه وان فات فيه المشابهة اللفظية لكن الزيادة في المعنى  
 قائم مقام ما قام بالنسبة اللفظية والمثني للمجموع مثله اى مثل المفرد من اسم الفاعل  
 لانه لا يتطرق خلل الى صيغة المفرد بلحق الزوائد ويجوز حذف النون مع  
 العمل والتعريف للتخفيف لطول الصلة بالنون فحذف فيها النون للتخفيف نحو  
 قوله تعالى مُتَقِي الصَّلَاةِ اسم المفعول ما اشتق من فعل لمزوق عليه فقوله  
 ما اشتق من فعل جنس شامل للمحدود وغيره وقوله وقع عليه يخرج ماعدا المحدود  
 وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل  
 الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول المستخرج وامة في العمل والاشتراط كامل اسم الفاعل  
 نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او أمس الصفة المشبهة باسم الفاعل  
 في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث ما اشتق من فعل لا يزم لمن  
 قام به على معنى الثبوت قوله ما اشتق من فعل جنس شامل لاسم الفاعل واسم  
 المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله لا يزم احتراز عن اسم الفاعل  
 والمفعول المتعديين وقوله لمن قام به على معنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل  
 للفعل لا يزم فان قيل هذا التعريف لا يكون جامعاً لافادة لانه يخرج منه رجم  
 مشتق من رجم بكسر العين لانه ليس بلا يزم قلنا المراد باللا يزم اعم من ان يكون  
 اللا يزم ابتداءً وعند الاشتقاق فرجم بكسر العين وان لم يكن لازماً ابتداءً لكنه  
 لا يزم بعد نقله الى رجم بضم العين فرجم مشتق من رجم بكسر العين بعد نقله الى رجم  
 بضم العين فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول لغيره لانه دخل فيه  
 ضامر وطالق لانهما بمعنى الثبوت قلنا انهما في الاصل للحدوث لكن عرض لهما  
 الثبوت بعارض الاستعمال والوارض لا تعتبر وصيغتهما مخالفة لصيغة اسم  
 الفاعل على حسب السماع قوله على حسب السماع منصوب على الحالية

عن الضمير المستكن في مخالفة الراجح الى الصيغة فيكون المعنى حال كون الصيغة  
 كاشفة على قد رسموع غير متجا وزعنه أو منصوب على المصدرية فيكون المعنى  
 مخالفة كاشفة على قد رسموع غير متجا وزعنه فإن قيل ان صيغة الصفة المشبهة  
 كما تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل كذلك ايضاً مخالفة عن صيغة اسم المفعول  
 فلم يخص مخالفتها عن صيغة اسم الفاعل بالبيان قلنا نعم لكن المصنف  
 خص مخالفتها للصيغة اسم الفاعل لزيادة مشابهتها باسم الفاعل كحسن  
 وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقاً فإن قيل المتبادر من الاطلاق  
 الاطلاق من جميع الشروط فينبغي ان يعمل من غير الاعتماد قلنا المراد بالاطلاق  
 الاطلاق في الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط  
 الاعتماد فمعتبر فيها بدون الاعتماد على الموصول لان اللام الموصولة تدخل  
 على اسم الفاعل والمفعول لا على غيرها وتقسيم مسائلها اي جعل الصفة المشبهة  
 قسمين قسمين وبيان حكم كل واحد منها هذا ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها  
 ومعمولة اما مضاف او باللام او مجردة عنها فهذه ستة يعنى هذه الاقسام  
 ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول في كل واحد منها  
 مرفوع ومنصوب وحجور وفصارت ثمانية عشر قسمين فالرفع على الفاعلية  
 والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التميز في النكرة والجور على الإضافة  
 وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام قولنا حسن وجهه هذا امثال لصفة المجردة  
 عن اللام ومعمولها مضاف ثلاثة اي هذه امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف اعراب  
 معمول الصفة رفعاً ونصباً وجراً وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة  
 ثلاثة حسن الوجه هذا امثال لصفة المجردة عن اللام ومعمولها باللام فهو ايضاً  
 امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجراً حسن وجه هذا امثال  
 الصفة المجردة عن اللام ومعمولها مجردة عن اللام والإضافة فهو ايضاً امثلة ثلاثة  
 باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجراً الحسن الوجه هذا امثال الصفة باللام

ومعولها مضاف فهو ايضاً امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً  
وجزاً الحسن الوجه هذا مثال للصفة باللام ومعولها ايضاً باللام فهو ايضاً امثلة  
ثلاثة باعتبار اختلاف الاعراب رفعاً ونصباً وجزاً الحسن وجه هذا امثال  
الصفة باللام ومعولها مجر عن اللام والاضافة فهو ايضاً امثلة ثلاثة باعتبار اختلاف  
الاعراب رفعاً ونصباً وجزاً فان قيل لم تترك العاطف في امثلة الصفة المرفوعة  
باللام قلنا انما تترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة  
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة المتلبسة  
باللام فان قيل لم خالف المصنف التفصيل من الاجمال بانه قدم الصفة باللام على  
الصفة المجردة عن اللام في الاجمال واخوة في التفصيل قلنا الصفة التي باللام  
مفهومة وجودي والصفة المجردة عن اللام مفهومة عددي والوجود اشرف من العدد  
فلذا اقدمها في الاجمال اما تاخيرها في التفصيل فلان اقسام الصفة المجردة عن اللام  
كلها صحيحة وواحد منها مختلف فيه بخلاف الصفة باللام فان قسمين منها متنعان  
كما قال لمصنف اثنان منها متنعان مثل الحسن وجه لان فائدة الاضافة اللفظية  
هو التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه اما في جانب المضاف فحذف للتوين وما  
يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع واما في جانب المضاف اليه فيجوز والضمير  
وامتثاره في الصفة ولم يوجد واحد من التخفيفين في هذا التركيب والحسن وجه  
لان اضافة الحسن الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستثارة في الصفة  
لكنهم لم يجوزوها لانه اضافة المعرفة الى النكرة فتشابهت بعكس المعهود من الاضافة  
وهو اضافة النكرة الى المعرفة واختلف في حسن وجه فالصوريون يجوزونه على قبحه  
فائدة الاضافة اللفظية التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه في هذه الصورة  
حصل التخفيف في جانب المضاف بحذف للتوين لكنه غير حاصل في المضاف اليه  
لبقاء الضمير فيه والكوفيون يجوزونه بلا قبح لان فائدة الاضافة هو التخفيف  
المطلق وهو حاصل في هذه الصورة والبواقي ما كان فيه ضمير واحد منها الحسن وجه

مشتمل علی ضمیر محتاج الیہ من غیر زیادة علی قدر الحاجة وهذه الاقسام تسعة  
 الحسن الوجه بنصب المفعول وجرة وحسن الوجه بنصب المفعول بجره والحسن وجهه  
 ونحوه وحسن وجه بنصب المفعول فیہما وحسن وجه بجر المفعول والحسن وجهه  
 وحسن وجه برفع المفعول فیہما وما كان فیہ ضمیران منہما حسن لا شتمالہ علی  
 ضمیر محتاج الیہ غیر احسن لان فیہ زیادة علی قدر الحاجة والحسن قسما حسن وجه  
 والحسن وجهه بنصب المفعول فیہما وما لا ضمیر فیہ قییم لعدم الرابطين الصفة  
 والموصوف والقییم اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه  
 والحسن وجه برفع المفعول فیہا ومتی رفعت ای مفعول لصفة بہا فلا ضمیر فیہا  
 لئلا یلزم تعدد الفاعل ثم المفعول لا یخلو اما فیہ ضمیر اول فان كان فیہ ضمیر فهو احسن  
 والا فهو قییم فی کمال فعل یعنی کما ان الفعل لا یشی ولا یجمع بتثنیة الفاعل الظاهر جمعه  
 لذلك الصفة لا یشی ولا یجمع بتثنیة مفعولہا وجمعه والا فیہا ضمیر الموصوف لیکون  
 فاعلا لها ثم المفعول لا یخلو اما فیہ ضمیر اول فان كان فیہ ضمیر فهو حسن والا  
 فهو احسن فتوینت وتثنی وتجمع بتأینث الموصوف وتثنیة جمعه لان حال الصفة  
 کحال لفعل الفاعل ذ السند الی الضمیر فتوینت بتأینثه وتثنی بتثنیة وتجمع بتجمع  
 واسما الفاعل والمفعول غیر المتعديین مثل لصفة فیما ذکرنا فی الاقسام الثمانية  
 عشر فقوله غیر المتعديین احتراز عما اذا کانا متعديین فانه لا یجوز اضافتهما الیہما  
 ولا نصبہما لئلا یلزم الالتباس بالمفعول فانک اذا قلت مثلاً زید ضارباً بابہ  
 وزید معطى اباه لم یعلم ان اباه فی المثال الاول مفعول الضارب وفاعل له نصب  
 تشبیہاً بالمفعول وفي المثال لثانی انه مفعول ثانٍ لمعطى او مفعول اول قییم مقام الفاعل  
 ونصب تشبیہاً بالمفعول والمفعول لثانی محذوف اسم التفضیل  
 ما اشتق من فعل لموصوف بزیادة علی غیره فقوله ما اشتق من فعل جنس  
 شامل للمحدود وغیره من اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة والظرف والالة  
 وقوله لموصوف احتراز عن الظرف والالة لان المراد بالموصوف لذات البهمة



ولا ايهام فيهما وقوله بزيادة على غيره اختراز عن اسم الفاعل والمفعول والصفة  
المشبهة فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول لغير لانه دخل فيه  
ذات وفاضل وغالب لانها مشتقة من فعل موضوع للذات الموصوفة بزيادة  
على غيره قلنا المراد بالزيادة الزيادة في اصل ذلك الفعل تلك الاسماء تدل على  
مطلق الزيادة لا على زيادة في اصل ذلك الفعل هو أَفْعَلُ وفُعِلَ أَفْعُلُ للمذكور فُعِلَ  
للمؤنث فان قيل ان اسم التفضيل لا ينحصر في أَفْعَلُ وفُعِلَ لانه يحكي من غيرهما  
نحو أَنْصَرُ ونُصِرِي وأَضْرِبُ وضُرْبِي الى غير ذلك قلنا المراد انحصارها فيهما من  
حيث الصيغة لا من حيث المادة بل مادته يحكي من غير هذا اللفظ فان قيل هذا  
التعريف لا يكون جامعا لافراد لانه خرج منه خير وشر لانهما اسم التفضيل والبيان  
على هذه الصيغة قلنا وزن افعالهم من ان يكون في الحال وفي الاصل فهنا  
وان لم يكن في الحال لكنه في الاصل وطريق له تغير بعارض لاعلال وشرط ان  
يبني من الثلاثي المجرى يمكن بناء افعاله لانه لا يبنأ افعلا من غير الثلاثي المجرى مع  
حفاظة تمام الحروف متعذر مع اسقاط بعض الحروف يلزم الالتباس ليس بليون  
ولا عيب لان منها افعلا لغيره اي لغير افعال لتفضيل فلو اشتق اسم التفضيل ايضا يلزم  
الالتباس بين افعال لتفضيل و افعال لصفة فان قيل هذا الدليل لما يستقيم اذا  
كان بناء افعال لصفة مقدما على بناء افعال لتفضيل وليس كذلك بل يجوز ان يكون بناء  
افعال لتفضيل مقدما على بناء افعال لصفة قلنا بناء افعال لصفة مقدم على بناء  
افعال لتفضيل لان افعال لصفة يدل على مطلق الصفة و افعال لتفضيل يدل على  
مع الزيادة والمطلوب مقدم على المقيد فان قيل هذه القاعدة منقوضة باجهل وابله  
لانها مشتقان من الجهل والبلاهة وهما من العيوب قلنا المراد بالعيوب العيب الظاهر  
وهما من العيوب الباطنة فان قيل على هذا ينبغي ان تصح اشتقاق احق من حق من غير  
شدوذ قلنا المراد بالعيوب العيب الظاهر من ان يكون حقيقة او حكما وهما وان لم يكن  
العيوب الظاهرة حقيقة لكن ظاهرا حكما باعتبار ظهور انارة كما حكى من هبة من

التي  
تحتوي

تعلق الخرزات والعظام والنخوط بعنقه وهو ذو حية طويلة مثلاً زيد افضل الناس  
 فان قصد اي اداء معنى التفضيل من غير اي غير الثلاثي المجزئ توصل اليه بأشد  
 ونحو مثل هو اشد منه استخفافاً وبإيضاً وعنى يعني يبنى اسم التفضيل من فعل  
 يدل على الشدة والقوة وذكر مصدر الفعل الممتنع بعد على سبيل التميز واعطى هذه  
 الزيادة لأن المصدر بقياسه اي قياس اسم التفضيل للفاعل اي اشتقاقه  
 للفاعل لا للمفعول لأنه لو اشتق لها بالقياس لكثرت الالتباس فاقصر على ما هو الاشرف  
 وهو الفاعل وقد جاء للمفعول في مواضع عديدة فخواه اذ اشغل اشهر اعراف  
 ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مضافاً او بمن او معرباً فاللام لان الغرض من  
 اسم التفضيل تفضيل الموصوف على غيره فلا بد من ذكر ذلك الغير وهو لا يحصل  
 الا بهذه الامور الثلاثة اما بمن والاضافة فظاهر اما باللام فلأنه يشار بها الى المعبر  
 بتعيين المفضل عليه فلا يجوز زيد الا افضل من غير ويعنى لا يجوز الجسم بين الامرين  
 لتلايكون ذكر احدهما لغوا فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقول الشاعر شعر  
 ولست بألاكثر منهم حصي واما العزة للتاثر لأنه جمع بين الامرين وهو غير جائز  
 قلنا ان من فيه بتعضية لا تفضيلية ولا زيد افضل بعون لا يجوز الخلو عنها لثلاث  
 يفتقر الغرض فان قيل هذه القاعدة منقوضة بالله أكبر لأنه خال عن الامور  
 الثلاثة مع انه جائز فاجاب المص بقوله ألا ان يعلم اي يجوز الخلو عن علم  
 المفضل عليه بالقرينة فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان عند الاضافة  
 احدهما وهو الاكثران تقصده الزيادة على من اضيف اليه فيشترط في استعمال اسم  
 بهذا المعنى ان يكون اي الموصوف بعضاً منهم اي من القوم يعني يكون الموصوف  
 في المضاف اليه بحسب المفهوم وخارجاً بحسب الارادة اما دخوله فلان الغرض  
 من اسم التفضيل تفضيل الموصوف على من شاركه في المفهوم العام واما خروج  
 بحسب الارادة فلتلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه مثل زيد افضل الناس  
 فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجهم باضافتهم اليه الثاني يقصد به

زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح اى الى المضاف اليه الخاص فلا يشترط في استعماله  
 بهذه المعنى ان يكون موصوفه داخل في المضاف اليه بل يضاف الى جماعة يكون  
 موصوفه داخل في الجماعة نحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل لقريش وايضا يضاف  
 الى جماعة لا يكون موصوفه داخل في الجماعة نحو يوسف حسن اخوته وايضا يضاف  
 الى غير الجماعة نحو فذن اعلم بقلا د فيجوز يوسف حسن اخوته ويجوز في الاول اى في  
 النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف الى افراد لانه مشابه باسم التفضيل المستعمل  
 بمن في ذكر المفضل عليه فيقر مثله المطابقة لمن هو اى اسم التفضيل صفة لانه  
 مشابه باسم التفضيل المعرف باللام في التعريف فيطابق مثله الثاني اى النوع الثاني  
 من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والمغرب باللام  
 منه فلا بد من المطابقة لار الاصل هو المطابقة بين الصفة والموصوف عند عدم  
 المانع وهو امرا ج اسم التفضيل بمن التفضيلية حقيقة او حكما والذي اى اسم التفضيل  
 المستعمل بمن مقرر ذكر لانه على تقدير لزوم المطابقة اما ان تورد العلاقة قبل من  
 او بعدة فعلى الاول يلزم اجراء العلامة في وسط الكلمة حكما وهو يجوز وعلى الثاني يلزم  
 اجراء العلامة على كلمة آخر حقيقة وهو باطل ولا يعمل اى اسم التفضيل الرفع على  
 الفاعلية في مظهر اى في الاسم الظاهر اعلم ان على اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل  
 الرفع وعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية التمييز  
 اما عمل النصب على المفعولية فليس بواجب اصلا لان مفعول اسم التفضيل ليس المفضل  
 عليه المفضل عليه اذ كان مذكورا فاعرابه جزا فاقبل ان هذه القاعدة منقوضة بقوله  
 تظاهروا علم من تفضل عن سبيله لان اعلم اسم تفضيل وهو يعمل عمل النصب في من قلنا ان  
 من في هذا المثال مفعول الفعل محذوف وهو يعلم تقديره هو اعلم من كذا واحد يعلم من  
 يظهر عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحالية والتمييز فواقع بلا شرط اما  
 في الظرف والحال فلانه يكفي لعمليهما احدى راحة من الفعل وفي اسم التفضيل معنى  
 الضر وهو الاشتغال على المعنى المحذوف نحو زيد احسن منك اليوم راكبا واما في التمييز فلا التمييز

ينصب بما يخلو عن معنى الفعل نحو رطل زيتا في اسم التفضيل معنى لفعل نحو زيد  
افضل باً وعل الرفع ايضاً على قسمين عمل الرفع في الضمير وعمل الرفع في الظاهر واما العمل  
في الضمير فواقع بلا شرط لان العمل في الضمير عمل في المقدور وهو اسم فلا يحتاج  
الى قوة العامل واما العمل في الظاهر فمشرط بالشروط الثلاثة لان الاصل في العمل لفعل  
لوضعه للعمل ما سواه انما يعمل لمشابهة اسم التفضيل بالمشبه للفعل لانه ليس له  
فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله فان قيل ينبغي ان يعمل اسم التفضيل الرفع في الاسم  
الظاهر على الفاعلية لمشاботه باسم الفاعل في الافراد والثنائية والجمعية والتذكير والتانيث  
بالصفة المشبهة قلنا هذا لا يمكن لان الاصل في اسم التفضيل هو المستعمل عن  
وهو مفرد مذ كرايداً واما القسمان الاخيران فلا اعتبار لهما فان قيل ينبغي ان يعمل اسم  
التفضيل الرفع على الفاعلية في الظاهر لانه وان فات مشابته اللفظية لكن الزيادة  
في المعنى قائم مقام ما فات من المناسبة اللفظية كما في صيغ المبالغة قلنا الزيادة في اسم  
التفضيل زيادة مضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهة الاسمية ويضعف جهة  
المشابهة بالفعل والزيادة في صيغ المبالغة مطلقة الزيادة الا اذا كان صفة في اللفظ الشيء  
ليحصل له صاحبة يعتمد عليه هو المعنى سبب المسبب ذلك الشيء ليحصل له اسم ظاهر  
ويعرفه مفضل باعتبار الاول باعتبار التقيد بالشيء الاول على نفسه باعتبار غير اى  
باعتبار تقيد غير الشيء الاول يعنى يكون المفضل المفضل عليه متحدان باللات  
ومتغايران بالاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلية المقضية للغيرية بين المفضل والمفضل  
عليه منقياً اى اسم التفضيل مجرد النقي ليزيل الزيادة التفضيلية بحرف النقي ويبقى  
اصل الفعل مثل ما رايت رجلاً احسن عينه الكل منه في عيز زيد فان اسم التفضيل  
وهو في اللفظ صفة لرجل لانه جار عليه معرب باعرابه في المعنى صفة الكل لانه منه  
الى الكل والكل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عيز زيد اسم التفضيل  
منقياً بحرف النقي فان قيل لا نسلم ان الكل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه  
باعتبار عيز زيد بل الامر بالعكس لان المقصود من كل عيز زيد لا مح كحرا عين الرجل قلنا

ان المفضل المفضل عليه على قسمين مفضل ومفضل عليه بحسب اللفظ ومفضل  
مفضل عليه بحسب القصد والعناية فالكل مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه  
باعتبار عين زيد بحسب اللفظ واما بحسب القصد والعناية فالامور بالعكس المص نظر الى  
اللفظ لا الى القصد والعناية لانه بمعنى حسن لان الزيادة التفضيلية زالت بحسب اللفظ  
ففي المساواة والدوة ثم زالت المساواة بقدرية العرف لان المساواة ابيه لمقام المدح  
ففي الدوة فقط فصالح حسن اولان الزيادة والمساواة زالتا معا بحسب النفي والعرفية  
على توجه نحو الحق الى نفي المرتبتين ففي الدوة فقط فصا بمعنى حسن فان قيل لما كان  
زوال الزيادة التفضيلية بحسب النفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية  
فينبغي ان يجوز عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في مثل ما رايت رجلا افضل بؤ من  
زيد كما جازي مثال المتن قلنا فرق بين المثالين بان في مثال المتن المفضل والمفضل  
عليه متحدان بالذات ومتغايرين بالا اعتبار فيضعف الزيادة التفضيلية المقتضية  
للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه ثم زالت بحسب النفي بالكلية فلا يبقى له قوة حتى  
يعو حكه وهو عدم العمل في الظاهر في هذا المثال لمفضل المفضل عليه متغايران  
بالذات فلا يضعف الزيادة التفضيلية فلا يزول بحسب النفي فبقى له قوة حتى يعو حكه  
وهو عدم العمل في الظاهر فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالخبرية وان  
مرفوعا بالابتدائية فلا يلزم عمل اسم التفضيل الرفع بالفاعلية في اسم ظاهر فاجاب  
المص بقولهم انهم لو دفعوا اي احسن على الخبر الكحل على الابتدائية لفضلوا بين احسن  
ومعوله باجنبي هو الكحل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا بالابتدائية  
ولا يلزم الفصل بالا جنب لان الخبر عامل في الابتداء على مذاب البعض قلنا المرفوع بالمعول  
ليس مطلقا للمعول بل المرفوع الى اسم التفضيل من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعل  
والخبر ليس عاملا في الابتداء من هذه الجهة فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعا  
بالخبرية والكحل مرفوعا بالابتدائية ولا يلزم الفصل بالا جنب لان الابتداء والخبر  
معولان للعامل المعنى قلنا لا يخرجان عن الاجنبية بكونهما معولين للعامل المعنى

بل یحرجان بان یكون احدهما ملاً فی الآخر من حیث التفضیلیة وهما السکران  
 فان قيل ینبغی ان یكون احسن مرفوعاً بالخبریة والکحل مرفوعاً بالابتدائیة ویقتضی  
 منه فی عزیز زید علی الکحل فلا یلزم الفصل بلاجنبی قلنا علی هذا التقدير ان لم یلزم  
 الفصل بلاجنبی لکن یلزم فیہ تعقید من حیث اللفظ وهو الاضمار قبل الذکر وکلمة  
 من حیث المعنی وهو قصر الصفة قبل تمام الصفة لان تمام الصفة انما یكون بالمستند  
 غیر مذکور فان قيل ینبغی ان یكون احسن مرفوعاً بالخبریة والکحل مرفوعاً بالابتدائیة  
 ویكون التقدير هكذا ما رأیت رجلاً احسن فی عینه من الکحل هو فی عزیز زید فلا یلزم  
 الاضمار قبل الذکر قلنا علی هذا التقدير ایضاً یلزم الاضمار قبل الذکر بالنظر فی الضمیر  
 المستکن فی احسن وکما کتبه من حیث المعنی كما عرفت آنفاً ونقول فی الجواب من  
 الاعتراضین ان کلاً من فی المثال مشهور وهذا از التقدير ان لیس من قبیل المشهور  
 انه لما قرر مسألة الکحل مع بیان شرائطها ومعیناً ما یعبر به عنها علی الوجه الذی یطابق  
 المقصود من غیر یأیة ونقصاً از اراد المصنف التنبیه علی ان التعبیر عنها كما کان فی المثال  
 المشهور وکذلك یعبر عنها بعبارتین أخریین احدهما قصیر من والاخر اقصر فقال اولاً وان  
 تقول فی اداء هذا المعنی ما رأیت رجلاً احسن فی عینه الکحل من عزیز زید قصیر من الاول  
 بحذف الضمیر المجرد وروکمة فی ولو حذف لفظ احسن والتمیز بعیز زید کان اخصو مع  
 ظهور المعنی المقصود فان قيل المقصود تفضیل حسن کحل عین الرجل علی حسن  
 کحل عزیز زید لا تفضیل حسن کحل عین الرجل علی ان زید قلنا المعنی المقصود ظاهر  
 بقهرینه ان المفضل والمفضل علیه من جنس واحد فان قيل ینبغی ان یكون هذا  
 المثال علی حذف المضار فیکون التقدير ما رأیت رجلاً احسن فی عینه الکحل من کحل عین  
 زید قلنا ان معناه الان باق علی ما کان علیه قبله لان هذه العبارة فی حد المقصود والافعال  
 شرط عمل اسم التفضیل وهو الاتحاد الذاتی لتعد الکحل فان قدمت علی اسم التفضیل ذکر  
 العیز علی سبیل التشبیه التی الکحل فیها مفضل علیه قلت ما رأیت عزیز زید احسن فیها الکحل اصله  
 ما رأیت عیناً احسن فیها الکحل منه عزیز زید فلما قدمت علی اسم التفضیل ذکر العین علی سبیل التشبیه

اذ الكل فيها مفضل عليه لا حاجة الى ذكر العين ثانياً فيكون التقدير ما رأيت كثير  
 احسن فيها الكل فان قيل على هذا التقدير يلزم مساواة الشيء بالشيء في الوصف  
 وتفضيل الشيء على الشيء في ذلك الوصف بينهما مافاة قلنا المساواة بينهما في اصل  
 والزيادة في صفة الحسن فيكون تقدير ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكملة الحسنة  
 فيها الكل فان قيل ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً بالخبرية والكل مرفوعاً بالابتدائية  
 وفي هذا المثال لا يلزم الفصل بالايجنب قلنا المختصر فرع المطول الرفع بالابتدائية  
 في المطول متنع فكذا في المختصر او نقول ان من التفضيلية مع مجردها مقدرة في  
 هذا المقام اعلم ان هذه التعبيرات الثلاثة كما تجرى في المثال المشهور وكذلك تجري  
 قول الشاعر كما اشار اليه المصنف بقوله مثل لا اري كواد السباع حين يظلم واديا: اقل به  
 اما العبارة الطويلة وصلى البيت مع ما يليه فهذا امرت على ادى السباع لا اري: واديا  
 اقل به ركب منهم في وادي السباع اتوه تآية: واخوف الاما وفي الله ساريا: واما العبارة  
 القصيرة فمرت على وادي السباع ولا اري واديا اقل به ركب من وادي السباع اتوه تآية  
 اخوف الاما وفي الله ساريا واما العبارة الاقصر فولا اري كواد السباع حين يظلم واديا  
 اقل به ركب اتوه تآية واخوف الاما وفي الله ساريا فان قيل لم ترك المصنف صدر  
 البيت قلنا انما تركه ليكون مبتدئاً على ما هو مبدأ المماثلة فان قيل لم ترك المصنف  
 موصوف احسن في المثال المشهور وذكر في قول الشاعر مع ان كمال المماثلة في ذكر الموصوف  
 قلنا المصنف في بيان مقام الاختصار والا في التشبيه ثانياً الفعل ما دل على معنى  
 في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن  
 الشيء او عن اللفظ او عن الفعل والحل باطل اما الاول فلانه ينقض بنحو ضرب  
 المنقوش في القطر اسكنه شيء دال على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وليس  
 بفعل واما الثاني فلانه ينقض بنحو ضرب زيد لانه لفظ دال على معنى في نفسه مقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة وليس بفعل بل لفعل جزم منه واما الثالث فلانه يلزم اخذ  
 المحدود في الحد قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لا عن الشيء ولا عن اللفظ ولا عن الفعل فلا يلزم

شئ من المحذورات المذكورة فان قيل لما كان كلمة ما عبارة عن الكلمة فحينئذ لا يحصل  
 المطابقة بين الراجع والمرجع اليه بل للناسب ان يقول ما دلت قلنا ان تأكيد  
 الضمير باعتبار التعبير اعني ما لا باعتبار العبارة عنه اعني الكلمة فان قيل المبتدأ  
 والخبر اذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما فالتناسب ان يقول المفعول هو  
 دل قلنا هذا انما يريد لو كان ما موصولة وليس كذلك بل هي موصولة بدليل تفسير  
 الشارح بالنكرة فان قيل ان الضمير في نفسه لا يخلو اما راجع الى الكلمة او الى المعنى  
 وعلم كلا التقديرين يلزم محذورا فاعلى الاول فلان كلمة في الظرفية والطرفية قسمين  
 زمان ومكان والكلمة ليست منهما وايضا لا يحصل لمطابقة بين الراجع والمرجع  
 واما على الثاني فلانه يلزم ظرفية الشئ لنفسه وايضا يلزم المخالفة بين التفصيل  
 والاحمال قلنا ان الضمير في نفسه راجع الى الكلمة وكلمة في نقلت عن الظرفية  
 بل صابغة الاعتبار كما في قولهم الدار في نفسها حكمها كذا اي باعتبار ذاتها حكمها كذا  
 واما تأكيد الضمير في نفسه بناء على لفظ الموصول اعني ما فان قيل على هذا يلزم  
 التناقض في عبارة الشارح لان تعبير ما بالنكرة يشعر بكونها موصولة وهذا الجواب يشعر  
 بكونها موصولة قلنا لا تناقض في عبارة الشارح بل تفسير ما بالنكرة بناء على قاعدة  
 كلية وهي ان ما الواقعة في محل المبتدأ يمجوز موصوليتها وموصوفيتها كالموصوليتها  
 او لان الاصل في المبتدأ التعريف والمغز لا يكون الاموصولة والواقعة في محل الخبر يمجوز  
 موصوليتها وموصوفيتها لكن موصوفيتها اولى لان الاصل في الخبر التوكيد والنكرة  
 لا تكون الاموصولة ونقول عن اصل الاعتراض ان الضمير في نفسه راجع الى المفعول  
 يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان كلمة في نقلت عن الظرفية وصار بمعنى الاعتبار كما عرفت  
 انما وايضا لا يلزم المخالفة بين التفصيل والاحمال لان كينونة المعنى في نفس الكلمة وكينونة  
 المعنى في نفس المعنى راجع الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فان قيل المراد بكون  
 المعنى في نفس الكلمة او في نفس المعنى لا يخلو اما المعنى المطابق او التقضي او التزاعي  
 او مطلق المعنى والكل باطل اما الاول فلاق معناه المطابق ليس كاشف في نفسه لانه



مركب من النسبة والزمان والركب من المستقل غير المستقل غير مستقل وآما  
 الثاني فلازمناه التضمني اما نسبتا وحدا وزمان فالنسبة غير مستقل  
 والزمان وان كان مستقلا لكنه يلزم اقتران الزمان بالزمان والحد وان كان  
 مستقلا ومقتربا باحدا لازمة الثلاثة لكن يلزم الترجيح بلامرجح واما الثالثة فلا  
 اخذ المعنى الا لتزامي محقق في التعريفات وآما الرابع فلان ما ورد على المطلق وان  
 على المقيد لان المطلق لا وجوه له الا في ضمن المقيد قلنا المراد بكيونة المعنى  
 كيونة مطلق المعنى ولا شك ان الفعل باعتبار معناه التضمني اعنى الحدوث  
 مستقرا بالمفهومية وازلت ان الواحدا على المطلق وارد على المقيد لان المطلق  
 لا وجوه له الا في ضمن المقيد فنقول ان كلامنا في الارادة لا في الوجود ولا شك ان  
 المطلق يراد به المقيد فان قيل لما كان ما الكيونة المعنى في نفس الكلمة وكيونة المعنى  
 في نفس المعنى الى امر واحد هو استقلال المفهومية فها متساويان كيف يترجح الاول  
 على الثاني قلنا مرجح الاول على الثاني المطابقة بما سبق في وجه الحصر فان  
قيل تعريف الفعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه اسماء الافعال  
 لان معانيها مقترنة باحدا لازمة الثلاثة ولا يكون جامعا لافراد لانه خرج منه  
 الافعال المنسلخة لان معانيها غير مقترنة باحدا لازمة الثلاثة قلنا المراد بالاقتران  
 وعدهم بحسب الوضع ولا شك ان اسماء الافعال غير مقترنة بحسب الوضع لكن  
 اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر ولا فعال المنسلخة مقترنة بحسب  
 الوضع لكن عدم اقترانها بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر فان قيل تعريف الفعل  
 لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المصطلح لان معناه مقترن باحدا لازمة  
 الثلاثة في نفس الامر قلنا المراد بلاقتران الاقتران في الفهم لا في التحقيق فان قيل  
 التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه مع الفاعل في مثله ايضا راد من  
 اول الان او خلا لان معناه مقترن باحدا لازمة الثلاثة في الفهم قلنا المراد بلاقتران  
 الاقتران في الفهم عن اللفظ الدال عليه لا على القرينة الخارجية وههنا

الاقتران عن القرينة الخارجية فان قيل ان تعريف الفعل لا يكون جامعاً لافراد  
 لانه خرج منه المضارع لان معناه غير مقترون باحد الازمنة الثلاثة بامقترون بالزمانين  
 اعني الحال والاستقبال قلنا لما كان معناه مقترباً بالزمانين كان مقترباً بالزمان  
 الواحد بالطريق الاول لوجوه الواحد في الاثنين اولاً لانه مقترون بحسب كل وضع  
 بواحد وان عرض لا اشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه دخول اولها وضعت  
 في الاصل لتحقيق الفعل ولتقليله وما يختصان بالفعل وكذا اللفظ اذ عليه ما يختص به عن  
 قد والسين وسؤالان الاول اذ على الاستقبال القريب الثاني دال على الاستقبال  
 البعيد وما يختصان بالفعل وكذا اللفظ دال عليه ما يختص به والجوازم لازمة بعضها وضعت  
 في الاصل لتقريب الفعل كل واحد منها وبعضها لطلب كلام الامر او النهي عن كلام التوبة بعضها لقلية  
 الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المتألفات لا يتصل الا في الفعل فحق تأني التانيث  
 عطفت على قوله دخول قد لا على قد كما يتوهم من الظاهر فلا يريد ان اضافة الدخول الى الحق  
 لا يصح لان الحق نسبة بين اللاحق والمحقق ليس قابلاً للذكر في الاول والمحقق في الآخر  
 واما خاص لحوق تأني التانيث بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الابعال  
 فاعل الفاعل لا يكون الا للفعل فان قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون  
 للصفة فينبغي ان تلحق بالصفات ايضاً قلنا الصفة مستغنية عنها للحق التاء المتحركة  
 الدالة على تانيث الصفات وتانيث فاعلها ساكنة احتراز عن المتحركة لانها مختصة  
 بالاسم لان المتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى الثقيل الخفيف رعاية للتعاقد والساكنة  
 خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للثقيل رعاية للتعاقد فان قيل هذا ينقض  
 بناء ضرباً لانها متحركة قلنا المراد بالساكنة ما كانت ساكنة في الاصل لا شك ان  
 التاء في ضرب تاني الاصل ساكنة والحركة عارضة للحق الالف نحو تاء فعلت المراد  
 بناء فعلت الضمائر المتصلة بالبارزة المتحركة المرفوعة فدخلت تاء فعلت ايضاً في ذلك  
 لان هذه التاء ضمير الفاعل ولا تلحق الابعال فاعل الفاعل كما يكون للفعل فان  
 قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون لفرد قلنا نعم لكن خط فرد ضمير واحد

القفال  
 اللفظ الدال على

ج  
ک

نوعی الضمیر تحریر ازین لزوم تساوی الفروع والاصل فان قيل التساوی بدفع بمنع  
المستکن فلم يخص البارز بالمنع قلنا انما خص البارز بالمنع لان المستکن اخف واخصر  
فهو اولى بالتعظیم الماضی ما دل على زمان قبل زمانك فان قيل هذا التعريف  
لا يكون جامعاً لافراده ولا مانعاً عن دخول التغيير فيه اما عدم كونه جامعاً فلانه  
خروج منه الماضی الداخل عليه اداة الشرط نحو ان ضربت ضربت واما عدم كونه  
مانعاً فلانه دخوله المضارع المجزوم بلم قلنا المراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع ولا  
شك ان الماضی الداخل عليه اداة الشرط دل على زمان قبل زمانك ان عرض اليه  
الا مستقبل بعارض اداة الشرط والمضارع المجزوم لا يدل على زمان قبل زمانك بحسب  
وان عرض اليه المضی بعارض دخول لم فان قيل المتبادر من القبلية القبلية الزمانية  
فيقتد يلزم للزمان زمان قلنا المراد بالقبلية القبلية الذاتية التي تكون بين اجزاء الزمان  
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على الزمان انما يكون بحسب النيات لا بحسب الزمان لئلا يلزم للزمان  
زمان فان قيل هذا التعريف يصدق بمثل مصر لانه دل على زمان قبل زمانك قلنا المراد  
بالموصو الفعل لا لفظ ولا شئ حتى يرد النقض مبنى على الفتح اما البناء فلعله وجوه على  
الاعرابية هي عرض المتعدي المتعدي عليه المشابهة بالاسم مشابهة تامة واما البناء على  
الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء فلما شبهته المضارع ووقع موقع الاسم  
واما البناء على الفتح فلكونه اخف الحركات فان قيل هذا ينقض بنحو عاود لانه ماض  
ليس بمبنى على الفتح قلنا الفتح اعم من ان يكون لفظاً نحو ضربا وتقدير نحو في غير  
الضمير المرفوع المتعدي فانه لو كان مع الضمير المرفوع المتعدي فهو مبنى على السكون لئلا  
يلزم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالجملة الواحدة حكماً والاولا لانه لو كان  
مع الواو فهو مبنى على الضمة لفظاً كضربوا وتقدير اكرمو الان الواو يقتضي ضمها ما قبلها  
المضارع ما شبه الاسم بالحد حروفها ثلث لوقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال  
لوقوع الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة وتخصيصه بواحد من مالي الحال والاستقبال  
كتخصيص احد من معاني الشراء بواسطة القرائن بالسيد وسوا فان قيل المضاف للمضارع

ج  
ک

عن تعریفات القوم وھی المضارع و ما فی اوله احد حروف الزوائد الاربعة والمضارع  
 ما دل علی زمان یتربق قلنا انما خالف عن تعریفات القوم لان تعریف المصنف  
 علی وجه تسمیة المضارع بالمضارع لان المضارع مشتق من المضارعة والمضارعة  
 المشاهدة ولا شك ان المضارع مشابه بالاسم بخلاف تعریفات القوم فانها لم تدل علی  
 المعنی فالهمة للمتكلم مفعول او النون له اذا كان مع غیر لانها ما خواتم انما ونحو التاء  
 للمخاطب مطلقا لان هذه التاء فی الاصل او الواو من منتهی المخارج والمتكلم منتهی  
 الكلام وبنینهما مناسبة ثم قلبت الواو تاء لئلا یلزم اجتماع الواوات فی مثل ورو ورجل  
 فی حالة العطف للمؤنث والمؤنثین غیبة فان قيل لم یجعل المؤنث والمؤنثین بالياء  
 كما فی امثلة الغائب المذكور قلنا لئلا یلزم الالتباس بین الغائب المذكور والمؤنث فان قيل  
 فلهذا یلزم الالتباس بین الغائب لمؤنث والمخاطب المذكور قلنا هذا الالتباس من نوع  
 لان المخاطب محسوس فان قيل ان غیبة حال عن المؤنث والمؤنثین لا یضمن المطابقة  
 بین الحال صاحبهما فی الافراد والتثنية والجمع التذکر التانیث ولا مطابقة بینهما قلنا  
 ان غیبة ما دل بتأویل الغائب لکن نظر الی المعنی المؤنث والمؤنثین او نقول ان الیاء تعین  
 علی اخذ المضارع لکثرة غیبة والیاء للغائب غیرها لان الیاء من وسط المخارج والغائب من وسط  
 بید المتكلم والمخاطب وبنینهما مناسبة فان قيل ان قوله غیرها بدل عن الغائب کما یبذل التکرة  
 عن المعرفة الا اذا وصفت بصفة مثل بالثانیة تامة کاذبة ولا صفة ههنا فکیف یصح  
 جعله بدلا عن الغائب قلنا ان الغیر وان لم یصر بالاضافة مفعول لکنه خرج عما عدا التکرة  
 المفعول فلهذا قوة التکرة الموضوعة او نقول ان غیرها بالنصب حال وهو لا ولی لموافقة التاء  
 وخرج المضارعة مضمومة فی الرابعی فان قيل هذا منقوض بنحو ینصرف ینصرف و یعلم  
 فانه رباعی وخرج المضارع مفتوحة قلنا المار بالرباعی ما کان ماضیه علی اربعة  
 الحرف سواء کانت اصلیه کما خرج أولا کافعل وقعل وفاعل واما الضمة فی باب الایفعال  
 فلهذا یتلبس بمضارع الثلاثی المجر واما الایبواب الثلاثة الاخر فمحمولة علیه طر الباب  
 فان قيل حمل لقلیل علی الكثير اولى اذ الم یکن فی القلیل فسادا لالتباس وههنا

ثم

ثم

في القليل فساد الالتباس فحمل للكثير عليه اولى من العكس مفتوحة فيما سواه لان  
 ما سواه كثير من حيث الاستعمال ومن حيث الحروف والكثرة يقتضون التخفيف فحققت باختلاف  
 الفتحة ولا يعرب من الفعل غير لعدم وجود علة الاعراب فيه وهي عرض المعاني  
 المقصورة او المشابهة التامة بالاسم اذ لم يتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث لانه  
 اذا اتصل به احد فونه يكون مبيثاً اما في الاول فلا غمالة الاتصال بمنزلة جزم الكلمة  
 فلو دخل الاعراب قبلها يلزم اجراء الاعراب وسط الكلمة ولو دخل الاعراب عليها لم  
 اجراء الاعراب على كلمة اختر حقيقة واما في نون جمع المؤنث فلا غمالة لكون جمع مؤنث  
 في الماضي فيقتضون ان يكون ما قبلها ساكناً كما في الماضي فان قيل الظاهر ان قوله  
 اذ لم يتصل به قبل قوله ولا يعرب من الفعل غيره فيلزم ان يكون عدم اعراب الغير  
 مقيداً بعدم اتصال النون وعند اتصال النونين يكون الغير معرباً ولا مراد بذلك  
 بل غير المضارع لانه معرباً اصله قلنا ان قوله اذ لم يتصل قيد للمقابلة لا كونه في  
 التقدير ولا يلزم من الفعل غيره بل يعرب المضارع اذ لم يتصل له ولا شك ان  
 المضارع مقيد بعدم اتصال النون اعرابه رفع ونصب ليشترك الاسم في هذين النوعين  
 الاعراب وجزم يختص الجزم بالفعل كالجزم يختص بالاسم فالصحيح الجزم من ضمير  
 للثنية والجزم للمخاطب المؤنث بالضممة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والفتحة  
 في حالة الجر مثل يضرب لمن يضرب لم يضرب فان قيل هذا الحكم منقوض بنحو قوله  
 ويسمع ويخاف لانه ليس بصحيح مع انه معرب بهذه النوعين الاعراب قلنا المراد بالصحيح  
 الصحيح في اصطلاح النحاة وهو ما لم يكن في آخره حركة وهذه الامثلة صحيحة بهذا المعنى  
 لذلك بالنون وحذفها فان النصبية تاء الجزم كان النصبية تاء الجر في الاسماء مثل اضرب واضرب  
 وتضرب بين المعتل بالواو والياء بالضممة تقدير لان الضمة ثقيلة على الواو والياء بالفتحة لفظاً  
 لثمة الفتحة والفتحة لان النجم مالم يجد حركة اسقط الحرف المناسب بالحركة والمعتل بالياء بالفتحة  
 والفتحة تقدير لان الالف ساكنة لا يقبل الحركة اصلاً لا ثقيلة ولا خفيفة والفتحة  
 لان النجم مالم يجد الحركة ويرتفع اذا اتجر من الناصب الجازم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان عامل

المضارع مذهبين مذهب لكو فين ومذهب البصريين فذهب الكوفيين هو التجرد  
 عن الناصب الجازم ومذهب البصريين هو وقوعه موقع الاسم دائما برتفع لوقوعه موقع  
 الاسم لانه اذا وقع موقع الاسم كان كالاسم فاعطى له اقوى اعراب الاسم فان قيل ان  
 المضارع كثيرا ما يكون مرفوعا ولا يقع موقع الاسم نحو الذي يضرب يقوم الزيدان قلنا  
 المضارع ههنا ايضا واقع موقع الاسم لان الذي يضرب في الاصل لك مضارع هو ويقوم  
 الزيدان في الاصل قائمان الزيدان فان قيل كيف يقع يقوم مقام قائمان قائما  
 معربا بالحرف يقوم معربا بالحركة قلنا يكفينا وقوعه موقع الاسم ان كان الاعراس  
 اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا فان قيل المضارع في نحو سيقوم زيد وسوف يقوم  
 زيد ليس واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا ان سيقوم واقع موقع الاسم لا يقوم  
 وحده فان قيل ان سيقوم مركب والاسم مفرد فكيف يقع المركب موقع المفرد قلنا  
 ان السين صاكا حاد اجزاء الكلمة فان قيل هذا الجواب يستقيم في السين لا في سوف لانه  
 ليس جزء قلنا ان سوف في حكم السين فان قيل المضارع في كاد زيد مجي ليس واقعا  
 موقع الاسم مع انه مرفوع قلنا الاصل خبر افعال المقاربة الاسم انما عدل عنه لما جئ  
 في باب افعال المقاربة وينصب بان وكن واذن وكى وبان مقدرة بعد حتى ولا مكررا ولم  
 الجح نحو ما كان الله ليعد بهم لان هذه الثلاثة حروف جارة وهي لا تدخل الاعلى الاسم  
 فلا بد من تقدير ان ليجعل بالفعل بتا ويل المصدة والفاء نحو زرنى فاكرمك والواو  
 نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن لانها عاطفتان واقفتان بعد الانشاء عطفت الخبر  
 على الانشاء فمتنع فلا بد من تقدير ان ليأول الفعل بتا ويل المفرد وعطف على السابق  
 واو نحو لا لزم تلك او تعطيف حتى لان او بمعنى الى او الاول من الحروف الجارة والثاني  
 من اداة الاستثناء وكلاهما مختصتان بالاسم فلا بد من تقدير ان المصدة ليجعل الفعل  
 بتا ويل المصدة ليصح دخول حرف الجر عليه الاستثناء عليه فان التى ينصب بها المضارع  
 مثلا اريد ان تحسن الى مثال لنصب بالفتحة فان تصبو مواخيركم مثلا للنصب بحذف  
 النون فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى علم ان سيكون منكم مريض فان المضارع وقع

بعد أن مع أنه لا يكون منصوباً فاجاب المصنف بقوله والحق تقع بعد العلم بالخفة من  
 المثقلة وليست هذه لان الخفة من المثقلة دالة على تحقيق فينا العلم بخلاف  
 ان الناصبة المصدرية فانها للطعم والرجاء فلا يناسب العلم نحو قلت ان سيقوم  
 وان لا يقوم والحق تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة  
 الوقوع يلائم الخفة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم تيقنه يلائم ان المصدرية ولو  
 مثل ان ابرح ومعناها نفى المستقبل نفيًا مؤكداً لا موبداً والا يلزم الناقض في قوله تعالى  
 لن ابرح الارض حتى ياذن لي اذن لان يكون للتأيد حتى ياذن لي لانه ما اذن  
 اذا لم يعتمد بعدها على ما قبلها لانه لو كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها فهو في  
 حكم المقدم عليها واذا ضعف العمل في المعول المتأخر لا في المتقدم وكان الفعل  
 مستقبلاً لكونه جواباً وجزءاً وهما لا يمكنان الا في المستقبل مثل اسلم اذن قد دخل الجنة  
 واذا وقعت بعد الواو والقاف فيها الوجهان المنصب بناءً على ضعفه لا اعتماداً على  
 والرفع باعتبار نفس الاعتماد وان كان ضعيفاً وكى مثل اسلمت اذن الجنة ومعناها  
 السببية كسبية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور حتى اذا كان مستقبلاً بالنظر في  
 ما قبلها لان ان الناصبة المصدرية للطعم والرجاء هما لا يتصوان الا في المستقبل بمعنى  
 او الى يكون نصاً في معنى حتى الحارة ويكون باعثاً على تقدير ان الناصبة المصدرية مثل  
 اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى في واستقبال المضارع بالنظر في ما قبله بالنظر  
 الى زمان المتكلم ايضاً وكنت شرحت ادخل الجنة مثال حتى بمعنى في واستقبال  
 المضارع بالنظر في ما قبله اما بالنظر الى زمان التكلم محتمل ان يكون فاضياً او حالاً او مستقبلاً  
 واسير حتى تغيب الشمس مثال حتى بمعنى في او الى واستقبال المضارع بالنظر في  
 ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم ايضاً فان اردت الحال تحقيقاً او حكاية كانت  
 ابتداء اي لا يكون مرتبطة بما قبله ارتباطاً لفظاً من حيث الاعراب المشاركة في العمل  
 من حيث تعليق الجار والمجرور بالفعل بل هو كلام مستأنف قبله فيجب السببية  
 سببية ما قبله لما بعده ليحصل الاتصال المعنوي ومن فوات الاتصال اللفظي مثل

مرض فلان حتى لا يرجو نه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيكر حتى ادخلها في الناقصة  
 لانها لو كان حرفا ابتداعا انقطع ما بعد ما قبلها ففي الناقصة بلا خبر فيلزم فساد  
 المعنى واسرحت حتى تدخلها لا يمكن سببية ما قبلها لما بعد هالان ما قبل حتى  
 هذا المثال مشكوك الوجود وما بعد ما مقطوع الوجود لو كان ما بعد ما سببا لما قبلها  
 يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب هو محال فجاء في التامة كان سبب  
 حتى ادخلها في التامة لا تقتضي الخبر فلو كان ما بعد حتى منقطع ما قبلها لا يلزم  
 فساد المعنى ايهم سارحت حتى يدخلها في السبب هذا المقام متحقق الوجود لكن الشك في تعيين  
 الفاعل فلا يلزم الحكم على وقوع المسبب مع الشك في السبب كما في مثل اسلمت  
 لا دخل للجنة ولا م الجحود لا تأكد نفى بعد نفى لكان مثل وما كان الله ليغزهم فان  
 قيل لما كان الفعل بمعنى المصدة بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا ان هذه العبارة  
 على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله  
 ذات تعذيبهم او على تأويل المصدة باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم الفاء بشرطين  
 احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعد هالان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص على  
 السببية من حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى والثاني يكون قبلها امر او نهي او  
 استفهام او نفي او تمني او عرض سبب بتقدم الانشاء عن توهم كون ما بعد جملة معطوفة  
 على الجملة السابقة فان قيل كما ينصب المضارع بعد الامر النهي بان المقدرة كذلك  
 ينصب بعد ما نحو اللهم اغفر لي فان لا تؤخذ فاهلك قلنا ان الدعاء مندرج  
 في الامر النهي فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد النفي كذلك ينصب بعد  
 التخصيص نحو قوله تعالى لَوْ اَنزَلْنَاهُ عَلَيْهِ مَلَكٌ يَتَكَلَّمُ مَعَهُ نَذِيرًا قلنا التخصيص  
 مندرج في النفي لاستلزامه نفي الفعل فان قيل كما ينصب المضارع بان المقدرة بعد  
 التمني كذلك ينصب بعد الترجي كما في قوله تعالى اَبْلَغُ السَّبَابِ سَبَابَ السَّمَوَاتِ  
فَاَطِيعُوا لِلَّهِ مُؤْتَى قلنا الترجي مندرج في التمني فان قيل كما ينصب المضارع  
 بان المقدرة بعد هذه الاشياء كذلك ينصب بدونها كما في قول الشاعر



منه لا ذكره كان قبل الفاعل

شعور سائر من في البيت قيم؛ والجواز فاستريحنا؛ قلنا هذا محمول على ضرورة  
 الشعر والواو بشرطين أحدهما الجملة أي مصاحبة ما قبلها لما بعد هاء العادل  
 عن الرفع إلى النصب للتنصيص على المصاحبة حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى  
 وإن يكون قبلها مثلاً ذلك في كون أحد الأشياء الستة وأمثلة الواو بين الحلة الفاء بابل  
 الفاعل بالواو بشرط معنى إلى أن أو الآن فإن قيل الظاهر من كلام المصنف أن أن  
 قوله بشرط معنى إلى أن أو الآن داخل في مفهومها فيلزم من تقدير أن بعدا وتكرارا  
 قلنا أن أن في قوله بشرط معنى إلى أن أو الآن ليس من مفهوم إلى أن أو الآن بل  
 المفقوع معها أي أن المقدرة بعد هاء العاطفة إذا كان المعطوف عليه مقاصريها فإن قيل  
 الظاهر من الحرف العاطفة المذكورة سابقا ولا مبر ليس كذلك بل كما يجري هذا الحكم فيها  
 كذلك في غيرها من الحرف العاطفة قلنا المراد بالحرف العاطفة مطلقها سواء كانت  
 مذكورة أو غير مذكورة وإنما قد ران بعدها بشرط كون المعطوف عليه أمنا صريحا  
 لأن عطف الجملة على مفرد متنع فلا بد من تقدير أن بعدها لياؤا لفعل بالمصدر ويعم  
 عطف ما بعدها على ما قبلها مثل عجبني ضربك زيد أو تشتم أو فتشتموا ثم تشتم  
 أي ضربك زيد أو شتمك فإن قيل إن قوله العاطفة أمنا مرفوع معطوف على قوله  
 حتى إذا كان مستقبلا أو مجرور معطوف على قوله بأن المقدرة بعد حتى فإن كان الأول  
 فالمراد بالحرف العاطفة لا يخلو أمنا مطلقها أو الحرف العاطفة المذكورة فعلا الأول  
 يلزم في التفصيل بيان ما لم يكن في الإجمال وعلى الثاني يلزم تخصيص الحكم ببعض  
 وليس الحكم مخصوصا به أن كان الثاني فالواجب على المصنف ذكرها مرتين مرة في الإجمال ومرة  
 في التفصيل كما أن الحرف العاطفة قلنا أنه مرفوع معطوف على حتى في قوله وحتى إذا  
 كان مستقبلا لكن الحرف العاطفة على قسمين قسم تقدير أن بعدها بشرط بشرطين  
 أحدهما الشرط المخصوص الثاني مشترك بينهما الحرف العاطفة المذكورة وغيرها  
 وقسم غيرها فقدير أن بعدها الحرف العاطفة المذكورة بشرط بشرطين مخصص  
 بها وشرط مشترك بينهما وبين غيرها فذكرها المصنف مرتين الأولى مع الشرط المخصوص والثاني

مع الشرط المشترك بينهما وبين غيرها ويجوز اظهار أن مع لام كي واللام الزائدة والعا  
 لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح فيجوز معها اظهار ما قبل الفعل والاسم الصريح  
 وهو المصدرية وآقا لام المحو فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان  
 وكذا حق لان الاغلب فيهما ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم الصريح  
 وآقا حتى التي بمعنى الى فيحتمل على الاول لان المعنى الاول غلب في التي يليها المضارع  
 وآقا الواو والفاء وآقلاهما اقتضت نصباً بعد التنصيص على معنى السببية <sup>بجها</sup> فصار  
 فصلاً تركوا مل النصب فلم يظهر النصب بعدها ويجب مع لاني اللام عليها لئلا يلزم  
 توالي اللامين المتكررين <sup>هه</sup> لام كي <sup>هه</sup> لام كي في قوله تعالى لئلا يعلمه فان قيل كما يقدر  
 ان في هذه المواضع كذلك تقدر في غيرها نحو قول الشاعر تسمع بالعيد بخير من ان تراه  
 فلم خص المصنف تقديران فيها قلنا مراد المصنف تقديران في هذه المواضع مع  
 العمل تقديران في قول الشاعر من غير عمل فان قيل كثيراً ما يقدر ان مع العمل في  
 غير هذه المواضع كما في قول الشاعر ع الايمان الاثني احضر الوغي قلنا تقديرنا في هذا  
 المثال مع العمل شاذ لا اعتباره ويجوز بل ولما اقدم الامر ولا النهي كالمجازاة وهي ان وهما  
 واذا ما وحيثما واين متى وما من اي واني فان قيل كما يجزم المضارع مع هذه الكلمات  
 كذلك يجزم مع كيف واذا ظلم لم يذكرها في الجواز <sup>فالجاء</sup> للمصنف بقوله اما كيف ولما افشاد  
 اما الشذوذ في كيف فلانه لم يحو الاحوال كما في قول القائل كيف تفرأقرأ او سبعة لاستواء قراءة  
 قارئين في جميع الاحوال والكيفيات اما مع اذا فلا يكون هذه الكلمات انما يجزم المضارع شتما لها  
 على معنى ان وآقا اذا فلا يشتمل على معنى ان لان ان للابها ثم اذا للقطع بينهما منافاة وبار مقدرة  
 فلم تقل المضارع ماضياً ونفيّاً لأن معنى قوله لم يضره زيد يعوق ماضٍ زيد ولما مثلها  
 ويختص بالاستغراق اي باستغراق النفي في جميع الازمنة الماضية لان زيادة الحرف  
 يدل على زيادة المعنى وجواز حذف الفعل لان اليم الزائدة نائب مناب الفعل ويختص  
 ايضاً به لعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب لكونها فاصلة قوية بين  
 العامل ومعموله ويختص ايضاً باستعمالها في التوقع اي ينتفي بها فعل توقع الناظر

وجوده فی المستقبل ولام الامر می المطلوب بها الفعل فان قيل كما يحجز المضارع  
 بلام الامر كذلك يحجز بلام الدعاء نحو لينفخ لنا الله قلنا لام الدعاء اخرا في الامر  
 وهي مكسوة من وجهين اما الاول فلان لا يلتبس بلام الابتداء آية التأكيدية واما الثاني  
 فلا تماشا به باللام الجارة في الاختصاص بل للام الجارة مكسوة فهي ايضا مكسوة  
 ولام النهي هي المطلوب بها الترتيب وكلمة المجازاة قد دخل على الفعلين لسببية الاول  
 وسببية الثاني فان قيل ان سببية الاول لا يستقيم في مثل ان تكرم في الارض فقد اكرمك  
 امس في مثل قوله تعالى ان تعذبهم فاعذبهم عذابا دكا وان تغفر لهم فانك انت العزيز  
 الحكيم قلنا تقدير الجزاء في امثال هذه الجمل الشرطية واقامة حلة مقامه فيكون  
 التقدير ان تكرم في الان فقد اديت حقه لان قد اكرمك امس ان تعذبهم فلا تعظم  
 في شيء لانهم عبادك وان تعذبهم فلا تعذب فانك انت العزيز الحكيم فان قيل ان  
 كل المجازاة لا تجعل شيئا سببا لشيء اخر فكيف يستقيم قولهم ان كل المجازاة تجعل الفعل الاول  
 سببا للثاني قلنا المراد بجعلها شيئا سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء وجعل كل  
 المجازاة دالة عليها بل المتكلم اعتبر ملزومية شيء لشيء سواء كان الشيء الاول سببا حقيقيا  
 للثاني او لا كما في قوله ان تشقى فاكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام الاكرام سببا  
 حقيقيا لاذنه و لا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهارا للمعاملة الاخلاق  
 بمعنى انه منها يمكن تصدير الشتم الى الهانة عند الناس سببا للاكرام عند ويسميان شرطا  
 وجزاء اما كوز الاول شرطا لانه شرط التحقق الثاني واما كون الثاني جزءا لانه بناء على الاول والجزء  
 على الشرط فان كانا مضارعين او الاول فالجزء اي حزم المضارع واجبا لانه يتعلق بالانعام مع صلاحية  
 المحل وان كان الثاني فالوجهان الجزم لانه يتعلق بالانعام مع صلاحية المحل والزم لضعف  
 بسبب جيلو الماضي الفعل بغير المعهود وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا مثل قوله تعالى  
 ان تشرقا فقد سرفنا له او معنى مثل قوله تعالى ان كان قبضتكم قد من قبل فصدقت وهو  
 من الكذبين اي فقد صدقت لم يحز الفاء لتحقيق تأثير الشرط وهو قلب معنى الماضي الى  
 المستقبل والاحتجاج الى دابط اخر هو الفاء فاذا قال بغير اختراجه عن الماضي لانه هو ليس بقدر

فلان

فان ههنا دخول لفاء على الجزاء واجلاز قد مقرة لماضى في المعنى ومنعت حرف الشرط  
عن التغير فلا بد من رابط اخر هو الفاء وانما مضارعا مشبها او منفيا بلا فالوجهان  
اي الاتيان بالفاء وتركها اما الاتيان بالفاء لان نحو الشرط لم يؤثر في المعنى فليؤثر في  
معنى الماضى اما ترك الاتيان فلان حرف الشرط يؤثر في المعنى حيث خصته للاستقبال  
فيترك الفاء لوجوه التأثير من وجه وان لم يكن قويا مثال الاتيان بالفاء كقوله تعالى  
وَمَنْ مَّادَ يَدَيْهِمْ اَللّٰهُ مِنْهُ وَمَثَلُ تَرَاكُ الْفَاءِ مَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ اَلْفٌ يُغْلِبُوْا  
الْفَيْنِ وَالْاِى وان لم يكن الجزاء ماضيا او مضارعا هاما ذكر ان الفاء لازمة لان الجزاء  
في غيرهما اما ماضيا بقدا والجملة الاسمية او الامر والنهى او التمسى او العرض في جميع هذه  
المواضع لا تأثير لحرف الشرط فلا بد من رابط وهو الفاء وبجئ اذا مع الجملة الاسمية لان  
معنى اذا قريب الى معنى الفاء للتشبيه على حد وامر بعد امر فيكون فيها معنى الفاء التقييبيه كقوله  
وَاِنْ يَصْبِرْهُمْ سَبْعَةُ مِائَةٍ مَّتَى اَيُّهُمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ اى فمعرفة نطون وان مقدرة  
اي يحجز المضارع حال كون ان مقدرة بعد الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض  
اذا قصد السببية اى قصد سببية ما قبلها لما بعد ههنا هذه الاشياء تدخل  
على الطلب والطلب غالبا يتعلق بطلب مرتب عليه فائدة ليكون ذلك المطلوب  
سببا لها وهي سببية له والدال على السببية والمسببية ليس الا حرف الشرط وفحوا الشرط  
ليس كور في اللفظ فعلم انه مقدرة نحو اسلم تدخل الجنة ولا تدخل الجنة وامتنع  
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده لان معناه بحسب الحدان تكفر  
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبتة اما الامتناع عند الجمهور  
فلاز التقدير ان لا تكفر تدخل النار وهذا المعنى ظاهر اللفظا فان قيل كثيرا ما يكون  
المضارع بعد الامر لم يكن حيزا وبان مقدرة كافي قوله تعالى فَنَسَبْنَاهُ لِمَنْ لَدُنْكَ  
رَبِّ اِيَّا نَرْتَضِىْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ثُمَّ دَرَجَتْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ شَعْسُ وَقَالَ  
رَائِدُ هَمَارِسُوْا نَزَاوُلَهَا فكل هتف امرئى يحجز بمقدار قلنا هذا الحكم فيمن اذا  
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يحجز قطعاً بل يجب رفعه اما بالوصفية كما

ج

في المثال الاول وبالحال كما في المثال الثاني أو بالأستيناف كما في المثال الثالث الامر  
صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وفي بعض النسخ  
مثال الامر فان قيل على هذا التقدير لا يكون التعريف لعين الامر بل هو تعريف للمثال  
الامر المقصود تعريف عين الامر قلنا المراد بمثال الامر صيغة الامر بقربينة الاصطلاح  
لانهم يذكرون الامثلة ويريدون بها الصيغ فان قيل لما كان المراد بالمثال الصيغة  
فلم اختار الصيغة على الامر قلنا الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر في  
الفعل المصدرك فاراد النعم على المقصود قوله صيغة يطلب بها الفعل جنس شامل لكل  
امر غائباً كان او مخاطباً او متكلماً معلوماً او مجهولاً وقوله عن الفاعل احتراز عن المجهول  
مطلقاً وقوله المخاطب احتراز عن الغائب وقوله فحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله  
تعالى في ذلك فليفرحوا وحكم آخره في الحقيقة عند البصريين الوقف البناء على  
السكون واما بحسب الصواب حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب  
وحذف حرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم اعطى حكمه فان قيل  
ان حكم المجزوم يختص بالمجزوم فكيف يوجد في آخر الامر حكم المجزوم ولا خاصة الشئ  
ما يوجد فيه لا يوجد فيه وايضاً يلزم حلول عرض احد في محلين مختلفين هو محال  
قلنا عبارة المصنف محمول على حذف المضاف فيكون التقدير وحكم آخره مثل حكم المجزوم  
لا عين حكمه حتى يرد النقص فان كان بعده ساكن ليس برباعي المراد بالرباعي ما يكون  
فيه اربعة الحركات واصل ليتوصل بها الى لفظ الساكن مضموماً ان كان  
بعده ضمة لئلا يلتبس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتحة وايضاً لئلا يلزم  
الخروج عن الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ومكسوة فيما سواه اقام في مكسوة لغير قللاً  
يلتبس بالامر من باب الافعال على تقدير الفتحة وبالماضى المجهول من باب الافعال على  
تقدير الضمة واما في مفتوح العين فليلا يلتبس بالماضى المجهول من باب الافعال  
على تقدير الفتحة او بالمضارع المجهول من هذا الباب على تقدير الضمة مثل اقل  
واضرب اعلم ان كان رباعياً مفتوحة لان الهنزة ليست بوصلية بل

هذه المهمة قطعية وعادت بسبب ارتفاع موجب جذها وهو اجتماع الميزتين في التكلم  
الواحد ومقطوعة للدليل المذكور بعينه فعل ما لم يسم فاعله فان قيل  
ان اضافة الفاعل الى المفعول لا يصح لانها في طرفي النقيض فكيف يضاف فاعلهما  
الى الاخر قلنا اضافة الفاعل الى المفعول لا بد من ملازمة او على حذف مضاف في  
فاعل فعله الواقع عليه ويراد بها الموصول للفعل الذي لم يذكر فاعله فان قيل لما كان  
ما الموصول عبارة عن الفعل فكيف يضاف الفعل اليه لانه اضافة الشيء الى نفسه  
قلنا اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله اقيم المفعول مقامه لم يذكر  
هذا القيد ههنا كقائه بذكره فيما سبق فان كان ماضيا فان قيل الظاهر ان الضمير  
في كان ارجع الى فعل حذف فاعله فيكون المعنى فان كان الفعل الذي حذف ماضيا ضم  
اقله كسر قبل اخره والفعل لا يصح محو الابدان اوله وكسر قبل اخره فيمنع ضم المضموم  
قلنا ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذي اريد حذف فاعله كما في قوله تعالى واذا قرأت  
القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فيكون التقدير وان كان الفعل الذي اريد حذف  
فاعله الخ او نقول ان الضمير في كان راجع الى الفعل الذي حذف فاعله بطريق المجاز  
باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ضم اوله  
وكسر قبله لان معناه غريب فاختر له وزن غريب هو الخروج من الضمة الى الكسرة  
وهو ثقيل وكل ما هو ثقيل فهو غريب فيختار له وزن غريب ليدل على غرابة اللفظ على غرابة  
المعنى فان قيل ان وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة ايضا غريب يدل  
على غرابة المعنى فلم لم يختره قلنا ان وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان  
غريبا يدل على غرابة المعنى لكنه اثقل فلما حصل المقصود باخف منه فلا فائدة في  
اختياره ويضم الثالث مع هزمة الوصل لثلاثا ليلتبس بالامر من هذا الباب في  
الدرج والوقف والثاني مع التاء لثلاثا ليلتبس بالمضارع المعلوم من باب التثنية  
في تفعل وبالمضارع المعلوم من باب المفاعلة في تفاعل المضارع المعلوم من باب  
الفعللة في تفعلل خوفا للتبس ومعتل العين الا فصح قيل ويبع

قيل  
فيلتبس  
فعله

فان قيل هذا مقبوض بمثل طوى ووردى فانه مقتل العين ولا ينقلب العين فيه  
 الفاء قلنا المراد بمقتل العين ما يكون عينه مقبولا فقط فانه لو كان لامه مقبولا ايضا  
 لا يعمل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلايين في المضارع فان قيل لا بد من قيد  
 آخر هو ان يكون مقتل العين منقلبة عينه الفاء لئلا يراد عليه مثل عور وصيلا لانه  
 مقتل العين فقط ولا يعمل عينه قلنا ان مقتل العين ينقلب العين فيه الفاء اذا لم يكن  
 ما قبلها في حكم السكون وفي عور ما قبلها في حكم السكون لانه من العيوب والاصول  
 في الافعال التي من العيوب هو المزيد لا المجرد فيكون ما قبلها في عور في حكم ما قبل عين  
 اعور واما صيغة فانه شاذ فان قيل لخص مقتل العين بالذكر مع ان حكمه  
 معلوم مما سبق قلنا انما خص بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبنى للمفعول من  
 ماضيه اما الغموض فهو نقل لكسر ما قبلها ثم ابدال الـ واو بالياء واما الاختلاف في  
 فاتي في لغات ثلثة كما قال المصنف فان قيل ان علة التخصيص بالذكور الغموض  
 والاختلاف وهذه العلة متفية في المضارع المجهول فلم يخص مقتل العين منه بالذكر  
 قلنا انما خص مقتل العين من المضارع المجهول بالذكر للتبعية للماضي وجاء الاشتمام  
 وفي الاشتمام لاختلافات قال بعضهم هو ان تميم بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتيمم الياء الكسرة  
 بعد هاء الو او قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وقال بعضهم هو ضم الشفتين فقط  
 الفاء خالصا وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خاصة بعدها ياء ساكنة والمراد بالاشتمام  
 في هذا الموضع الاشتمام بالمعنى الاول والغرض من الاشتمام الايدان بازاء الاصا اوائل  
 هذه الحروف الضمة وجاء الو او ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من مقتل العين  
 من الثلاثى المجرد بابا ختير وانقيد في هيئ اللغات الثلاث كاختير وانقيد فيها مثل  
 وبيع بلا تفاوت دون استخير و اقيم لسكون ما قبل حرف العلة فيما في الاصل وان كان  
 مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره لفتحته وثقل المضارع بالزيادة ومقتل العين ينقلب  
 العين فيه الفاء لتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبلها حقيقة او حكما المتعدى  
 وغير المتعدى فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق

المتعدى وغير المتعدى

فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول فيه الفعل الانفرادي فهمه  
موقوف على متعلقه وهو الفاعل قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتعلق بالفعل  
فان قيل ان كل واحد من الزمان والمكان امر غير الفاعل يتعلق بالفعل اللازم  
فالاشكال باق على حاله قلنا المراد بالمتعلق امر غير الفاعل يتوقف فهم الفعل عليه  
وليس هو الا المفعول به فان قيل لم يخص المتعلق بامر غير الفاعل مع ان المتعلق  
بحسب اللغة ما يتعلق به الفعل سواء كان عمدة او فضلة قلنا ان كل فعل لابد له من  
فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق القيام والاصل  
او الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به او مسند اليه لا يقال في  
الاصطلاح انه متعلق فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل كضرب غير المتعدى بخلافه  
كقعد المتعدي الى واحد كضرب المائتين كما عطف والمثلثة كما علم وان رويها اصلاً  
في التعدية الى المفاعيل الثلاثة لا فها كما نافي الاصل متعد بين المفعولين فلما دخلت  
عليها الهنزة زاد مفعول آخر وانبا ونبأ فأكبر وخبر وحدث وهذه الافعال ليست  
اصلاً في التعدية الى المفاعيل الثلاثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتغالها على معنى  
اعلم وهذه الافعال المتعدية المثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت  
في جواز الذكر الاقتصار عليه الثاني والثالث كمفعول علمت في جواز ذكرهما  
وحد فهمهما افعال لقلوب انما سميت بافعال لقلوب لان جميعها يصدر من  
القلب لا من الجوارح والاعضاء وتسمى افعال لشك واليقين ايضاً لان بعضها للشك  
وبعضها لليقين فان قيل ليس شيء منها للشك المقضي للتساوي الطرفين فكيف  
يعمر تسميتها بافعال لشك قلنا المراد بالشك الظن على سبيل المجاز من قيل طلاق  
العام على الخاص هي طُنْتُ وَحَسِبْتُ وَخَلْتُ وهذه الثلاثة للشك وَخَلْتُ رَأَيْتُ  
وَوَجَدْتُ وهذه الثلاثة لليقين وَزَعَمْتُ مشتركة بين الشك واليقين تدخل  
على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه وانما دخلت هذه الافعال على الجملة  
الاسمية لان الفعل لداخل على الجملة المقصود منه العبر في اجزائها وعمل الفعل في



جملة فعلية متعذرا ما في الجزء الاول فلتعذر عمل الفعل في فعل آخر اما في الجزء الثاني  
 فلانه معمول للجزء الاول فلو كان معمولاً للفعل لزم تواريخ العالمين على معمول واحد  
 وهو محال فنصب الجنتين على انهما مفعولان لهما ومن خصائصها انه اذا ذكر احد  
 ذكر الاخر لان مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة فلو فخذ احد هما كان كذا في بعض  
 اجزاء الكلمة الواحدة وهو لا يجوز فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى ولا تحبوا  
 الذين يتخيلون بما آتاهم الله من فضله هو خير الله من خذلهم الذي هو المفعول  
 الاول وبقول الشاعر شعرا نخلنا على عزائك انا طالما قد وثى بنا الاعداء  
 نحن فجارعين الذي هو المفعول الثاني قلنا المراد بعدم جواز الحذف وعدم الجواز  
 بلا قرينة وفي هاتين المثالين وجدت القرينة كما ترى بخلاف اعطيت فان كلاً من  
 المفعولين مفعول مستقل والمفعول فضلة وفخذ الفضلة جازئ ومنها جواز الالف  
 اذا توسطت وتأخرت لا استقلال الجزئين كلاماً تاماً على تقدير الالف جعلها مبتدأ  
 وخبراً وجازا حاليها ايضاً بناء على ما هو الاصل وهذه الافعال على تقدير الالف  
 في معنى الظرف بمعنى زيد ظننت قائماً زيدا قائم في ظني فان قيل كما يلغى عملها  
 على تقدير التوسط والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومفعوله  
 وبين اسم الفاعل ومفعوله وبين معمولي ان وبين شو ومصوبها وبين المعطوف  
 والمعطوف عليه فلم يخص الالف بالتوسط والتأخر قلنا مراد المصنف بالالف الالف  
 على الجواز والالف في هذه الصو واجب فان قيل ان مطلق الالف من خصائصها  
 فلم يخص هذا الالف الخاص بالذكر قلنا ان تخصيص هذا الالف بالذكر شيوعه  
 وكثرة وقوعه ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عند  
 ام عمر وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد متعلق لان هذه الحروف الثلاثة قد تقع في  
 صدر الجملة وضعافاً فتضبت بقاء صورة الجملة على حالها وهذه الافعال توجب تغييرها  
 بنصب الجزئين فروعيت الحرف من حيث اللفظ وروعت الافعال من حيث المعنى  
 ومنها انها يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقاً

ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني بل يقال ضربت نفسي ذلك لان الاصل  
ان يكون الفاعل مؤثرا والمفعول متأثرا والمؤثر غير المتأثر لفظا ومعنى وهما متحدان بمعنى  
فلا بد من تباينهما لفظا للحصول للمغايرة بقدر الامكان فان قيل ان الضمير في ضربت  
نفسى يكونان متفقين من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين  
ضمير المتكلم قلنا ان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كأنها غير لغلبة مغايرة  
المضاف للمضاف اليه فصلا الفاعل المفعول به متباينان بقدر الامكان فان قيل  
ان الدليل المذكور كما يجري في غير افعال القلوب كذلك يجري فيها ايضا فان الفاعل  
والمفعول الاول في مثل علمتني منطلقا متحدان لفظا ومعنى فلا بد من مغايرتهما لفظا  
لحصول المغايرة بقدر الامكان قلنا ان مفعولها الاول ليس مفعولا به في الحقيقة بل مفعولا  
مضمون الجملة وهو ليس بضمير فلا يخرج الاشكال فان قيل فقد تبنى وعدتني ليسا من  
افعال القلوب مع ان الفاعل المفعول فيهما ضميران متصلان بشئ واحد قلنا انهما  
نقيضان وتجدد فيهما لا عليه هل النقيض على النقيض فان قيل ان الفاعل والمفعول ضميران  
لشئ واحد في مثل قول الشاعر شعرت لقد سرتني للروح ديتة من عن يمين تارة ولها من  
وكذلك قوله تعالى اني اراي اعصر ثمرا مع انهما ليسا من افعال القلوب بل الاول رؤية  
بصرية والثاني رؤية علمية قلنا ان رؤية البصرية والعلمية محمولة على رؤية  
القلبية وبعضها معنى اخر فان قيل لا وجه للتخصيص ببعضها البعض لكل واحد  
معنى اخر فان قلت جاء بمعنى ضمير داخل وحسب بمعنى ضمير خارج ونعمت بمعنى كملت  
قلت المراد بالمعنى الاخر المعنى الذي هو قريب الى المعنى الاول بحيث يمكن ان يتوهم

انه بهذه المعنى ايضا متعد والمفعول يتعدى به الواحد فظننت بمعنى اتممت  
وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى عجزت ووجدت بمعنى اصبحت **الافعال الناقصة**  
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **فان قيل** هذه الافعال مشتملة على مغايرة على  
ذلك التقرير كما ان في الكل الانتقال الدوام والاستمرار في بعضها فكيف وضع لتقرير  
الفاعل على صفة فقط قلنا هذا التقرير هو العبرة فيما وضعت هذه الافعال

الافعال الناقصة

لا تمامه فان قيل هذا التعريف لا يكون مانعاً عن دخول غير لانه دخل فيه  
 الافعال التامة لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فاجاب شارح الرضى ان الصفة  
 مقيدة بقيد زائد اى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة غير مصدر و الصفة في الافعال  
 التامة عين مصدر فافترا واجاب الشارح باجوبة ثلاثة **حاصل الاول**  
 ان الافعال الناقصة لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير  
 لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد  
 الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها و**حاصل الثاني**  
 ان الافعال الناقصة وضعت ليجزئيات ذلك التقرير اليك فصانعة موضوع لتقرير  
 الفاعل على صفة وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي ولا شك ان كل جزئى تمام  
 الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة  
 منها و**حاصل الثالث** ان الالف في قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة الموضوع  
 ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير بالماكولات الصفات بخلاف  
 الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير بخصب كما عرفت فخرجت عن  
 حد ما دعى كان وصاروا صميم وامنى واضنى وظل ويات واضع عاد وقلوا واح  
 وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام وليس قد جاء من الافعال الناقصة لفظ  
 جاء كافي قول الشاعر ما جاء حاجتك ففى جاء الضمير المستكن الراجع الى الغرض  
 فهو اسم حاجتك خبرها بناء على ان ما نافية او في جاء الضمير المستكن الراجع الى ما هو اسم  
 وحاجتك خبرها لكن تانيث الضمير باعتبار الخبر فقد كانها حرة ففى فقد ضمير مستكن راجع  
 الى الشفقه هو اسمها وكانها حرة خبرها تدخل على الجملة الاسمية ليعطاء الخبر حكم مغاها نفى  
 صامثا الانتقال الاثر المرب عليه كوز الشئ منتقلا اليه فلما دخل الجملة الاسمية اعنى  
 غنى اعطى الخبر هو غنى كون الغنى منتقلا اليه فترفع الاول لكن فاعلا وتنصب الثانى لشبهه  
 بالمفعول فتوقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان كوز ناقصة لثبوت خبرها ما ضيأ  
 دائما مثل كان الله غفورا رحيما او منقطعا مثل كان زيد فنيا فانقر وبعنى صار

كقول الشاعر شعريتها فقر المظلم كائناً؛ قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها؛ أي صار  
 فراخاً ويكون فيها ضمير الشأن كقول الشاعر شعر إذا مت كان الناس صفناً شامتاً  
 ولا خرم من بالذي كنت اصنع؛ وتكون تامة بمعنى ثبت كقوله تعالى كن فيكون وزائدة  
 وهي التي وجودها وعد مهمل لا يخل بالمعنى الاصل كافي قوله تعالى كيف تكلم من  
 كان في المهبط صبياً فان قيل لذكر هذين القسمين مع انها ليس من الافعال  
 الناقصة قلنا انما ذكر استيفاء لجميع استعمالها وصلاً للانتقال اقام من صفة الى  
 صفة نحو صار زيد عالماً واقام من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خفياً وتامة  
 بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وعلامته ان يتبعه كالي  
 صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو فان قيل لمزيد كروغاً تامة قلنا  
 ان كونها تامة قليل غاية القلة فالحق بالعدم فان قيل ان ال ورجع وارتد  
 واستحال في محوّل أيضاً بمعنى صار فلم لمزيد كره في الافعال الناقصة مثلاً لزيد غنياً اي  
 صار زيد غنياً ورجع زيد مقيماً اي صار زيد مقيماً وارتد بصيراً اي صار يعقوب بصيراً وان  
 العداوة يستحيل مودة اي صارت العداوة مودة ع فيالك من نفى محوّل ابوساء  
 اي صار ابوساء قلنا هذه الافعال ملحقة بصار فلم لمزيد كرها اكتفاء بصار واصبح وامسى  
 واضمحى الاقتران مضمون الجملة باوقاتها التي هي مدلول عليها لا المدلول عليها للصيغة  
 مثل اصبح زيد كاتباً اي حصل كتابته في وقت الصباح فان قيل ان كل فعل يدل  
 على اقتران مضمون الجملة بوقته فلم يخص هذه الافعال لثلاثة بهذا الحكم قلنا المدلول  
 بالاوقات فهنا الاوقات المدلول عليها بموادها لا بصورها بخلاف سائر الافعال  
 فانها تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وبمعنى صار  
 نحو اصبح وامسى واضمحى زيد غنياً اي صار زيد غنياً وتكون تامة بمعنى دخول الفاعل في هذه  
 الاوقات تقول اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح وظل بات لا اقتران مضمون  
 الجملة بوقتها تقول ظل زيد سائراً اي حصل سيره في تمام النهار وبات زيد نائماً  
 اي حصل نومه في تمام الليل وبمعنى صار نحو ظل الصبي بالغاً اي صار الصبي بالغاً

وبات الشايشيما فان قيل ان هذين الفعلين يكونان تامين ايضا فحظت مكان  
 كذا دبت بيتا طيبا فلم يذكرها تامين قلنا لما كان مجيئها تامين في غاية القلة جعلت في  
 حكم العدم فان قيل ان اض عاد وغدا ولاح مذكورة في مقام الاجمال فلم تركها  
 في مقام التفصيل قلنا ان هذه الافعال الاربعة ناقصة اي كاشية بمعنى صا وتامة  
 في مثل قولك اض عاد زيد من سفرة اي دجع وغدا زيد اذا مضى في وقت الغداة وراح  
 زيد اذا مضى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فتكونان ناقصة من وجه  
 دون وجه فذكرها في مقام الاجمال نظرا الى كونها ناقصة وتركها في التفصيل نظرا الى  
 كونها تامة وما نال ما برح وما نقي وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله فان  
 قيل ان ما ذكره لا يصدق الا على الفاعل الذي وجوده اذني مثل ما زال الله غائبا  
 ولا يصدق على المحدثات مع ان الكلام فيها فلا يصح ان يقال مثل ما زال زيد اميرا  
 اذ يمتنع كونه اميرا من وقت طفوليته قلنا المراد بالثبوت لفاعلها من وقت  
 قابلية الفاعل لخبرها عادة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ما خوفي معاني هذه  
 الافعال فاذا دخلت عليها اداة النفي كانت معانيها نفى النفي ونفى النفي استمر الشوق  
 قيل ان اعتبار الاستمرار يستقيم بمعاني الدلالة النفي عليه اما اعتبار الصلاحية القابلية  
 فلا يستقيم لعدم الدلالة عليه العبارة قلنا ان اعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا  
 لان العقل لا يقبل مارة زيد من وقت الطفولية ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل اداة النفي  
 عليها لم يلزم نفى النفي المستلزم للاستمرار المقصود فان قيل هذا ينقض بقوله تعالى  
 تَاللّٰهِ لَئِن لَّمْ يَكُفِّرُوْا سَوْفَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ اَدَاةُ النّٰفِیْ قُلْنَا ان حرمان النفي مقدريا  
 لا تقتضي تدكير يوسف وما دام لتوقيت امر بمرحلة ثبوت خبرها لفاعلها لان في تدكير  
 مصدرية فيكون ما بعد ها في تاويل المصحة وتقدير الاوقات قبل المصاد رشائع فكل  
 الوقت قبلها والوقت ظرف والظرف فضلة وغير مستقل بالافاق فلا بد من كلام  
 قبلها ليفيد فائدة تامة كما اشار اليه المصنف بقوله ومن ثمه احتاج الى كلام او نحو الكلام  
 المستقل لانه ظرف في مادام مع اسمها وخبرها ظرف فضلة وغير مستقل بالافاق فائدة

فلا بد من كلام آخر لحصول لفائدة وليس لنفي مضمون الجملة حالا لان معنى قوله ليس يد قائما  
اي ليس يد قائما الان وقيل مطلقا ولذلك تقيده تارة بزمان الحال كما تقول ليس قائما  
الان وتارة بزمان الماضي كما في قول لقائل ليس خلق الله مثله تارة بزمان المستقبل  
كما في قوله تعالى الا يوم يا ايهم ليس مضمر فاعلمهم هذا في الاستعمال كلامنا في الوضع  
والوضع موجود في الحال لا في الماضي المستقبل ويجوز تقدير اخبارها كلها على اسمائها  
لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهو جائز فان قيل على هذا ينبغي ان يجوز تقديم  
نهما خبرها ولا على اسمها لانه ايضا تقديم المنصوب على المرفوع قلنا ان تقديم المنصوب على  
المرفوع جائز في ما كان عامله قوتنا اعني الفاعل والعامل ههنا حرف فان قيل المراد  
بجواز التقديم لا يجوز انما بمعنى الامكان الخاص المقتضى لسلب الضرورة من الجائز فهو  
منقوض بنحوكم كان مالاك ونحو صاعد وصدق لان التقديم في الاول واجب والتأخير في  
الثاني واجب اما بمعنى الامكان العام المقتضى لسلب الضرورة من جانب العدم فهو منقوض  
بنحوكم كان مالاك لان التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الجواز بمعنى الامكان الخاص  
عند عدم مقتضى تقديمها وتأخيرها وفي المثال الاول وجد مقتضى التقديم هو الاستفهام  
وفي الثاني وجد مقتضى التأخير هو الالتباس لتقدير الالتباس ونقول العدة عند عدم  
ما يقتضى تقديمها وفي المثال المذكور وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام في تقديمها عليها  
على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها وهي من كان الى راح لان الفعل قوي العمل فغير الى المفعول  
المتقدم المتأخر قسم لا يجوز وهو ما في اوله ما نافية كانت او مصدرة اما في النافية فلان النفي  
يقضي الصدارة فان قدم الخبر على للفعل لقات صدارة النفي واما في المصدرة فلان المصدرة  
ضعيف العمل فلا يعقل في المعمول المتقدم خلافا لالزكسيا في غير ما دام لان النفي اذا دخل على  
النفي يفيد الاثبات فصا بمنزلة كان وتقدم خبر كان على كان جائز فكذا هذا فان قيل  
ان قوله خلافا لمفعول مطلق والشروط في المفعول المطلق ان يشتمل معنى الفاعل عليه من  
قبيل شتم الى الكل على الجزء وليس ههنا فعل يشتمل معناه عليه قلنا الفعل ههنا مقدام بخلاف  
هذا الحكم خلافا لالزكسيا فان الخلافا واقع ظاهرا من جانبها من جانب الجهور كما

يقتضيه باب المفاعلة لان باب المفاعلة يقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا  
 والاخر التاماجلا باب التفاعل فانه يقتضى ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وقسم مختلف  
 فيه **فاز قيل** في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة بين الفريقين اعطى البصريين  
 والكوفيين فالواجب على المصنف ان يقول وقسم متخالف فيه لان باب التفاعل يقتضى  
 المشاركة في اصل الفعل من الجانبين صريحا قلنا الافتعال ههنا بمعنى التفاعل هو  
 ليس ثم **اعلم** ان فيه مذهبين أحدهما ذهب الكوفيين والاخر مذهب  
 البصريين فمذهب البصريين ان تقديم خبر ليس على ليس جائز لان ليس مشابه  
 للفعل الذى يكون مصدرا بحرف النفي في الصواب فذهب الكوفيين ان تقديم خبر ليس على  
 ليس غير جائز لان ليس مشابه للفعل الذى يكون مصدرا بحرف النفي في المنع افعال  
**المقاربة** ما وضع لدنو الخبر الى الدلالة على قرب حصوله للفاعل جاء وحكم  
 اوله اخذ فيه الدنو الرجائي ان يكون للمتكلم ظن بقرب حصول الخبر للفاعل الدنو  
 الاخذى ان يكون للمتكلم جزم بقرب حصول الخبر للفاعل مع شروعه في الخبر فالاول عنه  
 خبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع ان اما كونه مضارعا فلا عن معناه مقاربة <sup>لشخص</sup>  
 الى فعل في الاستقبال ذلك لا يتصور الا في المضارع واما كونه مع ان فلان ان للطبع  
 والرجاء فيقوى بها معنى الترجى المقصود في عسى وهو غير منقضى لان عسى متضمن  
 لانشاء الطمع والانشاءات في الاغلب من محال الخبر والحق ولا يتصور فيها ثم في عسى استعمال  
 أحدهما ان يذكر بعد اسم ثم فعل مضارع مصدرا بازان المصديقية والتأنيذ كربعه فعل مضارع  
 مصدرا بان فعل الاستعمال الاول كان عسى من الافعال الناقصة وعلى الاستعمال الثاني كان  
 عسى من الافعال التامة تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى ان يخرج  
 في محل النصب خبر فيكون عسى ناقصة **فاز قيل** خبر عسى محمول على اسم عسى وههنا لا يصح  
 الحمل على صحة حمل الوصف على الذات قلنا هذه العبارة محمولة على تقدير المضارع فيجب  
 الاسم اي عسى حاله في الخبر وما في جانب الخبر اي عسى فزيد الخبر وجوب وقيل ان المضارع من ان مشابه  
 بالمفعول لا بمعناه الاصل فابو زيد ان يخرج اي الخبر وجوب ثم نقل الى انشاء طمع فالمضارع مع ان

فان لم يبق على المفعولية في صحتها الاشتباه فهو مشابه بالفعول الذي في الخبر فلا دلي في  
 الجواب ان يقال المضارع في محل لرفع بدل عما قبله بدل الاشتغال الذي فيه اجمال في  
 تفصيل وهو اوقع في النفس على هذين الاستعمالين عني تأمة وتقول في الاستعمال الثاني  
 عني ان يخرج زيد وفي هذا الاستعمال حتم لا يتعدى ان اسم عني مشتق على المنسوب  
 والمنسوب اليه فان قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب فهي ناقصة وان قصد عليه  
 من غير قصد اقامته مقام الاسم الخبر بمعنى خبر خروج زيد فهو تأمة والاحتمال الثاني  
 ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عني وفي يخرج ضمير الى زيد ويخرج مع الضمير في محل  
 النصب بانه خبر عني والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عني ويخرج  
 في زيد فان عمل الثاني كان اسم عني ما استكن فيه من ضمير يد وخبر ان يخرج وعلى  
 هذا الاستعمالين ناقصة وقد يحذف ان من خبر عني لان عني مشابه بكاد وخبر  
 كاد مضارع بدون ان فخير عني ايضاً قد يكون بدون ان كافي قول الشاعر شعر  
 عسى اللهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرح قريب: والثاني كاد تقول  
 كاد زيد محي وقد تدحلى ان على خبر كاد لا كاد مشابه بعني وخبر عني مضارع مع  
 فخير كاد ايضاً قد يكون مضارعاً مع ان كافي قول الشاعر قد كاد من طول الليل اعطى  
 واذا دخل اللفظ على كاد فهو اي النفي الداخل على كاد كالأفعال التي كالنفي الداخل على سائر  
 الأفعال في انما نفى المضمون على الاصح وقيل يكون للاثبات مطلقاً سواء كان في الماضي  
 او في المستقبل ما في الماضي فبدليل قوله تعالى وما كادوا يفعلون فالمراد منه اثبات  
 الفعل لانفيه لثلاث يكون منقضاء بقوله تعالى قد نجوها وأما في المضارع فبدليل  
 مخطئة الشعراء قول ذي الرمة وبدليل تسليم ذي الرمة وتغري ذي الرمة لم يكذبوا  
 وهو هذا الميكذب رسيماً هو من حبت مية يدرج: واجيب عن الدليل الاول ان  
 قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على نفى الفعل في الزمان وقوله تعالى قد نجوها يدل على  
 اثبات الفعل في زمان آخر انتفاء الفعل في وقت اثباته في وقت آخر بعد تناقضاً واجيب عن  
 الدليل الثاني بان قد تخطى بعض الفصحاء مخط ذي الرمة وتسليمه تغري ذي الرمة لم يكذبوا



وقال ان قول ذي الرمة مثل قوله لما لم يكد يراها الآية وقيل يكون الماضي للآيات وفي  
 المستقبل كالافعال تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى  
الثانية بقول ذي الرمة شعري اذا غيرا الحجر المحبتين لو يكد : رسيس الهو من حبت مية  
يبرح : والتالث جعل وطفق وكرم واخذ وهي مثل كادوا وشك وهي مثل عي  
 وكاد في الاستعمال فعل للتعجب ما وضع لا نشاء التعجب قال في بعض النسخ فعل للتعجب  
 نظر الى ان التعريف انما يكون للجنس في بعض النسخ فلا التعجب بصيغة التنبيه نظر الى  
 نوعي صيغته وفي بعضها افعال للتعجب نظر الى كثرة افرادها فان قيل التعريف انما يكون  
 للجنس لا للنوع ولا للافراد فكيف يصح صيغة التنبيه والجمع قلنا على كل تقدير  
 التعريف للجنس المفهوم في ضمن التنبيه والجمع فان قيل هذا التعريف لا يكون بأن  
عز دخول الغير في مخارفيه مثل قته دتره فارسا واها لا لانه لفظ نشاء للتعجب قلنا  
 ان كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ حتى ير النقص فان قيل على هذا التقدير  
 ينقض بقوله قاله الله من شاء عز لا مثل عشر لانه فعل نشاء للتعجب قلنا هذا  
 الافعال موضوعة للدعاء واستعمالها في التعجب بعارض الاستعمال العوارض لا تقبل  
نقول لرفع للتعجب وضع لانشاء التعجب فقط ولا يستعمل في غيره وما ذكره من مواد  
 النقص في الدعاء وله صيغتان ما افعله اي احدها ما تضمن له تركيبا افعله فان قيل  
 ان قوله ما افعله خبر مبتدأ محذوف اي احدها ما افعله فالعبارة شعري بأن افعله صيغة  
 التعجب ليس كذلك بل صيغة التعجب فعل لا ما افعله قلنا ان خبر مبتدأ محذوف وايضا  
 وهو قوله صيغة الفعل الذي تضمنه ما افعله فان قيل ان تضمن فعل ما افعل  
 فاعل الفاعل لا يكون الا اسما مفردا او ما افعله جملة فكيف يكون فاعلا قلنا ان فاعل الفعل  
 محذوف وهو لفظ تركيب مضاف الى ما افعله انفعليه الثاني ما يتضمن له تركيبا انفعليه فان  
قيل لما كان افعل وافعليه من صيغ التعجب ينبغي ان يكون اكرم في اكرم زيد وعمر واكرم افعل  
 في اكرم زيدا من صيغ التعجب انه ايضا على افعل افعل قلنا ان ما افعل وافعل افعل  
 من صيغ التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين اي بزيادة كلمة ما مع الضمير

بأن  
 ما  
 ك

المبتدأ

افعل

افعل

فی الاول بزيادة الجاء والمجرور في الثاني وهما غير متصرفين لانها لما نقلت الى معنى التعجب  
 جريا مجرى الامثال في الامثال لا يتصرف فكذلك لا يتصرف فيهما مثل ما احسن زيد  
 واحسن زيد ولا يبينان الا ما بينى منه افعال لتفصيل لمشاغبتها له من حيث ان كلا  
 منهما للتاكيد والمبالغة اما كون اسم التفصيل للتاكيد والمبالغة فلما فيه من الزيادة  
 في الفعل المستلزم لتقرير الفعل ففيه تأكيد وتقرير للفعل اما كون فعل التعجب  
 للمبالغة والتأكيد فلانه لا يتعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة ويتجاوز  
 حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المقدرة لتأكيد اصل الفعل تقريره وكذا  
 اليبيين الا للفاعل كما سم انتفضيل فان قيل هذا ينقض بمثل ما اشتبه على لفظ  
 وما امت الكذب لانه فعل تعجب بمعنى المفعول لان معنى الاول المشهور والمرغوب  
 ومعنى الثاني المسقوت المكروه قلنا هذا اشأ لا اعتباره ويتوصل الممتنع بمثل ما  
 اشد استعجاجة اشد باستعجاجة اي ينو صيغة التعجب من الفعل الذي يدل على شدة رقة  
 ويذكر مصدر الفعل الممتنع على سبيل المفعول في الاول على سبيل الجاء والمجرور في الثاني  
 ولا يتصرف فيهما بتقديم وتأخير لانها بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران  
 كما لا يغير الامثال فان قيل عدم التنصير بالتقديم يستلزم عدم التنصير بالتأخير كما  
 بالعكس فلو اكتب باحدا لكف قلنا ان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس و  
 نقول ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكن ينفصل عن اعتبار القصد  
 فكأنه اعتبر القصد ولا فصل اجاز الما في الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب  
 نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما ابتداء فان قيل انما مبتدأ وابتداء خبر  
 والخبر محمول على المبتدأ ولهذا يصح الحمل بالالزام حمل الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا  
 ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اي مبتدأ ادخل تقدير المبدأ اي ذوابتداء او على حد فيام  
 النسبة اي ابتداءية ونكرت بعض شي لان النكارة مناسبة للتعجب لا التعجب يكون فيا خفي  
 سببه عند سيويه وما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش ما بعدها صلة  
 والموصول مع الصلة مبتدأ والخبر محذوف اي الذي احسن زيد شيء عظيم به فاعل عند

نحو  
 يكون محذورا

نبي

سيبويه فان قيل ان به مركب من الجاء المحرور فكيف يكون فاعلا قلنا المراد محرور  
 الماء فقط من قبيل ذكر الحذف في الجزء فان قيل ان وصول الفعل الى الفاعل بالذات  
 فكيف يوصل بالباء قلنا الباء نائدة فان قيل لما كانت الباء نائدة ينبغي ان  
 يجوز حذفها قلنا الباء نائدة لازمة فلا تحذف الا اذا كان المتعجب منه ان مع  
 صلتها نحو ما احسن بالرجل ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير  
 في الفعل لئلا يلزم تعدد الفاعل ومفعول عند لا خفش الباء للتعدية على ان يكون  
 همزة احسن للصيغة للتعدية او نائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ففيه ضمير  
 فهو فاعله افعال المدح والذم ما وضع لا نشاء مدح او ذم فان قيل هذا  
 التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه امدح واذم لانها ايضا في الكلام  
 مدح او ذم مع انها ليس من افعال المدح والذم قلنا المراد لهما ما وضعت لا نشاء مدح  
 او ذم ومشهورة بهذا اللقب عند النحاة وهما وان كانا موضوعين لا نشاء المدح او  
 الذم لكنهما ليسا بشهورين هذا اللقب عندهم فمنها نعم وبئس فان قيل ان عدما  
 من الافعال لا يصح لانه ليس فعل من الافعال بهذا الوز قلنا انما في الاصل على  
 فعل نفخ الفاء وكسر العين ثم نقل كسر العين الى الفاء للتخفيف وهذه لغة مشهورة وفيها لغات  
 اخري مشهورة وشرطها ان يكون الفاعل معربا باللام الذهني لان المقصود بها المدح  
 او الذم المعلوم الذهني فينبغي ان يكون اللام ايضا ذهنيا ليطابق الملفوظ للمقصود  
 نحو نعم الرجل ومضا فالى المعرف بها نحو نعم صاحب الرجل ومضما مبرزا بتركه  
 منصوبة نحو نعم رجلا او كما مثل فتعاهي تامة بمعنى الشيء المعرف عند سيبويه لكونه فاعلا  
 نعم وهي مخصوصة وبعد ذلك الخصوص لبيان الفاعل فان قيل الخصوص قد تقدم  
 على الفعل كما صرح في المفتاح قلنا ان البدئية الخصوص انما هو بحسب الغالب لا بحسب الكلية  
 وهو مبتدأ وما قبله خبره فان قيل الجملة الواقعة خبرا به فيها من عائد الى مبتدأ ولا  
 ضمير فيها قلنا ان لام التعريف قائم مقام الضمير او خبر مبتدأ فخذ وشراف الرجل ازيد  
 فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثاني اسمية

وشروطه مطابقة الفاعل في الجنس والافراد والتننية والجمعية والتذكير والتانيث لكونه  
 جملة عن الفاعل بين المعبر والمعبود المطابقة شرط فان قيل هذا ينقض بمثل نعم  
 الاسمية لانه ليس بينهما مطابقة في الجنس قلنا المطابقة في الجنس نعم من ان يكون  
 حقيقياً مثل نعم الرجل زيد اذنا وليتا مثل نعم الاسدي نعم الشجاع زيد فان قيل  
 هذا منقوض بمثل قوله تعالى يَبْسُ مِثْلُ لِقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا لانه ليس مطابقة في  
 الافراد والجمعية فاجاب المصنف بقوله يَبْسُ مِثْلُ لِقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا وشبهه  
 متاول بتقدير مثل اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا او يجعل الذي نصفه القوم  
 فوجد المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فان قيل هذا منقوض بمثله  
 قوله تعالى نِعْمَ الْجِدَارُ وَفِينَا مَاهِدُونَ لانه لا مخصوص فيه والمخصوص ضروري  
 في هذه الافعال فاجاب المصنف بقوله وقد يحذف المخصوص للقرينة عليه مثل نعم الجدار  
اي ايوب والقرينة عليه سياق الآية وَفِينَا مَاهِدُونَ اي نحن والقرينة عليه  
صمد الآية وهو قوله تعالى وَالْأَرْضُ قَرَشْنَاهَا وَفِينَا مَاهِدُونَ وَأَسَاءَ  
 مثل بئس في افاة الذم والاحكام والشرائط ومنها جذاذ فاعلة او لا يتغير اجزائها  
 مجرى الامثلة التي لا يتغير فيها فان قيل لم فصل عن نعم وبئس مع اشتراكهما في الاحكام  
 المذكورة قلنا انما فصلناهما لاختصاصهما بالاحكام الخاصة فيما يتبع المخصوص لبيان الفاعل  
 وتفسيره واعرابه كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين نعم من انه مبتدأ او خبر  
 مبتدأ محذوف فنجذب ازيد على الفعل جملة واحدة وعلى الثاني جملتان الاولى فعلية والثانية  
 اسمية ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده فميزا وحال على وفق مخصوص في الافراد والتننية  
 والجمع والتذكير والتانيث العامل في الحال التي هو حجب جذاذ فان قيل لا يصلح ان يكون  
 بين الحال صاحبه وهو الفاعل والمخصوص فلما بان الحال للمخصوص وز الفاعل وكذا  
 حال التمييز قلنا نعم لكن لما تكن المطابقة مع الفاعل لعدم التميز فيه طابق الحال والتمييز  
 لما هو عبارة عن الفاعل اعني المخصوص لما فرغ من بحث الفعل شرع في بحث المحرّف فقال المحرّف  
 ما دل على معنى في غير محله ان المحرّف لا يدل على معنى كاش في نفسه فكيف

يدل على معنى كائن في غيره وايضا لما كان الحرف في الاعلى معنى كائن في غيره كان  
ذلك المعنى معنى الغير لا معناه اجماعا فان عبارة المصمومة على لغة المتعلق محل  
في معنى الباء السببية فيكون المعنى الحرف مادل على معنى متعلق بسبب غيره ثم الحرف  
اثنان وعشرون قسما لان الحرف لا يتخلو اما عاملة او غير عاملة فالحرف العاملة  
اما عاملة في الفعل وعاملة في الاسم فالعاملة للفعل ما ناصبة له او نامة  
فالناصبية اربعة كما في قولنا ظهريت ان كذا بيت اذن ابن جابر متبر بصبي كذا بيت جلد اثم  
اتقنا والعامة في الاسم لا يتخلو اما عاملة في الاسم الواحد وفي الاسمين فالعاملة في الاسم  
الواحد اما ناصبة الاسم او جادة له فاصبة ستة كما في قولنا ظهريت بيت واياها وزمروا واليا  
ما هي بيا ناصب اسم انداء والجار ثمانية عشر حرفا سميت بالحرف والجار كما في قولنا ظهريت  
بيت نوع اول به حرف جر وديان يقين في الحرف العاملة في الاسمين اما رافعة للاول والثاني  
لثاني او بالعكس فالاول مادل المشبهتين والثاني اما في موجب او في غير موجب فالاول  
الحرف المشبهة بالفعل هي ستة كما في قولنا ظهريت ان فان كان ليت لكن لعل في  
ناصب اسم انداء والثاني في التي لنفي الجنس والحرف والغير العاملة خمسة عشر حرفا لانها  
من دواخل الفعل فقط او من دواخل الاسم فقط او غير مختصة باحد هاتين الاول لا يتخلو  
اما محل واردة اول الفعل واخر فان كان محل واردة اول الفعل فايضا لا يتخلو اما  
لتحقيق الفعل او تعليقه او تخفيفه فالاول حروف التوقع هي قد والثاني حروف الشرط وهي ان  
ولو واذا والثالث حروف التحضيض هي هلا والاد كولا وتوما وان كان محل واردة  
اخر الفعل فايضا لا يتخلو اما ان يكون ثانيا في الفعل ولما كية فالاول ثانيا والثاني  
نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة وان كان من دواخل الاسم فقط فهو التثنية والثالثة  
تثنية التثنية ان كان غير مختص باحد هاتين فايضا لا يتخلو اما ان يخل للبني بسقوفه الاول والثاني  
حرف الزيادة وهي ان وان وسادة ومن والياء واللام الاول ايضا لا يتخلو اما ان يخل بالاشتراك  
ما بينهما لما قبلها اول الاول هي الحرف العاطفة العشرة كما في قولنا ظهريت اذنا ثم حتى  
والثاني ايضا لا يتخلو اما لفظ الخطاب او لزجر الخطاب او لشك المتكلم او لاجابا بما قبلها

وتلحقين الميم أولتا ويل للمركب بالمفر فالاول حروف التنبيه وهي هاء واو آما والثاني  
 حرف الزم وهو كلاً فقط والثالث حرف الاستفهام وهي لهزة وهل الارب حروف  
 الايجاب وهي نعو ونلي واى واجل وجئروان والخامس حرف التفسير وهما اى وان  
 والسادس حروف المصدر وهي ما وان ان قوله من ثمه احتاج الى اسم او فعل  
 حروف الجر ما وضع لا فضاء الفعل ومعناه الواو عليه يرد عليه ان معنى  
 الا فضاء الوصول فكيف يصح تفسيره بلا يصل في قول الشاعر اى يصل الى الجيم عنه  
 ان معناه الوصول لما عدى بالياء صامغاً لا يصل وقدم الجر والحجارة على سائرهما  
 لانها كثيرة والعزة للتكاثر وسميت هذه الحروف حروف الحجارة لانها تخرج معاني الافعال  
 الى مدخولها الا ان اثرها جاز المدخول ثم الجر في الحجارة على ثلاثة اقسام لانها اما حروف  
 فقط واما مشتركة بين الاسمية والحرفية واما مشتركة بين الفعلية والحرفية  
 فالاول احد عشر حرفاً والثاني خمسة حروف والثالث حروف قوله هي من  
 والى وحتى وفي والباء واللام ورب وادها يرد عليه ان عدها من الحروف الجارية  
 لا يصح لانها ليست بحجارة بل الحجارة هي رب التي فقد رعد الواو واجمع عنه  
 ان عدها من الحروف الجارية بطريق المجاز لقيامه مقام رب قوله دو والقسم وتاوة  
 وغروطي والكاف مذ ومنذ وحلا وعدا وحاشا فلان الابتداء اى لا بد من الغاية  
 يرد عليه ان اضافة الابتداء الى الغاية لا يصح لان الابتداء عبارة عن اول شئ  
 والغاية عبارة عن اخر الشئ فهما في طرفي النقيض في الاضافة لا بد من المناسبة بين  
 المتضايف والمضاف اليه اجمع عنه المراد بالغاية المتضايف اطلاق الاسم الجزع على الكل او المراد  
 بالغاية الغرض هو الفعل لانه مقصود الفاعل هم يطقون الغاية على المقصود ولذا  
 سمي الملك بالعلة الغائية لانه مقصود المالك وعلامة من الابتداء ان يصح ايراد  
 الواو ما يفيد فانه تعالى موضعها فالاول نحو ستر من البصر الى الكوفة والثاني نحو اعوذ  
 بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التقي اليه قوله او التبيين وعلامة  
 وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذي هو الاوثان

والتبعض وعلامته وضع لفظ بعض في موضعه نحو اخذت من الدراهم اى بعض  
 الدراهم وذاتة وهي الحق لا الخلل المعنى بسقوطها في غير الموجب نحو ما جاء في من احد  
 خلافا للكوفيين ولا خفض فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم  
 وقد كان من مطر فاجاب بقوله وقد كان من مطر وشبهه متاول بكونها للتبعض  
 او للتبيين اى كان بعض مطرا وشئ من مطر او هو واربع على سبيل الحكاية والى  
 لانتهاء اى لانتهاء الغاية يرد عليه ان اضافة الانتهاء الى الغاية لا يصح لانه  
 اضافة الشئ الى نفسه والاضافة نسبة تقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه  
**اجيب عنه** المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل فيكون من قبيل اضافة  
 الجزء الى الكل والمراد بالغاية الفعل لان الغاية عبارة عن المقصود ولا شك ان الفعل  
 مقصود الفاعل **وبمعنى** مع قليلا لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم الى أموالكم اى مع  
 أموالكم وحتى ذلك **وبمعنى** مع كثيرا نحو اكلت السمك حتى راسها اى مع راسها  
 ويختص بالظاهر لانها لو دخلت على المضمحل لتبطل الضمير المحمور بالنصب لجواز وقوعها به  
 خلافا للبرز فانه جوز دخولها على الضمير استدلالا بما وقع في بعض اشعار العرب كما في قول  
 الشاعر فتمتلك يا ابن ابى زياد: لكن استدلاله ضعيف بوجوه الاول انه قياس  
 خير الشعر على الشعر هو ضعيف لانه يحكى فيه ما لا يحكى في غيره والثاني انه قليل  
 والقليل في حكم العدم والثالث عدم معلومية صاحبه لذلك قال لشارح والجهم هو  
 يحكى بشذوذه وفي الظرفية اى لظرفية مدخولها حقيقة نحو الماء في الكونز ومجازا  
 نحو النجاة في الصدق **وبمعنى** على قليلا لقوله تعالى الاصلب لكم في جذوة النخل اى على  
 جذوة النخل والباء للالصاق نحو مرت بزيد يريد عليه ان الباء في هذا المثال ليس  
 لفادة لصوق المور بزيد لانك تقول مرت بزيد مع انه بينك وبين زيد مسافة بعيدة  
**اجيب عنه** ان هذا امثال للالصاق المجازى اى مرت بمكان يقرب منه زيد  
 من قبيل ذكر الحال والرجة المحل يجر عليه ان الاقتصار على مثال الاصا والمجاز  
 ليس على ما ينبغي تخفائه بل الاولى مثال الاصاق الحقيقي نحو به داء كما لا يخفى

**اجيب عنه** ان ذكر مثال الا لصاق المجاز وتروا الحقيقة لمخفاء المجاز وظهور الحقيقة  
والاستعانة اى لجعل مدخوله معاونا للفاعل في صدور الفعل عنه نحو كتبت بالقلم  
والمصاحبة اى لجعل ما بعدها صاحباً لما قبلها في تعلق الفعل منهما نحو اشتريت  
الفرس بسرجه اى مع سرجه يرد عليه ان المتبادر من شراء الفرس مع السرج كونه  
ملصقاً بالفرس هذا بعينه معنى الا لصاق فيلزم التكرار في عبارة الصنف **اجيب عنه**  
انه لا يستلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقاً به فان المصاحبة لا يستلزم  
الا لصاق بخلاف العكس فان الا لصاق يستلزم المصاحبة اذ لا يتصور الا لصاق بدون المصاحبة  
لان الخاص لا يتصور بدون العام والعام يتصور بدون الخاص هذا حاصل الزيادة  
والمقابلة اى لجعل مدخوله عوضاً عن شئ آخر نحو بعت هذا ابداً والتعدي اى  
لجعل الفعل للزعم متعة ياتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله نحو هبت بريح  
اى صيرته ذائباً يرد عليه ان التعدي لا يختص بالباء لوجوهها في جميع الحروف  
**الجارة اجيب عنه** ان للتعدي معنيين أحدهما تضمين الفعل معنى التصيير ثانيهما  
ايصال الفعل لمفعوله فالمراد بالتعدي ههنا المعنى الاول هذا يختص بالباء  
والظرفية نحو جلست بالمسجد زائدة في الاستفهام والنفي قياساً فقوله قياساً مضمناً  
باعتبار الموضوع المحذوف اى زائدة قياسية ويحتمل التميز ايضا لاستقامة المعنى مثال  
الاستفهام نحو هل زيد بقائم وذكر مثال هل دون الهنرة لانها لا تترادف مع الهنرة قياساً  
فلا يقيم اى زيداً بقائم ومثال النفي نحو ما زيد بقائم وفى غيرهما نحو بحسب زيد كفى بالله  
شهيد او القى بيده واللام للاقتصاص اى كان الاختصاص بسبب الملك نحو المال لزيد  
او غيره نحو الجمل للفرس لتعليل اى بيان عليه شئ لثمة سواء كانت هنية نحو ضرته  
للتاديب فان تاديبه علة غائية للضرر بمقيم فى الازهر ومؤخر فى الوجود بينهما تفاوت  
اعتباراً لا حقيقة فان الضرب باعتبار انه مؤلم للضرب يسمى ضرباً باعتبار انه مؤلم  
للاخلاء الحسنه فى الضرب يسمى تاديباً اذ خارجية فهو خرجت لمخافة ومعنى مع القول  
نحو قلت لزيد ان لم يفعل لشؤرك اذ فهو مؤلم وكفى بفض الذى تشتغلون وبمعنى الواو



فی القسم للتعب نحو لله لا يؤخر الاجل ويستعمل فی الامور العظام لانی الامور الخفیه  
 لان التعجب انما يكون فيما هو عظیم الشأن لا فيما هو حقیر الشأن رب التقلیل لها صدر  
 الكلام لتدل علی انشاء التقلیل من اول الامر مختصة بنكرة موصوفة لانها التقلیل  
 نوع مبهم من الجنس وهو يحصل بالثکرة فلا حاجة الى المعرفة الى موصوفه لتحقيق  
 التقلیل لک هو مدلول ربک ان الشئ الموضوع اخص اقل من غیر الموضوع یرد علیه  
 ان قوله حیوان مایش حیوان فيه موضوع ای بالماشی مع انه غیر اقل من حیوان  
 المطلق بل مساو له اجید عنه المراد بالقلة بحسب العقل لانی الوجود ولا شک ان  
 حیوان الماشی فی نظر العقل قل من حیوان المطلق او نقول ان هذا الدلیل  
 فیالم یکن المقید مساویاً للطلق وهذا المقید مساوی للطلق علی الاصح یرد علی  
 المصنف لما کان رب لا نشاء التقلیل صلاً فیکون فی معنی التکثیر مجازاً ضرورة لعدم  
 القائل بالاشتراط فالمناسب ان لا یمتأخر فی المعنی الاول الى القرینة ویمتأخر فی  
 المعنی الثانی مع ان الامر بالعکس اجید عنه انه فی معنی التکثیر مجازاً متعارف فی التقلیل  
 حقيقة محضه والحقیقة المحض یمتأخر الى القرینة دون المجاز المتعارف فعلهما ما یمیزهما  
 للتقلیل المحقق وذلك لا یتصور الا فی الماضي نحو رب جل کریم لقیته محذوفاً  
 لوجود القرائن نحو رب رجل کریم فی جواب من قال بمن لقیته یرد علیه نحو انما  
 قوله تعالی ربما یؤذ الذین لان فعلهما مضارع لا ماضی اجید عنه انه وان کان  
 مضارعاً لکنه نازل منزلة المحقق لکونه مقطوع الوجود فی المستقبل لصدق الوعد  
 او انه بتقدير کان ای ربما کان یؤذ الذین لک وان کون فعلهما ماضیاً محضاً بما ذلک یکر  
 مکفوفة بما وقد تدخل علی ضمیر مبهم لیس له مرجع معین یقصد الرجوع الیه لک انه لا  
 مرجع لکان کل ضمیر لابد له من المرجع كما یدل علیه حده فیز بنکرة منصوبة لرفع  
 الایهام عن ذلک الضمیر والضمیر مفر دکر لان المقص من هذه الضمیر لا یهازم المفرد  
 المذکر ادخل الایهام نکان اولی من غیر خلاف لک الوفین فی مطابقة التمیز لا یهازم  
 مطابقة التمیز مع المیز وتلقها ما فتد خل علی الجمل لانها جسد کجوماً الحاجة خرجت

عن العمل فلا يشترط ان يكون مدخولها صلتاً لعملها نحو ربما يؤد الذين كفروا  
يرد عليه ان نحو ربما ضربته بسيف صيقل لحقتها ما الكافة ولم تحرجها عن العمل  
اجيب عنه ما فيه زائدة لا كافة وادها تدخل على نكرة موصوفة لانها بمعنى  
ربما تدخل على نكرة موصوفة فكذا هذه نحو شعروا بله ليس بها انيش الا البعافير  
والنيسير <sup>النيسير</sup> يرد عليه ان سيبويه رئيس النخاعة وهو قائل بكون هذا الواو للعطف  
فكيف يصح القول بكونها جارة اجيب عنه ان المصنف في هذه الواو ذهب الى مذهب  
الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها  
لصيرورتها بغير رب لان مذهب سيبويه على الاعتراض هو ان كوز هذه الواو للعطف  
ظاهر اذا كانت في وسط الكلام واما اذا كانت في اول الكلام فلا بد له من تقدير المعطوف  
عليه التقدير خلاف الاصل واد القسم انما يكون عند حذف الفعل لان الواو  
الكثر استعمال في القسم فعند حذف الفعل يسبق الهمزة اليه يرد عليه ان الباء ايضا  
كثير الاستعمال في القسم فينبغي ان يلزم معها حذف الفعل كما يلزم مع الواو وليس كذلك  
بل لباء انما يكون عند حذف الفعل وذكره اجيب عنه الواو اكثر استعمالا من صلتها  
اعني الباء فلزم معها حذف الفعل وزياد الباء للتفاوت الواقع بينهما في القلة والكثرة  
وايضاً لو نجتمع الواو وذكر الفعل كما جاز حذفه لزم المساقاة بين الاصل والفرع غير السوال  
خطا للواو عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين اعني غير السوال المختصة بالظاهر  
خطا للفرع عن درجة الاصل بتخصيصه باحد القسمين وهو الظاهر يرد عليه ان خطا الفرع  
عن الاصل يحصل بتخصيصه بالضمير ايضاً فلم يخص الظاهر اجيب عنه انما يخص الظاهر  
للاصالة يرد عليه ان الظاهر اصل بالنسبة الى المضمرة الباء اصل بالنسبة الى الواو  
فالاولى ان يختص الباء بالظاهر الواو بالمضمرة عاية للتناسب جميعاً نعم في هذا الاختصاص  
دعاية للنسبة لكن في العكس عاية التقادير والتعادل والامن للنسبة والتاء مثلها مختصة باسم  
الله تعالى خطا للفرع وهو التاء عن الاصل هو الواو وتخصيصها بغير اسم الله فلم يخص اسم الله  
اجيب عنه انما يخص اسم الله لانه اصل في باب القسم الباء اعم منهما في الجميع يرد عليه

ان اعمية الباء من الامور المذكورة بملاحظة وصف الاختصاص يقتضي استعماها  
 في عكوسها وليس كذلك لانها مستعملة في عكوسها ايضا لانها لو لم تستعمل في عكوسها  
 لا يصح الحكم بجمعها من الواو والياء وهذا تناقض ظاهر لان عموم الباء من الواو  
 يقتضي استعماها في عكوسها وكوز الباء فخصه بالاموال المذكورة يقتضي عدم استعماها  
 في عكوسها وهذا ليس لاتناقضا **اجيب عنه** المراد بالجميع جميع الاموال المذكورة فيه  
 احتمالان احدهما جميع الاموال المذكورة مع قطع النظر عن ملاحظة وصف الاختصاص  
 والاخر جميع الاموال المذكورة مع ملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول  
 لا التناقذ والاعتراض انما يرد على الاحتمال الثاني ويتلقى القسم باللام وان فتح النفي مثال  
 اللام والله لزيد قائم مثال زواله ان زيد القائم مثال النفي والله ما زيد بهائم غير  
 مثل قولنا لا لله تفتؤ تذكرو يوسف لانه قسم لغير السؤال مع اجواب لم يصدر  
 باحد الحرف والثلاثة فكيف يصح قولنا شارح اى بجواب القسم الذي لغير السؤال باحد  
 الحرف والثلاثة **اجيب عنه** ان جواب هذا القسم ايضا مصداق باحد الحرف والثلاثة وهو  
 حرف النفي لكن النفي اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وفي هذا المثال لنفي مقدر ريعي  
 لا لله لا تفتؤ تذكرو يوسف وقد يحذف جوابه اذا اعتراض اى توسط القسم بين اجزاء  
 الجملة نحو زيد والله قائم او تقدمه ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد قائم والله لان  
 لا القسم مستغن عن الجواب في هاتين الصورتين لوجوه ما يدل على جوابه وهي الجملة  
 يرد عليه ان هذه الجملة مؤدية بمعنى الجواب فلم يسميت بالدال على الجواب لا بعين الجواب  
**اجيب عنه** انما سميت بالدال عليه لا بعينه لعدم تصدقها بعلامات جواب القسم  
 وعن اللجاجة فحور ميت السهم عن القوس الى الصيعة على الاستعلاء نحو زيد على السطح  
 وقد تكونان اسمين يدخل من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليهما اى من  
 فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثل شئ وانما حكمه بزيادة  
 الكاف والمثل لان زيادته ما هو على حرف واحد لا سيما اذا كان من قسم الحروف اولى  
 وايضا المقصود نفي المثل لان في مثل مثله لو لم يكن الكاف زائدة لكان تقديره ليس

مثل مثله شيء وقيل المثل ان دون الكاف لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه  
لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل وقيل ليس بشئ منهما زائد لان الاعمال والى من الالهال  
وما قيل ان فيه نفي مثل مثله لان نفي مثله والمقصود نفي مثله فتقول ان نفي مثل المثل  
يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح وتكون اسما بمعنى  
المثل نصفه عن كالب المتهمة ويخص بالظاهر استثناء الضمير بدخول مثل  
ونحوه مذ ومنذ للزمان لا ابتداء في الماضي الظرفية في الحاضر يرد على المضارع  
قوله تنافيا ظاهرا لان قوله مذ ومنذ للزمان يدل على انها موضوعان للزمان وقوله  
لا ابتداء يدل على انها موضوعان للابتداء اجيب عنه انه لا تنافي بينهما لان معنى قوله  
ان مذ ومنذ للزمان اي انها موضوعان للزمان الماضي او الحاضر ذلك الزمان  
مبدل زمان الفعل المثبت والمعنى في حق الماضي او ذلك الزمان جميع زمان الفعل المثبت  
او المنفي في حق الحاضر مثال الاول سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة  
كذا فان معناها ابتداء سفره وعده رقيبى كاز هذه السنة الماضية وامتد الى الان ومثال  
الحاضر كره بقول ما رأيت مذ شهرا ومذ يومنا اي جميع مدة عد رقيبى هو هذا الشهر واليوم  
الحاضر عندنا فيجوز ان يحصل الاول مثالا للابتداء ايضا بتقدير مضى اي ابتداء عد رقيبى  
دخول شهرا بالدخول عام صالم للابتداء يرد عليه هذين المثالين لا يكونان مثالين  
للظرفية لان الظرفية انما يكون في الحاضر جميع اجزاء الشهر اليوم ليست حاضرة عند  
التكلم لبعضها وهو مان التكلم اجيب عنه الحضور اعم من ان يكون حقيقة او اعتبارا  
فجميع اجزائها وان لم تكن حاضرة حقيقة لكنها حاضرة اعتبارا بجعل التكلم حاضرا وان  
بعضها وحاشا وعدا وخلا للاستثناء فان كان ما بعد ما منصوبا فهي افعال ذكرت  
في باب الاستثناء وان كان ما بعد ما مجرورا فهي خرج جارة فذكرت هنا الحروف  
المشبهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فالتلاشية والرباعية والادغام وفتح  
الاول اما معنى فلان معانيها معا الافعال يرد عليه ان هذه الحروف ستة  
فالناسك يعبر بصيغة جمع القلة اي الاحرف المشبهة بالفعل اجيب عنه نعم لكن

الاول  
نحو  
بالفعل

لما عدوا عن الحر في الجارة والعاطف بصيغة جمع الكثرة عدوا عن هذه ايضاً بصيغة  
 جمع الكثرة طر الباب مع ان استعمال كل واحد منهما موضع الاخر جائز نحو ثلثة قروم  
 مع وجود الاقروم على ان هذه الحر ووذ الوخظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف فواتها  
 ولما لعل تبلغ حد جمع الكثرة وهي لئ وان وكان ولكن وليت ولعل لها صفة الكلام  
 لتدل من اول الامر على قسم من اقسام الكلام سواء في بعكسها اي بعكس باقيها  
 على حد المضاد الا يلزم بتعكيس الشيء من نفسه ومعنى العكس هنا يقتضي عدم  
 الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر لتمام  
 الكلام يرج عليه ان تعلق بشئ اخر لا يقتضي عدم صدارتها لجواز ان تكون مقدمات  
 على متعلقها ايضاً اجيب عنه انها لو قدمت على متعلقها لا نسبت بان المكسوف في الكتابة  
 يرج عليه انه على هذا التقدير يلزم الالتباس في التلفظ ايضاً فلم لم يتعرض له  
 اجيب عنه لم يتعرض له لذكره سابقاً في بحث المبتدأ والخبر يرد عليه انه من العكس  
 على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة كاحملة صفة للتوسط اجيب  
 ان المعنى الاخير مستفاد من مجرد الاستثناء فلو حمل العكس عليه يكون حمل الكلام على  
 التأكيد التأسيس الى من التأكيد وايضاً لو حمل العكس على المعنى الاخير كان حمل الكلام  
 على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صفة الكلام وهو فاسد للحقها  
 ما الكافة فتلغ على الاحتمار تدخل على الافعال لانها خرجت عن العمل بسبب الكافة فلا  
 يلزم ان يكون من خواصها صالحة العمل فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملة في حكم المفرد  
 يرد عليه ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فكيف يصح قوله ان مع  
 جملة آه اجيب عنه ان الاطلاق على ما بعد ما باعتبار ما كان قبل دخولها عليها فمن  
 وجب الكسوف في موضع الجمل والفهم في موضع المفرد فكسوف ابتداء لكونه موضع جملة لان  
 التكلم بالمفرد انما ياتل لعدم افادتها فائدة تامة ولو فقت كان تكلماً بالمفرد وبعد القول  
 لان مقولة القول لا تكون الجملة والموصولة لا تصلح للموصولة تكون الجملة وفتحت  
 فاعله لان الفاعل لا يكون الا مفرد او مفعوله لان المفعول لا يكون الا مفرد او مبتدأ

لان المبتدأ لا يكون الاسما مفعلاً ومضاً فالله بالان المضى اليه لا يكون لامفعلاً او قالوا الكوا  
 انك لانه مبتدأ لان لولا اما امتناعية او تحضيضية وبعد لولا الامتناعية مبتدأ محذوف  
 الخبر المبتدأ لا يكون لامفعلاً او بعد لولا التحضيضية فاعل لفعل محذوف والفاعل لا يكون  
 الاسما مفعلاً او لولا انك لانه فاعل الى بعد لولا الشرطية فاعل لفعل محذوف والفاعل  
 يكون الاسما مفعلاً فان جاز التقدير ان جاز الامر ان مثل من يكرهنى فاني اكرهه والمراد  
 به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط فهذه اجاز الامر  
 الكسرة والفتحة اما الكسرة فلان ان المكسوة مع اسمها وخبرها جملة اسمية واقعة جزاء  
 الشرط واما الفتحة فلان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ما قبله بتا ويل المفعول مبتدأ  
 وخبر محذوف وادباً بالعكس اكرامى ثابت له اد فجزاءه اكرامى واذا انه عبد لقفاء واللام  
 المراد به كل تركيب يكون ان مع اسمها وخبرها وقعت بعد اذ المفاجاة فيجوز فيها الكسر  
 والفتحة اما الكسر فلا تها مع اسمها وخبرها جملة اسمية وقعت بعد اذ المفاجاة واما الفتحة  
 فلا تها مع اسمها وخبرها بتا ويل المفعول مبتدأ محذوف والخبر اى اذا عبثت به للقفاء واللام ثابت  
 وتام البيت شعر كنت ارى زيداً كما قيل لسيد: اذا انه عبد لقفاء واللام هازمة وشبهه في  
 جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله ان جعلت ماموصو او موصونة كان المعنى  
 اول مقولتي فحينئذ تعين الكسر لان مقول لقول لا يكون الا جملة وان جعلت مصدريه  
 كان المعنى اول قوالي في تعين الفتح لان اول لا قوال هو المعنى المصدر الذي هو معنى  
 ان المفتوحة ولذلك جاء العطف على اسم ان المكسوة لفظاً وحكماً بالرفع لان ان المكسوة  
 لا تتغير معنى الجملة فهي حكم العدم فاعتبر في اسمها الرفع المحلى دور المفتوحة لانها تتغير  
 معنى الجملة فلم تكن حكم العدم فلم يقبر في اسمها الرفع المحلى ويشترط ضم الخبر لفظاً وتقديراً  
 لانه لو لم يقدم الخبر على المظن لالفاظ ولا تقديراً يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد  
 وهو لا يجوز خلافاً للكوفيين فان ان عندهم عامل في الاسم لا في الخبر لا يلزم اجتماع العاملين  
 على اعراب واحد لا اثر لكونه مبنياً لان المحل والمذكور مشترك بين العرب والمبني خلافاً للمبرد  
 الكوفي مثل انك وزيد اذ هب ان فاعلاً لما لم تعمل في الاسم بواسطة البناء فكأنها لم تعمل

في الخبر فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولكن كذلك لانه لا يتغير معنى الجملة  
 الا من غير الاستدلال وهو لا ينافي المعنى الاصل كالتأكيد لا ينافي فيه ولذلك دخلت  
 اللام مع المكسوة لان اللام لتأكيد معنى الجملة مثلالن المكسوة فلا يتنافيان دونها  
 لان اللام لتأكيد معنى الجملة وان المفتوحة تتغيره وبينهما تناف على الخبر على الاسم  
 اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما لان فيما عدا هذه الصواب يلزم توالي حرفي التأكيد  
 ولا ابتداء يرد عليه لم اختاروا تقديم ان دون اللام اجيب عنه انما اختاروا تقديمها  
 ترجيحاً للعامل على غير العامل في لكن ضعيف لانها وان لم يتغير معنى الجملة لكنهما لا  
 اللام مثلالن واقا جوازه في ليل قول لشاعر شعر مجاور السعد باسعاد سعيد  
 ولكنني من صبرها العبد وتخفف ان المكسوة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال  
 فيلزمها اللام لتلايلزيم الالباس بان النافية في صيغة الالغاء واما صيغة الاعمال  
 فيحتمل على صيغة الالغاء طر الباء في نحو دخولها على ما فعل من افعال المبتدأ الا  
 دخولها على المبتدأ والخبر فلما فات دخولها على المبتدأ والخبر فلا بد ان تدخل على ما  
 يدخل على المبتدأ والخبر عناية للاصل بقدر الامكان خلافاً للكوفيين في التقييم  
 بقول لشاعر شعر بالله ربك ان قتلت نفساً وجبت عليك عقوبة المبتدأ وتخفف  
 المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقد لان اعمال المكسوة بعد التخفيف وجد سعة الكلام  
 نحو قولهم ان كلاً ما يكون فيهم واعمال المفتوحة بعد التخفيف لم يوجد سعة الكلام  
 ففرضوا اعمالها في ضمير شان مقد لتلايلزيم زيادة الفرم على الاصل نحو قولهم ان كلاً ما  
 دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين يرد عليه ان زيادة الفرم على الاصل لازم لان اعمال  
 المكسوة في الظاهر اعمال المفتوحة في المقدار اجيب عنه ان دوام العمل في المقدار اقوى من العمل  
 في الظاهر احياناً فندخل على الحمل مطلقاً لتكون الجملة مفتوحة لضمير الشان وشدة اعمالها في  
 خبرها كما في قول لشاعر شعر فلوانك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم اجد انت صديقي  
 ويلزمهم الفعر السين شواو قد افخر النفي لتلايلزيم بان الناصبة المصدية يرد عليه  
 ان هذا الدليل لا يستقيم في خبر النفي لان خبر النفي يحتمل مع كل منهما اجيب عنه بان

زیادۃ حرف لیس للالتباس بل لیکون كالعوض من النون المحذوفه واما الفارق بينهما  
 اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنی اما من حيث اللفظ فلان الفعل المنفی ہما ان کان  
 منصوباً فی المصدیۃ والا فی النافیۃ واما من حيث المعنی فان عنی بہ الاستقبال  
 فی الخفۃ والا فی المصدیۃ وناقض بکثیر من المواضع منها قوله تعالی ان  
 لیسَ لِلْإِنْسَانِ الْأَمْسَ وَأَنْ یَحْسَ أَنْ یَكُونَ قَدْ أَفْتَرَبَ أَجَلُهُ لَأنَّ فی هذین  
 المثالین مخففة من الثقلة مفقودة مع الفعل لم یوجد معها احد الامور المذکورة  
أجیب عن زیادۃ هذه الامور فی الفعل المتصرف وهذه الافعال غیر متصرفه وکان  
 للتشبیہ وتخفف فتلفی علی الاضمر لغوات بعض جوا المشابهة بالفعل هو فتح الآخر  
 علی الاضمر احتراز عن غیر الاضمر كقول الشاعر ونحی مشرق اللون کان تلیاً وحقاً  
 ولكن للاستدراك ویتوسط بین کلامین متغایرین معنی لان الاستدراك لا یتصوب علی  
 التغیر ویخفف فیلغ لغوات مشابهة بالفعل مشابهة بالعاطف لفظاً ومعنی فاجريت  
 مجراها فان قيل ان ان المكسرة المخففة ایضاً مشابهة بان النافیۃ لفظاً فینبغی  
 ان تجر مجراها بان تكون غیر عاملة مثلها أجیب عن ان بینهما وان كانت المشابهة  
 اللفظیة موجودة لكن المعنویة مفقودة واجراء الشئ مجری غیر منی علی کلا المشابهتین  
 ولم یوجد لیس معها الواو واما قول ان الواو تدخل علی المشددة لا علی الخففة لانها خففة  
 فلا یجوز دخولها علی عطف آخر فرد بما حاصله ان هذه الواو لیست للعطف بل امرأۃ  
 كما اختاره الرضی ولیت للامنی الفنی طلب حصول الشئ علی سبیل المحبة سواء کان  
 ممکن الوجوداً ومنتع الوجود مثال الاول لیت زیدا قائم ومثال الثاني لیت الشاب یغی  
 وآجاز الفراء لیت زیدا قائم علی ان لیت بمعنی اتعنه وهو من افعال القلوب هو ناصبة  
 للمفعولین تمسك بقوله یا لیت ایام الصبی و اجاباً أجیب عن ان رواجاً منصوب  
 علی انه حال من الضیر المستکن خبرها المحذوف یعنی یا لیت ایام الصبی کاشه حال  
 کونها رواجاً وکل للترجی وهو توقع وجو امر بشرط ان یکون ممکن الوجود سواء کان  
 محبوباً نحو قواء تعالی نعلکم تفعلون أو مکرهاً نحو کعل لسانه قریب یرد علیہ



ان عدل من الحرف المشبهة بالفعل لا يصح بل هي من الحرف في الجارة كما في قول  
 الشاعر لعل في المغوار منك قريباً فاجاب بقوله وشذ الحرف بها اي يعنى الحرف بكلمة  
 لعل شاذ لا اعتبار له وقد اجيب ان الحرف فيه على سبيل الحكاية يعنى ان الشاعر  
 حكاه عما وقع مجرماً في موضع آخر وقد اجيب بحتم ان يكون هذا الرجل شهماً  
 بابي المغوار بالياء فيجوز ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء الحرف العاطفة  
 العطف في اللغة الافالة وهذه الحرف في قول المعطوف عليه هو الواو والفاء  
 وتو وحتي واو واما و لكن لا دبل فالاربعة الاول للجمع اي لا اشتراك المعطوف  
 والمعطوف عليه في الفعل المتعلق بهما سواء كان مع ترتيباً ولا لا اجتماعهما في  
 الفعل في زمان او مكان كما هو معنى المصاحبة فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها بعينه  
 انه لا يفهم منه الترتيب كما انه ينافي الترتيب في نفس الامر الفاء للترتيب يعنى تعلق  
 الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير مهلة وثمرتها اي مثل الفاء لكن  
 تعلق الحكم فيه بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه مع مهلة وحتي مثلها اي مثل الفاء  
 لكن المهلة فيها اقل من المهلة في ثمرتها واسطة بين الفاء و ثم ومعطوفها جزء قوي  
 او ضعيف من متبوعه ليفيد قوة او ضعفاً اي ليدل حتى على قوة المعطوف وضعفه فتغير  
 بسبب القوة والضعف عن الكل يصلح غاية للفعل المتعلق بالكل فيدل على شمول الفعل  
 جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء و قد علم الحكم حتى المشاة فان قيل هذا  
 ينقض بنومنت الباردة حتى الصبح لان الصبح ليس جزء من الباردة اصل قلنا الجزء اعم  
 من ان يكون حقيقة او حكماً فالصبح جزء الباردة حكماً لانه قريب لها والفرق بين الشيء حكم ذلك  
 الشيء واذا ما حل الامر بينهما اي للدلالة على الامر على التعيين يرد عليه لا تنافي ولا ينقض  
 منهم انما اؤكفوا لان اؤكفوا للدلالة على الامر لا على احدهما اجيب عنه ان اؤكفوا  
 للدلالة على الامرين على اصله لكن احل الامرين في سياق النفيع بسبب النفية او المتصلة  
 لارفة لمره الاستغناء يليها احد المستويين الاخر لمره بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم  
 لم يجز ارايت زيداً ام عمر الان احد المستويين ان في ام لكن المستوي الاخر لا يلي الهمة

وقال سيبويه هذا حسن فيصح ان يدا رأيتام عمر الحسن وانصح قيل في الاعتراض  
 في عبارة المصنف هنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المصنف في النسخة المشهورة  
 بعدم جواز هذا التركيب ترك وفي غير المشهورة بضعفة ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز  
 وبالضعف بسبب نزله عن مرتبة الافصحية الى الفصححة غير مناسب ما كان جازما  
 وفيصح ان لا يعد ضعيفا ولا غير جائز وقد عجز الفحول عن جواب هذا الاعتراض فانهم  
 ومن ثمه كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا لان السؤال عن التعيين فلا بد ان يكون  
 جوابها ايضاً كذلك ونعم لا لا يفيدان التعيين فان قيل قد يتعين كليهما ايضاً فلا يفصح الجواب  
 في التعيين قلنا ان هذا المحصر اضاف بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه فان قيل اعاد  
 اسم الاشارة يقتضيان يكون المشار اليه بالتأخير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا  
 الامر واحد قلنا المشار اليه بتمه في الموضعين امر واحد لكن لما كان شتملا على شطرين فرغ  
 عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر جعلهما في كل موضع اشارة الى شرط اخر لا يخلو عن سماحة  
 لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلا لا فان قيل كان الواجب  
 المصنف ان يطف قوله كان جوابها اه على قوله لم يحجز وقوع كل حكم بشرط على طريق اللفظ  
 التشر لكان اخصرا حزا اما الاخصرية فظاهرها الاحسية فلان تكرر اسم الاشارة يوم  
 ان يكون المشار اليه بالتأخير غير الاول ليس كذلك فامل والمنقطة كبل في الاعتراض عن  
 الاول والهمزة للشك في الثاني مثل ان لا يدل ام شاة ام ليست بابل شاة او شى اخر اما  
 قبل المعطو عليه لازمة مع اما للتنبيه على الشك من اول الامر جائزة مع اولان كلمة او  
 أكد في الشك فلا يحتاج الى مؤكدا اخر فان قيل عدا اما من الحرف العاطفة لا يصح  
 لانها لو كانت للعطف لا تقع قبل المعطو عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو  
 كانت هي ايضا للعطف يلزم تكرار العاطف اجيب عن الاول ان اقا السابقة على  
 المعطو عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك من اول الامر واجيب عن الثاني ان الواو  
 الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاول والثانية لعطفها بعد ما عداها فلا يلزم  
 التكرار ولا دبل ولكن لاحدهما معينا اعلوان كلمة لا لفظ الحكم من المعطو فقط

لا عن المعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عم وكلمة باللاتخلوا ما ان يكون بعد لا ثباتا وبعد  
 فان كان الاول في نظير الحكم عن المعطوف عليه المعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت  
 عنه نحو جاءني زيد بل عم وقيل بل في هذا المعنى تقيض لا وان كان الثاني  
 فيه خلافا قد ذهب بعضهم الى انها لصرف الحكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف  
 والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها لا ثباتا للحكم المنفي عن  
 المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فمعنى قوله ما جاءني زيد  
 بل عم على المذهب الاول ما جاءني عم والمعطوف عليه عند الفريقين في حكم المسكوت  
 ولكن لازمة للنفي فهي اما لعطف المفرد على المفرد او لعطف الجملة فان كان الاول فهي  
 نقيضة لادان كان الثاني فهي نظيرة بل بعد النفي والاثبات جميعا وعلى كل ما لتقنين  
 لازمة للنفي لان هذه المتأ لا يتصور منها الامع حرف النفي حروف التنبيه  
 الا اذا ما وها والغرض منها ايقاظ الغافلين على مضمون الجملة الصادرة بهذه الحروف  
 ولذا سميت حروف التنبيه حروف النداء باعمها لاها تستعمل النداء القريب  
 البعيد وايا وهما للبعيد لان كثرة الحروف تدل على كثرة المسافة واى والهمزة للقريب  
 قلة الحروف تدل على قلة المسافة والمراد بالقريب ههنا ما عد البعيد فيدخل فيه  
 المتوسط ايضا حروف الايجاب نعم وبله واى واجل وجيز وان فمعهم مفرقة  
 لما سبقها ايجابا كان او نفيا استفهاما كان او خبرا ولذلك لو قال نعم في جواب اليت  
 يرتكز لكان كفا او بله مختصة بايجاب النفي اى يبطل النفي السابق ويجعله ايجابا كما  
 في قوله تعالى اليت يرتكز قالوا بله اى ليس كذلك بل نت ربنا واى للاثبات بعد  
 الاستفهام اى غلب استعما لها بعد الاستفهام وقد يحى للتصديق ومعنى نعم ايضا  
 لكنه لم يتعرض لها لشد وذهما ويلزمها القسم واجل وجيز وان لتصديق الخبر قد  
 تحيى ان تصديق الدعاء ايضا كما في قول ابن الزبير بن قال لعن الله فاقة حمله  
 اليك ان وراكها وقد تحيى بعد الاستفهام ايضا كما في قول الشاعر شعر  
 ليت شعري هل للحب شفاء من جوى حبه ان اللقاء

حروف التنبيه  
 حروف النداء  
 حروف الايجاب

حروف الايجاب

۱  
ب  
ن  
۵

لكنه لم يتعرض لها لشد وذهابا حروا الزيادة ومعنى زيادتها انه لا يختل اصل المعنى  
بسقوطها لانها كالمادة لها في كلام العرب بل لها فوائد في كلام العرب ايضا فظنية واما  
معنوية اما اللفظية فهي تحيين اللفظ واما المعنوية فهي التأكيد ولا تعدت عبثا  
وذلك لا يجوز في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الله تعالى ان وان والامن والباء  
واللام فان بكسر الهمزة تترادف في ثلاثة مواضع اشار اليه بقوله مع ما التافية نحو ما ان  
رايت زيدا وقلت مع ما المصدكية نحو انظر ما ان جلس لقاضى لما نحو لما ان قام زيد  
قمت وان بفتح الهمزة ايضا تترادف في المواضع الثلاثة كما اشار اليه بقوله مع ما نحو  
فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت مع ما  
نحو كازظية تعطو الى ناضر السلك ما مع اذا ومتى واي واين ان شرطايغنى ان شرط  
حال من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها مستعمل شرط او غير شرط وزياد  
ما فيها مختصة بحال شرطية نحو اذا ما تخرج اخرجه متى ما ذهب اذهب وايا ما  
تدعو افله الاسماء الحسنة واينما تجلس اجلس واكثرين من البشر احد او بعض  
حروا الجرح نحو فيما رحمتهم من الله وقلت مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرح لاعم  
الواو بعد النفي نحو ما جاء في زيد ولا عمر فان قيل قد يراد لا بعد الواو من غير النفي  
اجيب عنه بان النفي اعم من ان يكون لفظا او معنى فان كلمة غير يفهم منه معنى النفي  
وان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وقلت قبل القسم نحو  
قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشدت مع المصا كما في بيد لا حورس و ما شعر ومن  
والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على مواضع زيادتها فلا حاجة الى ذكرها ثانيا  
حرفا التفسير اي هو لتفسير كل مبهم مفردا كان او جملة نحو جاءني رجل زيدا  
وقطع رنقه ايماء وان وهو مختصة بما في معنى القول اي يفسر بها مفعول مقدا  
لفعل في معنى القول نحو قوله تعالى وناديت ان يا ابراهيم ان نادينا بلفظ او  
شئ هو قولنا يا ابراهيم واعلم ان ما قال المصم محمول على الاعم الاغلب وقد يفسر بها  
المفعول بالظاهر كما في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبد والله

۱  
ب  
ن  
۵



هذا التركيب مجزئ وفيه انرضى بضررك زيد او هو اخو او فاللائق به ما هو اقوى في  
 الاستفهام وهو الهمزة دون هل ازيد عند الامم عمر يجعل الهمزة معادلة لا للتصلة  
 لان المستفهم عنه في هذا التركيب متعدد فاللائق به ما هو اصل في باب الاستفهام  
 وهو الهمزة دون هل وانما اذا ما قنع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على  
 الحروف العاطفة دون هل لانها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها تصرفات الهمزة حروف  
 الشرط ان ولو وانما لها صلا الكلام لتدل على سببية الاول للثاني من اول  
 الامر فان للاستقبال ان دخلت على الماضي لو عكسه وقد تستعمل للو للمستقبل  
 على سبيل الشذوذ فلا يخرج من قوله تعالى وكلامه مؤثقة خبر من مشركه ولو  
 انجبتكم فان قيل ان معنى حرف الشرط هو التعليق لولا انتفاء الشيء الثاني لاجل  
 انتفاء الشيء الاول كما في قولك لو جئتني لا كرمتك فانه يدل على انتفاء الاكرام لانتفاء  
 الجيء فكيف يصح عد هامن حروف الشرط اجيب عنه ان لو موضوع لتعليق حصول  
 الامر في الماضي بمحصل اخر فيه واما انتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه  
 الاحقية فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء الاول فمتى  
 به على انتفاء اللازم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الالهة الا الله لفسدتا فانه يدل على لزوم  
 الفساد لتعدد الالهة والفساد منتف قطعاً فدل على انتفاء التقدير فتقهر  
 المصنف ان لو لا انتفاء الاول لانتفاء الثاني فكيف يصح عد هامن حروف الشرط  
 الموضوع لتعليق اجيب عنه ان هذا المعنى معنى مجازي لما يقصد اليه في  
 مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم المجهول  
 لان هذا المعنى حقيقة لو فان قيل ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شيء كقولك  
 لو اها نتي لا كرمته فكيف يصح عد هامن حروف الشرط اجيب عنه ان  
 لو ههنا ايضاً موضوع لتعليق الاكرام بالاهانة ولا استمرار اللازم لانه لا استمرار  
 الالهة الاكرام استمرار الاكرام بالطريق الاول وتلزمان الفعل لفظاً  
 كما هو الظاهر وقد يرا نحو قوله تعالى وان احداً من المشركين استجاركم

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤

وَلَوْ أَنَّتُمْ قُلُوبُكُمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ لَمَ الْيَحْيَى أَنْ يَكُونَ أَنْتُمْ تَأْكِيذُ الْفَاعِلِ لِفَعْلٍ لِحَذْفٍ  
 أَجِيبْ عَنْهُ لَا يَحْيَى ذَلِكَ لَانْ حَذْفُ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ ابْعَدَ مِنْ حَذْفِ الْفَعْلِ وَحَذْفِ  
 وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لَوْ أَنَّكَ بِالْفَتْحِ لَأَنَّه فَاعِلٌ لِفَعْلٍ لِحَذْفٍ وَفِي الْفَاعِلِ لَا يَكُونُ إِلَّا  
 اسْمًا مَفْرُودًا وَالِدَالُ عَلَى الْمَفْرُودِ هِيَ أَنْ الْمَفْتُوحَةُ وَأَنْطَلَقَتْ بِالْفَعْلِ مَوْضِعُ مَنْطَلِقِ  
 لِيَكُونَ كَالْعَوَضِ عَنِ الْفَعْلِ لِحَذْفٍ وَلَئِنْ أَنْ لَوْلَا لَهَا عَلَى مَعْنَى ثَبَتِ الْمَقْدَرِ عَوْضُ عَنْهُ  
 مِنْ جِثِثِ الْمَعْنَى وَالْفَعْلِ الْوَاقِعِ فِي مَوَاضِعِ الْخَبَرِ عَوْضُ عَنْهُ مِنْ جِثِثِ الْفِعْلِ فَيَكُونُ  
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْعَوَضِ لَا عَيْنَهُ وَأَنْ كَانَ بِجَامِدٍ جَازًا لَتَعَذَّرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَوْ  
 أَنَّ مَاءِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ إِذَا تَقَدَّمَ الْقِسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَ  
 الْمَاضِي لَفْظًا أَوْ مَعْنَى لَمْ يَلَّا يَكُونُ مَعْمُولًا لِأَدَاةِ الشَّرْطِ فَيُطَابِقُ الْجَوَابُ لِمَا يَطَابِقُ  
 السُّؤَالُ الْجَوَابُ فِي بَطْلَانِ عَمَلِ دَاةِ الشَّرْطِ فِيهِ كَمَا فِي الشَّرْطِ وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقِسْمِ  
 لَفْظًا لَمْ يَلَّا يَلَزِمُ كَوْنُ الْفَعْلِ لَوَاحِدٍ مَحْزُومًا وَغَيْرَ مَحْزُومٍ مِثْلُ اللَّهِ إِنْ لَيْتَنِي أَوْ إِنْ لَيْتَنِي  
 لَا كَرَمَتِكَ الْأَوَّلُ مِثَالُ الْمَاضِي لَفْظًا وَالثَّانِي مِثَالُ الْمَاضِي مَعْنَى وَأَنْ تَوْسُطَ بِتَقْدِيمِ  
 الشَّرْطِ أَوْ غَيْرِ جَازٍ أَنْ يَتَّبِعُوا أَنْ يَلْفِي مَعْنَاهُ أَنْ يَتَّبِعَ الْقِسْمُ يَلْفِي الشَّرْطَ وَيَحْمِلُ الْعَكْسَ  
 أَيْضًا لِأَنَّ الْقِسْمَ أَجِبَ الرِّعَايَةَ فِي الصِّدْقِ فَإِذَا فَادَ الصِّدْقَ فَاسْتَوْا الْأَمْرَ أَيْ الْقِسْمِ  
 وَالشَّرْطُ كَقَوْلِكَ أَنَا وَاللَّهُ أَنْ تَأْتِيَ أَنَّكَ هَذَا مِثَالُ لِقَدِيمِ غَيْرِ الشَّرْطِ وَجَوَازُ الْفَعْلِ  
 الْقِسْمِ فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَانْشُرْ فِي الْأَمْرِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ الْفِعْلِ وَانْظُرْ  
 إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَانْشُرْ فِي التَّقْدِيمِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ وَفِي الْجَوَازِ عَلَى تَرْتِيبِهِ إِنْ لَيْتَنِي  
 وَاللَّهُ لَا تَيْتَكَ هَذَا مِثَالُ لِقَدِيمِ الشَّرْطِ وَجَوَازِ اعْتِبَارِ الْقِسْمِ فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى  
 الْأَوَّلِ فَانْشُرْ فِيهِ عَلَى تَرْتِيبِ الْفِعْلِ فِي الْأَمْرِ وَأَنْ نَظَرْتَ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَانْشُرْ فِي  
 التَّقْدِيمِ عَلَى تَرْتِيبِ الْفِعْلِ وَفِي الْجَوَازِ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمِثَالَ الْأَوَّلَ  
 بِالْمَنْظَرِ إِلَى الْمَعْنَى نَشَرَ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ الْفِعْلِ وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي بِالْمَنْظَرِ إِلَى الْمَعْنَى  
 الْأَوَّلِ نَشَرَ عَلَى تَرْتِيبِ الْفِعْلِ بِالْمَنْظَرِ إِلَى الْمَعْنَى الثَّانِي عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِهِ فَعَلِمُوا أَنَّ  
 لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ وَجْهًا تَأْتِي عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي فَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوَّلِي وَعَلَى تَقْدِيرِ الْحَمْلِ عَلَيْهِ

فلا بد من تقديم المثال الثاني على الاول كما لا يخفى لكنه اخوه رعاية لاتصال المثال  
بالمثل له بقدر الامكان وتقدر القسم كاللفظ اي القسم المقدن كاللفوظ والقسم  
الملفوظ في صدر الكلام واجب الرعاية فكذلك المقدن في صدر الكلام ايضا ويجب  
الرعاية نحو لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ اي والله لن اخرجوا الخ فالاعتبار للقسم لا  
للشرط ولا لكان الجزم في الجزاء واجبا بسبب ان الشرطية وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَتُكْرِمُوا  
لَمْ يَكُنْ اي والله ان اطعتموهم اه فالاعتبار للقسم لا للشرط ولا لكان الفاء  
في الجزاء واجبا لكون الجزاء جملة اسمية واما للتفصيل يرد عليه ان كلمة اما  
على قسمين تفصيلية واستثنائية فالاولى شرطية والثانية غير الشرطية فلا بد  
من العلامة على اما الشرطية اجيب عنه العلامة عليها لزوم الفاء في جوابها  
وسببية الاول للثاني والآخر حذف فعلها وعوض بينها وبينها فاما الجزء  
في حيزها مطلقا لئلا يلزم التوالى بين حرف الشرط وحرف الجزاء وقيل هو معمول  
المحذوف ومطلقا مثل ما يوم الجمعة فزيد منطلق فالقدير على المذهب الاول  
هما يمكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى المذهب الثاني هما يمكن من شئ  
يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول الا فمن الثاني  
اي ان لم يكن ما سكو الفاء مانعا آخر فمن الاول كالمثال المذكور وان كان سكو  
الفاء مانعا فمن الثاني نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان كلمة ان تمنع  
تقديم معمول خبرها عليها هذا اذا كان الجزاء المتوسط منصوبا واما اذا كان مرفوعا  
نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول هما يمكن من شئ فزيد منطلق فزيد  
مرفوع على انه مبتدأ وعلى المذهب الثاني هما يمكن زيد فهو منطلق فزيد مرفوع  
على انه فاعل لفعل محذوف وما قيل ان رفع زيد هما يذكرك على صيغة المجهول  
الغائب على انه مفعول بالبرسيم فاعله لفعل محذوف ونصب يوم الجمعة هما تذكر  
على صيغة المعلوم المخاطب على انه مفعول به لفعل محذوف وفوجه غير ظاهر لانه  
يستلزم جواز ازيد هما يذكرك وجوازا ما يوم الجمعة هما تذكر وهذا اللازم



منه  
تاء التانيث  
السكنة

باطلا تفافا لم يقل به احد فالملزوم ايضا باطل فان قيل لو ذكر امثلة الجزع  
المنصوب لم يذكر امثلة الجزع المرفوع اجيب عنه ان لم يذكر امثلة الجزع  
المرفوع بكثرة ظهورها حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا نحو قوله تعالى  
كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغِيْ فَاِنْ قِيلَ لِمَا كَانَ كَلَّا بِمَعْنَى حَقًّا يَنْبَغِيْ اِنْ يَكُوْنُ اسْمًا  
فلم يعد من الحذف مطلقا اجيب عنه بانه لما كان كك بمعنى حقا فالمقصود منه  
تحقيق مضمون الجملة كان المكسوة فلا يخرجها عن الحرية تاء التانيث  
السكنة لان الساكنة خفيفة والفعل ثقيل فاعطى الخفيف للتثنية رعاية  
للتعادل والمتحركة ثقيلة والاسم خفيف فاعطى للثقل للتخفيف رعاية للتغالل  
الماضي لتانيث المسند اليه من اول الامر فان كان ظاهرا غير حقيقة فخير فان قيل  
ينبغي ان يحوّل الحاق علامة المثني والمجموع في الفعل ليدل على تثنية المسند اليه  
وجمعيته فأجاب بقوله واما الحاق علامة التثنية والمجموعين فضعيف لان  
علامة المثني والمجموع ظاهرة في المسند اليه غاية الظهور فلا يحتاج الى الحاق العلامة  
في الفعل بخلاف علامة التانيث فانها قد تكون ملفوظة وقد تكون مقدّمة فلا بد  
من الحاق العلامة في الفعل ليدل على تانيث المسند اليه من اول الامر للتوئين  
في الاصل مصدر ومعناه ادخال النون تويسمي نفس التوئين اشعارا بحدوثها  
في المصدر من معنى الحدوث نون ساكنة في الاصل فلو حركت بالحركة العارضة  
فلا تخرج عن حد التوئين تتبع حركة الاخر فان قيل اخر الكلمة الحركة فلا حجة  
الى ذكر الحركة قلنا المتبادر من الاخر الحرف الاخر واما لم يقل اخر الاسم  
ليشتمل توئين الترنم لا لتأكيد الفعل حترز به عن النون الخفيفة فان  
قيل هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون  
يا رجل انطلق لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الاخر قلنا المراد بتبعيتها  
حركة الاخر تطلقها لها في لوجود كطفل لعارض للمعروض وليس نون انطلق  
تابعاً لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو لا يمكن وهو كون الاسم غير مشابه

النتيجة

للفعل مشابهة مؤثرة في منع الضم والتشديد وهو ما يدل على تنكير مدخولها نحو ضمة  
 أي اسكت سكوتاً مافى وقتاً فابد من التنوين اسكت سكوت الآن في وقت لا م  
 والعوض وهو ما يلحق آخر الاسم عوضاً عن المضاف اليه كحينئذ ويومئذ أي حين  
 إذا كان كذلك ويوم إذا كان كذلك والمقابلة وهو ما يلحق آخر الجمع المؤنث السالم في  
 مقابلة نون جمع المذكر السالم فإن قيل لم لا يجوز أن يكون هذا التنوين للتمكن  
 الجعينة أنه لو كان للتمكن لزال بالعلمية للعلتين التائيت والعلمية  
 فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للتشديد قلنا أنه ليس للتشديد لوجوه في العلم  
 كعرفات فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للعوض قلنا أنه ليس للعوض  
 لعدم مساهدة المعنى فإن قيل لم لا يجوز أن يكون للترنم قلنا  
 أنه ليس للترنم لوجوده في غير الأبيات والمصاريح فتعين أنه للمقابلة  
 لأنها معظم ما نسب لحمل التنوين عليه والترنم وهذا ما يلحق آخر الأبيات  
 والمصاريح لتحسين الانشاد ثم تنوين الترنم على قسمين أحدهما ما يلحق القافية  
 المطلقة وهي التي كان رؤيتها متحركاً متبعا بأشباع حركة حروف الإطلاق من الواو  
 والالف والياء وإنما سميت حروف الإطلاق للصوت بامتدادها  
 وهذه الحروف في آخر الأبيات والمصاريح يبدل بالتنوين كما في قول الشاعر  
 شعر اقل اللوم عاذل والعتابين وقولي ان اصببت فقد اصابني والثاني  
 ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رؤيتها ساكناً وإنما سميت مقيدة للتقييد  
 الصوت بها لأنه ليس هناك حركة يحصل بأشباعها حروف الإطلاق كقول  
 الشاعر شعر وقاتم الأعماق خاوى مخترقين مشبهة الأعلام  
 لماع الخففين فإن قيل ان تنوين الترنم والمقابلة لم يوضع المعنى  
 بل لغرض من الأول لترنم ومن الثاني المقابلة فكيف يصح عددهما  
 أقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع أجيب عنه أن عددهما  
 من أقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع قليلاً باعتبار باقي الأقسام ونجده من

العلم موصوفاً بـ ابن مضافاً إلى علم آخر لأن ابن كثير الاستعمال بين علمين والكثرة  
تقتضي التخفيف فحققت بحد والتنوين من العلم بحد في الهمزة من ابن وحمل  
 على العلم لفظ فلان في مثل جاءني فلان بن فلان لأنه كناية عن العلم وكذا  
 حمل عليه ابنة في مثل هذه هند ابنت عاصم في حذف التنوين في حذف الهمزة  
لثلاثين ببنت لونا التأكيد خفيفة ساكنة لأنها مبنيّة والاصل في البناء  
السكون مشددة مفتوحة لثقل لمشدة وخفة الفتحة مع غير الالف لأنها لو  
 كانت مع الالف كانت مكسوة لشأ بهتها بنون التثنية في وقوعها بعد الف إذا  
 يختص بالفعل المستقبل في الامر النهى والاستفهام والتمني العرض والقسم  
 لأنها للتأكيد الطلب الطلب إنما يتحقق في ضمن هذه الاشياء وقلت في النسخة  
 عن معنى الطلب ما جاوز على قلة تشبيهها له بالنهى ولزمت في مشت القسم لانتبهها  
القسم على التأكيد فلما أكد بام مفصل عنه وهو القسم فيؤكد بام متصل  
بالطريق الأولى وكثرت في مثل ما تفعلون والمراد بها كل شرط الذي لما  
أكد والحرف وهو غير مقصود أكد الفعل وهو المقصود بالطريق الأولى لثلاثين الحرف  
المقصود انقص من غيره وما قبلها مع ضمير المذكر مضموم ليدل على الواو  
المحذوفة لالتقاء الساكنين على مذهبي من شرط في التقاء الساكنين على حد  
ان يكون الساكنان في كلمة واحدة او لثقل لو او بعد الضمة على مذهب من  
لو يشترط في التقاء الساكنين على حد ما ذكر مع ضمير المخاطبة مكسول  
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل لياء بعد الكسرة وما عدا ذلك  
مفتوح طلباً للمخفة وتقول في التثنية وجم المؤنث اضربان في التثنية  
بأثبات الالف لثلاثين بـ لو واحد واضربان في الجمع بزيادة الالف لثلاثين  
بجمع ثلاث لونا المتواليات ولا يدخلها الخفيفة لثلاثين لزم التقاء الساكنين  
على غير حد خلاف اليونس فانه يجوز عنده التقاء الساكنين على غير حد كما  
في الوقف في غيرهما مع ضمير البارز كالمنفصل ان لو يكن فكا المتصل اي

يعامل مع الضمير البارز مثل ما يعاملها مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو  
 والياء وتحريكهما ضمنا وكسرا ويعامل مع غير البارز مثل ما يعاملها مع الكلمة  
 المنفصلة من ردة اللغات وفتحهما ومن ثمة قيل هل ترين برد اللام وفتحها كما  
 ترد اللام وتفتح في هل ترين وهل ترين بضم الواو كما تضم في لم ترد القوم  
 واغزوت برد الواو المحذوفة وفتحها كما ترد وتفتح في اغزوا واغزوت بحذف الواو  
 كما تحذف في اغز والقوم واغزوت بحذف الياء كما تحذف في اغزى القوم والخففة  
 تحذف للساكين اى لا لقاء الساكنين كما في قول الشاعر شعرا تمن الفقير  
 علك ان ترك يومنا الدهر قد رفعه فاز قيل ان اللقاء الساكنين يدفع  
 بالتحريك ايضا فلو لم يحركوها اجيب عنه انما لم يحركوها فراقبتين وبير التنوين  
فاز قيل الفرق يحصل بالعكس ايضا اجيب عنه انما يعكس خطا مرتبة ما يدخل  
 على الفعل عن مرتبة ما يدخل على الاسم اصلا بالنسبة الى الفعول في حال الوقف  
 فيرد ما حذف لاجل الخففة لزال علة الحذف وهو اللقاء الساكنين والمفتوح  
 ما قبلها تقلب الفاتشيم بالتنوين لان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفاتشيم  
 اضربن اضربا كما تقول في ضربا باضربا

بتصحيح : مولانا غلام نبی تونسوی الراجی الی مغفرة ربه القوی

# فهرست مضامین تحریر سنبت

مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم
تعريف الكلمة	۲	ترخيم النادى	۱۲۶	المبيات	۲۲۳
تعريف الكلام	۱۳	الثالثا اضمر ما له الخ	۱۴۱	المضمرات	۲۲۶
تعريف الاسم	۱۴	الرابع التحذير	۱۳۹	اسماء الاشياء	۲۳۲
خواص الاسم	۲۱	المفعول فيه	۱۴۲	الموصولات	۲۳۵
تعريف الاسم العبر	۲۵	المفعول له	۱۴۶	اسماء الافعال	۲۳۹
اقسام الاعراب	۳۰	المفعول معه	۱۴۸	الاصوات	۲۴۰
غير المنصرف	۳۸	الحال	۱۵۱	التركيبات	۲۴۱
المرفوعات	۶۳	التميز	۱۶۲	الكنائيات	۲۴۲
فاعل لفعل	۶۴	المستثنى	۱۴۰	الظروف المبينة	۲۴۴
مفعول مالم يسم فاعله	۷۹	خبر كان واخواتها	۱۸۲	المعرفة والتكرار	۲۵۰
المبتدأ والخبر	۸۲	اسم ان واحواتها	۱۸۲	العلم	۲۵۱
خبر ان واخواتها	۹۸	المنصوب بلا التي لفظ الجهم	=	اسماء العلة	۲۵۲
خبر كان واخواتها	۹۹	خبر ما ولا المشبهتين بليس	۱۸۸	المذكر والمؤنث	۲۵۶
اسم ما ولا المشبهتين بليس	۱۰۰	المجذورات	=	المتن	۲۵۸
المنصوبات	۱۰۲	التوابع	۲۰۲	المجموع	۲۶۰
المفعول المطلق	۱۰۳	النعت	۲۰۵	المؤنث	۲۶۳
المفعول به	۱۱۱	العطف بالحرف	۲۱۰	جمع التكسير	=
الاول السامى	۱۱۳	التاكيد	۲۱۵	جمع القلة	۲۶۳
الثانى النادى	=	البدل	۲۱۴	المصدر	=
توابع النادى	۱۲۰	عطف البيان	۲۲۱	اسم الفاعل	۳۳۵

مضمون	نمبر	مضمون	نمبر	مضمون	نمبر
اسم المفعول	۲۶۰	افعال المقاربة	۳۰۱	حروف المصدر	۳۲۲
الصفة المشبهة	۲۶۰	فعل التعجب	۳۰۳	حروف التخصيص	۳۲۲
افعال التفضيل	۲۶۰	افعال المدح والذم	۳۰۵	حرف التوقع	۳۲۲
بحث الفعل	۲۶۰	بحث الحرف	۳۰۶	حرف الاستفهام	۳۲۲
الماضي	۲۶۱	حروف الجزاء	۳۰۸	حروف الشرط	۳۲۲
المضارع	۲۶۱	الحرف المشبهة بالفعل	۳۱۲	حرف الدعاء	۳۲۴
الامر	۲۶۱	الحرف العاطفة	۳۱۹	هاء التانيث	۳۲۴
فعل بالم يسم فاعله	۲۶۲	حروف التنبيه	۳۲۱	النون	۳۲۴
المتعكك وغير المتعكك	۲۶۳	حروف المبدء	۳۲۱	نون التاكيد	۳۲۹
افعال القلوب	۲۶۴	حروف لا يجاب	۳۲۲	تمت لفهرست	
الافعال الناقصة	۲۶۵	حرف التفسير	۳۲۲		

اَمْلِكْتُ بِرَأْسِي يَدِي  
 سِرِّي رُوْدُ كُوْنُهُ ٥  
 ٨٢٢٢٦٢  
 ٨٢٨٣٩٨